منتدى التنمية

اللقاء السنوي الرابع والعشرون

١٦-١٧ يناير ٢٠٠٣

مملكة البحرين

التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي: النجاحات والاخفاقات

التنمية البشرية في دول
مجلس التعاون الخليجي

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
الكويت
2003
دار قرطاس للنشر
هاتف: 2457011 فاكس: 2457012
ص. ب: 12 السوق الداخلي، 15251 ـ الكويت
Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف: راشد العجيل

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الرابع والعشرون
١٦-١٧ يناير ٢٠٠٣
مملكة البحرين

التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي : النجاحات والإخفاقات

المقدمة

لم يكن مفهوم التنمية حالة سكونية أبداً ، ولا أعتقد أنه سيكون كذلك ما دام مرتبطاً بديناميكية عملية التنمية ذاتها . . . والحقيقة أن مفهوم التنمية ذاته لم يكن اختراعاً من لاشيء ، بقدر ما هو نتاج لمفاهيم كانت سائدة قبل ذلك مثل مفهوم التطور والتقدم والتحديث . . . وكل هذه المفاهيم مثلت باعتقادي اختراعاً بشرياً لوصف حالة مجتمعية خاصة حاول متداولو المفهوم إسباغها و تعميمها على الحالة البشرية العامة . . . وإذا ما كان مفهوم التحديث حالة قد انطبعت بالتجربة الأوروبية . . . فإن المجتمع البشري يفرق بين مبتدع المفهوم أو الحالة التحديثية في المجتمع الغربي الصناعي (نحن We) وبين مستهلك لها في العالم الثالث (الآخرون Others) . و بالمقابل فإن مفهوم التنمية قد حاول أن يتجاوز هذه الثنائية الاستقطابية ، إلى مفهوم بدا أكثر قبولاً في أوساط متعاطي العلوم الاجتماعية في الشرق والغرب . بل إنه يتجاوز تلك الحساسية الأيديولوجية التي خلقتها و كونتها المفاهيم السابقة . والحقيقة أن حقبة السبعينيات قد جاءت ببعض المحاولات «الجادة» في العالم الثالث لتبني طريقاً ثالثاً في عملية التنمية . . . طريقاً بدا وبخلاف نمط التنمية الرأسمالية في أشكاله المتطرفة ملبياً لحاجات الناس ، بل إنه ووفق هذا المفهوم تنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي عنده . إلا أن تعثَّر تجارب التنمية في العالم الثالث لأسباب أعتقد أنها في جلها تذهب للداخل أكثر مما هي كما يعتقد البعض تذهب للخارج ، مثل «الأطماع الرأسمالية والاستعمارية» لإجهاض تجارب التنمية في العالم الثالث . . . وغيرها ، قد دفع بالبعض للبحث عن مقاييس جديدة لفهم عملية التنمية . . . أو بالأحرى لإعادة التذكير بحقيقة أن أي تنمية قطرية تفشل في تحقيق تنمية الإنسان هي تنمية فاشلة . . . أو أنها موصومة بالفشل ولربما الفشل الذريع . . . من هنا فإن

الخروج بالمفهوم الجديد لعملية التنمية وهو «التنمية البشرية Human Development» ، لايخرجه أو يبعده عن صلب عملية التنمية كما أنه لايبعده عن أهدافه و مرامي عملية التنمية الرئيسية وهي إشباع الحاجات الرئيسية لكل أفراد المجتمع : الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وصون كرامته الإنسانية وتحقيق حريته واستقلاله . . . إلا أنه مع ذلك ، فإن هذا الشعار الإنساني ، لا يمكن له أن يتحقق دون شقه الاقتصادي . . . أي بمعنى آخر : إن تنمية اجتماعية أو سياسية لا تكتمل إلا بشقها الاقتصادي ، كما أن التنمية الاقتصادية لا يستقر نسيجها دون إشباع لحاجات الناس الاجتماعية ، و دون تطور واضح في هياكل الدولة وطرائق تفكير أفرادها . وأعتقد أن مفهوم المنظمة الأممية (الأمم المتحدة) ، قد حاول أن يقول ذلك أو بالأحرى أن يثبت ذلك خلال العقد وبعض العقد الماضيين ، من عمر أول إصدار لتقرير التنمية البشرية في العالم . . .

وقد لانختلف هنا في حقيقة أن أقلمة المفهوم التنموي ، التي تمت هنا أو هناك ، قد حافظت على بقاء العناصر الرئيسية في المفهوم سواء أكان ذلك في شقه الاقتصادي أم السياسي أم الثقافي ولربما الاجتماعي والنفسي . إذ بقيت هذه العناصر بارزة في كل المقاربات الإقليمية للمفهوم . . . من هنا فإن الأخذ بالمفهوم الأممي في مناقشة حالات التنمية لا يعني البتة قفزاً عن الحالة الإقليمية أو تشويهاً لها ، بقدر ما هي مقاربة تكميلية أو بالأحرى إضافة نوعية إلى المقاربات التنموية السابقة ، سواء ما تم منها على يد منظمات أهلية أو رسمية أو محاولات فردية لباحثين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أو لأساتذة الجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي أو في مواقع أخرى في الوطن العربي .

و في هذا الإطار و السياق تم تنظيم منتدى التنمية في لقائه الرابع والعشرين في يناير من عام ٢٠٠٣ في البحرين الذي قدمت فيه أربع من الأوراق الرئيسية حاولت أن تغطي المجالات المختلفة في موضوع الندوة ، والذي جاء تحت عنوان **«التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي : النجاحات والإخفاقات»** . و قد حددت المجالات الرئيسية الثلاثة في التنمية

البشرية في المجال السياسي والاقتصادي والمجال الاجتماعي - الثقافي . . . وخلصت نقاشات الندوة إلى مجموعة من القضايا الرئيسية ، وهي على النحو التالي :

أولاً : إن الإشكالية في أي عملية تنموية هي إشكالية الإرادة السياسية . . سواء أكان ذلك في قدرتها على تحديد أولويات التنمية أم في إدارتها لعملية التنمية ذاتها . . . وفي منطقة الخليج العربي ، فإن النقاش قد استمر محتدماً بين القول بأن ما حدث في دول مجلس التعاون على مدى الثلاثة أو الأربعة عقود الماضية من بناءات أساسية وتطوير الخدمات الاجتماعية ، هو جزء من عملية التنمية ، بل إنها تدخل في جوهر وصلب عملية التنمية ، وبين قول آخر يرى أن ما حدث لايعدو أن يمثل محاولات لإنفاق العائد المالي النفطي الضخم . . . ومهما كان قول هذا القائل أو ذاك ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكرحقيقة أن دول مجلس التعاون وعندما تقارن بالكثير من المواقف في الوطن العربي وكذا في العالم الثالث ، فإنها تبقى إحدى مناطق العالم الثالث التي تميزت بنيتها الأساسية والخدمية بكونها في الكثير من حالاتها بنية خدمية متطورة ، استطاعت خصوصاً في عقديها الماضيين أن تلبي حاجات قطاعات كبيرة من السكان المحليين والوافدين وهو الأمر الذي تشهد به التقارير الأممية . بمعنى آخر : إن دول مجلس التعاون وبفعل فائضها النفطي قد استطاعت أن تحل بعضاً من مشكلاتها المحلية أو مشكلات سكانها المحليين إلا أنها بالمقابل قد واجهت مشكلات بنيوية أساسية في إدارتها لعملية التنمية . ومثل ذلك لايمكن تجاوزه إلا عبر مأسسة حقيقية لصناعة القرار نتجاوز من خلاله هفوات الأشخاص وكبواتهم . كما أن ذلك لا يمكن تجاوزه إلا عبر نظام محاسبي يقوم على محاسبة الأفراد على أدائهم ويعرضهم للمساءلة . بمعنى آخر : إن تطوراً مهماً يفترض أن يأخذ مكانه في هيكل الدولة و آليات عملها ،كما هو في جل رموزها السياسية وفي طرائق تفكيرهم ، تطوراً يجعل من الدولة شأناً عاماً يخص المجتمع بأسره ويشركه في تطويرها لا أن يكرس قدسيتها التي لا تمس .

ثانياً : وترتبط بالسابق مسألة أخرى ، وهي مدى قدرة دول المنطقة على

تجويد خدماتها الاجتماعية ، التي يأتي في أعلى سلم أولوياتها : الخدمات التعليمية . فدون نظام تعليم متطور قادر على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين فإننا كمجتمعات وكوحدة إقليمية ، ليس بإمكاننا ولوج مجاهل القرن المقبل دون نظام تعليمي جديد ومتجدد ، قادر على توسعة جيوب الحداثة نوعاً وكماً ، وكما هو قادر على تشكيل إنساننا الجديد المتعاطي مع المعرفة ومعطياتها ،كما هو قادر على التعاطي مع تكنولوجيا العصر وتطويعها لحاجاتنا المحلية والإقليمية ، إلا أن كل ذلك قد لا يكون ممكناً دون بروز إرادة مجتمعية قابلة بالتغيير وراغبة فيه ، يتم التعبير عنها من خلال إرادة سياسية ومؤسسية تلتزم بالإصلاح العام والشامل . . . ودون ذلك فسنبقى كما نحن على هامش حركة العالم والتاريخ وربما تطوره .

ثالثاً : رغم أن البطالة في حجمها العام في بعض أقطار المنطقة محدودة المدى والحضور ، إلا أنها في بعضها الآخر بدت تتسع من حيث الحجم والمشكلات . ونعتقد أن مواجهة مشكلات البطالة يجب ألا يكون مواجهة رسمية بحتة بقدر ما يجب أن تشترك فيه جميع أطراف المجتمع . بمعنى آخر : إن مواجهة مشكلات البطالة وبالتالي تقليص حجم آثارها يتطلب إرادة سياسية واضحة من قبل الدولة ، كما يتطلب إرادة مجتمعية لا «تتلقف الحل» فحسب ، وإنما تساهم في صياغته وتطبيقه على الواقع . . . ومثل هذا قد يتطلب تغيراً في آراء الناس وقيمهم ونظرتهم إلى ذواتهم والآخرين ، كذلك نظرتهم إلى العمل وإمكانيات أو ظروف ابتداعه أو خلق فرصه . . .كما أنها عملية لا يمكن تحقيقها دون التخلص من المصالح التي تولدت بفعل حضور الفائض الكبير و الرخيص من العمل المستورد ، هذه المصالح التي لايمكن «فصمها» دون إرادة حقيقية بالإصلاح الشامل الذي يصيب كل مفاصل الإدارة الرسمية و الخاصة .

رابعاً : مثّل حضور المرأة في التنمية في عموم المنطقة حضوراً شكلياً . . . إلا في بعض الحالات التي قد تشذ هنا أو هناك . . . إلا أن التطورات التي جاءت على المنطقة بفعل عمليات العولمة قد فرضت نفسها على دول المنطقة أو بعضها ، من أن تكون مشاركة المرأة مشاركة واضحة . من هنا كانت

عمليات إشراك المرأة في الانتخابات البرلمانية والمحلية في سلطنة عمان والبحرين و قطر . . . إلا أنه مع ذلك تبقى مشاركة المرأة ومداها في كل الأحوال مشاركة محدودة ، يحددها الفضاء الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم . كما أن حجم هذه المشاركة يبقى كذلك محدوداً بحدود عمق التغيرات الحادثة في ذات المرأة ورؤيتها لذاتها والمجتمع . وستبقى هذه المشاركة محدودة المدى والحضور ، إذا لم تتحول النسوة إلى قوة اجتماعية ضاغطة ومطالبة بحقوق أوسع ومشاركة أكبر وأعمق للنساء في هذه المنطقة .

خامساً : و أخيراً ، فإن السياسة مثلت محور النقاش في أعمال الندوة من جلساتها الأولى حتى جلستها الأخيرة ، وبدا الحوار في بعضه تأكيداً لأطروحات المنتدى السابقة من تأكيد توازن وتوازي مسارات عملية التنمية . بمعنى أن التنمية الاقتصادية ليس لها أن تستقر وتؤتي ثمارها دون تنمية سياسية حقيقية . . بل إن التنمية البشرية ليس لها أن تكتمل إلا بجوانبها السياسية والثقافية وإلا ستبقى ناقصة المسار مختلة الكيان مشوهة الحضور ، تعوزها الإرادة المجتمعية العامة القائمة على مبادئ الفصل بين السلطات والشفافية والمحاسبية المؤسسية . بمعنى آخر ، إن تطوراً مهماً في آليات الحكم وعلاقته بالمجتمع وجماعاته ومؤسساته الاجتماعية والسياسية والثقافية وربما الإثنية المختلفة شرط أساسي من شروط اكتمال مصفوفات التنمية البشرية ، كما أنه كذلك الشرط الأساسي في الانتساب إلى عالم اليوم وقواه الجديدة .

ومع ذلك يجب أن نقول إنه رغم الحديث الكثير عن التنمية المتوازنة ، إلا أن تجارب الوطن العربي خلال عقوده الثلاثة الماضية لم تدفع نحو بروز نماذج قطرية عربية أو خليجية حققت النجاح في شقها الاقتصادي كما هو في شقها الإنساني . فهل لنا في تجارب شرق آسيا : في ماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرهما مثال؟! . بل هل لنا في الكوارث الكبيرة المدمرة التي حدثت في المنطقة العربية عبرة؟! . بل هل تقودنا الكارثة العراقية الأخيرة نحو أن يكون النظام السياسي العربي أكثر قدرة ومبادأة وتضحية من أجل مجتمعه قبل أن يطالب مجتمعه المغلوب على أمره والمسلوبة إرادته أن يضحي من أجله؟! . إننا حتماً كمجتمع و كأمة لن يكون لنا دور في تشكيل مصيرنا إذا لم يكن

لمجتمعنا إرادته الخالصة و المستقلة . و إذا ما عجزت الدولة العربية عن التخلي عن جزء من هيمنتها المطلقة لصالح مجتمعها ، فإنها مرغمة على التفريط في جزء أو كل سيادتها في الداخل لمصلحة هيمنة الخارج ، و لنا في النموذج العراقي عبرة و مثال .

التنمية البشرية في دول مجلس التعاون
المفهوم والمؤشرات الدولية

إعداد : د . باقر سلمان النجار

مملكة البحرين

مثلت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية البشرية منذ بداية العقد التسعيني مصدراً أساسياً في دراسات الحالة الإنسانية في المجتمعات البشرية بشكل عام . . . كما أنها – أي تقارير التنمية – تمثل مصدراً أساسياً في نسج المقاربات المنهجية للحالة في العالم الثالث في مجالها البشري/الإنساني مع تلك السائدة في المجتمعات المتقدمة / الصناعية أو القريبة منها أو الأخرى في مواقع القارات المختلفة . وتكشف لنا هذه التقارير وخصوصاً تقريرها العربي الأخير الحالة التي عليها المنطقة العربية إذا ما قورنت بمواقع شتى في العالم . فرغم ما يزدان به الخطاب الرسمي العربي من اهتمام بالجانب الإنساني والاجتماعي على صعيد التنمية – أو هكذا بدا على الأقل في وسائط الدولة الإعلامية في المنطقة العربية – إلا أن ما حققه العالم/ الوطن العربي على صعيد التنمية البشرية مقارنة بمواقع أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية لا تستطيع أن تخفيه الكرنفالات الثقافية الرسمية المزينة لواقع بدا في مواقع عديدة في الوطن العربي أو بعضها على الأقل أقبح من أن يزين . وكما يبدو فإن الوطن العربي قد خسر رهان التنمية الاقتصادية ، وهو في ذلك قد خسر كذلك رهان التنمية البشرية/ الإنسانية ، تنمية تلبي حاجات الأفراد والجماعات والمجتمع جميعاً وتنقلهم من واقعهم الاقتصادي/ الاجتماعي/ الثقافي/ السياسي الذي في أقله قد يوصف بعبارات الفشل والتخلف إلى واقع إنساني أفضل وأرحب . وهي تنمية بدت ملبية لحاجات القلة القليلة من أصحاب القوة والسطوة أو المستحوذين على مصادرها أكثر مما تلبي حاجات المجتمع الأرحب المتسع في الكثرة والمشكلات .

وإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الاقتصادي أفضل نسبياً من شقيقاتها العربيات ، وقد يضاف إلى ذلك جوانب اجتماعية كالتعليم والصحة . . .الخ . . بفعل بحبوحتها النفطية ، إلا أن الحالة العربية في عمومها – وقد تشذ عنها حالة هنا أو هناك – تشترك في قتامة ولربما سوداوية واقعها السياسي والثقافي والمعرفي و الإبداعي . وتحاول هذه الورقة مناقشة الحالة الخليجية العامة كما وردت في مصفوفات التنمية

البشرية/الإنسانية من حيث إخفاقاتها أو نجاحاتها ، ومقاربة كل ذلك بحالات العالم المتقدم وحالات أخرى في الوطن العربي والعالم الثالث . . .

أولاً - الرحلة المفاهيمية : من الموارد البشرية إلى التنمية الإنسانية :

١ - مناقشة للمفهوم :

يبدو أن الاهتمام بالإنسان لكونه فرداً فاعلاً قد انتقل خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية من كونه أحد أهم عناصر مدخلات التنمية الاقتصادية كرأس للمال إلى وجوب اضطلاعه بثمار عملية التنمية على صعيدها الاجتماعي والثقافي والمعرفي والسياسي . فمصطلح التنمية البشرية قد خرج من الأدبيات الخاصة بإدارة الأفراد ، حيث يشير هذا المصطلح ، أي إدارة الأفراد ، أو الآخر تنمية الموارد البشرية ، إلى الاستخدام الفعال للموارد البشرية في جميع المستويات داخل المشروع للمساعدة في تحقيق أهدافه(١) «إلا أن المفهوم ذاته قد يأخذ بعداً آخر يلبي حاجات محددة في المشروع العام أو الخاص . . وهي حاجات فنية بحتة تختلف وتتغاير من مرحلة لأخرى . فهي قد تكون لدى البعض حاجات معرفية أو حاجات فنية أو حاجات متعلقة بقدرات مثل الاتصال بالآخرين ، أو قدرات تسويقية متعلقة بالشكل لا بالمضمون . وبشكل عام فإن الأدبيات المختصة تشير إلى تلك الحاجات على أنها تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات مرتبطة (بالتطور) والتعقيد التكنولوجي الذي تتميز به الحياة المعاصرة ، وبالتعقيد الذي يتسم به التنظيم الاجتماعي الحديث»(٢) أي أن جل اهتمام المفهوم يتجه نحو تلبية حاجات التنظيم لاحاجات الإنسان ، وذلك أن يكون الاهتمام بالإنسان مدخلاً لتعظيم عملية التنمية ، لا أن تكون عملية التنمية مدخلاً لرفاهية وسعادة الإنسان . وقد يقول قائل إن جل عمليات التنمية في العالم ، كان الإنسان فيها مدخلاً لتعظيم عوائدها لا أن تكون هي مدخلاً لرفاهيته وسعادته . . .

لذا فإن البعض يعتبر مصطلح الأمم المتحدة ، (التنمية البشرية

Human Development) نقلة نوعية في الأدبيات الفكرية المعنية بالتنمية ، حيث يعرف التقرير الأول للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ التنمية البشرية «على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس»[٣] . ويحدد التقرير هذه الخيارات أو أهم هذه الخيارات في : (أ) تحقيق حياة طويلة للإنسان خالية من العلل والأمراض وتتم هذه من خلال التطور النوعي في الخدمات الصحية ، كما هو في شمولها لكل الناس وفي وصولها إلى كل التجمعات الجغرافية أو الجهوية في القطر . (ب) اكتساب المعرفة ، ويتاح ذلك من خلال توفير التعليم الأساسي المجاني لكل أفراد المجتمع ، وحرية الفرد/ الأفراد في الوصول إلى مصادر المعرفة . (جـ) التمتع بحياة معيشية كريمة ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع في مستويات الدخل كنتيجة لارتفاع حقيقي في معدلات النمو الاقتصادي . . . على أن هذا التعريف لم يشمل خيارات أخرى مثل تحقيق الحرية السياسية والديمقراطية ، والمجتمع المدني وضمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته التي تم تضمينها فيما بعد في تقارير التنمية البشرية . . . وللتنميه البشرية جانبان : الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة و المعرفة و المهارات ، و الثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية ، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية وإذا لم تستطع استراتيجيات التنمية البشرية خلق حالة من التوزان بينهما فإن الإحباط والاضطراب سيكونان نتاجاً طبيعياً لهذا الفشل . ومن المهم الإشارة إلى أن التعريف السابق لا يتضمن فقط توسعة للخيارات المتاحة ، وإنما يعني كذلك الارتقاء بما حققه الإنسان من رفاهية واستمرارها . . . هذه الديمومة التي لا يمكن أن تتحقق دون شرط النمو الاقتصادي متمفصلاً أو بالأحرى مستقراً على قاعدة من الاستقرار السياسي المبني على قيم الشفافية والمحاسبة ودولة القانون والمؤسسات ، أكثر منه على القوة العسكرية والأمنية للنظام . ورغم أن البعض يرى في التعريف الأول للأمم المتحدة تعريفاً ناقصاً للتنمية البشرية ، إلا أن تقاريرها الأخرى اللاحقة توسع من خياراتها الاقتصادية والاجتماعية لتشمل في ذلك جوانب أخرى سياسية وبيئية ومعرفية . . . حيث تحدد هذه التقارير الخيارات ، لتكون قائمة على الديمقراطية والمشاركة السياسية وأن يتاح للأفراد

جميعاً وبالتساوي فرص للمشاركة الكاملة في صناعة القرار المحلي وأن يتمتعوا بالحريات المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وفي حصول الفرد / الأفراد على دخل يغطي تكاليف المعيشة بالإضافة إلى توفر فرص للعمل والتعليم والصحة والعيش في بيئة طبيعية مأمونة(٤) . وتتعزز هذه الخيارات من خلال اكتساب وإكساب الأفراد للقدرات التي يتاح لهم فرص توظيفها أو اختبارها في الواقع المعيش سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

ويستند تعريف الأمم المتحدة إلى أربعة عناصر تشكل المكّون الرئيسي لهذا المفهوم ، وهي المساواة والإنتاجية والاستدامة والتمكين(٥) .

أ- المساواة Equality

وتعني تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة كما هي في ممارسات الدولة . ويتطلب ذلك مفهوماً جديداً للتنمية يتجاوز في ذلك المفاهيم القديمة أو تلك المستحدثة في الانتماء والتابعية التي لا تنظر إلى الفرد/ المواطن في ضوء انتمائه الوطني بقدر ما هو انتماؤه الإثني : الديني والعرقي والنوعي Gender ، ولتحقيق ذلك ، فإن تغيراً هيكلياً لابد أن يحدث في فكر الدولة ومصفوفة قوانينها المكتوبة وأعرافها وإجراءاتها وكذا تغيراً في مفهوم الأفراد والمجتمع ومؤسساته الأهلية ، للأسس التي يقوم عليها التقسيم التقليدي للقوة في المجتمع . أي بمعنى آخر ، إن تحقيق مبدأ المساواة في المجتمع يتطلب تغيراً أساسياً في هيكل علاقات القوة في المجتمع لمصلحة كل أفراده وليس بعضهم . . . وهي رغبة أو هدف لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها وإنما من خلال العمل المضني والجاد على صعيد الدولة كما هو على صعيد المجتمع وأفراده . . .

ب - الإنتاجية Productivity

لا يشير هذا المفهوم فقط إلى التراكمات المادية والتكنولوجية كمحصلة لعمليات النمو الاقتصادي . وإنما في اقتران وارتباط ذلك بمسألتي الإنصاف والعدالة . . أي أن الإنتاجية كمحصلة لعمليات التنمية مرتبطة وبذات

الوقت والأهمية بتحولات أساسية في حاجات الناس ومستوى وطرائق معيشتهم وأمانهم الاجتماعي والسياسي وانعكاس كل ذلك على ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاجية في المجتمع .

جـ الاستدامة Sustainability

ولا يعني ذلك ديمومة عمليات النمو والتنمية في أطرها و معدلاتها الاقتصادية وإنما في توازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع في ظرفها الآني المعاصر وكذلك في منظورها المستقبلي .

د – التمكين Empowerment

ويعني ذلك وبشكل عملي الإشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم . . وتتحقق عملية التمكين من خلال تحقيق شرط/ الديمقراطية والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون . . كوسائط من خلالها يتمكن الناس – كل الناس – من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه .

١–١ – من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية .

رغم أن مصطلح التنمية البشرية في أصله الإنجليزي Human Development يعني التنمية الإنسانية إلا أن التقرير العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد فضل التعبير الإنساني لمصطلح Human عن البشري اعتقاداً منه أن الأول يحمل دلالات أعمق و أرحب من مصطلح البشرية .

ويعرف القائمون على التقرير العربي التنمية الإنسانية العربية «بأنها عملية توسيع للخيارات» . ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة ، بعضها اقتصادي والآخر اجتماعي أو سياسي أو ثقافي . وحيث إن الإنسان محور

تركيز جهود التنمية ، فإنه لابد من توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات الإنسان كل إنسان . فهي بهذا تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع خيارات الإنسان والنتائج التي تم تعزيزها[٦] وينطوي هذا التعريف على دلالات عدة قد يكون من أهمها[٧] :

أ- أن الخيارات الإنسانية تتعزز حينما يكتسب الفرد القدرات وتتاح له الفرص .

ب- لابد من النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة وليس هدفاً مطلقاً لعملية التنمية . فارتفاع مستويات الدخل يساهم وبشكل كبير في خلق الرفاهية الإنسانية بمفهومها الواسع ، إذا ما استطاع الإنسان أن يحول ذلك النمو إلى حياة أفضل ، إلا أن ارتفاع مستويات الدخل ليست هي الغاية في حد ذاتها ، فالطريقة أو الرؤية التي يوظف فيها أو من خلالها الدخل يمكن أن تخلق السعادة أو التعاسة للإنسان .

جـ- ينزع المفهوم في تركيزه على الخيارات إلى الإيحاء ضمناً بالطريقة والمدى الذي يستطيع فيه الإنسان أن يؤثر في القرارات والعمليات المحيطة والمتعلقة به ، ويؤثر في الشكل أو النموذج الذي تتشكل فيه حياته . بمعنى آخر ، إن انتزاع الإنسان لحقه في المشاركة في مختلف عمليات التنمية ومستوياتها كما هي مشاركته في صناعة القرار ومراقبته وتعديله لقراراتها يفرض أو بالأحرى يساهم في تعزيز مسار التنمية وتحسين نتائجها وتجويدها .

وبهذا فإن القائمين على التقرير يجدون في مفهوم التنمية الإنسانية مفهوماً أوسع من مفاهيم التنمية الأخرى ، حتى تلك التي تركز على الإنسان . فالتنمية البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتتعامل مع الإنسان بكونه أحد مداخل التنمية وليس المنتفع الرئيسي منها . في حين يركز نهج الحاجات الأساسية على تحقيق حاجات الإنسان الرعائية وليس على تحقيق أو توسيع خياراته . وهو في ذلك كمنهج الرفاهية الإنسانية ، الذي ينظر إلى الإنسان/ الناس كمنتفعين وليس كمشاركين فاعلين في العمليات التي تشكل حياتهم ومسارهم . أما مفهوم التنمية الإنسانية ، فإنه

في اشتماله على كل هذه الجوانب فيمثل مدخلاً أكثر شمولية لاتجاه عملية التنمية(٨) .

ويوظف مفهوم التنمية مصفوفة من المؤشرات الأساسية ، تجمع بين تلك المؤشرات المأخوذ بها في تقرير التنمية البشرية وأخرى استحدثها التقرير العربي للتنمية الإنسانية من أهمها الآتي :

أ – العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في عمومها .

ب – التحصيل التعليمي كما يعرفه أو يأخذ به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية .

جـ – مقياس الحرية كتعبير عن حجم التمتع بالحريات المدنية والسياسية ، ويعكس قصور حضور قضية الحريات بأنواعها ومستوياتها في المنطقة العربية مأزق الحكم العربي أو بالأحرى أحد المآزق الكثيرة للدولة العربية في تعاملها مع المجتمع العربي .

د – مقياس تمكين النوع Gender ، ويعكس هذا حجم ومدى تمكين النساء في المجتمع العربي كما يعكس كذلك قصور هذا التمكين على المستوى الاقتصادي والسياسي والحقوقي والثقافي . فالمرأة في المنظور الاجتماعي العربي هي رمز للمتعة والتكاثر وليس لها حق في المشاركة واتخاذ القرار .

هـ – الاتصال بشبكة الإنترنت مقيساً بعدد حواسب الإنترنت الأساسية Internet hosts للسكان ، وذلك للتعبير عن حجم التواصل مع شبكة المعلومات الدولية كأحد الفرص والآليات التي تنتجها عمليات العولمة .

و – حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري) وحجم الأضرار التي يمكن أن يحدثها هذا الانبعاث وتأثيره في البيئة في المنطقة العربية .

وفي محاولة لمقاربة هذا المقياس للحالة العربية ، فإن التقرير العربي للتنمية الإنسانية قد أعطى ثقلاً واضحاً لعنصري النوع والحريات المدنية والسياسية ، وهو الموضوع الذي أثار قدراً من القدح والمدح منذ إصدار التقرير في منتصف العام الماضي٢٠٠٢ ، ومما زاد من حجم النقد ، أن هذا التقرير قد اعتبر من قبل

الكثير من الدوائر الغربية الأكاديمية والسياسية صك إدانة على تخلف المنطقة العربية وسكونيتها مقابل حركية مواقع كثيرة في العالم الثالث كشرق آسيا وربما جنوبها ومنظومة دول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا و تركيا . في حين عده البعض تعبيراً حقيقياً عن الحالة التي تعيشها المنطقة العربية . إلا أن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المفهوم هو في تغليبه للعناصر السياسية على عنصر النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي يبقى القاعدة التي عليها تبنى العناصر الأخرى ، فلا تنمية سياسية أو اجتماعية دون تحقيق معدلات عالية ومستدامة في الجوانب الاقتصادية .

ويتفاوت حضور أو بالأحرى الموقع النوعي الكيفي للدول العربية على مقياس التنمية البشرية بين البلدان العربية الأربعة عشر التي شملها التقرير العربي . أربعة منها وهي سورية والسودان وموريتانيا والعراق تقع بين أقل عشرة على دليل التنمية مقابل الأردن والكويت ولبنان والإمارات العربية المتحدة في رأس قائمة الدول العربية على دليل التنمية البشرية . وتأتي بعدها على التوالي المغرب وجزر القمر ومصر وتونس كدول ذات مستوى متوسط على دليل التنمية البشرية ، ويعكس هذا التفاوت بين البلاد العربية تفاوت حجم وطبيعة الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة[٩] . أو بالأحرى يعكس هذا الاختفاء الكلي أو الجزئي للسياسات الاجتماعية وبرامجها في المنطقة العربية . فتصدر المجموعة الأولى يعكسه تقدم حجم ومستوى الخدمات الاجتماعية والرعائية المقدمة من قبل الدول وكذا تنوعها ، كما يعكس المساحة النسبية الأكبر للحريات الاجتماعية وربما السياسية المتاحة ، كما يعكس ذلك التطور النوعي لموقع المرأة العربية ودورها في هذه المجتمعات ، في حين يعكس المستوى المتوسط والضعيف على دليل التنمية تخلف هذه الخدمات واختصاراً كلياً أو جزئياً للحريات السياسية والمدنية والاجتماعية ، وقد يشمل في ذلك الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمرأة . ومن المهم الإشارة الى أن هذه المؤشرات هي نسبية من حيث موقعها على سلم المقياس كما أنها قد تختلف من حيث ثقلها وأهميتها أومن حيث تصدرها أو ضمورها في هذه الدول . فموقع المرأة في لبنان والأردن يبقى متقدماً عما هو

في الكويت والإمارات العربية المتحدة . . . كما أن الحريات السياسية في لبنان والكويت ومستوى تحقق حقوق الإنسان- على سبيل المثال- تبقى متصدرة بعض الشيء على مثيلاتها في الأردن والتي تعيش حالة من حالات الحريات السياسية المقيدة أو بالأحرى المؤجلة(١٠) .

ثانياً – التنمية البشرية والحالة الخليجية :

جنح الكثير من الأدبيات والدراسات العربية في وصف الدولة في الخليج بكونها دولة الرفاهية العربية ..Welfare State ، فالدولة وبفعل إمكانياتها المادية الهائلة ، أو تلك التي كانت هائلة في نهاية السبعينيات والثمانينيات قد استطاعت أن تؤسس أو بالأحرى أن تقيم شكلاً من أشكال دولة الرفاهية ، تقترب كما يقول البعض من النموذج الغربي في حقبته الخمسينية والستينية أو ما أسمته بعض الأدبيات بدولة الرفاهية التنموية Development State Welfare ، إلا أن هذا الشكل من الرفاهية لم يقترب أبداً من النموذج المطور من دولة الرفاهية في شكله الإنتاجي أو ما يسمى «بدولة الرفاهية الإنتاجية» أو المنتجة «Productive Welfare State» . لقد مكن المال النفطي الدولة في الخليج من البدء في تطوير الحاجات الأساسية للسكان في مجال التعليم والصحة والإسكان ، وفي تطوير البنية الأساسية ، وفي رفع مستويات المعيشة والدخل للسكان عبر قنوات وتوظيفات عدة للمال أو بالأحرى الريع النفطي . كما أن مستوى بعض الخدمات الاجتماعية في المجال الصحي وربما الإسكاني قد يفوق من حيث مستواه الخدمات المثيلة المقدمة في بعض الدول الأوربية ، رغم إقرارنا أن الغرب يمتلك البنية الأساسية لتطوير خدماته الصحية والمعرفية في حين أننا نفتقد لكل أو بعض ذلك . إلا أن هذا المال سواء أكان ذلك في بحبوحته الثمانينية أم في شحته الآنية لم يدفع الدولة إلى تطوير أو ابتداع رؤى أو رؤية تنموية قائمة على مرجعيات معروفة ومستمدة من تراث الفكر الإنساني ، بقدر أن ما نشهده ما هو إلا محاولات متناثرة أو مبعثرة هي من نتاج أفكار فرد أو أفراد سرعان ما تتبخر بخروج

هؤلاء من دائرة السلطة والتأثير .

ويتفاوت موقع الدول الخليجية على مؤشر التنمية البشرية من حيث الارتفاع أو الهبوط ، إلا أنها في عمومها ، وتحديداً الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة تقع في خانة الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع (انظر الجدول رقم ١) وخصوصاً خلال السنوات الخمس الماضية والممتدة من عام ١٩٩٦- ٢٠٠٢ ، في حين تقع الدول الخليجية الأخرى وهي المملكة العربية السعودية وعمان في خانة الدول ذات المؤشر المتوسط في التنمية البشرية . ويلاحظ أنه في حين أن كلاً من البحرين والإمارات العربية المتحدة قد انتقلتا من خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال النصف الأول من العقد التسعيني في القرن الماضي (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى خانة الدول ذات المؤشر المرتفع على مقياس التنمية البشرية ، وحافظ كل من الكويت وقطر على موقعهما في خانة الدول ذات المؤشر المرتفع على مقياس التنمية البشرية ، رغم ما شاب درجتهما من تذبذب ، حيث ارتفعت درجتهما من ٠,٨٢٧ و ٠,٨١٢ عام ١٩٩١ إلى ٠,٨٤٨ و٠,٨٤٠ عام ١٩٩٨ إلا أنهما قد انخفضتا بعض الشيء إلى ٠,٨١٣ و ٠,٨٠٣ عام ٢٠٠٢ لكل منهما على التوالي . أما مؤشرا البحرين والإمارات العربية المتحدة فإنهما ـ كما أشرنا سابقاً ـ صعدا على المقياس من ٠,٧٩٠ و٠,٧٤٠ عام ١٩٩٢ إلى ٠,٨٧٢ و ٠,٨٥٥ عام ١٩٩٨ إلا أنهما انخفضا بعض الشيء عام ٢٠٠٢ ليصلا إلى ٠,٨٣١ و ٠,٨١٢ على التوالي ، مع محافظتهما على موقعهما في خانة الدول ذات القيمة المرتفعة على مؤشر التنمية البشرية .

وسجل مؤشر المملكة العربية السعودية ارتفاعاً مهماً في دليل التنمية البشرية إلا أنه لم يسعفها في الخروج من خانة الدول ذات المؤشر المتوسط . حيث ارتفع مؤشرها من ٠,٧٠٢ عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٠,٧٧٨ عام ١٩٩٨ ثم انخفض بعض الشيء عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٠,٧٥٨ عام ٢٠٠٢ وبالمقابل فقد ارتفع مؤشر سلطنة عمان على المقياس ارتفاعاً كبيراً ومهماً ، حيث صعد مؤشرها من ٠,٥٣٥ نقطة عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٧١ عام ١٩٩٨ إلا أنه كما في دول المجلس الأخرى انخفض بعض الشيء عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٠,٧٥٠

وقد يعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض موازنات هذه الدول نتيجة لهبوط ريوعها النفطية وكذلك نتيجة لتصاعد إنفاقاتها العسكرية على حساب الإنفاق الاجتماعي ، الذي جاء كنتيجة لحرب الخليج الثانية ، والذي من المتوقع أن ينعكس على موازناتها القادمة إذا ما قرر الرئيس الأمريكي بوش تغيير النظام العراقي بالقوة ، وإذا ما فرضت بعض الالتزامات المالية على دول المجلس لمصلحة برنامج إعادة الإعمار في العراق وهي مسألة لا تستطيع بعض دول المجلس التهرب منها .

من ناحية أخرى فإن موقع الدول الخليجية على مؤشر التنمية البشرية يقع في عمومه أسفل قائمة الدول مرتفعة القيمة . حيث إنه قد ارتفع من ٠,٧٥٣ عام ١٩٩١ إلى ٠,٨٠٧ عام ١٩٩٦ ، إلا أنه انخفض بعض الشيء في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٠,٧٩٤ أي أن موقع الدول الخليجية على المقياس يقع في عمومه إما في أسفل قائمة الدول عالية القيمة ، أو في أعلى الدول متوسطة القيمة . إلا أن موقعها قد تحسن خلال العقد الماضي ، حيث إنها انتقلت من خانة الدول متوسطة القيمة عندما كان مؤشرها أدنى من ٠,٨٠٠ نقطة في مطلع التسعينيات إلى خانة الدول عالية القيمة عندما ارتفع مؤشرها ليتجاوز ٠,٨٠٧ نقطة في عام ١٩٩٦ ، إلا أنه عاد مرة أخرى للهبوط إلى خانة الدول متوسطة القيمة عند مؤشر ٠,٧٩٤ نقطة عام ٢٠٠٢ .

في حين حافظت الدول العربية (من غير دول مجلس التعاون) ذات الموقع الأعلى في مقياس التنمية البشرية بعد دول مجلس التعاون على معدلها عند مؤشر ٠,٧٢٦ خلال الفترة المنصرمة ، وكذا يمكن القول عن الدول الصناعية الأعلى على المقياس ، حيث حافظت هي الأخرى على معدلها المرتفع في مؤشر التنمية البشرية عند حوالي ٠,٩٧٣ نقطة في الفترة الممتدة من ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٢ (انظر الجدولين رقم ٢ و٣) .

وبشكل عام تتقدم الدول الخليجية الدول العربية الأخرى على مقياس التنمية البشرية ، وهي في عمومها لم يتجاوز ترتيبها حاجز ١٠٠ (انظر الجدول رقم ١) ، رغم تضاؤل ريوعها النفطية مقارنة بعقد الثمانينيات . وتتربع الدول الخليجية الأربع : الكويت والبحرين وقطر والإمارات على أعلى

قائمة الدول الخليجية والعربية في مقياس التنمية البشرية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول رقم ١) .

ثالثاً – حال التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي :

تتفوق دول مجلس التعاون الخليجي ، وكما أشرنا سابقاً ، على بقية الأقطار العربية والكثير من دول العالم الثالث في مجالات عدة من التقرير ، إلا أن أهمها متوسط دخل الفرد الذي ارتفع فيها من ١٠٧٢٥ دولاراً عام ١٩٩١ إلى ١٣٧٣٣ دولاراً عام ١٩٩٦ ثم إلى ١٥٣٨٨ دولاراً عام ٢٠٠٢ (انظر الجداول رقم ٢ إلى ٨) . في حين أنها قد ارتفعت في بعض الدول العربية ذات المؤشر المتوسط على مقياس القيمة البشرية من ٣٦٩٥ دولاراً عام ١٩٩١ إلى ٤٤٢٦ دولاراً عام ١٩٩٦ ثم إلى ٥١٧٨ دولاراً عام ٢٠٠٢ (انظر الجداول ٩-١١) . وبالمقابل نجد أن متوسط دخل الفرد في بعض الدول الصناعية قد قفز من ١٥٢٧٦ دولاراً عام ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥٣ دولاراً عام ١٩٩٦ ثم إلى ٢٨٢٢٦ دولاراً عام ٢٠٠٢ (انظر الجداول ١٢-١٤) وفي دول شرق آسيا (النمور الآسيوية) قفز من ٦٨٤١ دولاراً عام ١٩٩١ إلى ١٤٢٢٢ دولاراً عام ٢٠٠٢ ، أي أن معدل التزايد النسبي في متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ كان ٤٣,٤٪ مقابل ٤٠,٥٪ للدول العربية و٨٤,٧٪ للدول الصناعية الغربية في حين أنها كانت في حالة النمو الآسيوية ١٠٧,٨٩٪ .

أما على صعيد مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية الأخرى وهي العمر المتوقع عند الولادة ومعرفة القراءة والكتابة والتحصيل التعليمي فإن الدول الخليجية تختلف فيما بينها اختلافاً قد يبدو كبيراً نسبياً في ذلك . بل إنها تنقسم هنا إلى مجموعتين رئيسيتين وهما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من ناحية والدول الخليجية الأخرى من ناحية أخرى . ومع ذلك ، وكما سنرى ، فإن التباينات بين أقطار المنطقة هي تباينات محدودة السعة ، رغم أنها تقسمها إلى مجموعتين رئيسيتين . المجموعة الأولى وهي ذات ثقل

سكاني وجغرافي أكبر إلا أنها ذات إنجاز أخف على دليل التنمية البشرية من الدول ذات الشحة السكانية والضيق الجغرافي . و مع ذلك فإن دول مجلس التعاون جميعها حققت تحسناً ملحوظاً في مؤشرات التنمية البشرية ، فمثلاً حقق متوقع العمر عند الولادة في مجموعة الاثنين العربية السعودية وعمان ارتفاعاً مهماً ، إذ صعد من ٦٥,٢ سنة عام ١٩٩١ إلى ٦٩,٨ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٧١,٣ سنة عام ٢٠٠٢ ، في حين بدت المجموعة الأخرى من الدول الخليجية أكثر تواضعاً لذات الفترة المذكورة ، حيث ارتفع من ٧١ سنة عام ١٩٩١ إلى ٧٢,٨ سنة عام ١٩٩٦ و٧٣,٥ سنة عام ٢٠٠٢ (انظر الجداول ٢ – ٨) . ويقترب المتوسط العمري للسكان في الكويت والإمارات العربية المتحدة (٧٦ سنة و٧٥ سنة على التوالي) من المتوسط العمري في الدول الصناعية الذي يقدر بحوالي ٧٨ سنة ومن المتوسط العمري في دول شرق آسيا (النمور الآسيوية) الذي يقدر بحوالي ٧٢,٢ سنة عام ٢٠٠٢ . (انظر الجداول رقم ١٢-١٤) إلا أنه في الدول العربية لم يتجاوز حاجز السبعين سنة ، حيث ارتفع من ٦٥,٤ سنة عام ١٩٩١ إلى ٧٠,٨ سنة عام ٢٠٠٢ . (انظر الجداول رقم ٩-١١) ويلاحظ أنه في حين يصل متوقع العمر عند الولادة في الكويت وفق تقرير عام ٢٠٠٢ إلى ٧٦,٢ سنة ، يصل متوسط العمر عند الولادة في اليمن إلى ٦٠ سنة وإلى ٦٥ سنة في السودان ويتدنى إلى حوالي ٥١,٥ سنة في موريتانيا وقد يتدنى إلى أكثر من ذلك حيث يصل إلى ٣٩ سنة في كل من موزمبيق وسيراليون . وبشكل عام فإن متوسط متوقع العمر عند الولادة في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة يقدر بحوالي ٧٨,٢ سنة مقابل ٦٩,٧ سنة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة و٥٩,٧ سنة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة .

ويعزى التحسن الكبير في المتوسط العمري للفرد في منطقة الخليج إلى التطور الكبير في الخدمات الصحية ، فمعدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض خلال العقدين الماضيين بشكل كبير إذ وصلت وفق إحصاء عام ٢٠٠١ إلى ١٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي كما وصلت حالات الوفاة في أوساط أطفال دون سن الخامسة إلى ١٥,٦ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية .

كما أن حملات التطعيم المستمرة قد خفضت من حجم إصابة الأطفال بأمراض الشلل والدفتيريا والدرن وغيرها .

أما فيما يتعلق بالحالة التعليمية ، فإن الأرقام تشير إلى تقلص واضح في حجم الأمية في دول مجلس التعاون خلال العقد وبعض العقد الماضيين . فحجم المعرفة بالقراءة والكتابة في أوساط البالغين قد ارتفع في دول الخليج من ٦١,١٪ عام ١٩٩١ إلى ٦٩٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٧٩٪ عام ٢٠٠٢ . وهناك بعض الحالات التي حققت فيها دول الخليج إنجازاً كبيراً على صعيد برامج محو الأمية خلال العقد الماضي . ففي سلطنة عمان ، على سبيل المثال ، ارتفعت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة فيها من ٣٠٪ عام ١٩٩١ إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى٧١,٧ ٪ عام ٢٠٠٢ كما أنها قد ارتفعت في الكويت من ٧٠,٦٪ إلى ٨٢٪ وفي البحرين من ٧٢,٩٪ إلى ٨٧,٦٪ أما في قطر فقد ارتفعت من ٧٥,٧٪ إلى ٨١,٢٪ وفي دولة الإمارات العربية المتحدة قفزت من ٦٠٪ إلى ٧٦,٣٪ وارتفعت في المملكة العربية السعودية من ٥٧,٩٪ إلى ٧٦,٣٪ في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ لكل هذه الدول .

ويلاحظ أن نسبة المشمولين في هذه الفئة في دول المجلس ترتفع عن مثيلاتها في الكثير من الدول العربية ، إلا أنها تبقى متخلفة عن جل الدول الغربية وبعض دول شرق آسيا ، ودول النمور الآسيوية التي تتجاوز فيها النسبة حاجز التسعين ، بل إنها في الحالات الأوروبية والأمريكية تقترب من ١٠٠٪ . ورغم أن البحرين هي الأعلى مقارنة بشقيقاتها الخليجيات الأخريات ، إلا أنها لا تتفوق على الأردن التي تمثل الحالةالأعلى في المنطقة العربية حيث تقترب نسبة من يعرفون القراءة والكتابة فيها إلى ٩٠٪ بين البالغين . ولا توجد فروقات فردية بين حالة دول مجلس التعاون في هذا الإطار والدول العربية الأعلى على مقياس التنمية البشرية (انظر الجداول ٩-١١) إلا أن المقارنة تبدو شاسعة بين الدول العربية مجتمعة والمجموعات الدولية الأخرى . ففي حين تصل النسبة في الدول العربية إلى ٦٦٪ فإنها في حال دول أمريكا اللاتينية ترتفع لتصل إلى ما نسبته ٨٨,٣٪ و٩٩,٣٪ في حال دول أوروبا الوسطى والشرقية و٩١,٧٪ في حالة دول شرق آسيا (النمور

الآسيوية) ، بل إنها تصل إلى ١٠٠٪ في حال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وتصل النسبة إلى ٨٦٪ في حال الدول متوسطة الدخل و٦٢٪ في حال الدول المنخفضة الدخل . ويتدنى حظ الدول الأفريقية مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى في العالم ، حيث تتدنى نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في أوساط البالغين لتصل في النيجر إلى ١٥,٦٪ و ٢٢٪ في جيبوتي و٣٦٪ في سيراليون و٤٠٪ في موريتانيا . بمعنى آخر ، إن المعدلات المرتفعة من حالات الأمية في الوطن العربي ترتفع في الأقطار العربية الأفريقية عنها في الدول العربية الآسيوية . حيث إنها تصل في أعلاها في جيبوتي وموريتانيا والسودان ، وهي بحق من أعلى معدلات الأمية في العالم .

من ناحية أخرى فإن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي قد شابها بعض التباطؤ مع إطلالة القرن الواحد والعشرين . بل إنها تتعرض للنقصان كلما ارتقى السلم التعليمي رغم ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية العليا وعدد المسجلين فيها . أي بمعنى آخر ، إن معدلات القيد قد تكون مرتفعة في مستوى التعليم الأساسي والثانوي ، إلا أنها تنخفض إذا ما شملت في ذلك التعليم العالي . فارتفاع تكلفة التعليم في مستوياته العليا تجعل من الصعب على هذه الدول أن تجعله متاحاً للجميع كما هو التعليم الأساسي والثانوي . فمثلاً تصل نسبة القيد في البحرين إلى ٩٦٪ عام ٢٠٠٢ في مستوى التعليم الأساسي والثانوي ، إلا أن النسبة يمكن أن تنخفض وبشكل كبير إذا ما شملت التعليم العالي أو إذا ما اقتصرت على التعليم العالي فنسبة الالتحاق في دول المجلس على مستوى التعليم الأساسي والثانوي قد تصل إلى ٨٥٪ إلا أنها قد تنخفض إلى ٦٦٪ إذا ما شمل في ذلك التعليم العالي . فالتعليم الأساسي والثانوي لازال قادراً على استيعاب الداخلين فيه ، إلا أن التعليم العالي ونتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي عليه ولزيادة التكلفة فيه ، أصبح عاجزاً عن تلبية الطلب المتزايد عليه ، الأمر الذي دفع وبقرارات سياسية عليا إلى تضخم مؤسسات التعليم العالي الرسمي . وأصبحت نتيجة لذلك أرقام الداخلين

فيه يفوق طاقاتها الاستيعابية بما يقارب من الضعف أو قد يزيد عليه قليلاً أو كثيراً . . . فعدد الطلبة المسجلين في جامعة البحرين ، على سبيل المثال ، قد ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية من اثني عشر ألف طالب إلى ما يفوق العشرين ألفاً في عام ٢٠٠٢ ، مما رفع عدد الطلبة في الفصل الدراسي من ٢٠-٢٥ في عام ٨٥-١٩٩٠ إلى ٤٠-٤٥ عام ١٩٩٥-٢٠٠٢ . من ناحية أخرى فقد دفعت الحاجة إلى فتح مجالات التعليم العالي أمام التعليم الخاص كما هو الحال في إمارتي دبي ورأس الخيمة أو فتح جامعات إقليمية رسمية تقدم ذات البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات الوطنية ، كما هو في حال جامعتي الشارقة وأبوظبي وغيرهما . . . وفي الغالب ما يكون تأسيس هذه الجامعات وخصوصاً الخاصة منها مفتقداً لبنية أساسية سليمة وقوية ومتطورة لتقديم التعليم العالي . فبعضها يقدم خدماته التعليمية من مبان أو عمارات سكنية وبعضها الآخر من مجمعات تجارية والقلة القليلة منها ـ إذا كان محظوظاً ـ شارك جامعات إقليمية مبانيها كحال الجامعة الأمريكية في الشارقة . فالتعليم العالي الخاص في جله مؤسسات تعليمية عليا تفتقر لأبسط حاجات المؤسسات التعليمية العليا من بنية أساسية ومدخلات بشرية وغيرها ، فكيف لنا بالتالي أن نتخيل مخرجاتها من أبنائنا الطلبة؟! .

ومرة أخرى ، فإن مقارنة معدلات الالتحاق في دول مجلس التعاون بتلك السائدة في بقية أقطار الوطن العربي نجد أنها في الأول تصل إلى حوالي ٧٥٪ في حين أنها في الثانية لم تتجاوز ٧٢,٣٪ في حين أنها في دول النمور الآسيوية لم تتجاوز ٧١,٣٪ في عام ٢٠٠٢ . وتتصدر الدول الغربية والولايات المتحدة قائمة الدول ذات معدلات القيد المرتفعة إذ تصل فيها إلى ٩٥٪ . وتسجل كندا وفنلندا الأعلى بين الدول الغربية والصناعية حيث تصل نسب القيد فيهما إلى ١٠٠٪ . وفي حين تمثل البحرين الأعلى من حيث ارتفاع نسب القيد فيها في مستوى التعليم الأساسي والثانوي ، فإن معدلات القيد في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية تتدنى لتصل في الأولى إلى ٦٦٪ وفي الثانية ٥٨٪ وفق تقرير عام ٢٠٠٢ . وتمثل حالات كل من جيبوتي والسودان النسب الأدنى في معدلات القيد بين الأقطار العربية حيث إنها

سجلت في الأولى ما نسبته ٢٢٪ وفي الثانية ما نسبته ٣٤٪ . ولا يتفوق عليهما من حيث تدني نسب القيد إلا النيجر وبورندي حيث سجلت في الأولى ما نسبته ١٦٪ وفي الثانية ما نسبته ١٨٪ عام ٢٠٠٢ .

رابعاً – التحديات : تجاوزها يتطلب الإرادة والرؤية :

في الواقع إن دول مجلس التعاون قد تكون حققت نقاطاً ومواقع مهمة على مقياس التنمية البشرية من حيث التعليم والصحة والدخل وربما درجة الانفتاح على الخارج ، إلا أن التحدي الأساسي الذي يواجهها هو في قدرتها على الانتقال بهذه الخدمات من طابعها الرعائي الخدمي إلى طابعها التنموي الإنتاجي . ومثل ذلك ليس له أن يتحقق إلا من خلال بلورة سياسات اجتماعية واضحة مرتبطة بأطر ورؤى سياسية جديدة ، تخرج المنطقة من حقبتها الآنية المتلكئة إلى حقبة جديدة تتعدد فيها الرؤى والمداخل السياسية والفكرية ويتساوى فيها الأفراد ويسود فيها القانون .

أما التحدي الثاني الذي يواجه هذه الدول فيتمثل في مدى قدرتها على الاستمرار في تقديم هذه الخدمات بذات النوع وربما الجودة لنطاق سكاني هو في تزايد مستمر يتجاوز في بعض حالاته وربما أغلبها حاجز ٣٪ وفي ظل أوضاع اقتصادية يشوبها قدر من الاختلال إلى حالة اقتصادية بها قدر كبير من الثبات المبني على القاعدة المنتجة . أي بمعنى آخر ، إن عملية الانتقال بالاقتصادات الخليجية لحالة إنتاجية أعلى قد يتطلب توظيفاً حقيقياً ومثمراً لمخرجات التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية الأخرى .كما يتطلب كذلك قدراً كبيراً من الشفافية والانكشاف على المجتمع ، وتطهير المؤسسات الرسمية و الخاصة مما نبت فيها من فساد ومحسوبية وانتهازية سياسية واجتماعية .

ويتمثل التحدي الثالث في قدرة هذه الدول على تجويد مستوى خدماتها لينعكس إيجابياً على المجتمع بشرائحه وقواه وجماعاته الاجتماعية والثقافية وربما الإثنية المختلفة . بمعنى آخر ، هل هياكل الدولة وبنيتها الأساسية بمفهومها

الواسع قادرة على ابتداع الحلول للمشكلات المتراكمة أمام النظام والناس والمجتمع؟ أو بالأحرى هل نحن قادرون كذلك على ابتداع الجديد أو مواكبته في هذا المجال؟ . . وفي الواقع فإن المنطقة تقف على مفترق طرق فهي رغم إنجازاتها الرعائية من حيث الخدمات الاجتماعية والدخل والبنية الأساسية ، إلا أنها ونتيجة لتسارع وتيرة التحول فيها وانكشافها على قوى وآليات العولمة ، بدأت تعاني مشكلات اجتماعية بالغة الخطورة ، كالبطالة والفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي . . . التي وإن كانت في بعضها محدودة المدى والحضور ، إلا أن استمرارها وربما تفصلها في بناء المجتمع وشبكة علاقاته قد يمثل مصدراً وبيئة خصبة لنمو وانتشار التطرف والعنف بجماعاته و مسمياته المختلفة الأمر الذي يحمل معه مصاحبات سياسية خطيرة على المستوى المحلي والإقليمي كما هو على المدى الآني والمنظور إذا لم يرافق ذلك تطور مهم في آليات الحكم وعلاقته بالمجتمع بمؤسساته وجماعاته الاجتماعية والسياسية المختلفة .

وأخيراً يبقى التحدي الأساسي المتمثل في قدرة أنظمتنا السياسية على التعايش والتأقلم مع المتغيرات الدولية والأخرى المعرفية والتي ترى في توسيع رقعة الحريات السياسية والمدنية والاجتماعية وضمانها ومأسستها شرطاً أساسياً في تحقيق مراتب نوعية وليست رقمية على مقياس التنمية البشرية . فدون تحقيق شرط الديمقراطية والمشاركة السياسية و تعزيز السيادة لدولة القانون و تأكيد المواطنة الواحدة دون رتب أو تراتب ستبقى إنجازاتنا البشرية منقوصة التحقق . فالتطور الاقتصادي الكبير الذي حققته كوريا الجنوبية لم يكتب له الثبات والاستمرار ، إلا بتلك التحولات السياسية الأساسية التي أصابت البنية السياسية الكورية والانتقال بها من بنية الدولة العسكرية التسلطية أحادية الرؤية والمسار إلى بنية الدولة الديمقراطية متعددة المداخل والرؤى .

فمسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومحاربة الفساد والعوز والفقر و البطالة والجهل وحماية البيئة ، وكذلك تبني الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق

الطفل والمرأة والأقليات الإثنية و تطبيقها الفعلي على الواقع المحلي وغيرها من بنود تستوي بها معايير التنمية البشرية ، بل إن الانتقاص منها يعتبر انتقاصاً من عمليات التنمية بشكل عام . فمسألة الأخذ بمعدلات الدخل والمتوسط العمري ومستوى التعليم وشموليته وغيرها معايير أساسية على مقياس التنمية البشرية ، إلا أنها تبقى ناقصة التحقيق إلا بشمولها لمسائل الديمقراطية و تمكين المرأة وحقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية وحماية البيئة من التلوث الطبيعي ،كما هي حماية ممتلكات المجتمع من الهدر الاقتصادي والاجتماعي . فأين نحن من تحقيق كل أو بعض ذلك . . . ؟

المصادر والهوامش :

١ – سليمان الفارس وآخرون – إدارة الموارد البشرية – دمشق – جامعة دمشق – ١٩٩٩– ص ١٠ .

٢ – منصور الراوي وآخرون – نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية – البحرين – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية(٤) – مكتب المتابعة – ١٩٨٥ – ص ١٥ .

٣ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية – التقرير الأول– نيويورك – الأمم المتحدة – ١٩٩٠– ص ٢١– ٢٢ .

٤ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية – التقرير الخامس– نيويورك – الأمم المتحدة– ١٩٩١– ص ١١ .

٥ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية في البحرين – التقرير الأول البحرين – الأمم المتحدة– ١٩٩٨– ص٢٢ .

٦ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية الإنسانية العربية – التقرير الأول– نيويورك – الأمم المتحدة ٢٠٠٢ ، ص ١٢ .

٧ – نفس المصدر السابق – ص ١٣– ١٥ .

٨ – نفس المصدر السابق – ص ١٥ .

٩ – نفس المصدر السابق – ص ١٨–١٩ .

١٠– انظر علي محافظة – الديمقراطية المقيدة ١٩٨٩–١٩٩٩– بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية– ٢٠٠١ .

جدول رقم ١

موقع وقيمة دول مجلس التعاون في دليل التنمية البشرية في الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٢

السنة / الدولة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
السعودية	٠,٦٩٩ (٦٨)	٠,٦٨٧ (٦٧)	٠,٦٨٨ (٨٤)	٠,٧٤٢ (٦٧)		٠,٧٢٢ (٦٣)	٠,٧٧٤ (٧٣)	٠,٧٧٨ (٧٠)	٠,٧٤٠ (٧٨)	٠,٧٤٧ (٧٥)	٠,٧٥٤ (٦٨)	٠,٧٥٨ (٧١)
الكويت	٠,٨٢٧ (٤٨)	٠,٨١٥ (٤٥)	٠,٨١٥ (٥٢)	٠,٨٠٩ (٥١)		٠,٨٣٦ (٥١)	٠,٨٤٤ (٥٣)	٠,٨٤٨ (٥٤)	٠,٨٣٣ (٣٥)	٠,٨٣٦ (٣٦)	٠,٨١٨ (٤٣)	٠,٨١٣ (٤٥)
البحرين	٠,٨١٠ (٥١)	٠,٧٥٠ (٥٠)	٠,٧٩٠ (٥٨)	٠,٧٩١ (٥٨)		٠,٨٦٦ (٣٩)	٠,٨٧٠ (٤٣)	٠,٨٣٢ (٣٧)	٠,٨٣٢ (٤١)	٠,٨٢٠ (٤٠)	٠,٨٢٤ (٤٠)	٠,٨٣١ (٣٩)
قطر	٠,٨١٢ (٥٠)	٠,٨٠٢ (٤٧)	٠,٨٠٢ (٥٥)	٠,٧٩٥ (٥٦)		٠,٨٣٩ (٥٠)	٠,٨٤٠ (٥٥)	٠,٨٤٠ (٥٧)	٠,٨١٤ (٤١)	٠,٨١٩ (٤٢)	٠,٨١٠ (٤٨)	٠,٨٠٣ (٥١)
الإمارات	٠,٧٦٧ (٥٦)	٠,٧٤٠ (٥٧)	٠,٧٣٨ (٦٧)	٠,٧٧١ (٦٢)		٠,٨٦٤ (٤٢)	٠,٨٦٦ (٤٤)	٠,٨٥٥ (٤٨)	٠,٨١٢ (٤٣)	٠,٨١٠ (٤٥)	٠,٨٠٩ (٤٥)	٠,٨١٢ (٤٦)
عمان	٠,٦٠٤ (٨٦)	٠,٥٩٨ (٥٢)	٠,٥٩٨ (٩٤)	٠,٦٥٤ (٩٢)		٠,٧١٦ (٨٢)	٠,٧١٨ (٨٨)	٠,٧٧١ (٧١)	٠,٧٢٥ (٨٩)	٠,٧٣٠ (٨٦)	٠,٧٤٧ (٧١)	٠,٧٥٠ ٠,(٧٨)
المتوسط المجموع	٠,٧٥٣	٠,٧٣٢	٠,٧٣٨	٠,٧٦٠		٠,٨٠٧	٠,٨٢٧	٠,٨٢٧	٠,٧٩٢	٠,٧٩٣	٠,٧٩٢	٠,٧٩٤

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقارير التنمية البشرية - للسنوات ١٩٩١ - ٢٠٠٢ - نيويورك - الأمم المتحدة

الأرقام بين قوسين هي لترتيب هذه الدول في دليل التنمية البشرية على المستوى العالمي .

جدول رقم ٢
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩١ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (التحصيل التعليمي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٦٤,٥	٥٧,٩	٣٩,٥	٩,٣٥٠	٠,٦٩٩	٦٧	٥	٥
الكويت	٧٣,٤	٧٠,٦	٤٨,٦	٩,٣١٠	٠,٨٢٧	٤٨	١	١
البحرين	٧١,٠	٧٢,٩	٤٩,٣	٩,٤٩٠	٠,٨١٠	٥١	٣	٣
قطر	٦٩,٢	٧٥,٧	٥٢,٠	١١,٨٠٠	٠,٨١٢	٥٠	٢	٢
الإمارات	٧٠,٥	٦٠,٠	٤١,٠	١٩,٤٠٠	٠,٧٦٧	٥٦	٤	٤
عمان	٦٥,٩	٣٠,٠	٢٠,٢	٤,٩٦٣	٠,٦٠٤	٨٦	٦	٩
المتوسط	٥٨,١	٦١,٠	٤١,٧	١٠,٧٢٥	٠,٧٥٣	–	–	–

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ - نيويورك - الأمم المتحدة - ١٩٩٠

جدول رقم ٣
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٦٤,٠	٦٢,٤	٦٥,٠	١٠,٩٨٩	٠,٦٨٨	٨٤	٥	٦
الكويت	٧٣,٤	٧٣,٠	٩٤,٠	١٠,١٧٨	٠,٨١٥	٥٢	١	١
البحرين	٧١,٠	٧٧,٤	٩٩,٠	١٠,٧٠٦	٠,٧٩٠	٥٨	٣	٣
قطر	٦٩,٢	٨٦,٠	٩٤,٠	١١,٤٠٠	٠,٨٠٢	٥٥	٢	٢
الإمارات	٧٠,٠	٥٥,٠	٩٤,٠	١٦,٧٥٣	٠,٧٣٨	٦٧	٤	٤
عمان	٦٥,٦	٣٥,٠	٨٢,٠	٩,٩٧٢	٠,٥٩٨	٩٤	٦	٩
المتوسط	٦٩,٠	٦٤,٠	٨٨,٠	١٢,٤٩٩	٠,٧٣٨			

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ١٩٩٣

جدول رقم ٤
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٦٩,٩	٦١,٣	٥٥,٠	١٢,٦٠٠	٠,٧٢٢	٦٣	٥	٦
الكويت	٧٥,٠	٧٧,٤	٥٣,٠	٢١,٦٣٠	٠,٨٣٦	٥١	٤	٤
البحرين	٧١,٧	٨٤,١	٨٤,٠	١٥,٥٠٠	٠,٨٦٦	٣٩	١	١
قطر	٧٠,٦	٧٨,٥	٧٤,٠	٢٢,٩١٠	٠,٨٣٩	٥٠	٣	٣
الإمارات	٧٣,٩	٧٨,٢	٨١,٠	٢٠,٩٤٠	٠,٨٦٤	٤٢	٢	٢
عمان	٦٩,٨	٣٥,٠	٦٠,٠	١٠,٤٢٠	٠,٧١٦	٨٢	٦	١٠
المتوسط	٧١,٨	٦٩,٠	٧٧,٠	١٣,٧٣٣	٠,٨٠٧			

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ - نيويورك - الأمم المتحدة - ١٩٩٦

جدول رقم ٥
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٧٠,٣	٦١,٨	٥٦	٩,٣٣٨	٠,٧٧٤	٧٣	٥	٧
الكويت	٧٥,٢	٧٧,٨	٥٧	٢١,٨٧٥	٠,٨٤٤	٥٣	٣	٣
البحرين	٧٢,٠	٨٤,٤	٨٥	١٥,٣٢١	٠,٨٧٠	٤٣	١	١
قطر	٧٠,٩	٧٨,٩	٧٣	١٨,٤٠٣	٠,٨٤٠	٥٥	٤	٤
الإمارات	٧٤,٢	٧٨,٦	٨٢	١٦,٠٠٠	٠,٨٦٦	٤٤	٢	٢
عمان	٧٠,٠	٣٥,٠٠	٦٠	١٠,٠٧٨	٠,٧١٨	٨٨	٦	١٢
المتوسط	٧٢,١	٦٩,٤	٦٨,٨	١٥,١٦٩	٠,٨٢٧			

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ١٩٩٧

جدول رقم ٦
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٧٠,٠	٦٣,٠	٥٧,٠	٨,٥١٦	٠,٧٧٨	٧٠	٥	٧
الكويت	٧٥,٤	٧٨,٦	٥٨,٠	٢٣,٨٤٨	٠,٨٤٨	٥٤	٣	٣
البحرين	٧٢,٢	٨٥,٢	٨٤,٠	١٦,٧٥١	٠,٨٧٢	٤٣	١	١
قطر	٧١,١	٧٩,٤	٧١,٠	١٩,٧٧٢	٠,٨٤٠	٥٧	٤	٤
الإمارات	٧٤,٤	٧٩,٢	٦٩,٠	١٨,٠٠٨	٠,٨٥٥	٤٥	٢	٢
عمان	٧٠,٣	٥٩,٠	٦٠,٠	٩,٣٨٣	٠,٧٧١	٧١	٦	٨
المتوسط	٧٢,٣	٧٤,٠	٦٦,٥	١٦,٠٤٦	٠,٨٢٧			

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ - نيويورك - الأمم المتحدة - ١٩٩٨

جدول رقم ٧
دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٧١,٧	٧٥,٢	٥٧,٠	١٠,١٥٨	٠,٧٤٧	٧٥	٥	٧
الكويت	٦٧,١	٨٠,٩	٥٨,٠	٢٥,٣١٤	٠,٨٣٦	٣٦	١	١
البحرين	٧٣,١	٨٦,٥	٨١,٠	١٣,١١١	٠,٨٢٠	٤١	٢	٢
قطر	٧١,٩	٨٠,٤	٧٤,٠	٢٠,٩٨٧	٠,٨١٩	٤٢	٣	٣
الإمارات	٧٥,٠	٧٤,٦	٧٠,٠	١٧,٧١٩	٠,٨١٠	٤٥	٤	٤
عمان	٧١,١	٦٨,٦	٥٨	٩,٩٦٠	٠,٧٣٠	٨٦	٦	٨
المتوسط	٧١,٦	٧٧,٠	٧٥,٨	١٦,٢٠٦	٠,٧٩٣			

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ٢٠٠٠

جدول رقم ٨
دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ في دول مجلس التعاون الخليجي

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول مجلس التعاون	الترتيب حسب الدول العربية
السعودية	٧١,٦	٧٦,٣	٦١	١١,٣٦٧	٠,٧٥٨	٧١	٥	٦
الكويت	٧٦,٢	٨٢,٠	٥٩	١٥,٧٩٩	٠,٨١٣	٤٥	٢	٢
البحرين	٧٣,٣	٨٧,٦	٨٠	١٥,٠٨٤	٠,٨٣١	٣٩	١	١
قطر	٦٩,٦	٨١,٢	٧٥	١٨,٧٨٩	٠,٨٠٣	٥١	٤	٤
الإمارات	٧٥,٠	٧٦,٣	٦٨	١٧,٩٣٥	٠,٨١٢	٤٦	٣	٣
عمان	٧١,٠	٧١,٧	٥٨	١٣,٣٥٦	٠,٧٥٠	٧٨	٦	٨
المتوسط	٧٢,٧	٧٩,١	٦٦,٨	١٥,٣٨٨	٠,٧٩٤			

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ - نيويورك - الأمم المتحدة - ٢٠٠٢

جدول رقم ٩
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩١ في بعض الدول العربية

التوصيف / الدولة *	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (التحصيل التعليمي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
ليبيا	٦١,٨	٥٦,٥	٣٨,٦	٧,٢٥٠	٠,٦٦٥	٧٦
الجزائر	٦٥,١	٤٨,٦	٣٢,٨	٢,٤٧٠	٠,٤٩٠	١٠٢
الأردن	٦٦,٩	٧٤,٢	٥١,١	٢,٥٧٠	٠,٦١٤	٨٣
تونس	٦٦,٧	٥٧,٦	٣٩,٠	٣,١٧٠	٠,٥٨٨	٩٠
سوريا	٦٦,١	٥٩,١	٤٠,٤	٤,٤٦٠	٠,٦٨١	٧٢
لبنان	٦٦,١	٧٦,٨	٥٢,٧	٢,٢٥٠	٠,٥٩٢	٨٨
المتوسط	٦٥,٤	٦٢,٨	٤٢,٤	٣,٦٩٥	٠,٦٠٥	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ١٩٩١

* الدول العربية الأعلى على دليل التنمية البشرية من غير دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم ١٠
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في بعض الدول العربية

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
ليبيا	٦٣,٤	٧٣,٧	٨٨,٠	٤,٩٦٠	٠,٧٩٢	٥٩
الجزائر	٦٧,٣	٥٨,٨	٦٦,٠	٥,٥٧٠	٠,٧٤٦	٦٩
الأردن	٦٨,١	٨٤,٨	٦٦,٠	٤,٣٨٠	٠,٧٤١	٧٠
تونس	٦٨,٠	٦٤,١	٦٦,٠	٤,٩٥٠	٠,٧٢٧	٧٨
سوريا	٦٧,٣	٦٨,٧	٦٥,٠	٤,١٩٦	٠,٦٩٠	٩٢
لبنان	٦٨,٧	٩١,٧	٧٤,٠	٢,٥٠٠	٠,٦٦٤	٩٧
المتوسط	٦٧,١	٧٣,٦	٧٠,٨	٤,٤٢٦	٠,٧٢٦	-

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ - نيويورك - الأمم المتحدة - ١٩٩٦ .

جدول رقم ١١
دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ في بعض الدول العربية

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
ليبيا	٧٠,٥	٨٠,٠	٩٢	٧,٥٧٠	٠,٧٧٣	٦٤
الجزائر	٦٩,٦	٦٦,٧	٧٢	٥,٣٠٨	٠,٦٩٧	١٠
الأردن	٧٠,٣	٨٩,٧	٥٥	٣,٩٦٦	٠,٧١٧	٩٩
تونس	٧٠,٢	٧١,٠	٧٤	٦,٣٦٣	٠,٧٢٢	٩٧
سوريا	٧١,٢	٧٤,٤	٦٣	٣,٥٥٦	٠,٦٩١	١٠٨
لبنان	٧٣,١	٨٦,٠	٧٨	٤,٣٠٨	٠,٧٥٥	٧٥
المتوسط	٧٠,٨	٧٧,٩	٧٢,٣	٥,١٧٨	٠,٧٢٥	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ٢٠٠٢ .

جدول رقم ١٢
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩١ في بعض الدول الغربية والصناعية

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
كندا	٧٧,٠	٩٩,٠	٦٩,٨	١٧,٦٨٠	٠,٩٨٣	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥,٩	٩٩,٠	٧٠,١	١٩,٨٥٠	٠,٩٧٦	٧
اليابان	٧٨,٦	٩٩,٠	٦٩,٥	١٣,٦٥٠	٠,٩٩٣	١
هولندا	٧٧,٢	٩٩,٠	٦٨,٦	١٢,٦٨٠	٠,٩٧٦	٨
النرويج	٧٧,١	٩٩,٠	٦٩,٢	١٣,٨٢٠	٠,٩٧٨	٦
فنلندا	٧٥,٥	٩٩,٠	٦٩,١	١٣,٩٨٠	٠,٩٦٣	٣
المتوسط	٧٦,٨	٩٩,٠	٦٩,٤	١٥,٢٧٦	٠,٩٧٧	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ - نيويورك - الأمم المتحدة - ١٩٩٩ .

جدول رقم ١٣
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في بعض الدول الغربية والصناعية

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
كندا	٧٧,٥	٩٩,٠	١٠٠,٠	٢٠,٩٥٠	٠,٩٥١	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٦,١	٩٩,٠	٩٦,٠	٢٤,٦٨٠	٠,٩٤٠	٢
اليابان	٧٩,٦	٩٩,٠	٧٨,٠	٢٠,٦٦٠	٠,٩٣٨	٣
هولندا	٧٧,٥	٩٩,٠	٨٩,٠	١٧,٣٤٠	٠,٩٣٨	٤
النرويج	٧٧,٠	٩٩,٠	٩٠,٠	٢٠,٣٧٠	٠,٩٣٧	٥
فنلندا	٧٥,٨	٩٩,٠	٩٦,٠	١٦,٣٢٠	٠,٩٣٥	٦
المتوسط	٧٧,٢	٩٩,٠	٩١,٥	٢٠,٠٥٣	٠,٩٣٩	-

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ١٩٩٦ .

جدول رقم ١٤
دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ في بعض الدول الغربية والصناعية

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
كندا	٧٨,٨	..	٩٩	٢٧,٨٤٠	٠,٩٤٠	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٧,٠	..	٩٨	٣٤,١٤٢	٠,٩٣٩	٦
اليابان	٨١,٠	..	٩٣	٢٦,٧٥٥	٠,٩٣٣	٩
هولندا	٧٨,١	..	٩٩	٢٥,٦٥٧	٠,٩٣٥	٨
النرويج	٧٨,٥	..	٩٨	٢٩,٩١٨	٠,٩٤٢	١
فنلندا	٧٧,٦	..	٩٢	٢٤,٩٩٦	٠,٩٣٠	١٠
المتوسط	٧٨,٥	..	٩٦,٥	٢٨,٢٢٦	٠,٩٣٦	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ - نيويورك - الأمم المتحدة - ٢٠٠٢ .

جدول رقم ١٥
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩١ في بعض شرق آسيا (النمور الآسيوية)

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (التحصيل التعليمي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول شرق آسيا
هونك كونك	٧٧,٢	٨٨,٠	٦٠,٧	١٤,٠١٠	٠,٩٣٤	٢٥	١
كوريا الجنوبية	٧٠,١	٩٤,٧	٦٥,٣	٥,٦٨٠	٠,٨٨٤	٣٥	٢
سنغافورة	٧٤,٠	٨٣,٠	٥٦,٥	١٠,٥٤٠	٠,٨٧٩	٢٧	٣
ماليزيا	٧٠,١	٧٤,٠	٥٠,٧	٥٠,٠٧٠	٠,٨٠٢	٥٢	٤
تايلاند	٦٦,١	٩٠,٧	٦٢,٢	٣,٢٨٠	٠,٧١٢	٦٦	٥
الصين	٧٠,١	٦٨,٢	٤٧,١	٢,٤٧٠	٠,٦١٤	٨٢	٦
المتوسط	٧١,٢	٨٣,١	٥٧,٠	٦,٨٤١	٠,٨٠٤		

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ١٩٩١ .

جدول رقم ١٦
دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ في بعض شرق آسيا (النمور الآسيوية)

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (التحصيل التعليمي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول شرق آسيا
هونك كونك	٧٨,٧	٩١,٥	٩١,٥	٢١,٥٦٠	٠,٩٠٩	٢٢	١
كوريا الجنوبية	٧١,٣	٩٧,٦	٨١,٠	٩,٧١٠	٠,٨٨٦	٢٩	٢
سنغافورة	٧٤,٩	٩٠,٣	٦٨,٠	١٩,٣٥٠	٠,٨٨١	٣٤	٣
ماليزيا	٧٠,٩	٨٢,٢	٦١	٨,٣٦٠	٠,٨٢٦	٥٣	٥
تايلاند	٦٩,٢	٩٣,٦	٥٤	٦,٣٥٠	٠,٨٣٢	٥٢	٤
* الصين	٦٨,٦	٨٠,٠	٥٧	٢,٣٣٠	٠,٦٠٩	١٠٨	٦
المتوسط	٧٢,٢	٧٣,٩	٦٨,٧	١١,٢٧٦	٠,٨٢٣	-	-

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ - نيويورك - الأمم المتحدة - ١٩٩٦ .

تقدمت أندونيسيا في هذا التقرير على الصين حيث أصبح ترتيبها ١٠٢ إلا أنها تراجعت عن موقعها في تقرير عام ١٩٩١ الذي كان ٩٨ .

جدول رقم ١٧
دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ في بعض شرق آسيا (النمور الآسيوية)

التوصيف / الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دول شرق آسيا
هونك كونك (١)	٧٩,٥	٩٣,٥	٦٣	٢٥,١٥٣	٠,٨٨٨	٢٣	١
كوريا الجنوبية	٧٤,٩	,٨٧٩	٩٠	١٧,٣٨٠	٠,٨٨٢	٢٧	٣
سنغافورة	٧٧,٦	٩٢,٣	٧٥	٢٣,٣٥٦	٠,٨٨٥	٢٥	٢
ماليزيا	٧٢,٥	٨٧,٥	٦٦	٩,٠٦٨	٠,٧٨٢	٥٩	٤
تايلاند	٧٠,٢	٩٥,٥	٦٠	٦,٤٠٢	٠,٧٦٢	٧٠	٥
الصين (٢)	٧٠,٥	٨٤,١	٧٣	٣,٩٧٦	٠,٧٢٦	٩٦	٦
المتوسط	٧٤,٢	٩١,٧	٧١,٣	١٤,٢٢٢	٠,٨٢٠		

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ـ نيويورك ـ الأمم المتحدة ـ ٢٠٠٢ .

١ ـ هنا أصبحت هونك كونك جزءاً من الصين إلا أنها ذات إدارة مستقلة .

٢ ـ تقدم موقع الفلبين في هذا التقرير إلى الترتيب ٧٧ في حين تخلف موقع أندونيسيا إلى الترتيب ١١٠ .

الجلسة الأولى

الخميس ٢٠٠٣/١/١٦
الساعة ٩,٠٠ إلى ١١,١٥ صباحاً

موضوع النقـاش : مفهوم التنمية – المؤشرات العامة للتنمية

رئيس الجلســـــة : الدكتور عبد العزيز الجلال

معد ومقدم الورقة : الدكتور باقر النجار – مدير المشروع

افتتحت الدكتورة موضي الحمود المنسقة العامة الجلسة قائلة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، أرحب بالجميع أعضاء ومشاركين في منتدى التنمية لدول الخليج في لقائنا السنوي الرابع والعشرين .

وصلتكم الأوراق وبرنامج العمل ، وموضوعنا السنوي هو التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو من الموضوعات القديمة المتجددة ، فقد ناقشنا كثيراً من هذه الأبعاد في المنتدى في جلساتنا المختلفة ، ولكن تقدمت الظروف ، وتقدمت المرحلة ، وتقدمت أيضاً جهود النمو والتنمية في المنطقة ، فكان لابد لنا من وقفة لمعرفة حصاد هذه السنوات الطويلة .

وقد تفضل مشكوراً الدكتور باقر النجار كمدير للمشروع بالإشراف عليه ، وتفضل الباحثون : الدكتور علي الطراح ، والدكتور عبد الخالق عبد الله ، والدكتور عبد الله الصادق إلى جانب الدكتور باقر النجار في تحمل عناء الكتابة في هذا الموضوع ، وأضافوا الكثير من أفكارهم وجهودهم ، فنشكر لهم هذه المساهمة القيمة في المنتدى .

يكون رئيس جلستنا الصباحية الدكتور عبد العزيز الجلال ، وسيقدم الدكتور باقر النجار الورقة التي أعدها .

الدكتور عبد العزيز الجلال

بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدتي المنسقة ، الأخوات والإخوة الحضور ، يسرني في بداية الجلسة أن أرحب بجميع الحضور وأخص الأعضاء القدامى الذين غابوا عنا ثم عادوا في هذه الجلسة ، كما أرحب بصفة خاصة بالمشاركين في المنتدى لأول مرة . وفي الواقع ، إن هذا العدد الكبير من الحضور يدل على أهمية الموضوع ، ويدل على فعالية المنتدى وفعالية المنسق ، فشكراً لها والشكر موصول لمن قبلها من المنسقين والزملاء الأفاضل الذين ساهموا .

بالنسبة إلى ورقة هذه الجلسة فمعدها هو مدير المشروع الأستاذ الدكتور باقر النجار وهو أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين منذ عام ١٩٨٣ ، وإلى جانب عمله الأكاديمي تولى العديد من المسؤوليات العلمية والسياسية

في الجامعة وفي غيرها ، كان من بينها منصب عميد ورئيس قسم ، وعضو مجلس الشورى على المستوى السياسي لمملكة البحرين ، وهو عضو ومشارك نشيط في العديد من الجمعيات العلمية على المستوى العربي والدولي والإقليمي والمستوى الخليجي ، ومن أهم مؤلفاته : سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي ، المرأة ومعضلات الحداثة الأسيرة ، حلم الهجرة إلى الثروة ، صراع التعليم والمجتمع في الخليج ، المجتمع المدني في الخليج العربي .

أرحب بالدكتور باقر وأتمنى له كل التوفيق في طرق هذا الموضوع الذي شكّل في حقيقته كشفاً أو فتحاً في مجال الدراسات الاجتماعية حيث إنه جعل المهتمين من أكاديميين ومن مسؤولين يعالجون موضوعاً معقداً ومتشابكاً يصعب قياسه بل يتعذر أحياناً ، ولكنهم بجهودهم ومثابرتهم استطاعوا أن يجعلوا من قياس قضية التنمية البشرية قضية قابلة للمقاربة العلمية وإن كانت لاتزال تثير كثيراً من الجدل والملابسات في شأنها ، وهو ما ستكشفه لنا الورقة اليوم ، في شأن المعايير المستخدمة والمؤشرات المستخدمة ، وطريقة حسابها وما إلى ذلك ، أتمنى له التوفيق .

الدكتور باقر النجار

شكراً سيدي الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم ، في البدء أتقدم بشكري للإخوة في منتدى التنمية على تشريفي بإدارة هذا المشروع ، وإعداده ، فمشروع التنمية البشرية في الخليج يتضمن أربعة محاور رئيسية :

المحور الأول هو ورقتي وتتناول محاولة للتعريف بمفاهيم التنمية البشرية ، ثم بعد ذلك تتطرق الورقة إلى مجموعة المعايير الأربعة الرئيسية التي اعتمدتها تقارير التنمية البشرية خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية فيما يتعلق بمنطقة الخليج .

أما **الورقة الثانية** هي من إعداد الدكتور عبد الخالق عبد الله ، وتتناول المحور

السياسي في ضوء مجموعة من المؤشرات من أهمها ما يتعلق بالحكم الصالح والمشاركة السياسية والحريات السياسية والمدنية وكذلك حريات الصحافة والإعلام وحقوق الإنسان .

أما **الورقة الثالثة** فهي للدكتور علي الطراح ، وتناقش الجانب الاجتماعي من خلال معالجة مؤشرات من أهمها المؤشر التعليمي ، ومؤشر الامتلاك التقني والمعلوماتي ، ومؤشرات الخدمات الصحية وتمكين المرأة .

أما **الورقة الرابعة والأخيرة** فهي من إعداد الدكتور عبد الله الصادق ، وتتناول الجانب الاقتصادي ، وتركز على مجموعة من المحاور ، منها مصادر النمو في الاقتصادات الخليجية ، والتقارب الاقتصادي بين دول الخليج وسوق العمل ، منوهاً إلى أن ورقة الدكتور علي الطراح تركز على دولة الكويت مع التطرق إلى الدول الأخرى حيث تواجدت لديه المعلومات .

أما ورقة الدكتور عبد الله الصادق فتركز على حالة البحرين ، مع محاولة التطرق إلى الدول الأخرى حيث تواجدت لديه المعلومات .

مثلت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية البشرية منذ بداية إصدار هذه التقارير عام ١٩٩٠ مصدراً أساسياً في دراسات الحالة الإنسانية للمجتمعات البشرية بشكل عام ، كما أن هذه التقارير تمثل مصدراً أساسياً في نسج المقارنات المنهجية للحالة في العالم الثالث ، مقارنة بالحالة في المجتمعات الصناعية أو تلك الآخذة بالنموذج الصناعي .

وتكشف لنا هذه التقارير ـ وخصوصاً تقريرها العربي الأخير ـ الحالة التي عليها المنطقة العربية إذا ما قورنت بمواقع مختلفة من العالم ، فرغم ما يزدان به الخطاب الرسمي العربي من اهتمام بالجانب الإنساني والاجتماعي على صعيد التنمية أو هكذا بدا على الأقل في وثائق ووسائل الدولة الإعلامية في المنطقة العربية ، إلا أن ما حققه العالم العربي على صعيد التنمية البشرية ، مقارنة بمواقع أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية ، لا تستطيع أن تخفيه الكرنفالات الثقافية الرسمية المزينة لواقع بدا في مواقع عديدة في الوطن العربي أو بعضها على الأقل أقبح من أن يزين .

وكما يبدو ، فإن الوطن العربي قد خسر رهان التنمية الاقتصادية ، وهو كذلك قد خسر رهان التنمية البشرية ، تنمية تلبي حاجات الأفراد والجماعات والمجتمع جميعاً ، وتنقلهم من واقع عموم الاقتصادي الثقافي السياسي الاجتماعي ، الذي أقل ما يوصف به عبارات الفشل والتخلف إلى واقع إنساني أفضل وأرحب ، وهي تنمية بدت ملبية حاجات القلة القليلة من أصحاب القوة والصفوة أو المستحوذين على مصادرها أكثر من أن تلبي حاجات المجتمع الأرحب المتسع بالكثرة والمشكلات ، وإذا ما كانت دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الاقتصادي أفضل نسبياً من شقيقاتها العربيات ، قد يضاف إلى ذلك بعض الجوانب الاجتماعية بفعل بحبوحتها النفطية ، إلا أن الحالة العربية في عمومها قد تشذ عنها حالة هنا أو هناك ، تشترك في قتامة وربما سوداوية واقعها السياسي والثقافي والمعرفي والإبداعي .

سأتطرق إلى محورين رئيسيين : المحور الأول ويتناول ما أسميته بالرحلة المفاهيمية من المصطلح الذي كان متداولاً في عقد الستينيات وهو تنمية الموارد البشرية إلى المصطلح الذي جاء به التقرير الأخير للتنمية الإنسانية في الوطن العربي ، والذي فضل استخدام التنمية الإنسانية عن التنمية البشرية .

في الخمسينيات كما هو معروف كان هناك النموذج الاقتصادي المتمحور حول رأس المال والقائل إن عمليات التنمية تحتاج إلى تمويل خارجي ، وإن تراكم رأس المال سينعكس بالتالي إيجابياً على مختلف الفئات الاجتماعية ، وهو النموذج الذي أبرزته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذلك نموذج اليابان وكوريا الجنوبية ، إلا أن هذا النموذج عندما اقتبسته دول العالم الثالث ، أصابه الكثير من الفشل لافتقاده للعناصر المهيئة لهذا النموذج .

في بداية الستينيات ، كما أشرت ، حاول هذا المفهوم أن ينتقل نحو مفهوم يركز على جانب الاستثمار البشري من خلال إعطاء الأولوية الهامة للتعليم والتدريب وتقدم ـ تحديداً ـ التجربة الأوروبية واليابانية نماذج تدعم هذا المفهوم أو هذه التجربة ، وبشكل عام فإن مصطلح أو مفهوم تنمية الموارد البشرية يقصد بها تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوة بشرية ذات مواهب وقدرات مرتبطة بالتطور والتعقيد التكنولوجي الذي تتميز به الحياة المعاصرة ،

وبالتعقيد الذي تتسم به كذلك الحياة الاجتماعية الحديثة ، أي أن جل اهتمام هذا المفهوم الذي هو مفهوم التنمية البشرية ، الذي يتجه نحو تلبية حاجات التنظيم لا حاجات الإنسان ، أي أن يكون الاهتمام بالإنسان مدخلاً لتعظيم عملية التنمية ، لا أن تكون عملية التنمية مدخلاً لرخاء وسعادة الإنسان ، وقد يقول قائل إن جل عمليات التنمية في العالم كان الإنسان فيها مدخلاً لتعظيم عوائدها ، لا أن تكون هي مدخلاً لرخائه وسعادته .

هذا المفهوم مع بداية التسعينيات ، ومع بداية إصدار الأمم المتحدة لتقريرها الأول عام ١٩٩٠ ، والانتقال إلى مفهوم التنمية البشرية ، ومفهوم التنمية البشرية يهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يفترض أن تكون هي خيارات لا محدودة ومتغيرة بمرور الوقت والزمن ، وتتركز هذه الخيارات في ثلاثة محاور أو أساسيات أو عناصر رئيسية ، هي أن يحيا الإنسان حياة طويلة خالية من الأمراض ، وأن يكتسب هذا الإنسان المعرفة ، وأن يحصل على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وإن لم تكن هذه الخيارات الأساسية متاحة فإن الكثير من الفرص ستظل بعيدة المنال .

وللتنمية البشرية بالمفهوم الذي طرحناه جانبان رئيسيان :

الجانب الأول : وهو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات .

والجانب الثاني : هو القدرة على انتفاع الناس بهذه القدرات المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ ، أو في الأغراض الإنتاجية ، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد مناهج أو قدر من التوازن الدقيق بين هذين الجانبين ، الجانب الإنساني والجانب الاقتصادي ، فإن هذا سيقود إلى شعور غير عادي بالإحباط .

يستند هذا التعريف إلى أربعة عناصر رئيسية تشكل مفهوم التنمية البشرية ، وهي المساواة ، والإنتاجية ، والاستدامة ، وأخيراً التمكين ، إلا أن المعدين والقائمين على تقرير التنمية البشرية العربي الأخير وجدوا أن مصطلح أو مفهوم التنمية البشرية ليس بذات العمق الذي هو عليه مفهوم التنمية الإنسانية ، على الرغم من أن كلا المصطلحين لو حاولنا أن نستقيهما من المصطلح الأساسي الإنجليزي سنجد أنهما أساساً ينطلقان من نفس المصطلح الإنجليزي (Human development) .

يعرف القائمون على التقرير العربي التنمية الإنسانية بأنها عملية توسيع للخيارات ، فكل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي والآخر اجتماعي أو سياسي أو ثقافي ، وحيث إن الإنسان محور تركيز جهود التنمية ، فإنه لابد من توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات الإنسان (كل البشر) ، فهي بهذا تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع خيارات الإنسان ، والنتائج التي تعزز من نتائج هذه الخيارات ، وينطوي هذا التعريف على مجموعة من الدلالات من أهمها : أن الخيارات الإنسانية تتعزز حينما يكتسب الفرد القدرات وتتاح له الفرص ، على أن عملية التنمية الاقتصادية وسيلة وليست هدفاً مطلقاً لعملية التنمية ، فارتفاع مستويات الدخل يساهم بشكل كبير في خلق الحياة الإنسانية الأفضل ، وينزع هذا الإنسان أخيراً إلى تركيزه على الخيارات ، إلى الإيحاء ضمناً إلى الطريقة والمدى الذي يستطيع فيه الإنسان أن يؤثر في القرارات والعمليات المحيطة به والمتعلقة بالشكل أو النموذج الذي تتشكل به حياته .

هذا المفهوم بخلاف المفهوم السابق ، مفهوم التنمية البشرية ، يوظف مجموعة من المؤشرات الأساسية ، التي يعتبر جزء منها مأخوذاً من المفهوم السابق ، إلا أنه يتخلى عن مفهوم أساسي أو عنصر أساسي هو عنصر التنمية أو النمو الاقتصادي .

أهم العناصر التي يرتكز عليها هذا المفهوم هو العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة ، والتحصيل التعليمي كما يأخذ به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومقياس الحرية كتعبير عن حجم التمتع بالحريات المدنية

والسياسية ، وتدخل مقاييس أخرى جديدة كمقياس تمكين النوع ، وفي هذا التقرير يركز على تمكين المرأة في المجتمع العربي ، ومنها يخلص إلى قصور هذا التمكين ، ويضيف إلى ذلك الاتصال بشبكة الإنترنت مقيساً بعدد حواسيب الإنترنت الأساسية ، وأخيراً يدخل عنصر جديد هو انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد وحجم الأضرار التي يمكن أن يحدثها دائماً .

وفي محاولة لمقاربة هذا المقياس للحالة العربية فإن التقرير العربي للتنمية الإنسانية كما أشرت أعطى ثقلاً واضحاً لعنصري النوع والحريات المدنية والسياسية ، وهو الموضوع الذي أثار قدراً من النقد والمدح منذ إصدار التقرير في العام الماضي ، ومما زاد من حجم النقد أن هذا التقرير قد اعتمد من قبل الكثير من الدوائر الغربية الأكاديمية والسياسية ، وأخيراً المشروع الذي جاءت به وزارة الخارجية الأمريكية اعتمدت على معلومات كثيرة من هذا التقرير ، واعتبره كثير من الأوساط الغربية صك إدانة على تخلف المنطقة العربية وسكونيتها مقابل حركية مواقع كثيرة في العالم الثالث ، كشرق آسيا وجنوبها ومنظومة دول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وتركيا .

من هذه التعريفات نحاول أن نجنح إلى مقاربة هذه التعريفات كما جاءت في تقارير الأمم المتحدة بالحالة التي وصفتها هذه التقارير للخليج العربي . كما هو معروف أن الكثير من الأدبيات والدراسات العربية وكذلك الغربية تجنح في وصف منطقة الخليج بأنها منطقة الرفاهية أو دولة الرفاهية العربية ، فالدولة في منطقة الخليج – كما تعرفون – بفعل إمكانياتها المادية الهائلة ، أو تلك التي كانت هائلة في عقدي السبعينيات والثمانينيات استطاعت أن تؤسس أو تقيم شكلاً من أشكال دولة الرفاهية ، تقترب كما يقول البعض من النموذج الغربي في حقبة الستينيات ، أو ما أسمته بعض الأدبيات بدولة الرفاهية التنموية ، إلا أن هذا الشكل من الرفاهية لم يقترب أبداً من النموذج المطور من دولة الرفاهية في شكله الإنتاجي أو ما تسميه الأدبيات الحديثة بدولة الرفاهية الإنتاجية .

لقد مكن المال النفطي الدولة في الخليج بالبدء في تطوير الحاجات الأساسية للسكان في مجال التعليم والصحة والإسكان ، وفي تطوير البنية الأساسية ، وفي رفع مستويات المعيشة والدخل للسكان عبر

قنوات عدة لتوظيف المال النفطي .

كما أن مستوى بعض الخدمات الاجتماعية في مجال الصحة ، وربما الإسكان وربما حتى في بعض جوانب التعليم ، يفوق مثيلاتها في كثير من الدول الأخرى .

إلا أننا رغم إقرارنا بأن الغرب يمتلك البنية الأساسية ، إلا أن هذا يقودنا إلى الاستنتاج أن الغرب رغم امتلاكه للبنية الأساسية قادر على تطوير هذه الخدمات ، في حين أننا نفتقد إلى كل أو بعض ذلك ، إلا أن هذا المال سواء كان في بحبوحته ، أي المال النفطي ، أو في شحته ، لم يدفع الدولة إلى تطوير أو ابتداع رؤى أو رؤية تنموية قائمة على مرجعيات معروفة ، بقدر ما أن ما نشهده هو محاولات متناثرة أو بالأحرى مبعثرة من أفكار من أفراد أو مجموعة أفراد سرعان ما تتبخر بخروج هؤلاء من دائرة السلطة والتأثير .

ويتفاوت موقع الدول الخليجية على مؤشر التنمية البشرية من حيث الارتفاع أو الهبوط ، إلا أنها في عمومها وتحديداً الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية تقع في خانة الدول ذات المؤشر المرتفع ، إلا أنها طبعاً في أسفل هذه الدول وليس في أعلاها ، في حين تقع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في خانة الدول ذات المؤشر المتوسط في التنمية البشرية ، إلا أنها تقع تحديداً في أعلى هذه الدول ، ويلاحظ أن كلاً من البحرين والإمارات انتقلتا من خانة الدول ذات التنمية المتوسطة خلال النصف الأول من العقد التسعيني من القرن الماضي إلى خانة الدول ذات المؤشر المرتفع ، وحافظ كل من قطر والبحرين على موقعهما في خانة الدول ذات المؤشر المرتفع على مقياس التنمية البشرية .

وإن الجدول (رقم ١) يوضح لنا تحديداً موقع دول الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ حتى آخر تقرير للتنمية البشرية ، وكذلك موقعها من حيث قيمة التنمية البشرية المرصودة ، وكما أشرت فإن الجدول يبين أن أربع دول تقع في خانة الدول مرتفعة التنمية ، في حين أن الدولتين وهما السعودية وسلطنة عمان تقعان في خانة الدول متوسطة التنمية ، وكما نلاحظ أن بعض دول الخليج مثل عمان كانت في مطلع التسعينيات بحسب ترتيبها على دليل

التنمية البشرية أفضل من الآن ، في عام ١٩٩٢ على سبيل المثال كان ترتيبها ٥٢ أما في عام ٢٠٠٢ أصبح ترتيبها ٧٨ .

الجدول الثاني يبين تحديداً موقع هذه الدول في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩١ ، وهذا الجدول يبين المؤشر الأول الذي اعتمدته التقارير وهو مؤشر نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي ، في هذا الجانب نجد أن متوسط دخل الفرد في دول الخليج هو حوالي ١٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٩١ ، ارتفع إلى ١٢٥٠٠ عام ١٩٩٣ ، ثم بعد ذلك عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٣٧٠٠ ، في عام ١٩٩٧ كان ١٥٠٠٠ دولار ، وأخيراً في التقرير الأخير عام ٢٠٠٠ يشير إلى أن متوسط دخل الفرد في منطقة الخليج اقترب إلى حوالي ١٥٠٠٠ دولار .

إذا حاولنا أن نقارن هذه الأرقام بالأرقام الموجودة في مواقع أخرى من العالم ، وتحديداً في شرق آسيا وأوروبا نجد الاختلاف الكبير ، في أوروبا على سبيل المثال ، وتحديداً الدول التي تأتي في أعلى القائمة في دليل التنمية البشرية نجد أن متوسط دخل الفرد فيها يصل إلى حوالي ٢٨٠٠٠ أي بزيادة قدرها حوالي ٢٨٪ في الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٢ ، في حين أنها كانت في دول شرق آسيا تصل إلى حوالي ١٤٠٠٠ دولار ، علماً بأنها كانت في مطلع عام ١٩٩٠ حوالي ٦٠٠٠ دولار ، أي بزيادة حوالي أكثر من ١٠٠٪ ، في حين أن الزيادة في منطقة الخليج لم تتجاوز ٤٣٪ ، فيما يتعلق بمؤشر التنمية .

المؤشر الآخر هو مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ، ونلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة في منطقة الخليج قد ارتفع من حوالي ٦٥ سنة عام ١٩٩١ إلى ٧١ سنة عام ٢٠٠٢ .

المؤشر الآخر هو المؤشر المتعلق بالحالة التعليمية ، فالأرقام المتوفرة في تقارير الأمم المتحدة تدمج بين التعليم الأساسي والتعليم العالي ، ولذلك تبدو هذه الأرقام متدنية ، إلا أننا إذا أخذنا فقط المؤشرات الخاصة بالتعليم الأساسي ، سنجد أن معدلات القيد في التعليم الأساسي في منطقة الخليج هي الأعلى في المنطقة العربية ، وربما تصل في بعض حالات دول الخليج إلى ١٠٠٪ ،

وقد تتدنى عن ذلك وتحديداً في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ، إلا أن هذه المعدلات بالطبع لا تقترب من المعدلات الموجودة في حالة دول شرق ووسط أوروبا ، وفي حالة دول شرق آسيا ، وفي الحالة الأوروبية التي تصل كذلك إلى حوالي ١٠٠٪ .

المشكلة التي تعانيها دول الخليج هي في قدرة المؤسسات التعليمية العالية على استيعاب الخريجين من التعليم العالي ، ولذلك ، النسب تتدنى وتختلف من دولة إلى أخرى .

المحور الثاني : هو الخاص بالتحديات التي تواجه دول المنطقة فيما يتعلق بموضوع ومسألة التنمية البشرية .

دول الخليج - كما هو معروف - قد حققت نقاطاً ومواقع مهمة على مقياس التنمية البشرية من حيث التعليم والصحة والدخل ، وربما درجة الانفتاح على الخارج ، إلا أن التحدي الأساسي الذي يواجهها هو في قدرتها على الانتقال بهذه الخدمات من طابعها الرعائي الخدمي إلى طابعها التنموي الإنتاجي ، ومثل هذا لا يتحقق إلا من خلال بلورة سياسات اجتماعية واضحة مرتبطة بأطر ورؤى سياسية جديدة تخرج المنطقة من حقبتها الآنية إلى حقبة جديدة تتعدد فيها الرؤى والمداخل السياسية والفكرية ويتساوى فيها الأفراد ويسود فيها القانون .

أما التحدي الثاني الذي يواجه هذه الدول فيتمثل في قدرتها على الاستمرار في تقديم هذه الخدمات بذات النوع ، ولربما بذات الجودة لنطاق سكاني هو في تزايد مستمر يتجاوز في بعض حالاته ، وربما أغلبها ، حاجز ٣٪ ، وفي ظل أوضاع اقتصادية يشوبها قدر من الاختلال إلى حالة اقتصادية يشوبها قدر من الثبات والقاعدة المنتجة .

أي بمعنى آخر إن عملية الانتقال بالاقتصادات الخليجية قد تتطلب توظيفاً حقيقياً ومثمراً لخدمات التعليم والصحة في خدمة النموذج التنموي .

أما التحدي الثالث فيتمثل في قدرة هذه الدول على تجويد مستوى خدماتها لينعكس إيجابياً على المجتمع بشرائحه وجماعاته الاجتماعية

والثقافية والإثنية المختلفة ، بمعنى آخر : هل هياكل الدولة وبنياتها الأساسية قادرة على ابتداع الحلول أمام النظام والناس والمجتمع؟ أو بالأحرى هل نحن قادرون كذلك على ابتداع الجديد ومواكبته فيما يتعلق بهذه الخدمات؟ وفي الواقع فإن منطقة الخليج تقف على مفترق طرق ، فرغم إنجازاتها الرعائية من حيث الخدمات والدخل والبنية الأساسية ، فإنها ونتيجة لتسارع وتيرة التحول فيها وانكشافها على قوى وآليات العولمة ، بدأت تعاني من مشكلات اجتماعية بالغة الخطورة كالبطالة والفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي ، وإن كانت في بعضها محدودة المدى إلا أن استمرارها ، وربما تمثلها في بناء المجتمع وشبكة علاقاتها ، قد يمثل مصدراً وبيئة خصبة لنمو وانتشار التطرف والعنف بجماعاته ومسمياته المختلفة ، الأمر الذي يحمل مصاحبات سياسية خطيرة على المستوى المحلي والإقليمي على المستوى المنظور وربما المستقبل ، إن لم يرافق ذلك تطور مهم في آليات الحكم وعلاقاته بالمجتمع بمؤسساته وجماعاته الاجتماعية والسياسية المختلفة .

وأخيراً يبقى **التحدي الأساسي** يتمثل في قدرة أنظمتنا السياسية في التعايش والتأقلم مع المتغيرات الدولية والأخرى المعرفية ، التي ترى في توزيع رقعة الحريات السياسية والمدنية والاجتماعية وضمانها ومؤسساتها شرطاً أساسياً في تحقيق مراتب نوعية ، وليست رقمية على مقياس التنمية البشرية ، فدون تحقيق شروط الديمقراطية والمشاركة السياسية ، ستبقى إنجازاتنا البشرية منقوصة التحقق ، فالتطور الاقتصادي الذي حققته كوريا الجنوبية لم يكتب له الثبات والاستمرار إلا بتلك التحولات الأساسية التي أصابت البنية السياسية الكورية والانتقال بها من بنية الدولة العسكرية التسلطية أحادية الرؤية والمسار ، إلى بنية الدولة الديمقراطية متعددة المداخل والرؤى ، فمسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، ومحاربة الفساد والعوز والفقر والجهل والبطالة وحماية البيئة ، وكذلك تبني الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والأقليات الإثنية وغيرها ، بنود تستوي بها معايير التنمية البشرية ، بل إن الانتقاص منها يعتبر انتقاصاً في عمليات

التنمية بشكل عام ، فمسألة الأخذ بمعدلات الدخل ومتوسط العمر ومتوسط التعليم وشموليته وغيرها معايير أساسية على مقياس التنمية البشرية ، إلا أنها تبقى ناقصة التحقق إلا بشمولها لمسائل الديمقراطية والمرأة وحقوق الإنسان ، والحريات السياسية والمدنية ، وحماية البيئة من التلوث ، والهدر الاقتصادي والاجتماعي ، فأين نحن من كل ذلك؟

الرئيس

باسمكم جميعاً أشكر الدكتور باقر النجار على جهوده في إدارة المشروع ، وعلى جهوده في إعداد هذه الورقة التي تمثل خلفية للموضوع .

أريد أن أبدي بعض الملاحظات أو الإضاءات والإظلامات ، فكما أشار الدكتور باقر ، إن المفهوم تطور من تنمية الموارد البشرية إلى التنمية البشرية ، وأخيراً إلى التنمية الإنسانية في التقرير العربي الأخير ، هذه التقارير منذ أن بدأت في أوائل التسعينيات تحت مسمى تقرير التنمية البشرية ، تنمية الموارد البشرية كان الجدل بشأنها ضعيفاً جداً وكان مقبولاً بشكل عام – مفهوم التنمية البشرية عندما بدأ في التسعينيات ثم انتهى تحت مسمى تقرير التنمية الإنسانية ، أثار الكثير من الجدل والمناقشات الحالية ، منها الإيجابي ومنها السلبي ، بعض الحكومات لم تكن راضية عن هذه التقارير ، بل وصل الأمر في بعض دول العالم ومنها بعض دولنا العربية ، إلى أن التقرير يحجب ويمنع تداوله ، حتى تقرير التنمية الإنسانية العربي وهو التقرير الذي أثار الكثير من الجدل مازال محظوراً في كثير من الدول ، مع أنه متاح على شبكة الإنترنت لا يستطيع أحد أن يحجب الناس عن الاطلاع عليه .

ولكن بجانب هذا الرفض والمجادلة ضد هذا التقرير ، فإنه أثار أيضاً اهتماماً بقضية مفهوم التنمية وشموليتها ، وأنها تتعدى الجوانب الاقتصادية وما إلى ذلك ، بل دفع الاهتمام بهذا المفهوم بعض الدول إلى القيام بدراسات خاصة بها ، على سبيل المثال مصر والبحرين ولبنان عملوا دراسات خاصة بالتنمية البشرية .

هذا التقرير أثار أيضاً إيجابيات أخرى ، قضية الاهتمام بالإحصاء والمعلومات ، بعض الدول التي ظهرت نتائجها غير مرضية اهتمت بمزيد من العناية بالمعلومات والإحصاء ، حتى إنها تقدم هذه الأشياء لمعدي التقرير ليكون التقرير قريباً مما يتصورون أنه لديهم .

بجانب هذه الإيجابيات أثارت التقارير بعض السلبيات ، منها أن الإحصائيات تقدم من قبل الدول أو من قبل المنظمات ، كما أنها تقوم على التقدير وليس فيها دقة كافية ، فتبنى التقارير على هذه المعلومات ، وتبعاً لذلك تأتي المعالجة والنتائج غير مطابقة للواقع ، هذا إذا استثنينا أو استبعدنا ، وهو ما يمكن أن يحدث ، أن تقدم بعض الدول أو المنظمات معلومات غير صحيحة عن قصد ، وهذا هو أسوأ سلبية ممكن أن تقدمها مثل هذه التقارير .

هذه بعض الملاحظات التي أرجو أن تنير النقاش .

ابتسام الكتبي

في البداية أوجه الشكر للدكتور باقر النجار على الورقة الدسمة .

في الواقع ، في مجلس التعاون من الصعب الحصول على معلومات ، فما بالك بمؤشرات وإحصاءات في غياب أجهزة إحصائية دقيقة ، وحتى إن وجدت من الصعب أن تعطيك معلومة .

كنت أتمنى أن يجري الدكتور باقر مقارنة بين وضع الدولة القوية اقتصادياً في السبعينيات وبدايات الثمانينيات في الخليج ، ووضعها بعدها ، خصوصاً أنها دولة ريعية قائمة على اقتصاد النفط ، الذي له تأثيره في مؤشرات التنمية ، إذ نلاحظ أن المؤشرات في تدنٍ ، وجزء كبير منها عائد إلى القدرة الاقتصادية للدولة .

الأمر الآخر ، وهو ملاحظة عامة ، أنه في حالة دول المجلس ، كما أرى في ورقة الدكتور عبد الخالق ، مقياس التنمية البشرية من الناحية السياسية متدنٍ جداً ، لكن قياسه من الناحية الاقتصادية مرتفع ، طبعاً هذه الدول آثرت أن تفتح مجالات الحرية الاقتصادية إلى أبعد الحدود ، وأقفلت باب الحريات

السياسية ، وهي دول ليس عندها التخطيط للتنمية أساساً ، كل ما عملته هذه الدول أن أوجدت شيئاً يسمى بالسياسات العامة ، تهدف إلى الوصول بالمواطن إلى مستوى معين ، كلما كان هناك إغداق للأموال في وجود قلة من السكان ، أتاح لها الفرصة أن تشتري ولاء الناس مقابل خدمات أو منافع اقتصادية ، لكن هناك شيئاً اسمه قياس السياسات العامة ، فهل يمكن أن نرى سياسة الإسكان ، سياسات الخدمات العامة إلى أي درجة وصلت؟ في الحقيقة لدي تحفظ على مؤشرات تقارير الأمم المتحدة ، فهي ليست دقيقة بدرجة كبيرة ، فمن أين أتوا بـ ٦٠٪ بالنسبة إلى الإمارات لقدرة البالغين على القراءة؟ لم نشهد هناك من أجرى بحثاً ميدانياً ، وأنا أتكلم عن الإمارات ، فأنا أوجه دعوة ، أننا كمنتدى ندعو إلى قيام عدد من الإخوة المهتمين ، طبعاً أنا لا أدعو جهات حكومية ، لأنه من الصعب التواصل معها في هذا الشكل ، ولكن نحن نؤسس شيئاً داخل المنتدى ، نجري قياسات لرأي عام ، قياسات لمؤشرات معينة نضعها بأنفسنا ، ولا نعتمد على جهات حكومية .

فهد الدوسري

شكراً سيدي الرئيس ، أوجه الشكر للدكتور باقر على هذه الورقة المفيدة ، ولضيق الوقت ، عندي تعليق على مؤشرين ، هما الإنتاجية ومتوسط دخل الفرد .

بالنسبة إلى الإنتاجية ، فهو كما ذكر ، مفهوم ليس اقتصادياً فقط ، لكنه مفهوم يعكس الجوانب الاجتماعية والثقافية ، لو نظرنا إلى الجانب الاقتصادي فإنه يعكس المهارات ويعكس التعليم ، لكنه يعكس أيضاً وجود مؤسسات ، وجود القوانين ، وجود حكم القانون ، وجود التربية ، قيمة الوقت وقيمة العمل ، تعكس أشياء كثيرة ، فهو أيضاً الجانب الاجتماعي والثقافي ، ففي ظني أن لب المؤشر الأساسي هو الإنتاجية والمفهوم الاقتصادي هو المؤشر

الاقتصادي الرئيسي للتنمية ، نستطيع أن نقول إن هناك تنمية اقتصادية ، وبالنسبة إلى دول مجلس التعاون ، فربما يكون أفضل أن تشير الورقة إلى أن المواطنين في غالبية دول مجلس التعاون لا يشكلون إلا الأقلية أو النسبة القليلة في العمالة ، فنتكلم عن الإنتاجية للعمالة الموجودة ، لكن عندما تكون العمالة غير مواطنة فالإنتاجية تقيس إنتاجية العاملين الأجانب ، أو تقيس إنتاجية الوافدين الذين يمكن أن يذهبوا وتذهب إنتاجيتهم معهم ، فإذا أردنا أن نقيس على دول مجلس التعاون فهناك محاذير فيما يتعلق بجانب العمالة ، وضعف نسبة العمالة المواطنة .

بالنسبة إلى توزيع متوسط دخل الفرد ، فقد ذكر أنه مؤشر ضعيف فيه خلل لقياس مستوى المعيشة ، فالمفروض أن الجانب الاقتصادي يعكس مستوى المعيشة ، ولكن فيه أكثر من خلل ، منها أنه لا يعكس سوء توزيع الدخل ، وفي دول مجلس التعاون هناك خلل كبير في توزيع الدخل بل في توزيع الثروة ، لكن متوسط دخل الفرد لا يأتي إلى جانب الثروة ، والخلل الآخر هو توفير الحاجات الإنسانية ، وهذه قد ذكرت .

عندما نطبق متوسط توزيع الدخل ، أو متوسط دخل الفرد في الخليج فالمفروض أنه يعكس ، أو في العادة يعكس ، جانب اقتصاد مترابط متطور مستقر ، فالمتوسط هذا لا ينخفض فجأة إلا في وقت الحرب أو في وقت الكساد ، ربما لا يرتفع كثيراً ، أو تنخفض القيمة الشرائية بسبب التضخم ، لكنه لا ينخفض كثيراً في الأوقات العادية كما يحدث في دول الخليج ، إذا كان من الممكن أن أشير إلى الجداول ، فإنه يرتفع وينخفض ، لأنه يعتمد أساساً على البترول وليس على قاعدة اقتصادية متطورة ، فمثلاً في جدول (٣) نجد نصيب الفرد في السعودية ١١٠٠٠ ، وقطر ١١٠٠٠ ، وفي جدول (٤) ١٩٩٣ - ١٩٩٦ نجد أن دخل الفرد السعودي ١٢٠٠٠ ، وقطر تضاعف إلى ٢٢٠٠٠ ، وهذا طبعاً لا يعكس إلا دور البترول .

الخلاصة ، أن هذا يؤخذ بعين الاعتبار ، فإن متوسط دخل الفرد في كل

بلد من بلاد الخليج يعكس إيرادات البترول ، وبالتالي دخل الإنفاق منها إذا ارتفع ارتفع معه ، وإذا انخفض انخفض معه ، ومن باب أولى إذا أخذنا المتوسط العام لدخل الفرد في دول الخليج فهو لا يعكس مستوى المعيشة .

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس ، والشكر موصول للدكتور باقر النجار على هذه الورقة المفيدة حقاً بتحليلاتها الموضوعية وبياناتها الحديثة ، ومقارناتها المنتقاة بعناية التي قصد منها تحديد موقعنا على خريطة التنمية البشرية في العالم .

واسمحوا لي أن ألخص مداخلتي فيما يلي :

أولاً : إذا كان من حقنا أن نفخر بموقعنا المتقدم في دليل التنمية البشرية بفضل متوسطات دخولنا العالية نسبياً ، وبفضل سجلات جيدة في الخدمات الصحية والتعليمية أتاحتها الثروة النفطية ، إلا أننا لا بد أن نردد مع الدكتور النجار وبصوت عال بأن هذا الإنجاز المقيس بمتوسط الدخل والمتوسط العمري ، ومعدل الالتحاق بالتعليم ، يبقى مهماً ولكن لا يعني التنمية البشرية بمفهومها السليم إلا إذا اكتمل بمسائل ديمقراطية ، وتمكين المرأة ، وحقوق الإنسان ، والحريات السياسية والمدنية ، وحماية البيئة ، والهدر الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً : وحتى إن تركنا مسائل الديمقراطية والحريات السياسية جانباً ولو مؤقتاً ، ماذا يفيدنا تقديم أوضاع التنمية البشرية في منطقتنا إذا لم يأخذ في الاعتبار مؤشرات هامة وخطيرة ، كنمط توزيع الدخول ، ومعدلات البطالة مثلاً ، كلنا نعلم أنه على الرغم من متوسطات الدخول العالية نسبياً في المنطقة ، التي كانت بالطبع العامل المباشر في الحصول على ترتيب جيد في قائمة دليل التنمية البشرية ، إلا

أن هذا لا يجب أن يحجب عنا حقيقة أن بعض فئات مجتمعنا تعيش في تخمة ، بينما فئات أخرى تعيش على خط الفقر ، كما يجب ألا تحجب عنا مخاطر غول البطالة الزاحف بقوة وبسرعة ، وأنا لا أتحدث هنا عن البطالة المقنعة في دواوين الوزارات والمؤسسات الحكومية ، فتلك مشكلة مزمنة لا مجال لمناقشتها هنا ، ولكن أتكلم عن بطالة سافرة أصبحت أشبه بالقنبلة الموقوتة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في المنطقة بأسرها ، وللأسف الشديد إن هذه القضية لا تجد ما تستحق من الاهتمام ، ويكفي أن نقول هنا إن البيانات الخاصة بمعدلات البطالة في دول المنطقة لا تتوفر بشكل دقيق وشفاف موثوق به ، غير أن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى أننا مواجهون بمشكلة أكبر حجماً مما نتصور ، خصوصاً أن الفروع المالية التي كانت تغطي هذه المشاكل قد ولت ودون رجعة .

مرة أخرى اسمحوا لي أن نردد مع الدكتور وبقوة وصفه للتنمية في الوطن العربي أنها تنمية ملبية لحاجات القلة القليلة من أصحاب القوة والنفوذ المستحوذين على مصادرها ، بدلاً من تنمية المجتمع الأرحب المتسع بالكثرة والمشكلات .

عبد الرزاق الفارس

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة أن مداخلتي تقوم على مفهوم الأرقام ، مفهوم المؤشرات ، كمبدأ وليس التفاصيل . في المجتمع الدولي هناك موضوع لعبة الأرقام (Number game) ، وهذه الأرقام في بعض الأحيان تكون بريئة وموضوعية ، وفي كثير من الأحيان تستخدم لأغراض وأهداف سياسية محددة ، والمفاوضات الدولية القائمة سواء كانت تتعلق بالتعريفة الجمركية ،

أو موضوع الدعم ، أو الضرائب ، أو انبعاث ثاني أكسيد الكربون ، كثير منها أفكار مسمومة ، أرقام ليست حقيقية لأنها قائمة على فكرة أن تستخدم معايير محددة ، ومن ثم تعطي أرقاماً مختلفة تماماً عن الأرقام الأخرى ، لماذا أقول هذا الشيء؟ هناك مثال شهير جداً حدث في عام ١٩٨٢ بعد مجيء ريجان والاتجاه اليميني في الولايات المتحدة ، هؤلاء غيروا الطريقة التي يحسب بها الإنفاق العسكري في العالم ، وبالذات في الاتحاد السوفييتي ، قالوا إن الطريقة التي يحسب بها الإنفاق العسكري في الاتحاد السوفييتي هي طريقة خاطئة ، ولابد أن يعادل الرقم ، (CIA) ووكالة الحد من التسلح في الولايات المتحدة عملوا نموذجاً جديداً أو منهجاً جديداً ، وبالتالي أظهروا أرقاماً هائلة للاتحاد السوفييتي ، وهذا بنيت عليه سياسات ، ومن ثم الولايات المتحدة تزيد إنفاقها العسكري ، وهذا أدى إلى سباق التسلح في الثمانينيات ، أقول إن الأرقام في بعض الأحيان تبنى عليها سياسات مهمة ، لماذا أقول هذا الكلام؟ لأنه حقيقة ، فما ورد في الأوراق في بعض الأحيان يحتاج إلى إعادة نظر .

على سبيل المثال ، تقرير التنمية الإنسانية الذي صدر عام ٢٠٠٢ ، مدير المشروع – لاعتبارات غير مبررة وغير مفهومة – اخترع ستة معايير جديدة أسقط منها معياراً مهماً جداً ، وهو معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وإسقاطه لهذا المعيار جعل دول الخليج دولاً متخلفة ، وأعتقد أن هذا شيء لا يمكن تبريره لا عقلياً ، ولا علمياً ، ولا منطقياً ، الآن يمكن أن تعطيه قيمة أقل من قيمته ، لكن ليس هناك مؤشر على مستوى العالم ، ليس هناك منظمة أو دولة ، تقول إن التعليم مهم ، والصحة مهمة ، وقدرة الإنسان على أن يعيش عيشة كريمة غير مهمة ، لأن ذلك في النهاية أسقط مفهوم التنمية الأساسي ، فتقرير التنمية الإنسانية حقيقة يحتوي على خطأ ، وخطأ كبير جداً ، وهو ما طبق ، لأنه كان يجب عليه أن يعيد الحسابات في كل التقرير ، وكان غير قادر على تنفيذ هذه المهمة ، لكي يجري مقارنات دولية ، لكن هذا هو الذي ساد وشاع في جميع أنحاء العالم . إن هذه الفكرة التي وضعها في

إطار أن متوسط نصيب الفرد ينبغي أن يلغى ، وأعاد الحساب للدول العربية ودول العالم ، ومن ثم جعلنا نحن في مرتبة متخلفة جداً مقارنة بدول العالم ، فدائماً الطريقة التي تحسب بها الرقم تأتي بنتائج أيضاً مختلفة .

الورقة القادمة هي نفس الوضع بالضبط ، معايير الاستقرار السياسي بين الدول العربية ، فقطر هي أكثر الدول استقراراً سياسياً؟ بينما خلال العشرين سنة الماضية ، قطر لم يتم فيها تحول سلمي في انتقال السلطة من شخص لآخر ، من ناحية الاستقرار السياسي ، فقطر أكثر استقراراً من الكويت؟ أكثر استقراراً من البحرين؟ أكثر استقراراً من عمان؟ أكثر استقراراً من الإمارات؟ أعطاها رقماً هائلاً جداً يفوق الضعف ، مستوى الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة ١,٣٨ بينما الدول المتقدمة فيها مستوى الاستقرار السياسي ٧٠ الضعف تقريباً .

الأمر الآخر هو حكم القانون ، قطر فيها أعلى معدل لحكم القانون في الدول العربية؟ يمكن تأثير الجزيرة له أثر مهم على مستوى العالم .

الأرقام في كثير من الأحيان طريقة حسابها خطيرة وتعطي نتائج خطيرة .

أحمد الديين

مادام مفهوم التنمية أصبح متمحوراً حول الإنسان ، وأصبح كما نقول التنمية الإنسانية ، لكني ألاحظ أن هناك غياباً كاملاً وإهمالاً تاماً للبعد الروحي وصلته بقضية التنمية ، لا أقصد البعد الروحي البعد المعنوي إزاء المادي ، ولكني أقصد البعد الروحي بمعنىٰ الديني ، صلته من حيث هو معيق أو محفز أو يستغل بهذا الشكل أو ذاك ، هذا للأسف ملحوظ في معظم التعريفات والمفاهيم والمؤشرات المتصلة ببعد التنمية .

منيرة فخرو

شكراً سيدي الرئيس ، الورقة كانت معبرة وشاملة بالذات عن التنمية البشرية ، وهو ما عودنا عليه الدكتور باقر النجار في جميع بحوثه .

أريد أن أوضح بالنسبة إلى الاستقرار السياسي الذي تكلم عنه الدكتور عبد الرزاق الفارس ، الاستقرار السياسي ليس دليلاً على أن هذا البلد مستقر ، ومطمئن لكل الأحوال التي هو فيها ، الاستقرار السياسي معناه أن هذا البلد لم يتطور بالدرجة الكافية التي يريدها من يبحث ويغير ويتطور ، والبحرين عندما يقولون ليس فيها استقرار سياسي ونحاول إيجاد استقرار سياسي فيها فهذا دليل على أن الشعب دائماً يحاول أن يغير ، يحاول أن يطور ، لأن فيه مؤسسات مجتمع مدني ، وهذا يقودني للاستنتاج الأخير الذي تكلم عنه الدكتور باقر النجار ، وهو كيف نغير؟ التحديات الأساسية وأهم التحديات التي ذكرها التحدي الرابع ، وهو قدرة أنظمتنا السياسية على التعايش والتأقلم مع المتغيرات الدولية ، ليست المتغيرات الدولية ما بعد ١١ سبتمبر ، ولكن التغيرات الدولية التي تفرضها العولمة ، التي تطرق أبوابنا بشدة ، وبعض الدول الخليجية تحاول أن تندمج فيها ، وبعض الدول (الأنظمة) لا تستطيع لأسباب كثيرة ، ما هي العولمة؟ أهم صفاتها استعمال الإنترنت ، وتعلم اللغات الأجنبية ، الاندماج في العالم مع الشركات والمؤسسات ، والاستثمار وجلب رؤوس الأموال .

أما ما يحدث في الخليج فنجد أن هناك دولاً خليجية تحاول أن تدخل في المفاهيم الجديدة التي تفرضها الأمم المتحدة والعولمة وغيرها وبسرعة خصوصاً في السنتين الماضيتين ، مثلاً في السعودية عندما حاولت إدخال اللغة الإنجليزية في جميع المدارس الابتدائية في جميع مناطق المملكة ، محاولاتها لم تنجح بسبب معارضة أهلية محافظة جداً ورافضة ، ولم تستطع الدولة نفسها أن تفرض ذلك ، بينما في البحرين نجد أن المجتمع المدني متطور كثيراً خصوصاً في السنتين الماضيتين لأنه أبدى انفتاحاً كبيراً وحرية كبيرة .

مثل بسيط ، أمس كنا في المجلس الأعلى للمرأة ، كنا نستعرض أفكار

وإنجازات جمعية نسائية صار لها سنة واحدة على وجودها وتأسيسها ، كان هناك (١١) امرأة ، من مجلس الإدارة إلى رئيسة المجلس الأعلى ، وبدأن بالكمبيوتر الصغير يعرضن كل مشاريعهن ، ماذا فعلن ، كل الاتصالات التي قمن بها ، هذه المؤسسة اكتسحت جميع التنظيمات النسائية ، كلها فتيات تحت الثلاثين ، محجبات ، كلهن متعلمات ، يجدن اللغة الإنجليزية ، يذهبن إلى جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية ، يفرضن أنفسهن ، وحصلن على استفادة كبيرة ، والديمقراطية التي توفرها لهن الرئيسة ، كل واحدة تعرض المشروع التي تقوم فيه ، تأملت خيراً من الجيل الجديد ، ولكن تجلت لي العولمة بصورها ، هي جميلة ولكنها بشعة أحياناً ، جميلة من ناحية أنها تنفع وتفيد وإيجابية على من يستوعبها ويستطيع أن يندمج فيها ويتصل بالمؤسسات الدولية ويتعلم اللغات ، إلخ ، بينما هي للأغلبية ليس لهم حول ولا قوة في هذه العولمة .

بالنسبة إلى التحدي الرابع لم يذكر بالتفصيل كيف ، وعدم قدرة أنظمتنا السياسية وتعايشها وإلى آخره ، هذه تحتاج إلى شرح وتفصيل أكبر عنها ، لأن هذه هي المشكلة .

عبد الجليل الغربللي

شكراً سيدي الرئيس ، في البداية أحب أن أشكر الباحث على العرض الطيب ، والنقطة الأولى التي أود أن أوضحها ، أن الدكتور استعرض مفاهيم التنمية البشرية ولكن أرجع نجاح أو إخفاق هذه المفاهيم إلى قضية وردت في الصفحة (١٧) ، قال إن التنمية البشرية إذا لم يرافقها تطور مهم في آليات الحكم ، وعلاقاته بالمجتمع ومؤسساته وجماعاته السياسية والاجتماعية المختلفة ، فهو قضية فاشلة ، الحقيقة أنه مر عليها مرور الكرام مع أنها قضية رئيسية مهمة جداً ، وأعتقد أن هذه العبارة تصلح أن تكون محوراً لقضية المنتدى القادم ، لأنه أرجع كل شيء إلى آليات الحكم والعلاقات في المجتمع ، وهذه قضية خطيرة جداً ويجب التفصيل فيها .

النقطة الثانية ، أنني بعد أن قرأت البحث تساءلت ، ما هي التنمية البشرية ؟وكيف نقيسها؟ وكيف نقيس نجاحها؟ لأنني خرجت من البحث بمحصلة تجعلني أستطيع أن أقول إن التنمية البشرية هنا ناجحة ، وهنا فاشلة ، المعيار الذي في ذهني هو أن التنمية البشرية أصلها الفرد ، وإذا اعتبرنا الفرد سلعة ، فهناك عرض وهناك طلب ، وهذا المعيار إذا طبقناه نستطيع أن نحكم فيما إذا كانت التنمية البشرية ناجحة أو فاشلة ، فأخذت أبحث في تعريف يمكنني أن أقيس هذا الشيء .

اسمحوا لي أن أقرأ هذا التعريف الذي وصلت إليه ، « التنمية البشرية » هي عمليات (processes) تتبناها الدولة تمكن الأفراد من التفاعل الإيجابي في مراحل التعليم والتدريب ، يتمكنون من خلاله من القيام بأعمال تحقق لهم دخلاً سواء داخل البلاد أو خارجها ، ويتناسب هذا الدخل تبعاً لقدرة الفرد في التفاعل وتمكنه من الوصول إلى مستويات من المعرفة تتناسب مع الدخول المرتفعة ، وتصبح مهارة الفرد مطلوبة في أسواق العمل في الداخل أو الخارج ، ويكون مستوى الدخل خارج البلاد معياراً حقيقياً لمدى نجاح التنمية البشرية ، إذا أخضعنا هذا المعيار للتنمية البشرية الموجودة في بلادنا ، نجد أن كل دول الخليج متخلفة بحكم أن حوالي ٩٦٪ من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي والطلب على خدماتهم حتى خارجياً متدن للحصيلة العلمية المحدودة التي تلقوها خلال مراحل التعليم .

حصة لوتاه

شكراً السيد الرئيس ، في البداية أشكر الدكتور باقر النجار على البحث وعلى الجهد الذي بذله فيه ، وعندي ملاحظات أرجو أن يتسع لها صدركم .

في البداية لعلنا جميعاً عندما ننظر في بحوث تتعلق بموضوع التنمية ، نجد أن هناك منطلقاً يأتي من الإحساس بأن معظم الدول العربية إن لم يكن كلها ، بما في ذلك دول الخليج ، تعاني إشكالية في موضوع التنمية سواء كان

فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي .

القضية التي أريد أن أثيرها وأريد أن تأخذ حقها من الجدل ، أن موضوع التنمية نفسه عندما أخذناه كمصطلح ، لم ننظر في إشكاليته ، من أين جاء كمصطلح؟ الخلفية الفلسفية التي نشأ منها؟ وهل هناك مشاكل بنفس المنظور في هذه المناطق؟ نحن تغيب عنا الدراسات النقدية الكثيرة في البلاد التي نشأ فيها مفهوم التنمية حول التنمية نفسها ، سواء كان كمفهوم أو كان كممارسة ، التنمية كممارسة ومفهوم انطلقت من اعتبار أن العالم الموجود أمام الإنسان الذي يشرع في التنمية هو عبارة عن مادة ، وهذه المادة قابلة لأن يسيطر عليها وأن يستفيد منها ، نفس المفهوم أيضاً سحب على الإنسان ، وهذه أيضاً يدل عليها مفهوم كلمة رأس المال البشري ، الإنسان كمورد ، هذه كلها مفاهيم مادية ، الأستاذ أحمد الديين ذكر مسألة البعد الروحي ، وهذا الآن يطرحونه ، لكننا في حاجة لأن نراجع الرؤية النقدية التي تراكمت في بلد المنشأ للمفهوم حول قضية التنمية نفسها . من النقاط التي ذكرها الأخ باقر مفهوم التنمية المستدامة ، لماذا ظهرت التنمية المستدامة كمفهوم؟ لأن الطاقات أو موارد البيئة استنزفت ، وصار هناك خطر ، وبالتالي ظهرت قضية التنمية المستدامة من منطلق الحفاظ على الحياة البيئية من أجل استمرار الحياة البشرية ، ربما لم تعط هذه حقها في الورقة ، لكن المفهوم الآخر وهو أن الإنسان مثلما قيل (using people as software) من منطلق أنك تستخدم الإنسان من منظور مادي ، وإن ادعت أدبيات التنمية الاهتمام بالجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي للإنسان ، لكن هي في جوهرها نظرية مادية تنطلق من رؤية الإنسان على أنه مادة ، بالإمكان استغلالها أفضل استغلال ، بدليل المفهوم الذي طرحه الدكتور باقر النجار ، الاستفادة من التقنيات الحديثة وتوظيفها ، أي حاجة السوق ، عندما تتغير الرؤية الاقتصادية يتغير هذا المفهوم .

هناك نقطة أخرى ، فنحن في دول الخليج كأننا نواجه هذا التحدي وحدنا ، وتغيب مسألة التحديات الخارجية ، مثلاً دولة مثل العراق وضعت على أنها دولة متخلفة ، بدون ذكر أن هذا التخلف حدث نتيجة ظرف

خارجي للعراق وليس نتيجة ظرف موضوعي في داخل الدولة العراقية سابقاً ، فنحن الآن عندما نتحدث عن موضوع التنمية اليوم لا ندري بعد شهرين ماذا ستكون عليه أوضاع دول الخليج ، هل يمكن أن يطرح موضوع التنمية بنفس الشكل أم لا؟

علي فخرو

شكراً سيدي الرئيس والشكر موصول للدكتور باقر النجار على هذه الورقة ، الحقيقة إن الكثير مما كنت أود ذكره قد ذكره الإخوان ، ولا حاجة للإعادة ، لكن أريد أن أركز على نقطتين أعتقد أنهما هامتان جداً :

النقطة الأولى : هي أن قضية الإحصائيات قضية كبيرة جداً ، الاعتماد على الإحصائيات الرسمية وحدها لا يكفي على الإطلاق ، وأنا كنت في الحكومة وأعرف كيف يمكن التلاعب حتى في الحقل ، المدرسة تعطي شيئاً ، والوزارة تعطي شيئاً آخر ، وهكذا ، تعديل بحيث تبدو الصورة زاهية . . . . إلخ ، أعتقد أنه قد آن الأوان لتكون هناك جهة مستقلة لقضية الإحصائيات ، ولا أعرف كيف ، إما عن طريق الاستطلاعات ، أو أخذ عينات في داخل المجتمع ، بحيث يكون هناك توازن بين الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية ، وهذا سيغني وسيثري موضوع الإحصائيات ، وبالتالي يعطي فكرة أفضل بكثير عما يجري ، وأعتقد أن إحدى الأخوات ذكرت قضية الاستطلاعات .

النقطة الثانية : التي أود أن آتي إليها ، هي فعلاً قضية البعد الروحي والأخلاقي ، خصوصاً في المنتديات الدولية بدأت تأخذ أهمية كبرى ، لأن القضية ليست قضية إنسان يحصل على الرزق ويذهب إلى المدرسة ويحصل على الاستشفاء ، لكن القضية ما هي نتيجة ذلك؟ هل هي نتيجة إيجابية في المجتمع أم مازالت سلبية؟ ونحن

عندنا أمثلة كثيرة في المجتمعات المتقدمة حيث الناس يحصلون على كل ما نضعه أنه دلائل على النمو الإنساني ، لكن الإنسان غير سعيد وتعيس ولديه مشاكل أخلاقية ولديه مشاكل اجتماعية معقدة وبالغة التعقد .

النقطة الأخيرة : هي عندما تذكر هذه التقارير ، المجتمع المدني ، والمؤسسات ، والدساتير ، والقوانين ، أعتقد لم ننتقل إلى مرحلة الفاعلية بالنسبة إلى هذه المواضيع ، إلى أي حد عندما نتكلم عن وجود مجتمع مدني؟! المجتمع المدني يمكن أن يكون فيه ألف مؤسسة ، ولكنها ليست فاعلة على الإطلاق ، لا لها كلمة ، ولا هي قادرة على أن تؤثر في أحد ، وهي مهمشة إلخ ، عند ذاك هذا لا يمكن أن يؤخذ كدلالة على أن التنمية الإنسانية حدثت .

أختم بالقول بأن موضوع التنمية بكامله ، سواء التنمية الاقتصادية ، والتنمية البشرية ، والآن نسميها التنمية الإنسانية ، الذين يتابعون الموضوع يعرفون أنه منذ الخمسينيات وحتى الآن هذا الموضوع يتطور ويتغير ويتبدل بصورة دائمة ، وأعتقد أن كل ما يهمنا ـ خصوصاً التقرير العربي ـ أن نحاول أن نسد هذه الثغرات الموجودة وهي كثيرة ، وأنا أعرف أن الذين كتبوا التقرير يعلمون هذه الثغرات ، ولكن المشكلة أنه لابد من إيجاد وسائل داخل المجتمع من أجل سد هذه الثغرات ، لأنه عن طريق الحكومات وحدها لا تسد هذه الثغرات .

أحمد سيف بالحصا

شكراً الأخ الرئيس ، والشكر موصول للدكتور باقر على ورقته الطيبة ، وأريد أن أثني على كل من أشار إلى وضع تقرير الأمم المتحدة على اعتبار أن معظم الأوراق استندت في أرقامها على هذا التقرير .

والحقيقة أن المرء يتساءل ، وأنا من سكان دولة الإمارات أعرف أننا إذا أردنا أن نجري أي إحصاء عن شيء أو دراسة معينة لا يمكن أن نقوم بإحصاء على الأرقام قبل مرور سنتين حتى يستكمل الموضوع ، وهذا مع بعض الاستثناءات في بعض المؤسسات ، مثل طيران الإمارات لأنها تعمل على (profit centre) يمكن أن تعطيك تقارير جيدة ، لكن بعض الدوائر الحكومية ، خصوصاً الحكومة الاتحادية ، لا يمكن أن تحصل على هذه التقارير ، وأنا أتعجب كيف حصلوا على هذه الأرقام في ظل عدم وجود بيانات محلية؟! فالقضية لا يعتد بها في معظم الأرقام المطروحة .

النقطة الثانية ، بعض تساؤلات ، كيف تكون هناك تنمية بشرية في ظل غياب خطة للتنمية الشاملة؟ فأنا أرى أن ما يحدث في دولنا حالياً هو إنفاق عشوائي ليس له أي خطة تنموية ، الخطة الثانية هي الخطة الشاملة تستند إلى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وكل واحدة بفروعها المتعددة ضمن هدف معين ، عندنا في دولة الإمارات لم أسمع عن أي برنامج للتنمية لخمس سنوات ، أو سنتين ، أو ثلاث أو أربع طرحت على المستوى الاتحادي على الأقل في دولة الإمارات ، عدا من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٥ ، ولكن لم يكتمل تنفيذ هذه الخطة ولم تدرس ولم تحلل ولم تعرف نتائجها ، وبالتالي من الخطأ أن نقول إن هناك خطة للتنمية ، إنما هناك نمو عشوائي يحدث نتيجة لإنفاق في اتجاهات مختلفة .

كيف يمكن أن تكون هناك تنمية بشرية دون أن تكون هناك خطة للتنمية السكانية؟! نحن في دول مثل دولة الإمارات يصل فيها عدد الأجانب إلى نسبة تتجاوز إلى ٨٠٪ من عدد السكان ، وهذه النسبة تزيد وتنقص حسب النمو الاقتصادي ، كيف يكون؟ ليس عندنا خطة ، ولا عندنا وضوح ، السكان يزيدون وينقصون حسب التيسير ، وبالتالي هناك منافسات بين كل منطقة ومنطقة من حيث عدد السكان ، وكيف يزاد عدد السكان فنحضرهم من الخارج ، أمور نخجل من التطرق إليها ، لكن هذا هو واقعنا ، ونحن نناقش

اليوم قضية أساسية ، وهي الإنسان في دول الخليج وفي العالم العربي .

إذا ناقشنا على مستوى دول الخليج فهذه قضيتنا وهذه مصيبتنا ، وبالتالي لا يوجد عندنا تنمية ، وعندما نقول التنمية الاجتماعية ، ليس عندنا تنمية سكانية بالذات بالنسبة إلى سكان المواطنين ، لا توجد عندنا هيئات مسؤولة عن هذه التنمية .

لا يوجد برنامج للتنمية ، التنمية السكانية الكل يعرف أن هناك عدة مؤسسات تقوم بتنميتها ، تقوم بالتخطيط لها ، بمراقبتها ، التنمية السكانية ليس أن أحضر مليوناً من الشرق أو الغرب بشكل موحد تقريباً حالياً في معظم دولنا .

ليس هناك مؤسسات للتنمية السكانية عندنا ، وهناك دول تعاني أزمة في عدد السكان لكن عندها سياسات للتنمية السكانية لضبط النمو السكاني كيف يكون؟ الصين ، الهند ، مصر ، دول عندها سكان على قدر حجمها ، ولكن نحن كدول خليجية ، أنا أتكلم عن دولة الإمارات ، فأنا لا أعرف عن دول الخليج الثانية ، ما سمعت أن فيها برامج للتنمية السكانية بحيث يكون عندنا تنمية ، في زيادة النمو السكاني ، الحفاظ على الطفولة . . . أشياء كثيرة الوقت لا يتسع للكلام فيها .

أما عملية توزيع الدخل على الأفراد ، فنحن نعرف أن دول الخليج بالذات تعتمد على الإيرادات البترولية كمورد رئيسي لها ، لكن هل وقفنا في يوم من الأيام لمقارنة الإيرادات النفطية؟ إجمالي الإيرادات النفطية من حجم الموازنات التي تعتمد في كل دولة؟ أعتقد لو أن أحداً فكر في هذه النقطة لاكتشف هذا الشيء ، نحن نعرف أن كثيراً من دولنا أو معظمها لا تسخر العائدات النفطية والإيرادات الرئيسية التي عندها من أجل إقرارها في الموازنات ، دولة يمكن يكون دخلها ٢٠٠ مليار ، لكن الميزانية لا تزيد على ٢٠ مليار ، الباقي كيف ينفق؟ كيف يصرف؟ وبأي طريقة؟ وهل يرتبط بالتنمية؟ أظن أن كثيرين يعرفون الجواب .

إسماعيل الشطي

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً للسيد المحاضر ، ملاحظتي الأولى حول المؤشرات التي استخدمت ، وأنا أعتقد أن في الحوار الذي دار هناك أكثر من نقد لهذه المؤشرات ، من الواضح أن المؤشرات تغيرت بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، وتحولت إلى مؤشرات جديدة ، وهي في كل الأحوال لا تتسم بالشمولية والتجريد ، إذ إنها مؤشرات فصلت لتجعل الدول الغربية تتصدر القائمة ، وتعكس أفضل ما في المجتمعات الغربية ، ولذلك من حقنا أن نتحفظ على هذه المؤشرات دون أن نستسلم لها لكي نقيس التنمية فيها . افترضت هذه المؤشرات أن كل مؤشر مستقل عن بعضه ، وكل مؤشر ينمو وحده دون أن يتأثر بالآخر ، بينما هناك مؤشرات تعتمد على بعضها ، لأن هناك علاقة بين السياسة والاقتصاد ، أوهناك علاقة بين الرفاهية والديمقراطية ، وهناك بحوث سياسية كثيرة تتحدث عن أنه لا يمكن أن تتم ديمقراطية مع معدلات دخل متدنية ، ولذلك المؤشرات افترضت هذه الأمور مستقلة عن بعضها وأخذت تقيس كما لو أنها كانت تنمو وحدها .

هذه المؤشرات كذلك أغفلت ـ كما ذكر بعض الإخوة ـ بعض الأمور مثل توزيع الثروة ، ليس فقط لتجعلنا في المؤخرة ، كذلك لأنها تكشف حقيقة أن مجمل الثروة في المجتمعات الغربية والـ ٨٠٪ تتحصل في أيد قليلة ، والبقية تذهب إلى بقية المجتمع ، وهي تكشف سوء توزيع الثروة حتى في المجتمعات الغربية .

أغفلت ما تهدده الآلة للإنسان ، وما تهدده هذه الظاهرة من فرص العمل ، كل هذه أغفلتها المؤشرات وركزت على ما يجعل الدول الغربية تتصدر القائمة ، فقياس هذه المؤشرات ليس صحيحاً ، على سبيل المثال ، معدل دخل الفرد جعل الدول الخليجية في المنتصف ، بينما جزء كبير من معدل دخل الفرد في الدول الغربية يذهب إلى التعليم ، يذهب إلى الصحة ، يذهب إلى الضريبة وعندنا هذه كلها تقدمها الدولة ، دعم للتعليم ، للصحة ، لا تأخذ ضريبة ، إذا أضفت هذه كلها إلى معدل دخل الفرد ، يمكن للدول الخليجية أن تتصدر .

التحدي الحقيقي الذي يواجه الخليج : قيل إن قطر والبحرين والكويت والإمارات لها مرتبة متقدمة في موضوع التنمية ، والسبب في اعتقادي يعود إلى ضآلة عدد السكان فيها ، وكون السعودية وعمان متأخرتين عن بقية دول الخليج لضخامة عدد السكان فيهما ، وأعتقد أن التحدي في العقدين القادمين عندما يتضاعف عدد السكان في الكويت أو في الإمارات سيواجهان نفس التحدي الذي تواجهه السعودية الآن أو تواجهه عمان .

رسول الجشي

في البداية أود أن أشكر الدكتور باقر على الورقة الجيدة ، ولو أن لدي بعض التعليقات السريعة ، وقد سبقني بعض الإخوان بإثارة بعض النقاط الأساسية ولا داعي لتكرارها .

أولاً : الورقة كما هو واضح اعتمدت إلى حد كبير على تقارير الأمم المتحدة ، السؤال الذي طرح من قبل ، وأود أن أعيد طرحه ، ما هي موضوعية هذه التقارير؟ هل هي تقارير سياسية كما ذكر الدكتور عبد الرزاق سابقاً؟ هل هي تخدم سياسات معينة؟ كل هذه وغيرها واردة بالنسبة إلى هذه التقارير .

ثانياً : التقارير تعتمد على أرقام غير دقيقة ، من تجاربنا نحن في البحرين ، كنا نقرأ تقارير عن الوضع في البحرين لنقارن فيما بعد ، لنجد أن ما جاء في التقارير لا يطابق إلى حد كبير ما هو في الواقع ، لنكتشف فيما بعد – كما هو في الدول الأخرى – أن مندوب الأمم المتحدة مرضي عنه وله مصالح بشكل أو آخر في إصدار تقارير تخدم البلد الذي يمثله ، وتأتي التقارير بالطبع بعيدة عن الواقع .

ثالثاً : التقارير تعتمد على إحصاءات حكومية ، والإحصاءات الحكومية كما قال الدكتور علي وآخرون إحصاءات غير دقيقة أيضاً ، وهذا أيضاً نقوله من خبرة الجميع في واقعنا .

رابعاً : أتصور أن دول الخليج العربي بالذات تصر على أن تكون دوائر الإحصاء تحت سيطرة الحكومة ، ولا تسمح للآخرين بالاطلاع على الإحصاءات ، وأعتقد أن حضرة المحاضر لاقى مواقف كثيرة وصعوبات في الحصول على التقارير ، وتأتي التقارير آخر السنة سواء كانت اقتصادية أو حتى سكانية . . . إلخ طبقاً لما تمليه سياسة الدولة ، وهذا يعطينا ويؤكد لنا أن هذه التقارير ليست علمية أو دقيقة .

خامساً : نادراً ما نقرأ أن الدول المتقدمة اعتمدت على هذه الإحصائيات في تقرير وضعها وعمل سياستها المستقبلية ، معظم الدول المتقدمة تعتمد على إحصائياتها الذاتية ، تصلنا إحصائيات عن تأخر الولايات المتحدة في بعض المجالات مثل حقوق الإنسان إلى آخره ، لكنها لا تلتفت مطلقاً إلى هذه التقارير لأن لديها خطتها ولديها إحصائياتها وتقاريرها المدعمة بالأرقام الواقعية والدقيقة .

كل هذه القضايا تجعل من الصعب أن ندرس أوضاعنا بشكل علمي فعال .

من ناحية ثانية ، ونقطة أساسية أود أن أذكرها ، أن هذه التقارير التي تأتي أحياناً بشكل إيجابي وتمدح الأوضاع تضر البلدان المعنية إلى حد كبير ، لأن الحكومات تعتمد على هذه التقارير بأنها تشيع أن التعليم في تقدم ، والاقتصاد في تقدم ، والوضع الاجتماعي في تقدم ، ويتصور الناس أنهم وصلوا إلى المستوى المطلوب ، وأن الحكومة أدت دورها ، وترتاح الحكومة دون العمل من أجل إصلاح وضع في الواقع هو سيئ ولكن التقارير تقول إنه جيد .

أتصور أنه بعد مرور ٢٥ سنة في ٢٠٠٤ على بدء المنتدى – وخصوصاً أن التقارير والإحصائيات تأتي من قبل باحثين رسميين في الدولة – دائماً تأتي مغلفة ، بمعنى أنها لا تعطينا الحقائق ، ولا تنفذ إلى الواقع ، وتخرجه في شكل أرقام أو تقارير ، فأتصور أنه بعد زيادة فسحة الحرية كما ذكرت الدكتورة منيرة ، حان الوقت لأن نحدد موقفنا من هذه الأوضاع ، قضية التنمية البشرية من أهم القضايا التي تعني الخليج ، وموضوعنا

في هذه الندوة من أهم المواضيع ، وإذا لم نتعرض لهذه القضايا كما هي في الواقع فلن نستطيع أن نؤدي دورنا في إخراج الدول الخليجية من واقعها المشكوك في صحته في مواقع كثيرة .

فأرجو أن يلتزم الباحثون مستقبلاً هذا الاتجاه وأن يصلوا إلى الواقع بغض النظر عن مرارته ، ويحاولوا أيضاً مع تشخيص الأمراض أن يعطونا بعض الحلول ، لأننا لا نستفيد إذا خرجنا من هذه القاعة بعد أن شخصنا أمراض التنمية من خلال طروحات الإخوان دون أن نعطي حلولاً لهذه الأمراض أو نقاط الضعف أو الخلل الموجود في واقعنا الخليجي .

سعد الزهراني

شكراً سيدي الرئيس ، والشكر موصول لمعد البرنامج والإخوة الذين أعدوا أوراق العمل .

أضم صوتي للإخوة الذين انتقدوا مؤشرات التنمية البشرية باعتبارها مؤشرات لا تعكس الواقع لأسباب تتعلق بالإحصائيات وبالموضوعية في إعدادها ، لذلك أنا أتساءل لو أعدت هذه الدراسات انطلاقاً من بعض البحوث الميدانية أو استعراض ما كتب حول التنمية البشرية في دول الخليج ، وأعتقد أن هذه الكتابات كثيرة جداً من ملخصات أو نتائج المؤتمرات والندوات والدراسات المستقلة ، أعتقد أنها ستكون أكثر مصداقية وأكثر موضوعية من الاعتماد على المؤشرات التي نجمع جميعاً على أنها ليست موضوعية ، فيها الكثير من التزييف ، فيها كثير من عدم الدقة ، وفي نفس الوقت أعطتنا صورة فيها شيء من الإشراق ، فوضعنا في دول الخليج إما متقدم أو فوق المتوسط أو في أسوأ الأحوال يكون متوسطاً ، وهذا الشيء يتناقض كلياً مع ما يلمسه المرء ، فواقع التخلف الذي تعيشه دول الخليج مثل بقية الدول العربية ، يتناقض في تصوري مع التقرير الخاص بالعالم العربي ، فلهذا في اعتقادي لو أن هذه البحوث ركزت على وسائل أخرى في جمع

المعلومات أو في طرقها لقضية التنمية البشرية غير المؤشرات التي لا تعبر تعبيراً صحيحاً يمكن نصل إلى حقيقة أو وضع أكثر قبولاً ، ونحاول أن نعرف وضعنا الذي هو بعيد كل البعد عن الصورة التي حاولت أن ترسمها لنا هذه المؤشرات ، فأنا من الناس عندما قرأتها بدأت أغير قناعاتي ، فشكلنا في وضع أفضل من الوضع الذي نعيشه ونلمسه في الجامعات ، في المدارس ، في المجتمع ، فإذا أدخلنا جانب الـ (quality) النوعية في هذه القضايا سواء في التعليم أو في الصحة أو أي شيء من هذا القبيل ، لو أدخلنا جانب تأثيرنا في الإنتاجية ، بمعنى آخر إن المؤشرات هذه التي تعتمد على أرقام بمجرد أن ندخل فيها جانب الجودة ، جانب النوعية ، أعتقد أننا سنتساقط ، وسنصل إلى درجات في الحضيض . وأختلف مع الدكتور الشطي عندما قال إن المؤشرات إذا تغيرت نصعد فوق ، أتصور أنهم لو أدخلوا بعض المؤشرات التي تتعلق بالجودة ، تأثيرنا في الإنتاجية ، تأثيرنا في التكنولوجيا ، أعتقد أننا سننزل إلى الحضيض ، ولو أدخلوا قضية الإرهاب كمؤشر ، لا أدري ما يحدث لنا.

كنت أتمنى أن تركز هذه الدراسات ، وتأخذ (real light) في المجتمعات الخليجية ، من الناحية الاقتصادية ، من الناحية التعليمية ، من الناحية الصحية ، أعتقد أننا سنصل إلى صورة أقرب إلى الواقع دون اعتمادنا على هذه المؤشرات ، ففي اعتقادي أنها مضللة كثيراً .

سليمان المطوع

لكم الشكر ، ورد في الصفحة ١٤ عندما تكلم عن معدلات القيد في التعليم أنها تكون مرتفعة في مستوى التعليم الأساسي والثانوي ، إلا أنها تنخفض إذا شملت التعليم العالي ، أنا أعتقد أننا لو نظرنا إلى الواقع ، في الكويت العكس صحيح ، إذ عندنا تسرب كما تلاحظون في ورقة الدكتور

علي الطراح ، وعندنا موضوع المتسربين من التعليم يدخلون في إحصائيات قوة العمل ، فنجد أن نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط من العاملين في الدولة ٤٧٪ ، هؤلاء كانوا في كراسي الدراسة ، ثم انتقلوا إلى كراسي العمل .

ننظر إلى شيء آخر ، فنحن الآن مع قانون ١٩ لسنة ٢٠٠٠ الذي بدأ تنفيذه ، نجد أن الذين تقدموا لديوان الخدمة المدنية واعتبروا عاطلين من العمل لأنه مضى عليهم فترة ستة أشهر ولم يدخلوا سوق العمل ، الآن إحصائية أول أمس عندنا ١٦ ألفاً الغالبية العظمى منهم نساء ومستواهم التعليمي متوسط وأقل من المتوسط ، وهذه الظاهرة أرجو ألا تكون منتشرة في باقي دول الخليج الأخرى ، لأنه ليس هناك سوق عمل في هذه البلدان ، هناك سوق عمل بصاحب عمل واحد هو الحكومة ، ولا يوجد أي شيء يقارن بها ، لأنه عندما تقارن ضخامة عمالة الحكومة تجعل من أصحاب العمل الآخرين شيئاً ضئيلاً جداً .

عامر التميمي

شكراً سيدي الرئيس ، عندي ملاحظة بالنسبة إلى الإخوان مقدمي الأوراق ، إن الورقة تستعرض ولا تقرأ ، حتى تتاح الفرصة لأكبر عدد من المداخلات ، لأنه يفترض أننا كلنا قرأنا كل هذه الأوراق ، وليس هناك حاجة ليقوم الباحث بقراءتها .

بعد الشكر للأستاذ الباحث ، عندي ملاحظة شكلية أيضاً في البحث نفسه ، في الجدول رقم ٨ الذي يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بالنسبة إلى دولة الكويت ، مكتوب(١٠٧٩٩) في سنة ٢٠٠٢ ، وأعتقد أن ثمة خللاً في هذا الرقم ، إما أن يكون خطأ مطبعياً أو خطأ في النقل ، فأرجو التصحيح .

أعتقد أن هناك مشكلة في قاعدة البيانات الإحصائية في مختلف دول الخليج وتحتاج إلى تطوير من حيث النوعية ومن حيث الشمولية أيضاً ، وهذه مشكلة أساسية ، لكن في نفس الوقت نحن لا يمكن أن نلوم أياً من المؤسسات الدولية التي تعتمد على هذه البيانات ، حيث تستخدم هذه البيانات حتى تتوصل إلى مؤشرات ونتائج عن دول المنطقة ، ولا نستطيع أن نقول إن كل ما يذكر في أدبيات هذه المؤسسات هو نوع من المؤامرة بحيث تستهدف هذه الدول ومحاولة لاستنتاج أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية عن هذه الدول ، أعتقد أنه يجب التحسين في هذه البيانات .

أعتقد أيضاً أن هناك مشكلة في قراءة البيانات ، عندنا الآن مؤشرات جيدة من الناحية الشكلية قياساً بدول العالم وقياساً بالدول النامية ، لكن في نفس الوقت مشاركة المواطنين في قوة العمل متدنية جداً ، وهذا يعطي مؤشراً عن أن المساهمة الإنتاجية للمواطنين في المجتمعات الخليجية متدنية ، والدليل على ذلك أن مساهمة قوة العمل الوطنية في إجمالي قوة العمل لا تتجاوز ٢٠٪ وأحياناً تصل إلى٢٥٪ من إجمالي القوة ، وهذه مشكلة أساسية ، وهناك أيضاً كما ذكر الإخوان تركز لقوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي والمؤسسات الحكومية ، وهذا معناه أن هناك قصوراً في مساهمة القطاع الخاص في العمل ، أو في عدم قدرة المواطنين على العمل في مؤسسات إنتاجية أو في بيئة عمل تنافسية .

كذلك نوعية التعليم ، من الصحيح أن نقول إن نسبة الناس الذين يقرؤون أو الذين يتخرجون في المستويات الثانوية أو الجامعية في تزايد ، لكن مازالت نوعية التعليم متواضعة ، ولذلك الدراسات التي أجريت مؤخراً عن استيعاب مناهج العلوم مثل الرياضيات والعلوم الأخرى متواضعة جداً ، والدراسات تبين أننا نأتي في ذيل قائمة الدول التي تمت دراسة قدرات الطلبة فيها في هذه العلوم .

وأعتقد الآن ، إذا أخذنا بعض المواطنين وطلبنا منهم العمل في بيئات عمل اقتصادية فيها تنافس واضح من حيث المهنية ، ومن حيث الكفاءة ، نجد هناك صعوبات ، صحيح أن هناك عدداً من الخليجيين يعملون الآن في

المؤسسات الأجنبية ، ولكن لا يقاس بعدد العاملين من الدول النامية في الدول المتقدمة ، فأعتقد أن هذه المشكلة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار .

عندما نأتي إلى الجوانب الإنسانية في التنمية ، مثلاً المسؤولية المدنية متدنية ، فالمواطنون لا يعيرون أي اهتمام بالنسبة إلى طريقة التعامل مع الأصول الحكومية والأصول العامة ، هناك هيمنة لمنظومة قيم متخلفة في المجتمعات الخليجية ، هناك هيمنة وشيوع لفلسفة الاستحواذ ، كل ما يريد المواطن هو أن يستحوذ على أكبر قدر مما تقدمه الدولة ولا يقدم شيئاً يذكر ، وهذا من التحديات التي تواجهنا في دول المنطقة ، وبطبيعة الحال حتى الآن في المجتمع السياسي تجد اهتمام المواطنين فيما يستطيع أن يحصل عليه من منافع ، وليس هناك اهتمام في عملية التطوير المجتمعي والتطوير السياسي ، وزيادة المشاركة السياسية ، وهذا نلمحه الآن في المجتمع الكويتي ، على الرغم من أن الحياة الديمقراطية مضى عليها ٤٠ عاماً ، وأتصور أن هذا من التحديات التي يواجهها العاملون في المجتمع السياسي ، والعاملون في المجتمع المدني .

سعيد غباش

شكراً سيدي الرئيس ، سوف أكون مختصراً ، في الحقيقة هناك ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى : للرئاسة ، بما أننا نناقش أوراقاً فأتمنى دائماً أن توجه الرئاسة للمشاركين أن موضوع النقاش ينصب على الورقة المقدمة .

الملاحظة الثانية : هي أن أحد الإخوان علق على موضوع وطريقة تقديم الأوراق ، فالحقيقة أن هذه الندوة بدأت بمنهج اخترعه الدكتور علي الكواري بما يسميه بالأسئلة الاستهلالية ، أي لا يكون هناك عرض أوراق ، وتكون الجلسة محاور للأسئلة التي تفتح النقاش ، ولا يتم استعراض الأوراق .

الملاحظة الثالثة : تتعلق بموضوع الإحصاءات وتقرير التنمية البشرية ، لقد لمست من النقاش أن هناك نقداً كثيراً للإحصاءات التي وردت في التقرير وإلى منهجية التقرير ، اعتقد كثير من الإخوان أن هناك تقريراً للتنمية البشرية على مستوى العالم ، وأن الجهد قام به المكتب العربي (UNDP) ، الإحصاءات تأتي من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهناك بعثات تأتي إلى الدول تجمع الإحصاءات ، قد لا تكون الإحصاءات صحيحة ١٠٠٪ ولكنها تعطي اتجاهاً عاماً ، فإنها لن تغير من النتيجة النهائية ، التقرير فيه إيجابيات كثيرة فيجب أن نبني عليه ونضيف إليه شيئاً ، أهم ما يكتسبه هذا التقرير أنه تقرير يتميز بالمصداقية على المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي ، وأكثر من دولة عربية على وشك أن تتبنى هذا التقرير وما جاء به كمقياس لقياس النمو في بلدانهم منها تونس والأردن وغيرهما ، فيكون من الجهد الضائع أن نختلق قياسات جديدة ونهمل ما تم الإجماع عليه على الأقل في مفهوم التنمية عالمياً .

الدكتور باقر النجار

في الواقع أنا لم أوجه لطريقة معينة لعرض الورقة ، هل هي قراءة؟ هل هي طرح على شكل تساؤلات؟ هل هي عرض عام؟ فأنا لا أجيد فن العرض ، وقد يجيد الآخرون فن العرض بصورة أفضل مني ، فأعتذر للإخوة إذا كان عرضي شابه بعض الملل .

النقطة الأساسية التي طرحت في مداخلات الإخوة هي فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات ، فأنا أتفق مع كل ما طرح حول المصداقية النسبية لهذه البيانات ، وأن بعض هذه البيانات قد تكون مطبوخة ومعدة سلفاً لأهداف

سياسية أو إعلامية إلخ ، إلا أن هذه البيانات الموجودة الرسمية – على الرغم مما يقال إنها بيانات مطبوخة ومعدلة – تبقى هي المتاحة الوحيدة أمام الباحث لاستخدامها وتوظيفها في دراسته .

بالطبع إذا كنا نبحث عن بيانات أخرى تضاهي هذه البيانات من حيث الصدقية فهذا يتطلب مسحاً عاماً وشاملاً ، فأنا شخصياً لست مؤهلاً كفرد لإجرائه ، وهذا لابد أن تقوم به مؤسسات ذات إمكانات مالية وفنية كبيرة لتقدم بيانات تدحض البيانات الرسمية والحكومية ، وورقتي كانت فيما يتعلق بالمفهوم وعرض المؤشرات الدولية ، وأنا لا أستطيع أن أغير من واقع المؤشرات الدولية إذا كانت هي موجودة ومكتوبة ، وفي نفس الوقت أحاول أن أستنبط بعض البيانات ، وأن أكمل بعض البيانات الأخرى ، فأرجو المعذرة إذا كان هناك بعض القصور فيما يتعلق بذلك .

تساءل بعض الإخوة أنني لم أتطرق في الخاتمة إلى القضايا المتعلقة بالحكم والقضايا السياسية ، وهذه معروف من التخطيط العام للندوة أنها تأتي في خانة المحور السياسي ، ولذلك هذه متروكة للورقة التالية التي سيتولاها الدكتور عبد الخالق عبد الله .

البعض يقول إن الورقة تبين واقعنا بأننا أفضل من آخرين في كثير من الدول ، وفي واقع الحال هو كذلك ، فأنا لم آت بشيء مغاير لواقع الحال ، فعندما نقول إن معدلات القيد في التعليم أعلى في دول الخليج مقارنة بكثير من الدول العربية هي واقع ، وأنا لست مزوراً فيها ، وعندما نقول إن الخدمات الصحية في منطقة الخليج متقدمة عن كثير من الدول ، هي في واقع الأمر كذلك ، إلا أن التساؤل المطروح هو حول نوعية هذه الخدمات ، وقدرة هذه الدول على تجويد هذه الخدمات من واقع البنية الأساسية لهذه الخدمات ، ومن واقع إمكانات هذه الدول .

أتفق مع كثير من مداخلات الإخوة عن أن المؤشرات أو متوسط المؤشرات أحياناً قد تكون نتائج مضللة ، ومنها ما يتعلق بمتوسطات الدخل في منطقة

الخليج ، وهذا ذكرته في الورقة ، ولا ينفي حقيقة أنه لا يوجد هناك توزيع عادل للدخل ، وطرقته في أكثر من موقع داخل الورقة .

فيما يتعلق بالملاحظة التي أوردها الأستاذ عامر التميمي حول الخطأ الوارد في الجدول ٨ ، يبدو أنه خطأ مطبعي ، الرقم للبحرين هو (١٠) ، ورقم الكويت هو (١٥) ، وسأدقق في هذا الجانب عند إعادة تنقيح الورقة .

أنا أتفق مع كثير من المداخلات التي أوردها الإخوة ، ودون شك ستكون هذه المداخلات معيناً لي في إعادة كتابة هذه الورقة .

الرئيس

باسمكم جميعاً أشكر الدكتور باقر النجار على إدارته للمشروع ، وعلى إعداده للورقة ، وعلى عرضه ، ثم على إجاباته المركزة في نهاية هذه الجلسة .

وشكراً لكم جميعاً .

البعد السياسي للتنمية البشرية :
حالة دول مجلس التعاون الخليجي

د . عبدالخالق عبدالله

قسم العلوم السياسية
جامعة الإمارات العربية المتحدة

المقدمة

تركز تقارير التنمية البشرية عادة على المؤشرات الكمية كمعدل الدخل السنوي ومعرفة القراءة والكتابة بالإضافة إلى معدل عمر الفرد . في كل مجال من هذه المجالات الحيوية للتنمية البشرية حققت دول مجلس التعاون : الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية نجاحات مهمة خلال الثلاثين سنة الماضية . لقد جاءت هذه الدول في المواقع المتقدمة ويتراوح ترتيبها العالمي بين الدول ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة . فالبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر مصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية وتحتل المرتبة ٤٠و٤٣و٤٥و٤٨ على التوالي (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ ص ١٤١) . أما المملكة العربية السعودية وعمان فقد تم تصنيفهما ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وجاء ترتيبهما ٦٨ و٧١ على التوالي . والشاهد أن الفرد في دول مجلس التعاون يعيش في المعدل ٧٢ سنة ويصل معدل القراءة والكتابة بين البالغين إلى حوالي ٨٠٪ أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ أكثر من ١٥ ألف دولار بحلول عام ٢٠٠٢ . هذه المعدلات التعليمية والصحية والاقتصادية العالية تشير بوضوح إلى أن الفرد في دول مجلس التعاون يستقبل القرن الجديد وهو أفضل تعليماً وأكثر صحة كما أنه في المتوسط أكثر رفاهية وغنى مما كان عليه في أي وقت من الأوقات خلال التاريخ الحديث .

لكن في الوقت الذي يتمتع فيه الفرد في دول مجلس التعاون بمعدلات عالية من الرفاهية الاجتماعية التي تصل إلى مستويات رفاهية الفرد في الدول الصناعية والمتقدمة فإنه أيضا أقل حظاً من حيث الحقوق السياسية والمدنية والمشاركة السياسية التي تتضمن حق الانتخاب والتصويت والتداول السلمي والدوري للسلطة والمساواة أمام القانون وحرية التعبير وتشكيل الجمعيات والنقابات والأحزاب ومشاركة المرأة في الحياة السياسية التي لازالت تعاني التهميش السياسي والتغييب الاجتماعي في عدد من دول مجلس التعاون . ربما كانت دول مجلس التعاون متقدمة في المجالات

الاجتماعية وتحتل مراتب متقدمة على صعيد النجاحات في مجال الرفاهية المادية إلا أن هذه الدول متأخرة عن بقية دول العالم على صعيد المؤشرات السياسية وفي مجال الإصلاح المؤسسي وحكم القانون والتطور الديمقراطي . لقد ركزت الدول الخليجية جل اهتمامها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بيد أنها تناست البعد السياسي للتنمية البشرية . يقول تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ إن «الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والعمل لا يقل أهمية لحرية الإنسان عن حصوله على حقوقه السياسية والمدنية» . (ص ج) . فالثروة والرفاهية مهمة بيد أن المشاركة في الحياة العامة هي بنفس القدر من الأهمية لتحقيق التنمية . ويضيف تقرير التنمية البشرية إلى أن هدف التنمية هو حرية البشرية التي تعد أمراً حيوياً . يجب أن «يكون الناس أحراراً لممارسة خياراتهم عبر المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم» . (ص٩) . كما يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ أن الحرية هي أكثر من مجرد هدف نبيل ومثالي ، إنها عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية . فالناس الأحرار سياسياً يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط وصنع القرار ، والديمقراطية هي التي تضمن إن كانت التنمية في أي بلد متمحورة حول الإنسان بدلاً من إملائها إملاء فوقياً من جانب الصفوة والطبقة الحاكمة (ص٢٦) .

لقد استوعبت معظم دول العالم هذه البديهية بما في ذلك الغالبية العظمى من دول العالم الثالث التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية في الآونة الأخيرة . الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون هي الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة العالمية . لازالت الدول العربية مترددة تجاه الأخذ بمبدأ المشاركة والديمقراطية في الحكم . إن حركة الانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية مترددة وبطيئة كل البطء وتتم بمعدلات ضئيلة ولا تتناسب مع إيقاع عصر حقوق الإنسان . لذلك فالمنطقة العربية وكما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ تعاني «نقص الحرية» وعجزاً واضحاً وفاضحاً في مجال الالتزام بالحقوق والحريات السياسية والمدنية . لقد جاءت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة

وفق ترتيب لجميع مناطق العالم ، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، على أساس حرية التمثيل والمساءلة (ص٢٥-٢٦) . إن النتيجة الطبيعية لهذا البطء في الإصلاح الديمقراطي المتردد هي أن الفرد في الوطن العربي يستقبل القرن الواحد والعشرين وهو «أقل استمتاعاً بالحرية» على الصعيد العالمي .

عجز الحرية قائم بالنسبة إلى جميع الدول العربية بما في ذلك دول مجلس التعاون . لقد حصلت جميع هذه الدول على درجات متدنية جداً في مجال الحريات السياسية والمدنية وذلك على عكس ترتيبها المتقدم في قائمة التنمية البشرية ، وجاء تصنيفها ضمن قائمة الدول غير الحرة في العالم وذلك وفق معايير سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة بين الأفراد وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وحرية التعبير والرأي والقيود القانونية والمجتمعية على وسائل الإعلام والصحافة وكذلك من حيث المشاركة السياسية التي تتضمن حرية تكوين الجمعيات والنقابات والتعددية الحزبية وحق المعارضة بالإضافة إلى الانتخابات الدورية والحرة والتي تسمح بتداول السلطة ومراقبة عمل الحكومة . في جميع هذه المجالات الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته السياسية تأتي دول مجلس التعاون في آخر قائمة الدول في العالم . الحالة الاستثنائية الوحيدة هي حالة الكويت التي هي أقرب إلى الحالة المثالية على صعيد الجمع بين ترتيبها العالمي المتقدم على مقياس التنمية البشرية ومقياس الحرية .

الإطار النظري

تشير التنمية البشرية إلى توسيع الخيارات المتاحة للفرد كي يعيش حياة مديدة وصحية ويملك القدرة للوصول إلى الموارد اللازمة ليحقق مستوى معيشياً لائقاً وأن يكون قادراً على المشاركة في الحياة العامة في المجتمع (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ ، ص٩) ووفقاً لهذا التعريف فإنه لا يكفي قياس التنمية البشرية قياساً كمياً وفق معايير كطول العمر ومعرفة القراءة والكتابة ومعدل دخل الفرد . فالتنمية البشرية في أوسع معانيها تشمل بالإضافة إلى

المؤشرات الصحية والتعليمية والاجتماعية التقليدية مؤشرات حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية . فالإنسان بجانب أنه يعيش حياة صحية ولائقة ولديه فرصة التعليم ويملك موارد مالية ومعيشية معتدلة فإنه يرغب أن يعيش حياة حرة وآمنة وكريمة في وطنه .

لكن قياس مؤشرات حقوق الإنسان والحريات السياسية قياساً كمياً أصعب بكثير من قياس المؤشرات الصحية والتعليمية والرفاهية الاجتماعية . من الصعب قياس الحريات السياسية بمؤشرات كمية ولا يمكن التعبير عن حقوق الإنسان تعبيراً كاملاً في شكل إحصائيات وأرقام وبيانات . كل المحاولات التي جرت لقياس البعد السياسي للتنمية البشرية قياساً كمياً منيت بالفشل . لقد جرت أول محاولة غير ناجحة لربط مؤشرات التنمية البشرية بالحريات السياسية وحقوق الإنسان عام ١٩٩١ ، فقد وضع تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ لأول مرة دليل حرية الإنسان المستمد من ٤٠ معياراً من معايير حقوق الإنسان التي تركز على التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة والتحرر من التمييز . وتقيس هذه المعايير مدى تمتع الفرد بحياة آمنة ، أي خالية من الخوف ، وحياة حرة ، أي خالية من القمع والتسلط السياسي وحياة كريمة ، أي خالية من التمييز وعدم المساواة . لكن تم تجاوز هذا الدليل لاحقاً بعد أن أثار الكثير من الجدل والنقد المشروع .

ثم جاء تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ بمحاولة غير ناجحة أخرى لربط التنمية البشرية بالحريات السياسية . فقد اعتمد هذا التقرير دليلاً جديداً يركز على خمس حريات أساسية هي ١ ـ سلامة الفرد الجسدية ٢ ـ سيادة القانون ٣ ـ حرية التعبير ٤ ـ حرية المشاركة السياسية ٥ ـ تكافؤ الفرص ، واعتبر التقرير أن الأمن الشخصي يأتي في مقدمة المؤشرات الحيوية لقياس الحرية السياسية . ويتضمن الأمن الشخصي الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب والقسوة في المعاملة والأحوال اللاإنسانية في السجون . أما سيادة القانون فقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتتضمن أموراً إجرائية كاستقلالية القضاء ونزاهته وعلنيته والابتعاد عن الفساد وحق الفرد في الحصول على مساعدة قانونية وحقه في إعادة النظر في الإدانة . وقد

جاءت بعد ذلك حرية التعبير التي كان يعتقد أنه بالإمكان قياسها من خلال الإقرار الدستوري بهذه الحرية وغياب القيود القانونية على الصحافة والنشر بما في ذلك نوع ملكية وسائل الإعلام . ثم جاءت المشاركة السياسية في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية وتشير إلى حرية تكوين الجمعيات والنقابات والتعددية الحزبية وحق المعارضة بالإضافة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودورية من أجل تداول السلطة ومراقبة عمل الحكومة . أخيراً جاء مؤشر تكافؤ الفرص الذي يتضمن وجود ضمانات دستورية وقانونية للمساواة بين الأفراد وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس واللون والمعتقد بالإضافة إلى عدم ممارسة التمييز والعنصرية ضد الأقليات في المجتمع . وحدد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ مدى إنجاز كل بلد لهذه الحريات والحقوق السياسية والمدنية حسب مقياس يتدرج من ١ إلى ١٠ وتم تقسيم دول العالم إلى دول ذات درجات عالية وأخرى متوسطة وأخيرة متدنية من حيث الحريات السياسية والمدنية (١٩٩٢ ، ص٣٠) . وكان من المتوقع أن تتجه مؤشرات التنمية البشرية في توافق مع مؤشرات الحرية السياسية ، فالدول ذات التنمية البشرية العالية يتوقع أن تكون أيضاً الدول التي تحصل على درجات عالية من الحرية السياسية وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمتدنية . بيد أن النتائج لم تكن بنفس التوافق المتوقع . كما اتضح أن دليل الحرية السياسية يستند في معظمه إلى أحكام قيمية لا إلى بيانات موضوعية ودقيقة قادرة على قياس مدى التزام الدول بهذه الحريات والحقوق .

لذلك تم إلغاء هذا الدليل وساد الاعتقاد لفترة طويلة أنه من الأفضل الإبقاء على دليل التنمية البشرية منفصلاً عن مؤشرات الحريات السياسية والمدنية . لقد اقتنع الجميع بعد هذه المحاولات الفاشلة أنه من الأفضل الإبقاء على دليلين منفصلين أحدهما يقيس التنمية البشرية والآخر يقيس الحرية السياسية خصوصاً أنهما يعملان على نطاقين زمنيين مختلفين أشد الاختلاف . فدليل التنمية البشرية يبقى مستقراً إلى حد كبير على المدى البعيد ، ذلك أن المنجزات الاجتماعية والاقصادية والتنموية تتحرك ببطء

نسبياً . أما الحريات السياسية والحقوق المدنية فإنها عادة ما تتذبذب بسرعة وبشدة صعوداً وهبوطاً بتذبذب الظروف السياسية غير المستقرة . لذلك ومن أجل عدم إحداث اضطرابات واهتزازات لمؤشرات التنمية البشرية كان من المهم الاستغناء عن فكرة دمج الحريات السياسية في دليل التنمية البشرية . لقد ظل هذا الاعتقاد سائداً في أدبيات التنمية البشرية حتى عام ٢٠٠٠ .

جاء تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ليعيد اكتشاف البعد السياسي في التنمية البشرية ويؤكد مجدداً على وجود رؤية مشتركة تجمع بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية هي تأمين الحرية والرفاهية والكرامة لجميع الناس في كل مكان . إن الهدف المشترك هو التحرر من التمييز والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف والتحرر من الظلم وانتهاكات سيادة القانون وحرية الفكر والتعبير والمشاركة في صنع القرار وتكوين الجمعيات وتنمية إمكانات المرء البشرية وتحقيقها وحرية مزاولة عمل كريم دون استغلال . ويعلن التقرير أنه حتى العقد الاخير من القرن العشرين كانت التنمية البشرية وحقوق الإنسان تتبعان مسارين متوازيين من حيث المفهوم والعمل على حد السواء وقد حان الوقت الآن من أجل تضييق الفجوة بين جدول الأعمال المتعلق بالتنمية البشرية وجدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان . وخلاصة القول هي أن «التنمية البشرية ضرورية لعمل حقوق الإنسان كما أن حقوق الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية البشرية الكاملة» (ص٢) . لكن على أهمية هذه القناعات وعلى وجاهة الدعوة من أجل ربط الحقوق السياسية بالحقوق الاجتماعية وخلق مؤشر واحد وموحد يقيس المجموعتين من الحقوق المرتبطتين كل الارتباط ، إلا أن تقرير ٢٠٠٠ لم يقدم أية إضافة منهجية وعملية ملموسة في سياق تطوير مثل هذا المقياس الموحد . لم يتمكن هذا التقرير من تجاوز الصعوبات ومواجهة المشكلات الحقيقية التي تحول دون التوصل إلى مثل هذا المؤشر الموحد . فقد اتضح أنه حتى لو تم تحويل الحريات إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي تبقى المشكلات الإضافية الأخرى التي تتعلق بكيفية الحصول على المعلومات عن كل مؤشر من مؤشرات الحريات السياسية والمدنية . فمصادر المعلومات والبيانات العديدة لا تعطي الصورة

الكاملة والمتكاملة عن واقع حقوق الإنسان كما أنها في العموم متحيزة وتركز دائماً على السلبيات والانتهاكات . كذلك يظل السؤال الأساسي حول كيفية قياس التفاوتات بين الحالات وكيفية الحصول على المتوسطات لقياس الحد الأدني والحد الأقصى ومن ثم ترتيب الدول حسب أفضل الحالات وأسوئها وتحديد الدول الأكثر ديمقراطية وحرية وتلك الأقل ديمقراطية وحرية؟

لازالت هذه المعضلات دون حل ولم يتمكن تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ من تجاوزها على الرغم من أنه يركز بشكل خاص على البعد السياسي للتمية البشرية . فتقرير التنمية الإنسانية العربية يطالب بفتح باب الاجتهاد ويدعو إلى قياس أفضل للتنمية الإنسانية على المستوى العربي ويعتمد ستة مؤشرات هي العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل التعليمي ومقياس الحرية ومقياس تمكين النوع والذي يعكس مدى توصيل النساء للقوة في المجتمع والاتصال بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون الذي يعبر عن المساهمة في الإضرار بالبيئة . هذه المتغيرات الستة توفر في تقدير محرر تقرير التنمية الإنسانية العربية نقطة انطلاق لبناء مؤشر عام للتنمية الإنسانية بديلاً من مؤشر التنمية البشرية القاصر الذي لا يعبر عن خصوصية الواقع العربي الذي يعاني عجز الحريات وعجز المعرفة وعجزاً في تمكين المرأة (ص١٨) . وعند تطبيق هذا المؤشر الجديد اتضح ان ترتيب الدول العربية اختلف عما كان عليه في ترتيب التنمية البشرية التقليدية . لقد تدهورت مواقع جميع الدول العربية بدرجات متفاوتة بيد أن ما هو لافت للانتباه وجدير بالتأمل هو أن تدهور مواقع دول مجلس التعاون تم بدرجات كبيرة . لقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية أن دول مجلس التعاون تعاني أكثر من غيرها من الدول العربية فجوة كبيرة بين دليل التنمية البشرية ودليل الحرية السياسية . لقد فقدت هذه الدول جميع مواقعها المتقدمة وميزاتها النسبية التي تميزت بها من بقية الدول العربية على دليل التنمية البشرية بسبب نقص الحريات وغياب المشاركة الذي هو أبرز نقاط ضعفها والذي بدوره يؤثر تأثيراً حاسماً في موقع هذه الدول في الترتيب العالمي .

وتركز هذه الورقة على البعد السياسي للتنمية البشرية في دول مجلس التعاون من خلال استعراض ستة مؤشرات هي : ١ـ مؤشر الحكم الصالح ، ٢ـ مؤشر المشاركة السياسية ، ٣ ـ مؤشر الإطار القانوني والدستوري ، ٤ ـ مؤشر الحريات السياسية والمدنية ، ٥ ـ مؤشر حرية الصحافة ووسائل الإعلام ، ٦ ـ مؤشر حقوق الإنسان . وسوف تستعين الورقة بالبيانات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ والبيانات الغنية الواردة في تقرير بيت الحرية ٢٠٠١ حول الحريات السياسية والمدنية بالإضافة إلى التقارير الصادرة على الهيئات والمنظمات العربية والعالمية المعنية بقضية حقوق الإنسان في العالم . وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات وغيرها من البيانات الواردة في التقارير العربية والعالمية حول حقوق الإنسان تعاني الانتقائية وربما كانت متحيزة ولا تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الثقافية والحضارية للمنطقة العربية والإسلامية . لكن رغم ما تحتوية هذه البيانات من قصور وعيوب إلا أنها البيانات الوحيدة المتوفرة التي يمكنها أن تعطي صورة أولية ومسحية عن البعد السياسي للتنمية البشرية في دول مجلس التعاون كما في بقية دول العالم .

مؤشر الحكم الصالح

إن أول وأهم مؤشر يستحق التوقف في سياق رصد البعد السياسي للتنمية البشرية هو معيار الحكم الصالح في دول مجلس التعاون . والحكم الصالح كما يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية هو ذلك «الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» (ص١٠١) . ويتسم الحكم الصالح بالمشاركة والشفافية والمساءلة ويكون فعالاً ومنصفاً ويعزز سيادة القانون . ويمكن قياس الحكم الصالح من خلال ستة مؤشرات عامة هي : ١ـ التمثيل والمساءلة ، ٢ـ الاستقرار السياسي ٣ـ فعالية الحكومة ، ٤ـ عبء الضبط ، ٥ ـ حكم القانون ، ٦ـ انتشار الفساد . وتقيس هذه المؤشرات

الجوانب المختلفة للحكم الصالح والتي تتضمن الاختيار الحر للحكومات ومراقبتها واستبدالها وقدرتها على صياغة السياسات وتنفيذها بفعالية بالإضافة إلى احترامها للقانون والتزامها الحريات السياسية والمدنية والشفافية واكتسابها ثقة المواطنين وابتعادها عن الفساد الإداري والمالي . وتتراوح القيمة العددية لهذه المؤشرات بين ١ إلى -١,٥ حيث يشير ١ إلى أفضل الحالات في الحكم الصالح و-١,٥ إلى أسوئها . أما المتوسط العالمي للحكم الصالح فهو صفر (ص١٠٧) .

وعند جمع البيانات الخاصة بدول مجلس التعاون التي تتمتع عموماً بتنمية بشرية تتراوح بين العالية والمتوسطة يتضح أن قيم جميع مؤشرات الحكم الصالح لهذه الدول يفوق قليلاً المتوسط العالمي فيما عدا مؤشر التمثيل والمساءلة ، وهو المؤشر الذي يقيس الجوانب الخاصة بالحريات السياسية حيث حصلت هذه الدول على معدل أقل من المتوسط العالمي . ويلاحظ أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تساوت علامتها لمعيار التمثيل والمساءلة مع المتوسط العالمي في حين كانت علامات بقية دول مجلس التعاون أقل من المتوسط العالمي على صعيد الحرية السياسية . وقد جاءت الإمارات في المرتبة الثانية حسب هذا المعيار حيث كانت قيمة مؤشرها -٠,٥٥ فعمان -٠,٥٧ وقطر- ٠,٧٨ والبحرين -١,٠٤ فالسعودية التي حصلت على أسوأ علامة -١,١٠ على صعيد الحرية السياسية .

جدول (١) الحكم الصالح

الدولة	التمثيل والمساءلة		الاستقرار السياسي		فعالية الحكومة		عبء الضبط		حكم القانون		الفساد	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الإمارات	-٠,٥٥	٢	٠,٨٣	٣	٠,١٤	٤	٠,٣٠	٤	٠,٧٧	٤	-٠,٠٣	٤
البحرين	-١,٠٤	٥	-٠,٠٨	٦	٠,٢٤	٣	٠,٧٥	١	٠,٦٧	٥	-٠,٢٢	٥
السعودية	-١,١٠	٦	٠,٢٤	٥	-٠,٣٥	٦	-٠,١٥	٦	٠,٤٩	٦	-٠,٥٨	٦
عمان	-٠,٥٧	٣	٠,٩١	٢	٠,٩٠	١	٠,٣١	٣	١,٠٨	٢	٠,٤٨	٣
قطر	-٠,٧٨	٤	١,٣٨	١	٠,٤٨	٢	٠,٣٣	٢	١,٢٧	١	٠,٥٧	٢
الكويت	٠,٠٠	١	٠,٦٨	٤	-٠,٠٦	٥	-٠,٠٩	٥	٠,٩١	٣	٠,٦٢	١

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

ويظهر مؤشر الاستقرار السياسي أن خمس دول خليجية حصلت على علامات اعلى من المتوسط العالمي ، فقد تربعت قطر على رأس هذه القائمة بمؤشر يساوي ١,٣٨٣ تلتها عمان التي حصلت على ٠,٩١٢ فالإمارات ٠,٨٢٥ فالكويت ٠,٦٨٤ فالسعودية ٠,٢٣٩ أما البحرين فقد جاءت في آخر القائمة بمتوسط سالب قدره -٠,٠٨ لتكون بذلك أقل الدول الخليجية استقراراً . من ناحية أخرى حصلت عدة دول خليجية على علامات أعلى من المتوسط العالمي من حيث مؤشر فعالية الحكومة الذي يقيس نوعية الخدمة العامة والبيروقراطية وكفاءة الموظفين المدنيين واستقلالية الإدارة المدنية ومصداقية الحكومة . وقد جاءت عمان في مقدمة دول مجلس التعاون من حيث مؤشر فعالية الحكومة حيث كانت قيمة مؤشرها ٠,٩ . وجاءت قطر ٠,٤٨ في المرتبة الثانية والبحرين ٠,٢٤ والإمارات ٠,١٤ في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي . أما الكويت -٠,٠٦ والسعودية -٠,٣٥ فقد جاءتا في المراتب الأخيرة على مؤشر فعالية الحكومة . وتؤكد هذه النتائج على أن الجهاز الإداري والمدني القطري هو من أكثر الأجهزة الحكومية الخليجية فعالية وكفاءة وتقدم نوعية متقدمة من الخدمات العامة أما الجهاز الإداري السعودي فهو بالمقابل من أسوأ الأجهزة الحكومية وأكثرها عدم فعالية وأقلها استقلالية ومصداقية . في نفس السياق فقد سجل مؤشر عبء الضبط ، الذي يقيس أيضا فعالية الحكومة في مجال التقنين والتشريع ووضع السياسات والقدرة على الاستجابة المقننة للمطالب المجتمعية المختلفة والمتناقضة فقد حصلت كل من البحرين وقطر وعمان والإمارات على أفضل المعدلات وعلى علامات أعلى من المتوسط العالمي ، فالبحرين كانت الأفضل أداء على صعيد هذا المؤشر وحصلت على معدل ٠,٧٥٢ وهو الأعلى ليس على مستوى دول مجلس التعاون فحسب وإنما على مستوى كل الدول العربية . وجاءت قطر في المرتبة الثانية ٠,٣٢٧ فعمان ٠,٣٠٥ والإمارات ٠,٢٩٦ ، أما الكويت - ٠,٠٩ والسعودية -٠,١٥ فقد حصلتا على معدل أقل من المتوسط العالمي .

الأهم من كل ذلك هو مؤشرا حكم القانون والفساد الاداري وهما من أهم مؤشرات الحكم الصالح ، ويقيس مؤشر حكم القانون ثقة المواطنين بكفاءة

القضاء واستقلالية الجهاز القضائي ونزاهة أحكامه وقراراته . وقد حصلت قطر على أعلى علامة في مجال حكم القانون بمؤشر قيمته ١,٢٦٩ وهو الأعلى خليجياً وعربياً كذلك جاءت كل من عمان ١,٠٧٧ والكويت ٠,٩٠٧ والإمارات ٠,٧٦٧ في مقدمة بقية الدول العربية وبمتوسطات أعلى من المتوسط العالمي . ثم جاءت البحرين ٠,٦٧ فالسعودية التي احتلت الموقع الأخير على صعيد حكم القانون بمؤشر قيمته ٠,٤٩ بيد أنه يظل متقدماً على الكثير من الدول العربية التي حصلت على معدلات أقل من المتوسط العالمي . أخيراً وعلى صعيد مؤشر شعور الأفراد بمدى انتشار الفساد الإداري والكسب غير المشروع من الوظيفة العامة وتوظيف المنصب العام من أجل الكسب الخاص والشخصي فقد جاءت كل من الكويت وقطر وعمان في مقدمة الدول الخليجية والعربية على حد السواء وبمؤشر يساوي ٠,٦١٩ و٠,٥٧ و٠,٤٨ على التوالي ، هذه الدول الخليجية الثلاث هي أقل الدول من حيث الفساد الإداري والمالي ، أما الدول الخليجية التي ينتشر فيها الشعور بالفساد والكسب غير المشروع من الوظيفة العامة فهي الإمارات ٠,٠٣ والبحرين ٠,٢٢ فالسعودية ٠,٥٨ التي يبلغ فيها الفساد الإداري أعلى المستويات وحصلت على علامات أقل من المتوسط العالمي في انتشار الفساد الإداري والمالي .

لقد حصلت دول مجلس التعاون على معدلات أعلى من المتوسط العالمي بالنسبة إلى معظم مؤشرات الحكم الصالح ، الأمر الذي يعني وجود انسجام بين هذه المؤشرات وكون هذه الدول في العموم من الدول التي حصلت على معدلات عالية على صعيد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية البشرية . لكن مؤشرات الحكم الصالح تتفاوت من دولة إلى أخرى . فالكويت جاءت في المرتبة الأولى مرتين من حيث كونها أفضل دولة خليجية على صعيد التمثيل والمساءلة والحرية السياسية وهي الأفضل على صعيد محاربة الفساد الإداري والمالي . كذلك جاءت قطر في المرتبة الأولى مرتين من حيث كونها أفضل دولة خليجية على صعيد الاستقرار السياسي وحكم القانون . وجاءت عمان في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون

على صعيد مؤشر فعالية الحكومة . كذلك جاءت البحرين في المرتبة الأولى من حيث قدرة الحكومة على تشريع القوانين لمواجهة المتطلبات المجتمعية بيد أنها الأسوأ على صعيد مؤشر الاستقرار السياسي . أما من حيث أسوأ الحالات فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأخيرة على صعيد خمسة مؤشرات من أصل المؤشرات الستة للحكم الصالح . فقد جاءت السعودية في المرتبة الأخيرة وكأسوأ الحالات من حيث الحرية السياسية وفعالية الحكومة وعبء الضبط وحكم القانون وانتشار الفساد بين الجهاز الإداري الحكومي . الإمارات هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تحتل المرتبة الأولى كما أنها لم تأت في المرتبة الأخيرة على أي مؤشر من مؤشرات الحكم الصالح حيث جاءت في المرتبة الثانية من حيث الحرية السياسية بعد الكويت وفي المرتبة الثالثة من حيث الاستقرار السياسي بعد كل من قطر وعمان وفي المرتبة الرابعة على صعيد مؤشر فعالية الحكومة وحكم القانون والفساد الإداري والمالي .

مؤشر المشاركة السياسية

إن مؤشر الحكم الصالح على أهميته وعلى ما يحمله من دلالات فإنه أيضاً مؤشر عام ولا يتضمن تفاصيل الحقوق والحريات السياسية والمدنية . لذلك فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ يتضمن أربعة جداول تقيس حجم ونوع المشاركة السياسة التي تشكل العمود الفقري للحرية السياسية . وتقيس هذه الجداول عدة عناوين كمشاركة الناخبين وعدد ونوع الأحزاب السياسية الأساسية والممنوعة وحق تشكيل جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني . ويظهر جدول معدلات مشاركة الناخبين في الانتخابات في كل من الكويت والبحرين وقطر ارتفاعاً ملحوظاً في نسب المشاركة الأمر الذي يؤكد على إقبال وحماسة المواطن في دول مجلس التعاون على المشاركة . فقد سجلت البحرين أعلى نسبة مشاركة بلغت ٩٠٪ عند الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني بيد أن هذه المشاركة تراجعت بشكل ملحوظ إلى ٥١٪ فقط

أثناء الانتخابات البلدية التي جرت عام ٢٠٠٢ . كذلك بلغت المشاركة في الانتخابات البلدية في قطر - وهي الأولى من نوعها - ٨٥٪ وهي نسبة عالية وتشير إلى رغبة شعبية لممارسة حق التصويت والانتخاب . وإن مشاركة الناخبين في الانتخابات البرلمانية الكويتية هي عادة مرتفعة حيث بلغت ٨٠٪ وتاريخ الكويت حافل بالانتخابات التشريعية والبرلمانية الدورية والغنية والتي تتم بمشاركة كبيرة من قبل الناخبين . لكن الانتخابات في الكويت لازالت حكراً على الرجال دون النساء . فالمرأة الكويتية ورغم كل المحاولات التي بذلت في الآونة الأخيرة لم تحصل بعد على حق التصويت والانتخاب والترشيح . والشاهد أن الانتخابات البلدية والتشريعية والبرلمانية لازالت من الظواهر النادرة في الحياة السياسية في دول مجلس التعاون . وهي بالنسبة إلى العدد الأكبر من سكان هذه الدول ظاهرة جديدة ولم تترسخ في النسيج الاجتماعي والسلوك السياسي . وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات والسعودية لم تأخذا بعد بمبدأ الانتخابات ولازالتا تتبعان نظام تعيين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات ومجلس الشورى السعودي . لذلك فإن الاغلبية العظمى من المواطنين في دول مجلس التعاون لا تمارس حق التصويت والترشيح والانتخاب .

جدول ٢ الانتخابات وحجم المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون

الدولة	نوع الانتخابات	السنة	معدل المشاركة (٪)
الإمارات	تعيين المجلس الوطني الاتحادي	٢٠٠٠	-
البحرين	استفتاء/ انتخاب مجلس بلدي	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٩٠٪ / ٥١٪
السعودية	تعيين مجلس الشورى	٢٠٠١	-
عمان	انتخابات مقيدة مجلس الشورى	١٩٩٧	-
قطر	انتخابات مجلس بلدي	١٩٩٩	٨٥٪
الكويت	انتخابات مجلس أمة	١٩٩٩	٨٠٪

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

ويظهر جدول الأحزاب السياسية عدم وجود أحزاب سياسية من أي نوع وعلى أي مستوى من المستويات في دول مجلس التعاون . الأحزاب ممنوعة منعاً باتاً في هذه الدول والتحزب السياسي ليس ممنوعاً فحسب بل هو غير مقبول مجتمعياً ويأتي خارج سياق التراث السياسي لهذه الدول . هناك تيارات سياسية وفكرية نشطة وأخرى كامنة بيد أن الأحزاب السياسية ليست جزءاً من النسيج السياسي في هذه المنطقة من الوطن العربي ومن المستبعد قيامها في المستقبل القريب . كذلك هو الحال بالنسبة إلى النقابات العمالية التي تبدو غائبة . لازالت دول مجلس التعاون تتحسس من وجود النقابات العمالية والمهنية وتتعامل معها بتخوف وبتردد ملحوظ وربما مشروع لكون الشريحة الكبرى من العمال في هذه الدول من غير المواطنين . وتبدي العديد من دول مجلس التعاون تحفظها أيضاً على عمل المنظمات المهنية التي تبدو غائبة تماماً في كل من عمان وقطر والسعودية . الكويت هي الدولة الخليجية التي تسمح بأكبر عدد من المنظمات المهنية حيث بلغ عددها ١٦ منظمة تليها كل من البحرين والإمارات حيث يوجد عشر جمعيات مهنية في كل منهما وتأتي في مقدمتها جمعية المهندسين والمعلمين والاجتماعيين والأطباء والحقوقين والاتحادات الطلابية وجمعيات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المختلفة . ويشير غياب الأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية إلى القيود الشديدة المفروضة على حرية المؤسسات والتجمعات والتي هي ركن مهم من أركان الحرية السياسية . أما بالنسبة إلى الجمعيات الأهلية والخيرية والتطوعية والتي هي أقرب إلى العمل المجتمعي مما هي إلى العمل السياسي فهي موجودة في جميع دول مجلس التعاون . فقد بلغ عدد هذه الجمعيات ١٢٥ جمعية في السعودية و٩٨ جمعية في الإمارات و٦٦ جمعية في البحرين و٢٩ جمعية في الكويت في حين بلغ عددها ١٦ في عمان وثلاث جمعيات أهلية فقط في قطر الأمر الذي يعني أن قطر هي أكثر دول مجلس التعاون تقييداً لحق تشكيل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني .

جدول (٣) مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

الدولة	الجمعيات الأهلية	المنظمات المهنية	النقابات العمالية	الأحزاب
الإمارات	٨٩	١٠	-	-
البحرين	٦٦	١٠	-	-
السعودية	١٢٥	-	-	-
عمان	١٦	-	-	-
قطر	٣	-	-	-
الكويت	٢٩	١٦	-	-

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

مؤشر الإطار القانوني والدستوري

إن أكثر المؤشرات دلالة على عمق التزام الدول بحقوق الإنسان وحرياته هو التوقيع على المعاهدات الدولية الخاصة بالحريات السياسية والمدنية كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ واتفاقية تكوين الجمعيات والنقابات ١٩٤٨ وغيرها من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والعمال . ويقيس هذا المؤشر الأهمية المبدئية التي تعلقها الدولة على مختلف جوانب الحرية ، فالتوقيع على معاهدة من المعاهدات يعني الالتزام الأدبي والأخلاقي والقانوني لبنودها وجعلها مبادئ عامة يتم الاسترشاد بها عند وضع السياسات والأهداف واللوائح والنظم . كما أن التوقيع والمصادقة يعني ضمنا أن الدولة تقبل بالمساءلة الدولية والسياسية حول مدى التقييد بها وتعطي المجال للمنظمات والهيئات العالمية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان تقديم تقارير دورية عن مدى الالتزام بحقوق الإنسان والعمال .

وتظهر البيانات أن لدول مجلس التعاون سجلاً مهماً في هذا المجال وقد قامت بالتوقيع على العديد من هذه الاتفاقيات وخصوصاً تلك المتعلقة

بمناهضة التمييز بكل أشكاله واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على العمل بالسخرة والعمل الإجباري . بيد أن هذه المجموعة من الدول العربية والتي تتمتع بمستويات مرتفعة من التنمية البشرية لازالت من الدول الأقل ميلاً للتوقيع والمصادقة على بعض من أهم المواثيق الدولية التي اعتمدها المجتمع العالمي لحماية حقوق الإنسان كالعهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية تكوين الجمعيات والنقابات واتفاقية المساواة في الأجر والقضاء على التمييز في المهنة . ورغم أن فترة التسعينيات من القرن العشرين شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد الدول التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحريات الساسية المدنية حيث ارتفع عدد الدول الموقعة على هذا العهد من ٩٠ دولة إلى ١٥٠ إلا أن دول مجلس التعاون لم تغير موقفها الرافض التصديق على أهم المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان . لازالت دول مجلس التعاون حالها حال حوالي ٣٠ دولة أخرى مترددة في التوقيع والمصادقة على أهم المعاهدات الدولية ، الأمر الذي يضعف من موقعها القانوني والأخلاقي في مجال حقوق الإنسان .

جدول (٤) التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والعمال

الدولة	الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ١٩٦٥	المعهد الدولي لحقوق الدين والسياسة ١٩٦٦	المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٦	اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ١٩٧٩	اتفاقية مناهضة التمييز والمعاملة اللاإنسانية ١٩٨٤	اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩	اتفاقية تكوين الجمعيات والمساومة الجماعية		اتفاقية القضاء على العمل بالسخرة والعمل الإجباري		اتفاقية المساواة في الأجر والقضاء على التمييز في المهنة		اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل والقضاء على عمالة الأطفال		٢
							٤٨	٤٩	٣٠	٥٧	٥٦	٥٨	٧٣	٩٩	
الإمارات	×					×			×	×	×	×	×	-	٧ اتفاقيات
البحرين	×				×	×			×	×				-	٥ اتفاقيات
السعودية	×				×	×			×	×	×	×	×	-	٨ اتفاقيات
عمان						×			×					-	اتفاقيتان
قطر	×				×	×			×			×		-	٥ اتفاقيات
الكويت	×	×	×	×	×	×		×	×	×		×	×	-	١١ اتفاقية

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢

تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠

وتشير البيانات أن الكويت هي أفضل الدول الخليجية من حيث المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والعمل حيث إنها وقعت على ١١ اتفاقية من أصل ١٣ اتفاقية . تليها المملكة العربية السعودية التي وقعت على ٨ اتفاقيات فالإمارات ٧ اتفاقيات . كما وقعت كل من البحرين وقطر على ٥ اتفاقيات . أما عمان فلم تصادق سوى على اتفاقيتين هما اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ واتفاقية القضاء على العمل بالسخرة ١٩٣٠ لتصبح بذلك أقل الدول الخليجية مصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والعمال . وقد صادقت جميع دول مجلس التعاون على اتفاقية القضاء على التمييز ١٩٦٥ فيما عدا عمان . كما أن عمان وقطر هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم توقعا على معاهدة العمل الإجباري ١٩٥٧ . كما امتنعت ثلاث دول خليجية ـ البحرين وعمان وقطر ـ عن التوقيع على اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل ١٩٧٣ . كذلك امتنعت جميع دول مجلس التعاون عن التوقيع على اتفاقية المساومة الجماعية ١٩٤٩ وهذا الامتناع الجماعي هو الوحيد بخصوص عدم التصديق على معاهدة دولية خاصة بحقوق العمال . أما الإجماع الخليجي الإيجابي فإنه يتجسد في قيام جميع دول مجلس التعاون بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ واتفاقية القضاء على العمل بالسخرة . فيما عدا هذا الإجماع الخليجي فإن دول مجلس التعاون تبدو انتقائية فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان . فالكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي صادقت على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى كونها الوحيدة التي وقعت على اتفاقية تكوين الجمعيات والنقابات العمالية لعام ١٩٤٨ . بيد أن الكويت لم توقع حتى الآن على اتفاقية المساواة في الأجر كما أنها كبقية دول مجلس التعاون لم توقع على معاهدة المساومة الجماعية .

جدول (٥) الوضع الدستوري في دول مجلس التعاون

الدولة	نـــوع الوثيقـــة	الســنـة
الإمارات	الدستور المؤقت ـ الدستور الدائم	١٩٧١ ـ ١٩٩٦
البحرين	الدستور ـ ميثاق العمل الوطني	١٩٧٢ ـ ٢٠٠١
السعودية	القانون الأساسي	١٩٩٢
عمان	القانون الأساسي	١٩٩٦
قطر	ـ	ـ
الكويت	الدستور	١٩٦٢

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

في نفس السياق القانوني يلاحظ أن هناك ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية وعمان وقطر ليس فيها دساتير حتى الآن . فنظام الحكم في السعودية وعمان يعتمد على ما يعرف بالقانون الأساسي الذي أعلن عام ١٩٩٢ في السعودية وعام ١٩٩٦ في عمان ، أما قطر فلازالت تحكم من دون دستور الذي انتهت اللجنة من صياغته وينتظر موافقة الأمير . الكويت هي أول دولة خليجية تعتمد في نظام حكمها على الدستور الذي أقر عام ١٩٦٢ ليكون أقدم الدساتير وأكثرها ديمقراطية وإلزاماً للحكم . أما الإمارات العربية المتحدة فقد تأسست عام ١٩٧١ كدولة اتحادية دستورية بيد أن الدستور في الإمارات ظل مؤقتاً حتى عام ١٩٩٦ عندما تحول إلى دستور دائم .

مؤشر الحريات السياسية والمدنية

إذا كانت مؤشرات الحكم الصالح تعطي دول مجلس التعاون معدلات أعلى من المتوسط العالمي فإن مؤشرات الحريات السياسية والمدنية في هذه الدول تبدو متواضعة وتأتي في العموم متدنية عما هو سائد عالمياً . فقد حصلت دول مجلس التعاون على درجات متدنية جداً في مجال الحريات السياسية والمدنية وذلك حسب تقرير بيت الحرية ٢٠٠١ الذي اعتمد عليه

بشكل كبير تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ في توصلها إلى خلاصة أن المنطقة العربية ككل تعاني «عجز الحرية» . لقد صنف تقرير بيت الحرية جميع دول مجلس التعاون ضمن قائمة الدول «غير الحرة» في العالم ، فيما عدا الكويت التي جاءت ضمن قائمة الدول «شبه الحرة» أو «نصف الحرة» . ويبلغ عدد الدول التي تم تصنيفها بالدول غير الحرة في العالم ٤٦ دولة من أصل ١٩٢ دولة هي مجموع الدول التي شملها تقرير بيت الحرية . وتجدر الإشارة إلى أن بيت الحرية هو مؤسسة أهلية وغير ربحية تقوم بقياس مدى تمتع الأفراد بالحريات السياسية والمدنية وقد بدأت برصد مؤشرات الحريات السياسية والمدنية في العالم منذ عام ١٩٥٥ وتصدر تقريراً سنوياً شاملاً وموثقاً منذ عام ١٩٧٢ .

ويركز تقرير بيت الحرية بشكل كبير على محورين هما : الحقوق السياسية والحريات المدنية . وتتضمن الحقوق السياسية مجموعة من المؤشرات كمشاركة الأفراد الحرة في الحياة السياسية عبر التصويت والانتخاب ومن خلال أحزاب سياسية تخوض انتخابات دورية لاختيار أفراد يتولون المناصب السياسية التنفيذية والتشريعية . ويتم قياس مؤشرات الحقوق السياسية من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المفتاحية مثل ما مدى نزاهة الانتخابات وهل الانتخابات تشمل كافة المناصب السياسية وهل السلطات الحقيقية هي بيد الأفراد المنتخبين وهل توجد معارضة وأحزاب سياسية تتنافس للوصول إلى السلطة وهل تتمتع الأقليات بحقوقها السياسية وتشارك في صنع القرارات؟ أما الحريات المدنية فإنها تتضمن قدرة الأفراد على إبداء الرأي في الشؤون العامة عبر صحافة حرة وجمعيات ونقابات ومؤسسات مجتمعية مستقلة عن الدولة . ويتم قياس مؤشرات الحريات المدنية من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل ما مدى نزاهة واستقلالية القضاء ومدى حرية الأفراد في التعبير والاعتقاد وتشكيل الجمعيات وتمتعهم بالمساواة أمام القانون وعدم شعورهم بالخوف من السلطات وقدرتهم على محاسبة ومساءلة الحكومة؟

وقد جرت العادة في تقرير بيت الحرية السنوي قياس واقع الحقوق

السياسية والحريات المدنية في الدول عبر نقاط تتراوح بين أفضل الحالات التي تحصل على تقدير وزنه نقطة واحدة وتعبر عن أقصى درجات الالتزام للحقوق والحريات . أما أسوأ الحالات فإنها تحصل على سبع نقاط وتمثل أدنى درجات الالتزام بالحقوق السياسية الحريات المدنية . فالدول التي تحصل على نقطة واحدة يتمتع الأفراد والأقليات فيها بدرجات عالية من الحريات والحقوق والمشاركة حيث تجري هذه الدول انتخابات دورية ونزيهة وحرة لجميع المناصب عبر أحزاب تتنافس للوصول إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية في ظل صحافة حرة وقضاء مستقل ومساواة كاملة للجنسين ولكافة الأقليات في المجتمع . هذه الدول هي الحالات النموذجية التي تحصل على نقطة واحدة كاملة . أما الدول التي تقيد الحريات ولا تلتزم حقوق الإنسان فتبدأ بالحصول على نقاط إضافية تشير إلى تزايد حالة القمع والتسلط والاستفراد بالسلطة . كل نقطة إضافية تعني المزيد من التسلط والقمع وغياب الحريات إلى أن يصل التسلط والقمع السياسي واحتكار السلطة أقصى حالاته ويصل عدم الالتزام بحقوق الإنسان درجاته القصوى بما في ذلك عدم إجراء الانتخابات ومنع الأحزاب والجمعيات والمعارضة وتقييد حرية الصحافة والتعبير . هذه الحالة الغارقة في التسلط والقمع تحصل على سبع نقاط . إن حصول الدول على ٧ نقاط يعني انعدام الحريات أما حصولها على نقطة واحدة فيعني تمتع الأفراد بكامل الحقوق والحريات السياسية والمدنية . ويوزع تقرير بيت الحرية دول العالم إلى ثلاث مجموعات من الدول هي الدول الحرة والدول شبه الحرة والدول غير الحرة . فالدول التي حصلت على تقييم قدره نقطة واحدة إلى نقطتين ونصف هي الدول الحرة أما الدول التي حصلت على تقدير من ثلاث نقاط إلى خمس ونصف نقطة فهي دول شبه حرة وأخيراً تأتي الدول غير الحرة في العالم وهي التي حصلت على خمس نقاط ونصف النقطة إلى سبع نقاط . ويشير تقرير بيت الحرية ٢٠٠٢ أن عدد الدول التي صنفت كدول حرة بلغ عددها ٣٧ دولة وبلغ عدد الدول شبه الحرة ٧٠ دولة في حين بلغ عدد الدول غير الحرة ٤٦ دولة .

ويكشف تقرير بيت الحرية أنه لا توجد دولة خليجية ضمن الدول المصنفة

بالحرة والتي حصلت على تقدير وزنه ١-٢,٥ نقطة . الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي حصلت على ٤,٥ نقطة وتأهلت إلى مصاف الدول شبه الحرة في العالم . أما بقية دول مجلس التعاون فقد جاءت جميعها ضمن الدول غير الحرة . فقد حصلت الإمارات على ٦ نقاط في مجال الحقوق السياسية و٥ نقاط في مجال الحريات المدنية ، أي بمعدل ٥,٥ نقطة ، الأمر يعني أن وضع الحريات المدنية أفضل من واقع الحقوق السياسية . بل إن وضع الحريات المدنية في الإمارات جاء متساوياً مع الكويت التي هي أفضل الحالات الخليجية . وقد حصلت كل من عمان وقطر على ٦ نقاط في المعدل العام ، وجاءت بعدهما البحرين حيث كان تقديرها في مجال الحريات المدنية ٦ نقاط وحصلت على ٧ نقاط بالنسبة إلى الحقوق السياسية . ويلاحظ أن وضع البحرين قد تحسن كثيراً في مجال الحقوق والحريات السياسية والمدنية خلال عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ ويتوقع بالتالي أن يتحسن تقديرها وربما تجاوزت بقية دول الخليج مستقبلاً بما في ذلك الكويت . أما المملكة العربية السعودية فقد حصلت على ٧ نقاط كاملة في مجالي الحقوق السياسية والحريات المدنية معا لتأتي بذلك في آخر القائمة .

جدول (٦) الحريات المدنية والسياسية في دول مجلس التعاون

الدولة	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	المتوسط العام	التصنيف
الإمارات	٦	٥	٥,٥	غير حرة
البحرين	٧	٦	٦,٥	غير حرة
السعودية	٧	٧	٧	غير حرة
عمان	٦	٦	٦	غير حرة
قطر	٦	٦	٦	غير حرة
الكويت	٤	٥	٤,٥	شبه حرة

تقرير بيت الحرية ٢٠٠٢

وتجدر الإشارة إلى أن بيت الحرية درج خلال السنوات الأخيرة على إصدار

قائمة سنوية سوداء تضم عشر دول فقط هي الدول الأكثر قمعاً في العالم . وقد جاءت المملكة العربية السعودية ضمن هذه القائمة السوداء التي تضم أيضاً العراق وليبيا وكوريا الشمالية وبورما . لقد حصلت هذه الدول على ٧ نقاط كبقية الدول غير الحرة بيد أن أكثر ما يميزها هو عدم وجود أي مؤشر يدل على أن أوضاع حقوق الإنسان وحرياته ستتحسن نحو الأفضل خلال المستقبل المنظور . لكن تقرير بيت الحرية هو تقرير مرن ومتغير بتغير أوضاع الحريات السياسية والمدنية في العالم . فواقع الحريات يتغير من سنة إلى أخرى صعوداً وهبوطاً ، فالدولة الحرة قد تتراجع إلى مصاف الدول شبه الحرة أو نصف الحرة . كما أن الدول غير الحرة قد تسجل تحسناً في وضع الحريات وتتقدم إلى مصاف الدول الحرة . وتظهر التقارير السنوية لبيت الحرية أن وضع الحقوق السياسية والحريات المدنية في دول مجلس التعاون لم يشهد تطورات مهمة كما أن تصنيفها ضمن الدول غير الحرة استمر على مدى الثلاثين سنة الماضية فيما عدا بعض الاستثناءات الطفيفة .

فالكويت التي كانت دائماً متقدمة على بقية دول مجلس التعاون في جميع مؤشرات الحقوق السياسية والحريات المدنية ظلت محافظة على تصنيفها ضمن قائمة الدول شبه الحرة منذ عام ١٩٧١ . وقد اقتربت الكويت في الفترة ٧٣-٧٦ و٨١-٨٦ من الانضمام إلى قائمة الدول الحرة عندما تمكنت من الحصول على ٣,٥ و٤ نقاط وبفارق نقطة ونصف النقطة فقط عن الدول الحرة . لكن يلاحظ أن الكويت كانت من أكثر الدول الخليجية تذبذباً خصوصاً في مجال الحقوق السياسية حيث تراوحت نقاطها بين ٤ إلى ٦ نقاط . فقد حصلت الكويت على ٤ نقاط خلال السنوات ٧٢-٧٦ و٨١-٨٥ . أما أسوأ السنوات بالنسبة إليها فقد كانت السنوات ٧٦-٧٧ و٨٥- ٨٩ و٩٠-٩١ . كذلك تراوح المعدل العام للحريات في الكويت بين ٣,٥ نقطة خلال الجزء الأول من السبعينيات و٥,٥ نقطة خلال الجزء الأخير من الثمانينيات ثم تحسن وضع الحريات خلال السنوات الخمس الأخيرة .

كذلك شهدت الإمارات فترات من الصعود والهبوط على صعيد وضع الحقوق والحريات السياسية والمدنية خلال الثلاثين سنة الماضية . فقد بدأت

الإمارات خلال المرحلة الأولى من تأسيسها بتصنيفها كدولة غير حرة حيث حصلت على ٥,٥-٦ . ثم تحسن أداؤها في مجال الحريات المدنية والحقوق السياسية خلال الفترة ٧٦-٨٩ حيث حصلت على ٥ نقاط وتم تصنيفها كدولة شبه حرة وتراجعت الإمارات مرة أخرى إلى قائمة الدول غير الحرة على صعيد الحقوق السياسية منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن . وقد شهدت البحرين نفس القدر من التأرجح بين تصنيفها كدولة شبه حرة وغير حرة خلال الثلاثين سنة الماضية . فقد بدأت البحرين أيضاً بتصنيف دولة غير حرة في بداية السبعينيات ثم عاشت أفضل سنواتها خلال ١٩٧٤ وحدثت انتكاسة خلال الفترة من ٧٥-٨٠ وتحسن وضع الحريات قليلاً خلال السنوات ٨١-٨٩ ليتراجع مجدداً وبشكل حاد خلال الفترة ٩٦-٢٠٠١ وهي السنوات التي صنفت فيها البحرين غير حرة بعد أن كانت خلال الفترة قبل ذلك مصنفة ضمن قائمة الدول شبه الحرة . أما قطر فقد شهدت فترة قصيرة جدا من الانتعاش النسبي للحريات خلال السنوات ٧٦-٧٨ حيث صنفت خلالها كدولة شبه حرة لتعود مرة أخرى إلى تصنيفها كدولة غير حرة . وكذلك حافظت عمان على نفس التصنيف كدولة غير حرة خلال كل الفترة من ١٩٧١-٢٠٠١ فيما عدا فترة استثنائية واحدة فقط حيث صنفت كدولة شبه حرة عام ١٩٩١ بعد أن حدث تحسن طفيف على وضع الحريات المدنية وهو الأمر الذي لم يستمر طويلاً . ولم تشهد المملكة العربية السعودية أي تغير في تصنيفها كدولة غير حرة خلال الثلاثين سنة الماضية ، فقد ظلت في نفس القائمة وحصلت باستمرار على ٦ نقاط في السبعينيات وتراجعت نصف نقطة خلال الثمانينيات ثم تراجعت نصف نقطة أخرى خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠١ .

مؤشر حرية الصحافة ووسائل الإعلام

يقول تقرير بيت الحرية : إن حرية أي مجتمع تقاس عادة بمدى حرية صحافته ووسائل إعلامه وقدرة أفراده على التعبير عن آرائهم وأفكارهم

ونشرها بحرية ومن دون قيود عبر وسائل الإعلام . لذلك فإن لحرية الصحافة ووسائل الإعلام موقعاً خاصاً ومتميزاً ضمن الحريات السياسية والمدنية . فالصحافة ووسائل الإعلام هي المؤسسات التي تشكل الرأي العام تجاه القضايا السياسية المحلية منها والعالمية . وقد خطت معظم دول مجلس التعاون خطوات مهمة على صعيد حرية الصحافة وتخفيف سيطرة الدولة على الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ، وربما كان أكبر شاهد على ذلك بروز قنوات فضائية جريئة كل الجرأة كقناة الجزيرة وقناة أبوظبي الفضائية بالإضافة إلى الأجواء الصحفية الحرة في كل من الكويت والبحرين في الآونة الأخيرة . رغم ذلك فإن كل المؤشرات التي تقيس حرية الصحافة في العالم تؤكد أنه لا يوجد في أي دولة خليجية صحافة حرة بما في ذلك الكويت التي هي أفضل دولة خليجية في مجال حرية الصحافة .

ويشير تقرير حرية الصحافة والإعلام في العالم الصادر عن بيت الحرية أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها صحافة حرة نسبياً ويمكن بالتالي تصنيفها كدولة شبه حرة ، أما بقية دول مجلس التعاون فقد تم تصنيفها كدول غير حرة في مجال حرية الصحافة . بيد أن تقرير حرية الصحافة في العالم لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢ يشير إلى حدوث تحسن طفيف بالنسبة إلى الصحافة في المملكة العربية السعودية خلال هذا العام حيث أخذت تتناول قضايا مجتمعية وسياسية بالنقد بما في ذلك قضية البطالة والعنف والتطرف علاوة أن الحكومة قد سمحت لأول مرة وبعد منع دام أكثر من ٤٠ سنة على إنشاء جمعية للصحفيين . لكن هذا التحسن النسبي لم يؤثر في تصنيف السعودية ضمن الدول غير الحرة في مجال حرية الصحافة .

ويغطي تقرير حرية الصحافة والإعلام ١٨٧ دولة في العالم ويقيس في الأساس الهامش المتاح لتدفق المعلومات والأخبار بحرية عبر وسائل الإعلام . ويطبق التقرير معايير عالمية لقياس حرية الصحافة تبدأ بالإنسان حيث إن من حق كل فرد في المجتمع أن يتمتع بحرية التعبير وإبداء الرأي والحصول على المعلومة ونشر الأفكار بحرية وبدون أي قيد . ويتم قياس حرية الصحافة من

خلال معرفة عدد الأفراد الذين يمارسون هذه الحرية . فكلما زاد عدد الذين يمارسون حرية التعبير عن آرائهم كانت الدولة أقرب إلى تصنيفها ضمن الدول الحرة وكلما تناقص هذا العدد كانت الدولة أقرب إلى قائمة الدول غير الحرة . لكن بالإضافة إلى هذا المعيار العام فإن تقرير حرية الصحافة والإعلام يركز على أربعة معايير هي : ١ـ معيار القوانين والتشريعات التي تنظم وتوفر الحماية للصحافة ٢ـ معيار عمق نفوذ وسيطرة الحكومة على مضمون ومحتوى الصحف ووسائل الإعلام ، ٣ـ معيار تمويل الصحافة ووسائل الإعلام . ويتم قياس كل معيار من هذه المعايير بنقاط تقيس في مجملها حرية الصحافة في المجتمع . فمعيار القوانين يتضمن خمسة مؤشرات وتتراوح نقاطه بين صفر إلى ٤٠ نقطة ، ومعيار النفوذ والسيطرة يحتوي على مؤشرات تتراوح نقاطه بين صفر و٣٠ نقطة أما معيار التمويل فيحتوي على ستة مؤشرات وتتراوح نقاطه بين صفر و٣٠ نقطة . وبناء على هذه النقاط يتم تصنيف الدول إلى حرة حصلت على صفر إلى ٣٠ نقطة وشبه حرة حصلت على ٣١ إلى ٦٠ نقطة ودول غير حرة حصلت على ٦١ إلى ١٠٠ نقطة .

جدول (٨) حرية الصحافة والإعلام في دول مجلس التعاون

الدولة	القوانين والتشريعات		الرقابة على وسائل الإعلام		ملكية وسائل الإعلام		المعدل العام لحرية الإعلام والصحافة		تصنيف الدولة
	المعدل	الترتيب	المعدل	الترتيب	المعدل	الترتيب	المعدل	الترتيب	
الإمارات	٢٦	٣	٢٣	٣	٢٥	٤	٧٤	٤	غير حرة
البحرين	٢٦	٤	٢٤	٤	٢٥	٥	٧٥	٥	غير حرة
السعودية	٢٦	٥	٢٨	٦	٢٦	٦	٨٠	٦	غير حرة
عمان	٢٦	٦	١٨	١	٢٤	٢	٦٨	٣	غير حرة
قطر	١٤	١	٢٤	٥	٢٤	٣	٦٢	٢	غير حرة
الكويت	٢٢	٢	١٩	٢	٨	١	٤٩	١	شبه حرة

تقرير بيت الحرية ٢٠٠٢

ويظهر التقرير أن الكويت هي أفضل دولة خليجية بالنسبة إلى حرية الصحافة بشكل عام حيث حصلت على تقدير عام بلغ ٤٩ نقطة وهي أيضاً

متقدمة على بقية دول مجلس التعاون من حيث ملكية وسائل الإعلام حيث حصلت على٨ نقاط . بيد أن الكويت ليست الأفضل في مجال القوانين والتشريعات حيث إنها تأتي بعد قطر ، كما أنها ليست الأفضل في مجال الرقابة على وسائل الإعلام حصلت على ١٩ نقطة وجاءت في المرتبة الثانية بعد عمان . وتأتي قطر بعد الكويت من حيث المعدل العام لحرية الصحافة ووسائل الإعلام وقد حصلت على ما مجموعه ٦٢ نقطة وصنفت ضمن الدول غير الحرة . إلا أن قطر تتميز من بقية دول مجلس التعاون في مجال القوانين والتشريعات وحصلت على ١٤ نقطة . واللافت للانتباه في تقرير حرية الصحافة في دول مجلس التعاون حصول عمان على المرتبة الثالثة بعد كل من الكويت وقطر وقد جمعت ٦٨ نقطة بل إن التقرير يشير إلى تقدم عمان على بقية الدول الخليجية في مجال انعدام الرقابة الرسمية على وسائل الإعلام وحصلت على ١٨ نقطة ، وهو الأمر الذي ربما لا يستقيم مع المعطيات على أرض الواقع . وتأتي الإمارات في المرتبة الرابعة بحصولها على ٧٤ نقطة فالبحرين ٧٥ نقطة فالسعودية ٨٠ نقطة وقد صنفت جميعها ضمن الدول غير الحرة .

ويضيف التقرير في الجانب الوصفي أن الصحافة في جميع دول مجلس التعاون تخضع للرقابة الذاتية الحكومية معاً . كما أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة مازالت مملوكة للحكومات التي تمارس الرقابة على المطبوعات الخارجية . فالصحافة في الكويت التي تتمتع بحرية واسعة تمارس الرقابة الذاتية من أجل تفادي العقوبات الواردة في قانون المطبوعات الذي يشتمل على مواد تمنع نشر نقد الأمير أو تدعو للعنف وتسيء للدين وتؤثر في استقرار العملة الوطنية وتعكر علاقات الكويت مع الدول الأخرى . ويشير التقرير إلى أن الصحافة في الكويت مملوكة ملكية خاصة لذلك فهي تمارس النقد الحر للحكومة وسياساتها . أما الصحافة في قطر فرغم رفع الرقابة الإعلامية عام ١٩٩٥ ورغم تراجع التدخلات الحكومية المباشرة إلا أن الرقابة الذاتية تمارس على نطاق واسع حيث لا يسمح للصحافة بتناول شؤون الأسرة الحاكمة أو التعرض للدين الإسلامي . وتتميز قطر بوجود قناة الجزيرة التي استأثرت

باهتمام عالمي غير مسبوق بعد أحداث ١١ سبتمبر . ورغم أن قناة الجزيرة هي قناة حكومية وعادة ما تمتنع عن نقد الأوضاع الداخلية في قطر إلا أنها أصبحت من أكثر القنوات العربية جرأة في نقدها للحكومات العربية . كذلك تتلقى الصحافة في الإمارات الدعم المالي من الحكومة الأمر الذي يفقدها الاستقلالية ويجعلها تمارس الرقابة الذاتية وتمتنع عن تناول الموضوعات السياسية . ويلاحظ التقرير أن الإمارات لازالت تملك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتراقب المطبوعات الخارجية إلا أن المشاهد يستطيع أن يلتقط كل المحطات الفضائية بحرية تامة كما أن الإمارات هي أكثر الدول الخليجية والعربية استخداماً لشبكة الإنترنت . أما الصحافة في البحرين فيشير التقرير إلى أنها مقيدة رغم الحوارات الحرة التي أعقبت الإصلاحات السياسية . فالصحف لا تستطيع انتقاد الأسرة الحاكمة وتعبر عن وجهات النظر الحكومية ويعتبر وزير الإعلام المشرف الرسمي على كافة الصحف اليومية . ولا يختلف وضع الصحافة في عمان كثيراً عن الوضع في البحرين . فالصحافة ووسائل الإعلام وكافة المطبوعات من الداخل والخارج تخضع لرقابة رسمية وذاتية صارمة في عمان . لكن المحطات الفضائية تشاهد بحرية ومن دون أي تدخل حكومي كما أن شبكة الإنترنت لا تخضع للرقابة إلا أن الحكومة تمنع الدخول إلى بعض المواقع . أما الصحافة في السعودية فإنها تتلقى الدعم من الحكومة التي تراقب عن كثب كل ما يكتب في الصحف المحلية التي لا بد من أن تأخذ موافقة مسبقة لتعين رؤساء تحريرها . ويمتد التحكم الحكومي ليشمل الصحافة وتدفق الأخبار والمعلومات ودخول الكتب والمجلات وشبكة الإنترنت وكل ما له علاقة بالطبع والنشر الذي يعامل بحساسية مفرطة . ويشير التقرير إلى أنه رغم أن النقد ممنوع منعاً باتاً خصوصاً فيما يتعلق بأفراد الأسرة الحاكمة وسياسات الحكومة إلا أن الصحافة في السعودية بدأت مؤخراً تناقش قضايا محددة كالبطالة والعنف المنزلي والتطرف المجتمعي . هذا وقد سمحت الحكومة مؤخراً باستخدام شبكة الإنترنت إلا أن جميع المواقع تخضع للإشراف الحكومي الذي يمنع الجمهور من الوصول إلى مواقع عديدة .

مؤشر حقوق الإنسان

كل المؤشرات التي تم استعراضها حتى الآن تؤكد أن دول مجلس التعان كما المنطقة العربية عموماً تعاني عجز الحرية . ولا يقتصر الأمر على نقص الحريات بل يتعدى الأمر ذلك إلى قلة التزام هذه الدول لحقوق الإنسان . ويقول تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٢ أن المنطقة العربية بما فيها دول مجلس التعاون هي من أكثر المناطق في العالم التي تعاني انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . ويؤكد تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ أن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب عمقت مأزق حقوق الإنسان في المنطقة العربية حيث سارعت معظم الحكومات العربية إلى تشديد تشريعاتها وإجراءاتها التي تنتهك الحقوق الأساسية والحريات العامة بعد أن غلّبت اعتبارات الأمن على سيادة القانون . أما تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم فإنه يصف دول مجلس التعاون بأنها ضعيفة وفقيرة في التزامها لحقوق الإنسان .

كل التقارير العربية والعالمية تصف صورة قاتمة لواقع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون ، ولكن هذه التقارير تجمع على أن مفهوم حقوق الإنسان هو من الاتساع بحيث يصعب قياسه قياساً كمياً كما هو الحال بالنسبة إلى مؤشرات الحرية . لذلك فإن معظم تقارير حقوق الإنسان تتسم بكونها تقارير وصفية وانطباعية ولا تتفق فيما بينها على معايير محددة لقياس مدى التزام الدول بحقوق الإنسان . فتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان يركز على ٧ مؤشرات هي : ١ ـ الإطار القانوني والدستوري ، ٢ ـ الحق في الحياة ، ٣ ـ الأمان الشخصي ، ٤ ـ الحق في المحاكمة العادلة ، ٥ ـ معاملة السجناء ٦ ـ حرية الرأي ، ٧ ـ حرية التنظيم ، بالإضافة إلى حرية المشاركة ، وهي جميعها مؤشرات نوعية أكثر مما هي مؤشرات كمية . ويركز تقرير منظمة العفو الدولية على ٧ مؤشرات هي : ١ـ حالات الإعدام ٢ ـ حالات الحكم بالإعدام ٣ ـ حالات الاختفاء ، ٤ ـ حالات التعذيب ٥ ـ التوقيف من دون محاكمة ، ٦ ـ عدد المعتقلين السياسيين ، ٧ ـ انتهاكات حرية الصحافة وهي

أيضاً في مجملها معطيات لا يمكن قياسها بالأرقام والبيانات . أما تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان فإنه يركز على ٦ مؤشرات مختلفة هي ١ ـ حالات الاعتقال والتعذيب ، ٢ ـ استقلالية القضاء ، ٣ ـ حرية التعبير ، ٤ ـ تشكيل الجمعيات والأحزاب ، ٥ ـ وضع الأقليات ، ٦ ـ الانتخابات التشريعية والمجالس النيابية بالإضافة إلى التقييم العام لحقوق الإنسان الذي يتم على أساسه تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات من الدول هي الدول الضعيفة والمتوسطة والمرتفعة الأداء في مجال حقوق الإنسان . إن القاسم المشترك بين هذه التقارير الثلاثة هو تركيزها على الحق في الحياة الآمنة والبعيدة عن الخوف والتسلط والقمع . لذلك فإن معظم تقارير حقوق الإنسان تركز على مؤشر الأمان الشخصي وعلى حالات الاعتقال والتعذيب ومعاملة السجناء معاملة إنسانية وعادلة . أما الحريات السياسية والمدنية على أهميتها إلا أنها تأتي لاحقاً بعد الحق في الحياة الآمنة .

ويشير تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠٠٢ إلى اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في بعض دول مجلس التعاون بما في ذلك حالات اعتقالات تتم بسرية ومن دون محاكمات وبتعذيب وتخويف للسجناء وتقييد للحريات السياسية والمدنية في المجتمع . ففي السعودية تم إعدام ٧٩ شخصاً وفي الكويت صدر الحكم بإعدام ٥ أشخاص وتم وقف عدد كبير من الأفراد في ضوء أحداث ١١ سبتمبر في جميع دول مجلس التعاون وربما تم تسليم بعضهم للسلطات الأمريكية . وتعتبر تقارير منظمة العفو الدولية من أكثر التقارير موضوعية واعتدالاً وتعتمد أساساً على العمل التطوعي في أكثر من ١٤٠ دولة . وتعمل المنظمة من أجل احترام حقوق الإنسان ورصد حالات الانتهاكات والاعتداءات الحكومية على حريات الأفراد . وتركز منظمة العفو الدولية بشكل خاص على الدفاع عن سجناء الضمير والتأكد من حصولهم على محاكمات عادلة وعدم تنفيذ الإعدام بحقهم . ويصدر عن المنظمة تقرير سنوي شامل لجميع دول العالم بما فيها دول مجلس التعاون .

جدول (٩) حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون من واقع تقرير منظمة العفو الدولية

الدولة	الإعدام	الحكم بالإعدام	حالات الاختفاء	حالات التعذيب	التوقيف بدون محاكمة	المعتقلين السياسيين	انتهاكات حرية الصحافة
الإمارات	–	٢	–	بعض الحالات	١٠	٥	–
البحرين	–	١	–	–	–	–	١
السعودية	٧٩	–	–	عدد كبير	عدد كبير	عدد كبير	–
عمان	١٥	٢	–	–	–	–	–
قطر	–	٢٠	–	–	–	١	١
الكويت	٣	٥	٧٠	بعض الحالات	١٢	٤٠	١

تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠٠٢

وينظر التقرير بارتياح شديد تجاه الخطوات الإصلاحية في البحرين التي اتخذت وكما يقول تقرير منظمة العفو الدولية خطوات إصلاحية جادة خلال عام ٢٠٠١ لالتزام الحريات وحقوق الإنسان . فقد تم إصدار عفو عام عن جميع السجناء السياسيين وتم إلغاء قانون الطوارئ وسمح للمبعدين بالعودة من دون شروط مسبقة وأعطيت الجنسية لحوالي ٧ آلاف من البدون . الأهم من ذلك هو إجراء استفتاء حر حول ميثاق العمل الوطني شارك فيه أكثر من ٩٨٪ والذي أقر مبدأ قيام برلمان منتخب ذي صلاحيات تشريعية كاملة . لكن إذا كانت الصورة مشرقة في البحرين فإنها ليست بنفس القدر من الإشراق في بقية دول مجلس التعاون . فالصورة قاتمة في السعودية التي سجلت أعلى معدلات انتهاكات حقوق الإنسان التي وصفها التقرير بكونها «انتهاكات جسيمة» حيث تسيطر مظاهر الخوف والسرية على جميع جوانب الحياة في السعودية . ويقول التقرير : إن الملايين في السعودية يعيشون في خوف من الاعتقال التعسفي والتعذيب والعقوبات القاسية . فالسلطات الأمنية لديها حق اعتقال أي شخص في ظل حكم لا يسمح بالمساءلة ولا يقر بقيام مؤسسات المجتمع المدني ويفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام . أما جلسات المحاكم فتتم بسرية وتستخدم الاعترافات المنتزعة بالتعذيب والإكراه كأدلة في المحاكم وليس من حق المتهم في هذه الحالات الاستعانة

بمحام . ولكن رغم هذه الحالة القاتمة لحقوق الإنسان إلا أن السلطات السعودية أعلنت عن نيتها إدخال مجموعة من الإصلاحات التشريعية التي لها علاقة بحقوق الإنسان بما في ذلك إصدار بطاقة هوية للمرأة .

أما بالنسبة إلى الدول الخليجية الأخرى فيشير التقرير إلى وجود ٤٠ معتقلاً سياسياً في الكويت و٧٠ حالة اختفاء لهم علاقة بأحداث غزو العراق للكويت عام ١٩٩١ . وقدر صدر الحكم على خمسة أشخاص بالإعدام وتم تنفيذ الحكم في ثلاث حالات كما تم اعتقال عدة أشخاص بعد أحداث ١١ سبتمبر وتعرضوا للتعذيب والمعاملة القاسية أما المرأة الكويتية فلازالت محرومة من حقوقها السياسية . على صعيد آخر تم تنفيذ حكم الإعدام في ١٥ شخصاً وصدر حكم بالإعدام على اثنين آخرين في عمان التي شهدت خلال هذا العام إصلاحات قضائية بما في ذلك صدور تشريعات لها علاقة بالحريات المدنية . كما صدر في قطر قانون للمطبوعات والنشر يحتوي على عقوبات صارمة وقد تم اعتقال شخص لأسباب تتعلق بحرية التعبير . وفي الإمارات صدر حكمان بالإعدام خلال هذا العام وتم اعتقال خمسة أشخاص يحملون الجنسية الليبية بالإضافة إلى توقيف عدد غير محدود من المواطنين من الذين لهم علاقة بتنظيم القاعدة دون أن يتعرضوا للتعذيب كما استمر قرار منع عدد من الكتاب من بينهم أساتذة بجامعة الإمارات من الكتابة في الصحف المحلية .

بجانب تقرير منظمة العفو الدولية هناك التقرير السنوي المهم للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والذي يركز بشكل خاص على انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية بشكل موسع ومن منظور عربي ملتزم لقضايا حقوق الإنسان . ويخصص تقرير المنظمة لعام ٢٠٠٢ جزءاً مهما للتطورات الإيجابية في البحرين بدءاً من انضمامها إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مروراً بالإصلاحات الدستورية التي تتضمن تشكيل مجلسين للسلطة التشريعية ويتيح المجال لمشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية . ولكن التقرير يلاحظ أن التعديلات الدستورية الجديدة أكدت أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع المجلس الوطني كما يتولى الملك

السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والملك يرأس المجلس الأعلى للقضاء وهو القائد الأعلى لقوة الدفاع في البحرين الأمر الذي ينطوي على تجميع كافة السلطات بيد الملك (ص١١) .

جدول (١٠) حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون من واقع تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الدولة	الإطار القانوني والدستوري	الحق في الحياة	الأمان الشخصي	الحق في المحاكمة العادلة	معاملة السجناء	حرية الرأي	حرية التنظيم	حرية المشاركة
الإمارات	المصادقة على اتفاقيتين دوليتين : اتفاقية ١٨٢ للعام ٩٩ الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال واتفاقية ١١١ لعام ٥٨ الخاصة بالتمييز في المهنة . لكن لم يطرأ أي تغيير أساسي على مسار حقوق الإنسان .	وفاة مواطن ليبي أثناء الاحتجاز	عدد من المعتقلين الليبيين والبريطانيين ، وعمل الأطفال في سباق الهجن ، وتجميد حسابات ١٤ شخصاً .	-	ألقي ١٤ شخصاً حتفهم في حريق مفتعل في إحدى الزنزانات ، وصدور عفو عن عدد كبير من السجناء .	منع عدد من الكتاب من بينهم ٤ أساتذة في الجامعات من نشر آرائهم في وسائل الإعلام .	تشكيل حرية تكوين الجمعيات من إمارة إلى أخرى وقد شددت السلطات الرقابة على الجمعيات الإسلامية	تم تعيين ٥ نساء في المجلس الاستشاري في الشارقة
البحرين	إقرار قانون الانتخابات البلدية كما شهد حق المواطنة تقدماً ملموساً مع اعادة حق الجنسية لنحو ٢٠٠ من المبعدين .	-	بعض الاعتقالات لأعضاء في تنظيم القاعدة وتجميد حسابين مصرفيين مؤقتاً .	-	-	من المنتظر صدور قانون جديد للصحافة يسمح بحرية التعبير بدون قيود . كما تت الموافقة على إصدار صحيفة يومية جديدة للمعارضة .	مرونة وانفتاح تجاه تشكيل الجمعيات والنقابات بما في ذلك تأسيس أول لجنة لحقوق الإنسان والسماح لتظاهرات تأييداً للشعب الفلسطيني .	أول انتخاب بلدية مع مشاركة نسائية واسعة .
السعودية	محاولات بطيئة لتحديث القوانين إلا أن الضمانات القانونية لحقوق الإنسان لازالت قاصرة	انفجارات أدت إلى وقوع عدد من الضحايا	احتجاز العديد من السعوديين والأجانب بدون محاكمة وإلقاء القبض على عشرات من الأشخاص كما أن ظروف العمل لازالت بالغة الصعوبة بالنسبة للمليون من النساء العاملات في المنازل .	استمرار الاحتجاز الانفرادي	سوء معاملة السجناء مع عدم كفاية الضمانات القانونية لهم	تقييد صارم لحرية الرأي والتعبير مع وجود قائمة طويلة من الموضوعات المحظور تناولها في الصحافة وتحديد موضوعات خطب الجمعة .	الحكومة لا تسمح بممارسة حرية التجمع وتحد من تكوين الجمعيات	لم تدخل أية تطورات على اختصاصات مجلس الشورى المعين على نحو ما فعلت بلدان خليجية أخرى .
عمان	الضمانات القانونية لحقوق الإنسان ضعيفة إذا لم تكن غائبة ، والقضاء لا يتمتع بالاستقلال .	-	استمرت الشكوى من تعرض النساء الأجنبيات العاملات إلى التحرش الجنسي .	القانون الجنائي لا يوضح حقوق المتهم	أوضاع السجون تتماشى مع المعايير الدولية ، لكن توجد سجون مغلقة وسجون أمنية منفصلة	رقابة صارمة على الصحافة التي تمارس ايضا رقابة ذاتية .	القانون لا يسمح بالتجمع السلمي ، وقد سمحت السلطات بمظاهرات طلابية احتجاجا على السياسات الإسرائيلية .	حق للمشاركة غائب ، وهناك مجلس استشاري يتم انتخابه بطريقة مركبة .
قطر	طرح مشروع دستور جديد يسمح بإجراء انتخابات عامة .	تم اطلاق النار على قاعدة بحرية أمريكية	أيدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام بحق ١٩ متهم	سوء معاملة خدم المنازل مع تزايد حالات عدم دفع أجور العمال .	-	تعرضت قناة الجزيرة للعقوبات خارجية بما في ذلك من قبل الولايات المتحدة ، وتعرض صحفي للاعتداء بالضرب	سمحت السلطات بمسيرات احتجاجية ضد الممارسات الإسرائيلية وتعرضت إحدى الجمعيات الخيرية لعقوبات .	-
الكويت	صدر قانون يسمح بإعطاء الجنسية لـ ٢٠٠٠ من البدون	مقتل مواطن كندي	احتجاز ٢٤ شخصا بعتقد أنهم على صلة بتنظيم القاعدة ، وتم استدعاء العشرات للتحقيق ووضع أربعة على قائمة الممنوعين من السفر	ظلت المحاكم في قضية الشبكة التخريبية وقضية اختلاسات شركات تابعة للنفط وقضية «الخمين على بياض»	-	شهدت حرية الصحافة خطوات إيجابية	سمحت الحكومة بمسيرة تضامنية مع الانتفاضة ، كما توجد كتل ليبرالية وإسلامية وقومية نشطة .	لم يقر بعد حق المرأة في الانتخابات التشريعية

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢

ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى استدعاء المئات من

المواطنين في دول مجلس التعاون ممن سبق مشاركتهم في أعمال جهادية في أفغانستان والشيشان والتحقيق معهم بحثاً عن صلتهم بتنظيم القاعدة وتم وضع بعضهم على قائمة الممنوعين من السفر . كما تم القبض على مجموعات من الشباب في الدول الخليجية الذين كانوا يستعدون للمغادرة إلى باكستان للمشاركة في الجهاد ضد قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية . كما شهدت هذه الدول حملة تطهير واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية والآسيوية (ص٣٠) . أما على صعيد الحريات فيتحدث التقرير بارتياح عن تلك التطورات المحدودة التي شهدتها دول الخليج خلال عام ٢٠٠١ . ففي عمان تم تعين ٥٣ عضواً من بينهم ٥ نساء في مجلس الشورى العماني وقررت السعودية زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى ، الذي تأسس عام ١٩٩٢ ، من ٦٠ إلى ١٢٠ عضواً وعين حاكم الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خمس سيدات في المجلس الاستشاري المكون من ٤٠ عضواً وانتهت اللجنة المشكلة لوضع الدستور الدائم في قطر من عملها في بداية عام ٢٠٠٢ (ص٥٨) .

جدول (١١) حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون من واقع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

الدولة	حالات الاعتقال والتعذيب	استقلالية القضاء	حرية التعبير	تشكيل الجمعيات والأحزاب	وضع الأقليات	الانتخابات والمجالس التشريعية	التقدير (التقييم العام لحقوق الإنسان)
الإمارات	الدستور يمنع التعذيب ولم يتم الإبلاغ عن اعتقالات رغم أنه قد تم توقيف أفراد لفترات طويلة ، وحالة وفاة معتقل لبناني في أحد السجون ، وتم إطلاق سراح ٦ آلاف سجين	القضاء مستقل نسبياً والمحاكم تتجاوز الإجراءات بسرعة ، إلا أن الحكومات لها حق مراجعة قرارات المحاكم	الدستور يمنع حرية التعبير بيد أن الحكومة تمارس قيوداً على حرية التعبير والصحافة تمارس رقابة ذاتية .	توجد جمعيات عديدة بيد انها مقيدة في نشاطاتها ، والقانون يمنع المسيرات والمظاهرات والتجمعات العمالية	الحكومة تفرض قيوداً على حقوق العمال الأجانب ، بيد أنها تسمح بالعبادات لجميع الديانات بما في ذلك للهندوس والسيخ	لا توجد انتخابات على أي مستوى من المستويات ، والمجالس الاستشارية معينة من قبل الحكام ومقتصرة على الرجال ، فيما عدا تعيين نساء في المجلس الاستشاري في الشارقة .	ضعيف
البحرين	لا توجد حالات اعتقال أو اختفاء . حالة واحدة من التعذيب . تم إلغاء قانون الطوارئ	القضاء غير مستقل والمحاكم تتعرض للتدخلات الحكومية	الدستور يكفل حرية التعبير لكن هذه الحرية مقيدة في الواقع . النقد مسموح لكن ليس لأفراد الأسرة الحاكمة .	لابد من الحصول على موافقة حكومية مسبقة لتشكيل الجمعيات والقيام بالنشاطات كالمظاهرات والأفراد لا يملكون حق تغيير الحكومة والنقابات العمالية ممنوعة .	الدستور يكفل حقوق الأقليات . لكن في الواقع هناك تمييز في المعاملة بناء على الجنس والطائفة والأصل والمكانة الاجتماعية .	أجريت انتخابات بلدية لأول مرة منذ ٣٠ عاماً .	ضعيف
السعودية	هناك اعتقالات لكن لا توجد أرقام دقيقة عن عدد المعتقلين الذين يتعرضون للتعذيب والتوقيف لمدة طويلة بدون محاكمة .	القضاء يتبع تعليمات السلطة التنفيذية والنظام القضائي قائم على الشريعة والمحاكمات السياسية تتم في محاكم مغلقة	حرية التعبير مقيدة والصحافة وشبكة الإنترنت تخضع لرقابة مشددة والحرية الدينية ممنوعة .	الحقوق المدنية مصادرة والجمعيات ممنوعة والتجمع والمظاهرات غير مسموح بها والنقابات العمالية محرمة	الأقلية الشيعية تتعرض للتمييز في جميع المجالات بما في ذلك الوظائف الحكومية ، والمرأة ممنوعة من حقوق المدنية بما في ذلك السفر والمواقة والزواج من غير مسلم .	لا توجد مجالس منتخبة والحياة السياسية مقتصرة على عدد صغير من أفراد الأسرة الحاكمة .	ضعيف جداً
عمان	اعتقالات تتم بشكل عشوائي وحالات من التعذيب في محاكم أمن الدولة والقوانين لا تمنع التعذيب .	المحاكم تتلقى تعليماتها من الحكومة رغم أن السلطان أصدر عام ٩٩ تعليمات التي تؤكد على استقلالية القضاء	حرية التعبير مقيدة ، لا يوجد قانون للصحافة ، والرقابة شديدة على المطبوعات من الداخل والخارج .	الجمعيات ممنوعة بالقانون ولا توجد في السلطنة جمعية لحقوق الإنسان	العمالة الأجنبية تعامل معاملة قاسية والمرأة لا تتمتع بكامل حقوقها ولابد من الحصول على تصريح رسمي للزواج من أجنبيات .	لا توجد أحزاب سياسية والانتخابات موجهة والمجلس لا يملك سلطات تشريعية .	ضعيف
قطر	القانون يمنع التعذيب ولا توجد حالات اعتقال خلال هذاالعام .	القضاء مستقل نسبياً لكن قطر لازالت بدون دستور	لا يوجد قانون للصحافة والتعبير ، والحكومة تمارس قيوداً على هذه الحريات .	لا يوجد قانون للجمعيات وهناك قيود على حرية التجمع ، رغم أن السلطات سمحت لمظاهرة محدودة ضد منظمة التجارة العالمية في نوفمبر .	حقوق العمال مقيدة والمرأة لها حق التصويت	أجريت انتخابات بلدية حرة عام ١٩٩٩	ضعيف
الكويت	السجون تعاني من ازدحام شديد مع حدوث حالات من التعذيب والمعاملة القاسية لبعض المعتقلين	الحكومة تؤثر على قرارات المحاكم وتتدخل في سير القضاء	احترام عام لحرية التعبير مع حدوث تحسن ملحوظ خلال هذا العام والقانون يسمح للحكومة بتقييد حرية الصحافة .	لابد من الحصول على موافقة رسمية لتشكيل الجمعيات والأحزاب ممنوعة من العمل .	المرأة لا تتمتع بحق التصويت والانتخابات والتمييز ضد الوافدين وخادمة النساء مستمر وهناك ٨٠٠ ألف من البدون جميعهم بدون حقوق .	تجري انتخابات تشريعية دورية يشارك فيها ١٤,٨٪ فقط من المواطنين الرجال ممن هم ٢١ سنة وما فوق .	ضعيف

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم ٢٠٠٢

أما التقرير الأكثر انتقاداً لواقع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون فهو تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول حقوق الإنسان في العالم . فرغم عمق الصداقة بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن التقرير الذي لا يميل للمجاملة يؤكد أن وضع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون

غير مقبول على كل المستويات ولا يصل إلى مستوى الحد الأدنى عالمياً . ويصف التقرير دول مجلس التعاون بأنها غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان ولا تسمح بالحريات السياسية وتقع ضمن قائمة الدول المصنفة بالضعيفة . ويكشف التقرير عن أن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تخلو من المعتقلين السياسيين ، أما السعودية ففيها أكبر عدد من المعتقلين السياسيين تليها عمان والإمارات والكويت . أما القضاء فوضعه شائك ويتراوح بين الاستقلال النسبي والتدخل الحكومي المباشر ، فالسلطة القضائية في معظم دول مجلس التعاون ملحقة بالسلطة التنفيذية . وتتراوح حرية التعبير في هذه الدول بين التقييد الشديد والنسبي وتبلغ الرقابة الرسمية أعلى المستويات في كل من السعودية وعمان . والحريات السياسية غير مطبقة على أرض الواقع في دول مجلس التعاون رغم أن الكويت هي الأحسن حالاً على صعيد الأقوال والأفعال . فتشكيل الجمعيات ممنوع في كل من السعودية وعمان وقطر أما الكويت فهي الدولة الوحيدة التي تسمح بالنقابات العمالية ، أما الأحزاب السياسية فهي خارج سياق ما هو مقبول سياسياً ومجتمعياً . ويقول تقرير وزارة الخارجية : إن التمييز ضد الأقليات والفئات الاجتماعية يمارس في جميع دول مجلس التعاون والحكومات تفرض قيوداً مشددة على العمال الذين هم في معظمهم من الأجانب ، ووضع المرأة في السعودية هو الأسوأ حيث إنها ممنوعة من معظم حقوقها المدنية بما في ذلك السفر والسياقة والزواج من أجنبي . أما المشاركة السياسية فهي قائمة في الكويت فقط وفيها تجري انتخابات تشريعية حرة ويمارس مجلس الأمة دوره التشريعي بالكامل ، بيد أن الانتخابات في الكويت يشارك فيها ١٤,٨٪ فقط من المواطنين الذكور . ولا توجد انتخابات تشريعية في أي من الدول الخليجية الأخرى رغم أن قطر والبحرين أجرتا انتخابات بلدية في الوقت الذي تأخذ عمان بنظام الانتخابات الموجهة . خلاصة القول إن دول مجلس التعاون وكما يصفها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ليست بالدول السلطوية والقمعية والغارقة في قمع مواطنيها بيد أنها حتماً ليست بالدول الديمقراطية التي تلتزم حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية .

خاتمـــة

إن الذي لا شك فيه هو أن دول مجلس التعاون حققت إنجازات مهمة على مؤشرات التنمية البشرية خلال الثلاثين سنة الماضية . لقد أدت الاستثمارات الضخمة في مجال التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية إلى ارتقاء ملموس في نوعية حياة المواطنين ، وجعلت كلاً من الكويت وقطر والبحرين والإمارت تتصدر الدول العربية في كل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية ، وهي من بين الدول العربية الوحيدة المصنفة ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية . وتؤكد تقارير التنمية البشرية أن أداء الكويت وقطر والبحرين والإمارات تحسن خلال العشر السنوات الأخيرة حيث جاءت في المراتب ٣٦ و٤١ و٤٢ و٤٥ على الصعيد العالمي بعد أن كانت تحتل المراتب ٤٥ و٥٠ و٤٧ و٥٧ على التوالي عام ١٩٩٢ .

موقع دول مجلس التعاون حسب تقرير التنمية البشرية ٠١/٩٢

الدولة	١٩٩٢	٢٠٠١
الإمارات	٥٧	٤٥
البحرين	٥٠	٤٠
السعودية	٦٧	٦٨
عمان	٨٢	٧١
قطر	٤٧	٤٨
الكويت	٤٥	٤٣

تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢ و٢٠٠١ .

لكن دول مجلس التعاون التي تفتخر بما حققت من إنجازات على صعيد التنمية البشرية لا تظهر نفس القدر من الإنجاز على صعيد مؤشرات الحريات السياسية والمدنية . لقد ركزت هذه الدول على التنمية وتجاهلت الديمقراطية ، التنمية البشرية التي تحققت تمت على حساب الحرية . وفي الوقت الذي كان

الخط البياني للتنمية البشرية يتجه فيه نحو الصعود كان الخط البياني للديمقراطية والحرية في دول مجلس التعاون يتجه دائماً نحو الهبوط . لذلك أصبحت دول مجلس التعاون التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية تحتل في نفس الوقت المواقع المتأخرة بالنسبة إلى الحريات السياسية والمدنية على الصعيد العالمي . هناك فجوة واسعة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الحريات السياسية والمدنية وهذه الفجوة تتسع يوماً بعد يوم في ضوء التحولات الديمقراطية السريعة التي يشهدها العالم اليوم .

إن ما تؤكده جميع بيانات ومؤشرات البعد السياسي للتنمية البشرية هو أن جميع المناطق في العالم تتقدم في اتجاه الانفتاح الديمقراطي بأسرع من هذه المنطقة . فواقع حقوق الإنسان قاتم في معظم دول مجلس التعاون وهي بحاجة ماسة إلى جرعة كبيرة من الحرية والديمقراطية والشفافية في حياتها السياسية . ما ينقص هذه الدول التي حققت نجاحات مهمة في مجالات الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية هو الإصلاح الديمقراطي وحكم القانون وبناء المؤسسات التشريعية المنتخبة وإشاعة الحريات المدنية والسياسية وخصوصاً حرية الصحافة والتعبير . ليس هناك أي سبب يدعو لكي لا تتمتع دول مجلس التعاون بقدر أكبر من الديمقراطية والشفافية كبقية دول العالم ، وليس هناك أي سبب لكي لا تحترم هذه الدول حقوق الإنسان وتلتزم حرياته الأساسية التي لا تقبل التعطيل ، وليس هناك أي سبب يدعوها لعدم إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودورية بمشاركة كافة القطاعات والفئات الاجتماعية وفي مقدمتها المرأة بخاصة بعد أن أصبحت الانتخابات مسلمة من مسلمات القرن الجديد ، وليس هناك أي سبب لكي لا تتمتع الصحافة بقدر أكبر من الحرية ويتحرر الإنسان من الخوف والتسلط السياسي والتمييز بكل أشكاله ويتمتع بحياة حرة وآمنة وكريمة .

لم يعد بإمكان دول مجلس التعاون التأخير في إجراء هذه الإصلاحات السياسية والديمقراطية التي أصبحت ملحة من أجل اللحاق بعصر حقوق الإنسان المنطلق بأسرع من سرعة الضوء . إن المطلوب خلال المرحلة القادمة

بذل المزيد من الجهد لسد ما يسميه تقرير التنمية الإنسانية العربية بـ «نقص الحريات» وإعادة تأسيس مجتمعات دول مجلس التعاون على «الاحترام القاطع للحقوق السياسية والحريات المدنية باعتبارها حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح والديمقراطي والمحقق للتنمية الإنسانية»(ص ١٧) .

الجلسة الثانية

الخميس ٢٠٠٣/١/١٦
الساعة ١١,٤٥ - ١,٣٠ ظهراً

موضوع النقـاش : البعد السياسي للتنمية البشرية : حالـــة دول مجلس التعـــاون

رئيس الجلســـة : الدكتور عبد العزيـــز سلطـــان

معد ومقدم الورقة : الدكتور عبد الخالـــق عبد الله

رئيس الجلسة

نرحب بكم في الجلسة الثانية ، في هذه الجلسة سنتناول المحور السياسي للتنمية البشرية ، وستتعرض الورقة إلى المؤشرات السياسية ، ابتداء من مؤشر الحكم الصالح ، والمشاركة السياسية ، والإطار القانوني والدستوري ، والحريات السياسية والمدنية ، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام ، وأخيرا حقوق الإنسان .

معد الورقة اليوم الدكتور عبد الخالق عبد الله ، وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات ، والمشرف على التقرير الإستراتيجي الخليجي ، وحاصل على الدكتوراة من جامعة جورج تاون ، وله عدة مؤلفات أهمها كتاب «النظام الإقليمي الخليجي» ، وكتاب «العالم المعاصر والصراعات الدولية» .

في النهاية ، وقبل أن يبدأ المتحدث أرجو من المتحدث أن يتعرض للأفكار الأساسية في الورقة ، وأن يطرح المحاور الأساسية للنقاش ، وأرجو من جميع الحضور التزام المحاور الأساسية للورقة .

الدكتور عبد الخالق عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس ، الأخوات والإخوة ، أعتقد أني اخترت موضوعاً صعباً على النفس أولاً ، وصعباً أيضاً للبحث ، وبعد ما قمت بالبحث ، وراجعت الأرقام ، وطالعت البيانات وجدت أن الموضوع صعب ، خاصة إذا تكلمنا عن البعد السياسي للتنمية البشرية .

ربما المدخل لفهم الورقة أننا لدينا صورتان غير متوازيتين تماماً ، عندما ننظر إلى المؤشرات الاجتماعية ، التي هي الصحية ، والتعليمية ، ومعدل دخل الفرد وما إلى ذلك ، فلدينا صورة زاهية نسبياً ، صورة طيبة ، صورة إيجابية نسبياً على الأقل بالنسبة إلى دول مجلس التعاون ، البعض يشكك في الأرقام ، ولكن الصورة على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الرفاهية صورة زاهية ، تدعمها الأرقام ، تدعمها البيانات على ما فيها من بعض المآخذ ، لكن عندما آخذ هذه الصورة وأضعها في مقابل الصورة الأخرى الخاصة بالمؤشرات السياسية ، مؤشرات الحرية ، ومؤشرات حقوق الإنسان ، ومؤشرات

المساءلة والشفافية ، تبدو الصورة مختلفة تماماً على الأقل عن صورة المؤشرات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية .

على هذا المستوى تبدو دول مجلس التعاون متقدمة ، تبدو أنها حققت نجاحات ، من حقها ربما أن تفرح وتسعد ، لكن عندما تنظر إلى بعض المؤشرات المتاحة على صعيد البعد السياسي الخاص بالحريات ، على هذه الصورة دول مجلس التعاون متأخرة ، متأخرة عن بقية دول العالم ، ومتأخرة ربما حتى عن أكثر الدول تخلفاً على الصعد الاقتصادية .

الآن هذا واقع لا يحتاج إلى مؤشرات ولا أرقام ولا بيانات لكي نعرفه ، لأننا نعيشه ونلمسه ، فهو واقع ملموس للجميع نتحدث عنه دائماً ، واقعنا السياسي غير مريح ، فأعتقد أننا لسنا بحاجة إلى بيانات من أي مصدر كان ، من مصادرنا أو من مصادر غيرنا ، لكي يقنعنا بهذا الوضع ، كلنا في دول مجلس التعاون إلى أبعاد نعتقد أن وضعنا الاجتماعي ، ووضعنا على صعيد الرفاهية الاجتماعية نسبياً مريح ، لكن وضعنا على الصعيد السياسي ووضعنا على صعيد الحريات والديمقراطية غير مريح ، حتى لو لم توجد هناك أرقام ، فنحن ـ أهل هذه المنطقة والمنتمين إلى دول مجلس التعاون ـ نعرف هذا الشيء ، وبالتالي نحن نأتي إلى الأرقام من منطلق إما تحصيل حاصل وتأكيد هذه الأمور ، أو لكي يزداد اليقين وليس لكي نتيقن من الأمر أصلاً .

الورقة تطرح هذا التساؤل ، لماذا دول مجلس التعاون حققت نجاحات نسبياً على الصعيد الاجتماعي وتناست تحقيق مكاسب ونجاحات وتقدم على الصعيد السياسي؟ خلال ٣٠ سنة وضعنا لم يتغير ، وإذا نظرنا إلى هذه التقارير فوضعنا خلال الـ ١٠ سنين القادمة لن يتغير أيضاً ، أعتقد أن هذا هو المدخل لفهم هذه الورقة .

الآن بالنسبة إلى الأرقام ، لأنها قصة مهمة ، إذا كانت الأرقام موجودة على الصعيد الاجتماعي ، وعلى الصعيد الاقتصادي ، وعلى الصعيد الصحي ، وعلى الصعيد التعليمي ، فالأرقام غير موجودة على الصعيد السياسي ، والأرقام الموجودة كما تفضل بعض الإخوان ، وأنا أعرف هذا الأمر وأنتم تعرفونه ، ربما كانت أرقاماً مغرضة ، أو أرقاماً مفخخة ، أو أرقاماً موجهة

لأغراض سياسية ، لكن الحق الذي يجب أن يقال أن هذه هي السلعة الموجودة المتوفرة في السوق ، فمن عنده سلعة أخرى فليأت بها ، فعندما أقوم كباحث وأطالع وأنظر إلى المؤشرات ، أرجع إلى بيت الحرية ، أرجع إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، أرجع إلى منظمة العفو الدولية ، أرجع إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية ، وأنا مثل كل واحد فينا عندي شك ، وعندي تردد ، وعندي بعض التحفظ ، لكن ما عندي غير هذه البيانات ، فالأرقام والبيانات هذه هي ، فنحن نستعين بها لأمرين : لأنه لا يوجد سواها ، ولأنها تكون استرشادية ليس أكثر ، هذه أرقام نسترشد بها لتكوين صورة نحن نعرفها ، صورة واقع سياسي متخلف نسبياً أو مطلقاً عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي ، فأرجو ألا ندخل في مسألة الأرقام ومسألة هل الأرقام صحيحة أم خاطئة ، فأنا عندي نفس القدر من الشك ، ولكني عندما أنظر كباحث إلى الأرقام لا أجد غير ذلك ، والفقهاء يقولون إن ناقل الكفر ليس بكافر ، فأرجو ألا أتهم بالكفر ولا الزندقة ، لأني أتيت بأرقام موجودة أصلاً ، ونحاول نتداولها ، فأنا في الأصل عندي تحفظ على بعضها .

الآن ما هي الأرقام التي رجعت لها؟ ما هي المؤشرات؟ فالمؤشرات كثيرة ، أمس صدر التقرير الجديد لـ (Human Right Watch) وفيها كل البيانات لمن يريد أن يعرف واقع حقوق الإنسان ، أنا أحضرت الجزء الخاص بالسعودية ، ويمكن توفيرها لمن يريد ، فالتقارير العالمية موجودة ، الأرقام ، المؤشرات ، كلها موجودة ، ويمكن لأي شخص أن يقرأها ويستنتج منها ، بعض الأرقام مريحة لبعض الدول مثل الكويت ، وبعض الأرقام سوداوية ، فأرجو ألا يعتبر أن هناك انحيازاً مع السعودية أو مع الإمارات أو مع كذا ، فأرجو أن تتسع صدوركم بشيء من الحرص.

هناك ستة مؤشرات ، المؤشر الأول هو مؤشر الحكم الصالح ، المؤشر الثاني هو المشاركة السياسية ، المؤشر الثالث هو الإطار القانوني ، وهي موجودة في الورقة أمامكم الآن .

من ناحية مؤشر الحكم الصالح ، أعتقد أن هذا المؤشر بشكل خاص لا يجب أن نتوقف عنده لأن فيه الكثير من الأخطاء والكثير من المغالطات ،

والكثير من الشك ، أرقام غير معقولة ، إن قطر كذا ، وعمان كذا ، هناك أرقام مدهشة بالنسبة إلي ومفاجئة ، لكن هذا المؤشر بشكل خاص استخدم في تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة ٢٠٠٢ فكان لابد من منطلق الحرص والبحث أن آتي بهذا المؤشر بشكل خاص ، وهذا المؤشر فيه ستة معايير ، وهذه المعايير تركز على التمثيل ، المساءلة ، حكم القانون ، الاستقرار السياسي ، قدرة الحكومات وفعاليتها ، الثقة ، ثقة المواطنين بمدى قدرة محاسبة الحكومة ، وبمدى ضبط الفساد الإداري والمالي ، فهناك ستة مؤشرات عامة موجودة على هذا الجدول لمن يريد أن يطالعها ، في كل هذه المؤشرات نفاجأ بأن دول مجلس التعاون تأتي قريبة جداً من المتوسط العالمي ، فهناك متوسط عالمي صفر ، وموجب ، أرقام ١ ، ٢ ، دول مجلس التعاون في مؤشر الحكم الصالح تأتي في المتوسط العالمي ، فيما عدا التمثيل والمساءلة نأتي متخلفين ، التمثيل بمعنى الحكم الديمقراطي والتصويت والحق في الانتخاب ، كل دولنا تأتي أقل من المتوسط العالمي فيما عدا حالة الكويت ، فأرجو أن تأخذوا هذا المؤشر بشكل خاص أرقاماً وكاتجاه عام بقدر من التحفظ ، وأنا أعرضه لأنه من المهم جداً أن نعرف كل الأرقام.

الصورة العامة لهذا المؤشر أن كل دول مجلس التعاون قريبة من المتوسط العالمي ، الاستثناء الوحيد ، معيار التمثيل والمشاركة ، نحن جميعاً خارج المتوسط العالمي ، أهم من هذا أن المؤشرات الأخرى ، المؤشرات الخاصة بالمشاركة السياسية ، المشاركة السياسية تتلخص في الديمقراطية ، والديمقراطية تتلخص في الحق في التصويت ، والحق في الترشيح ، والحق في الانتخاب ، على أساسه يقاس هذا المؤشر ، فلخصوه في الدول التي تعطي المواطن حق التصويت ، والدول التي لا تعطي المواطن حق التصويت ، بعد ذلك تمت إضافة معايير أخرى ، وجود الأحزاب ، وجود النقابات ، أو عدم وجود النقابات ، وجود الأحزاب وقدرتها على الوصول للسلطة ، فعندما نأتي إلى هذا المؤشر نبدأ نرى التراجع ، هذه المؤشرات تعطينا الصور والتوجهات العامة ، عندما ننظر إلى حق التصويت ، حق الترشيح ، حق الأحزاب ، قدرتها على خوض انتخابات نزيهة ، حق تشكيل النقابات ، حق تشكيل

مؤسسات المجتمع المدني ، هنا يبدأ التراجع الحقيقي لدول مجلس التعاون ، كل المؤشرات الخاصة بحق التصويت مؤشرات في الحقيقة تدل على أن وضعنا ليس ساراً ، ما هو مفرح أنهم أيضاً يقومون بقياس نسبة المشاركة.

عندما نستعرض البيانات نرى أن نسبة المشاركة في البحرين عالية ، خاصة في الاستفتاء ، و٥٣٪ في الانتخابات الأخيرة ، في الكويت نسبة المشاركة تصل حوالي ٨٥٪ وهي نسبة عالية رغم أنها قاصرة على الرجال ، الانتخابات في قطر نسبة المشاركة فيها بلغت نسبة ٨٥٪ ، نسبة عالية ، فدول مجلس التعاون عندما تُتاح للأفراد فيها حرية المشاركة ، يقبلون على المشاركة ، ٥٣٪ في البحرين بالقياس العالمي نسبة عالية رغم الدعوات بالمقاطعة ، فإذا لم تكن هناك مقاطعة فقد تصل النسبة إلى ٨٠٪ أو ٩٠٪ ، فعندما ندقق في هذه النسبة ، فهي نسبة مشجعة وتقول إن المواطن راغب في المشاركة .

المؤشر الآخر الذي يحتاج إلى نظرة سريعة هو مؤشر الإطار القانوني والدستوري ، وهو مؤشر رمزي ، بمعنى أن دول العالم صادقت على حوالي ٢٠ اتفاقية ومعاهدة خاصة بحقوق الإنسان ، ولكن للأسف الشديد دول مجلس التعاون لم تدخل هذا المجال بعد .

أنا استعرضت (١٣) اتفاقية خاصة بحقوق الإنسان ، فعلى جميع هذه المعاهدات الكويت كانت هي الدولة الوحيدة التي وقعت على (١١) معاهدة من أصل (١٣) معاهدة ، بقية دول الخليج لم تصادق ، لماذا هذا المؤشر مهم؟ لأنه يشير إلى مدى الالتزام القانوني للدول بالحقوق السياسية والحريات المدنية ، وحرص الدولة على أنها قابلة على المساءلة الدولية ، دولنا تريد أن تقول عبر عدم تصديقها على المعاهدات أنها غير راغبة في المساءلة الدولية ، وبالتالي معنى ذلك أن وضعك الأخلاقي ، وضعك الحقوقي ، وضعك الدولي ضعيف ، في حالة عدم تصديقك وتوقيعك على هذه المعاهدات .

أريد أن أقف عند مؤشر خاص بالحريات السياسية ، وهذا هو المؤشر الأهم ، وهذا هو المؤشر الذي فيه أكبر قدر ممكن من اللغط ، لأن قياس الحرية صعب ، كيف يمكن أن تقيس قيمة الحرية ، حتى الذين يضعون هذا المقياس

عندهم تردد ، الحرية ليست معدل دخل الفرد ، لا يمكن أن تقيسها ، رغم هذا يأتي بيت الحرية في واشنطن ، وهو مؤسسة خيرية تطوعية مدعومة من الحكومة الأمريكية ، البعض يشكك في تقارير بيت الحرية ، لكن تقرير بيت الحرية لم يصدر حديثاً ، وإنما يصدر من حوالي ٥٠ سنة ، فهو لم يصدر الآن للأغراض السياسية الراهنة ، هذه التقارير معظمها موجود قبل الأغراض السياسية ، أو التوجهات الراهنة بالضغط على الدول في اتجاه حقوق الإنسان ، بيت الحرية أصدر تقريره منذ سنة ١٩٥٤ ، قبل الحديث عن الحريات ، وقبل الحديث عن الديمقراطيات ، ومنظمة العفو الدولية أصدرت هذه التقارير منذ أن أنشئت في الخمسينيات ، فهي ليست تقارير اليوم لتخدم أغراضاً سياسية ، وربما هناك أغراض سياسية .

نرجع إلى بيت الحرية ، لأن هذا التقرير في نظري يستحق بعض الوقفة ، لأنه بشكل خاص يركز على الحريات السياسية والمدنية في دول ا لعالم ، واسمحوا لي أن أعرض هذا الأمر بالنسبة إلى دول مجلس التعاون .

بيت الحرية في العالم يركز على نوعين من الحريات : الحريات السياسية ، والحريات المدنية ، الحريات السياسية أساساً محورة حول حق التصويت ، حق الانتخابات الدورية ، مدى نزاهتها ، هل توجد معارضة في الدولة ، قدرة الأحزاب على الوصول إلى السلطة ، تمتع الأقليات بالحقوق السياسية .

الحريات المدنية تشمل من بين أمور كثيرة حرية تشكيل جمعيات ، القدرة على محاسبة الحكومة ، نزاهة القضاء ، حرية التعبير ، حرية الصحافة ، حرية البريد ، فعندما نستعرض هذه المؤشرات ، مدى دقتها ، نزاهتها ، فهذه مسألة ثانوية ، كل دول التعاون صنفت بأنها دول غير حرة ، ما عدا الكويت ، والكويت لم تصنف بأنها دولة حرة ، ولكنها صنفت بأنها دولة نصف حرة ، أسوأ الحالات تأخذ الرقم (٧) ، أحسن الحالات تأخذ الرقم (١) ، الحالات الوسط تقع بين (٤) إلى (٥,٥) ، (٦) تدخل في دول غير حرة ، دول الخليج جميعها بمؤشرات بيت الحرية ، دول غير حرة ، وما جعلني أفاجأ بالموضوع أكثر ـ وأعتقد أنه من الأفضل أن تتوقفوا عند هذا الأمر بعض الوقت ـ هي

البيانات ليست لسنة ٢٠٠٢ وإنما هي البيانات التي تجمعت على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية ، وهي موجودة عندكم في الورقة ، وجعلتني أندهش .

لو راجعتم مؤشرات بيت الحرية منذ سنة ١٩٧٣ إلى سنة ٢٠٠٢ ، أي الـ ٣٠ سنة الماضية ، هل الوضع تغير؟ هل الوضع تحسن؟ هل هناك أي مجال لأقول إن الخط البياني والمنحنى صاعد؟ اتضح أن دول مجلس التعاون ظلت محافظة على نفس تصنيفاتها ، بين ٦ ، ٧ ، أحسن الحالات ٥ ، ٥,٥ ولم تأت دولة خليجية واحدة ضمن الدول الحرة خلال هذه الفترة ، ولم ترتفع دولة من دول غير حرة إلى دولة شبه حرة ، الإمارات حافظت على هذا الوضع ، قطر ، السعودية ، البحرين .

باختصار ، على صعيد مؤشر الحريات السياسية ، وضعنا حسب هذه المؤشرات وضع قاتم وسيئ لأنهم يقيسونها على صعيد حرية التصويت ، وحكم القانون والترشيح ومشاركة المرأة والأقليات ، وبهذه المعايير فنحن صورتنا صورة غير طيبة .

هناك قائمة في نفس بيت الحرية يسمونها القائمة السوداء ، فيها عشرون دولة فقط ، هي الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان والأكثر سوءاً في وضع حرياتها ، لكن لاحظوا أنه خلال ٣٠ سنة لم يطرأ أي تغيير ، والأكثر من هذا أنهم لا يتوقعون لهذه الدول العشرين أن يتحسن وضع حقوق الإنسان فيها خلال المستقبل المنظور ، أي أن الوضع ميئوس منه ، هناك دولة خليجية واحدة في هذه القائمة السوداء ، وهي المملكة العربية السعودية للأسف ، وهناك ليبيا ، والعراق ، و . . . ، هل هذه القائمة مسيسة ، مدسوسة ، مغرضة ، هذه القائمة أمامنا والاستنتاجات يجب أن تحكموا أنتم عليها .

نرجع إلى مؤشر مهم جداً خاص بحرية الصحافة والإعلام ، لأن الحرية تقاس بمدى تمتع حرية الصحافة ، وبقدرة الفرد على التعبير عن آرائه ، ونشر هذه الآراء من دون قيود ، أو بأقل قدر ممكن من القيود ، والحق يقال إن معظم التقارير تقول إن دول مجلس التعاون في تقدم على صعيد حرية الصحافة ، وتخفيف حدة الرقابة ، وسيطرة الدولة ، وملكيتها للإعلام ، لكن هذا المؤشر يقاس بعدة معايير .

المعيار الأول : من حيث القوانين والتشريعات ، ومدى وجود أو عدم وجود التشريعات الخاصة بالصحافة ، ومدى تقييد هذه القوانين لعمل الصحافة .

المعيار الثاني : هو معيار ملكية وسائل الإعلام ، هل الحكومة تملك؟ أم المؤسسات الأهلية والأفراد يملكون؟

المعيار الثالث : الرقابة ومدى تشدد الدولة في الرقابة على وسائل الإعلام .

وصنفت الدول مرة أخرى مع كل معيار من المعايير ٤٠ درجة ، ٣٠ درجة ، ٣٠ درجة ، مجموعها ١٠٠ درجة ، أي أن الدولة التي فيها حرية مطلقة تحصل على ١٠٠ ، أقل من ٣٠ تعتبر غير حرة ، من تحصل على ٥٠ ، ٦٠ دول شبه حرة .

مرة أخرى الكويت هي الحالة الوحيدة التي تسجل أن فيها صحافة حرة نسبياً ، أما بقية دول مجلس التعاون الخمس فقد جاءت في مجموعة الدول غير الحرة في مجال حرية الصحافة .

تطالعون الأرقام وترون أن قطر تأتي في المرتبة الأولى أحياناً ، وعمان تأتي في المرتبة الأولى في أحيان أخرى ، لكن المعدل العام أن دولة الكويت حصلت على أكبر معدل للأرقام ، وأفضل النتائج ، على المعدلات العامة ، لذلك جاءت الأولى .

يبقى المؤشر الآخر ، وهو المؤشر الخاص بحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون ، لم أكتف فقط بالمؤشرات الصادرة في تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ولم أكتف بالرجوع إلى تقرير بيت الحرية ، وإنما أيضاً وجدت من المناسب أن نرى وضع حقوق الإنسان لكي تكون الصورة أكثر قتامة أو أكثر انشراحاً ، عندما رجعت إلى المؤشرات ، رجعت إلى تقرير منظمة العفو الدولية سنة ٢٠٠٢ ، ورجعت إلى تقرير منظمة حقوق الإنسان سنة ٢٠٠٢ ، ورجعت أيضاً إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية وهو التقرير السنوي ، جميع هذه التقارير تقول إن وضع حقوق الإنسان وليس الحريات في دول مجلس

التعاون صعب ، قاتم ، والتقارير تقول إن التزام دول مجلس التعاون بحقوق الإنسان ضعيف جداً ، وعندما نتكلم عن حقوق الإنسان نتحدث عن مؤشرات مختلفة : مؤشرات الحريات ، حالات الإعدام ، عدد المعتقلين السياسيين ، وضع الأقليات ، حالات التعذيب ، حالات التوقيف . ملخص هذه التقارير أن للإنسان حقاً في حياة حرة آمنة كريمة ، حرة من دون خوف ، هل المواطنون في دول مجلس التعاون يعيشون من دون خوف؟ هل يعيشون حياة حرة ، بمعنى أنهم يتمتعون بحقوقهم؟ هل يتمتعون بحياة كريمة ، هل يعاملون معاملة إنسانية وليس معاملة حاطة للكرامة؟ هذه هي المؤشرات .

وضعنا سنة ٢٠٠٢ فيه الكثير من التساؤل ، فتقرير منظمة العفو الدولية يتحدث عن انتهاكات كثيرة ، حالات إعدام ، حالات حكم بالإعدام ، حالات توقيف ، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان يشير إلى إلقاء القبض على عدد كبير من الشباب ممن لهم صلة بتنظيم القاعدة ، وممن يشتبه أنهم شاركوا في أعمال جهادية في أفغانستان ، أسوأ التقارير وأكثرها انتقادا هو تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة ٢٠٠٢ ، أعطانا تقرير (poor) درجة ضعيف ، أو فقير ، هو يصنف الدول (excelent) (very good) (good) ، ونحن آخر ناس .

الختام

أولاً : مرة أخرى أقول إن هذه هي البضاعة الموجودة في السوق ، هذه هي الأرقام ، لم أخترعها ، فأنا عندما نظرت لم أجد غير هذه الأرقام .

ثانياً : عندما ترون هذه الجداول وغيرها كثير ، فلكم الحكم والاستنتاجات .

ثالثاً : الصورة لا يمكن أن تكون مريحة ، صورتنا على صعيد حقوق الإنسان والمؤشرات الخاصة بالحريات السياسية ، نحن وضعنا سيئ ، خذوها بصدق أو بكذب ، أو أنها مدسوسة أو مغرضة أو هدفها الضغط علينا ، لكن هذه هي الصورة .

إذا كانت الصورة غير مريحة ، فالرسالة في هذه الورقة أننا لا يمكن أن نستمر بهذه الطريقة ، وليس هناك أي سبب كي لا يتمتع الفرد في دول مجلس التعاون بقدر أكبر من الحريات ، ليس هناك أي سبب أننا لا نحقق ديمقراطية وشفافية أكثر في حياتنا ، ليس هناك أي سبب حتى لا تتمتع المرأة بحقوقها السياسية ، ليس هناك أي سبب أن صحفنا لا تكون أكثر حرية ، ليس هناك أي سبب لأن يعيش الإنسان في دول مجلس التعاون خائفاً ، غير آمن ، مقيداً ، لا يتمتع بحقوقه . أخيراً لم يعد بالإمكان تأجيل الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون ، لابد أن نبدأ بالإصلاح في داخلنا ، ونأخذ هذه الأرقام كمرشدات ، لأن الإصلاح المفروض الخارجي لا نريده ، نحن أمام خيارين : إصلاح يأتي لنا من الخارج ، وإصلاح يجب أن نقوم به بناء على قراءتنا لهذه المؤشرات .

أحمد بشارة

شكراً سيدي الرئيس ، شكراً للدكتور عبد الخالق ، في الواقع ملاحظاتي منصبة على الورقة ومقارنتها بما تفضل فيه الدكتور عبد الخالق من خلال الميكرفون .

من يقرأ الورقة ، ثم يستمع للدكتور ، تختل عنده الموازين ، في الورقة النقد ووجهة النظر الشخصية السوداوية البحتة التي سردها لنا غير منعكسة داخل الورقة ، الواحد يتوقع من شخص أكاديمي أن هذه الأفكار النقدية أن توثق في الورقة وليس فقط بالميكرفون ، على النقيض لما ورد في التقرير فأنا أشعر أن التشكيك بالأرقام ، فالورقة تستعين بالأرقام ، من خلال مؤسسات هو بدأ يشكك بها ، شكك بهذه الأرقام ، يجوز أن تكون لأغراض سياسية ، أو أغراض أخرى ، فإما أن يذكر هذا الكلام داخل الورقة أو تفند الأرقام ، التي تنتقد بطريقة موضوعية ، فالذي يقرأ الورقة وهو غير موجود في هذه القاعة يصل إلى انطباع مختلف عما سمع من الدكتور عبد الخالق ، كأن هناك محاولة جادة للتشكيك في البحث عن السلبيات ، وهذا ـ أعتقد ـ غير موضوعي وغير أكاديمي .

كان الأجدى أنه إذا كان هناك شيء إيجابي أن نقول لماذا حدثت هذه التجربة الإيجابية ، نذكر كيف نجحت الكويت في بعض الجوانب ، وأخفقت السعودية في جوانب ، أما سرد الأرقام فأعتقد أن الجهد كان سيكون له قيمة وفائدة أكبر إذا تعزز بتحليل موضوعي ، وجهة نظر شخصية ، أردت أن أسجلها .

عبد الرحمن الساعي

بالنسبة إلى مشاركة السياسية أوضح أنه لا يوجد نوع من التركيز على أهمية المشاركة بمفهوم تقسيم الكعكة الاقتصادية ، هذه ظاهرة موجودة في الكويت مع كل مساوئها ، وأعتقد أن الإخوان سردوها أو سيسردونها ، لكن بالنسبة إلى دول الخليج الأخرى ، تجد أن التقسيم أو المشاركة في السياسة ليس له علاقة بالمشاركة في تقسيم الكعكة خصوصاً في السعودية في دول الخليج ، التقسيم يأتي من أعلى .

بالنسبة إلى الحوافز لمشاركة الإنسان في الإبداع ، كذلك الإنسان يجب أن يحترم الطريقة أو المقاييس التي تحكم تقدير أو تقييم الفرد في الوصول إلى سلم الفرصة ، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى القطاع الخاص ، مازال عندنا تصرف لا يعكس مثاليات منقولة ، حتى في القطاع الخاص ، فليس لنا حق أن نلوم الجهات أو مراكز القوة ، في القطاع الخاص تجد كثيراً من سوء التصرف المبني على التصرف الشخصي ، وليس الموضوعي (objective) معايير في تقييم الأشخاص حتى يصلوا ، فهذا يخفف من نزعة الإبداع ومن حافز الإنسان أن يبدع .

أما فيما يتعلق بمؤشرات الحرية بالنسبة إلى المرأة ، فقد ذكرنا التمثيل السياسي إلخ ، وربما ليس هناك أسرار على أن نسأل أنفسنا كيف نعامل البنت والأخت في تصرفها العاطفي أو الجنسي ، وكيف نعامل الابن في تصرفه العاطفي أو الجنسي في تعامله في المجتمع ، فهناك معياران

(double standard) ، أنا أعرف المعايير الاجتماعية والدينية والموانع وغيره ، لكن أيضاً يجب أن تبدأ من الفرد ، وخاصة الرجل أن يسأل نفسه ، يمكن يحتاج إلى معالجة (therapy) في هذا الموضوع .

عبد الوهاب الهارون

شكراً الأخ الرئيس ، والشكر الجزيل لهذه الورقة وللدكتور عبد الخالق على العرض الشيق .

لدي بعض الملاحظات ، هناك خطأ في صفحة (٢٣) في جدول (١١) حتى لا يعتمد عليها أحد ، في فقرة الكويت ، وضع الأقليات مكتوب ٨٠٠,٠٠٠ بدون ، وهذا عدد يقترب من عدد الكويتيين ، أي أن كل الكويتيين يصيرون (بدون) ، وعددهم لا يتجاوز ١٠٪ من هذا الرقم ، وهذا الجدول لعام ٢٠٠١ ، ويومها كان عدد الكويتيين ٨٠٠ ألف ، والحين صار حوالي ٩٠٠ ألف .

في الجانب الثاني ، هناك بعض التساؤلات ، تذكر الورقة أن دول مجلس التعاون تقع في مؤخرة دول العالم ، وحتى بالنسبة إلى الدول العربية ، فهل الحرية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي أكبر وأفضل من أوضاعها في الخليج؟ دائماً تؤكد الورقة أن دول الخليج باستثناء الكويت ، تأتي في مؤخرة دول العالم قاطبة ، وكأنها أقل مستوى من الدول العربية .

هناك أيضاً ، فيما يتعلق بالبعد السياسي في التنمية البشرية لوجود العمالة الوافدة ، أيضاً لم يتطرق لها الباحث بشكل واضح ، وأثرها في الوضع السياسي ، عن تركز العمالة والاختلال الهيكلي في وضع العمالة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة ، إذ تركز العمالة الوطنية في الهيئات الحكومية ، وتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص ، والاختلال الهيكلي هنا ، إلى جانب الاختلال في التركيبة السكانية .

الخلاصة التي وصلت لها : أعتقد بالفعل أن دول الخليج بما فيها الكويت مازالت تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات السياسية ، ومزيد من الإصلاحات في سبيل حقوق الإنسان والحريات ، حتى الديمقراطية الموجودة في الكويت مازالت ناقصة لعدم وجود دور المرأة في هذا المجال ، أيضاً سن الناخب مازال نسبياً يفترض أن يكون سن (١٨) وهو السن التي تطبق معه القوانين على الفرد ، وهو يعتبر سن الرشد ، وهو محروم من حقه السياسي إلى سن (٢١) ، أيضاً دور المرأة في العمل السياسي في الكويت يكاد يكون مغيباً إلا من خلال مؤسسات المجتمع المدني .

بهية الجشي

شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع عودة إلى ما أشار إليه الدكتور باقر وكذلك ما أشار إليه الدكتور عبد الخالق ، بأنه هذا هو الموجود في الساحة ، من المؤسف فعلاً أن لا يجد الباحث ـ في شؤون التنمية في الدول العربية وفي دول الخليج على وجه التحديد ـ مراجع يستند إليها في تحليله وتقييمه للوضع التنموي ، مما يضطره لأن يلجأ إلى تقارير الأمم المتحدة ، وأنا لدي تحفظ على هذه التقارير ، لأنها تقارير تفتقد إلى الدقة ، وتجنح نحو التعميم الذي يضع الدول ويصنفها في مجموعات بينما هي تتفاوت فيما بينها ، مما يجعل هذا التقسيم وهذا التبويب غير دقيق ، ويدخل في العموميات التي لا تمثل الواقع بدقة وبصدق سواء كان هذا التعميم سلبياً أو إيجابياً .

النقطة الأخرى ، في الوقت الذي يضع فيه تقرير التنمية الإنسانية تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة ، كأحد المؤشرات الأساسية التي بنى عليها قياساته لمستوى التنمية ، نجد أنه في استنتاجاته النهائية أغفل قياس هذا الأمر كمؤشر من المؤشرات التنموية .

على سبيل المثال ، يذكر الدكتور عبد الخالق أن حالة الكويت هي أقرب إلى الحالة المثالية على صعيد الجمع بين ترتيبها على مقياس التنمية ومقياس

الحرية ، كما يذكر أن الكويت متقدمة على دول مجلس التعاون في جميع مؤشرات الحقوق السياسية والحريات المدنية ، وفي رأيي أن الحرية التي تستثني المرأة وتحرمها من ممارسة حقوقها السياسية وهي المدخل الرئيسي لممارسة الحريات الأخرى ، هي حرية ناقصة ولا أدري كيف تم التوصل إلى هذا الاستنتاج .

النقطة الأخرى أن المأخذ الآخر على هذه التقارير ، أنها تستند في قياس مؤشرات حقوق الإنسان على النصوص القانونية النظرية ، ومع إقراري بصعوبة قياس أمور كالحرية وغيرها ، لأنها أساساً تستند إلى مؤشرات نوعية ، إلا أنه من المهم أنه عندما نقيس هذا الموضوع ، أن ننظر إلى التطبيق الفعلي الدقيق لهذه النصوص ومدى توافر الرقابة والمساءلة لمدى الدقة والشفافية في تطبيق النصوص القانونية .

على سبيل المثال ، التصديق على الاتفاقيات ، كثير من الدول تصدق على هذه الاتفاقيات ، هذا أمر ، وتطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع أمر آخر ، كيف نقيس هذا الموضوع؟ هل نقيس مقياس الحريات واحترام حقوق الإنسان بمدى التصديق على الاتفاقيات أم بمدى تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع؟ هي طبعاً أمور ليس من السهل الوصول إلى استنتاجات بشأنها ، فأعتقد أن ما نحتاج إليه الآن ، هو مسوحات وطنية قوية وطويلة المدى لا يمكن أن يقوم بها باحث بمفرده ، وهو الأمر الذي عجزت هذه التقارير عن توفيره هنا ، تبرز مسألة على غاية من الأهمية ، وهي غياب المؤسسات البحثية المتخصصة الجادة التي يمكن أن تواكب التطورات التي تمر بها المنطقة ، وهنا لا أقصد المراكز البحثية فقط ، ولكن أيضاً المراكز المنبثقة عن مؤسسات المجتمع المدني .

على سبيل المثال ، البحرين خلال السنتين الماضيتين شهدت تطورات كبيرة على صعيد حقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والحريات ، ومشاركة المرأة ، في حين أننا لم نجد أي صدى لهذه التطورات في التقارير ، ولا انعكاس على ترتيب البحرين في السلم التنموي إلا مجرد ملاحظات عابرة هنا وهناك مرت في ثنايا التقرير ، فضلاً عن أن هناك إغفالاً لتنامي دور المجتمع المدني خلال

السنتين الماضيتين في البحرين الذي تنامى بصورة متسارعة لم نجد لها أي انعكاس في هذه التقارير .

النقطة الأخيرة أنني لم أجد موضوع تسمية تنمية إنسانية بدلاً من تنمية بشرية ، فأنا لست مقتنعة كثيراً بالتبريرات حول هذا الموضوع ، لأنه إذا كانت التنمية البشرية أغفلت موضوع الحريات ، فهذا لا يعني أنها غير معنية بالإنسان ، ولكني أعتقد أنها مجرد مبررات للخروج بتقرير جديد لا يتنافى أو يتعارض مع التقارير السابقة .

عبد الرحمن الحمود

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيدي الرئيس ، وأتقدم بالشكر للدكتور عبد الخالق لخوضه في هذا الموضوع ، فأنا أعتقد أنه مشى على الأشواك ، ودخل حقلاً من الألغام ، عندما يتكلم عن السلطة والحكم وعلاقته بحرية الإنسان في بلدان الخليج العربي ، الذي يعتبر من المحظورات .

تعليقي حول مدى ديمومة واحترام السلطات السياسية في دول الخليج للحريات والحقوق الشعبية ، سواء على مستوى التمثيل ووجود التمثيل الشعبي أو الحريات الخاصة ، فنحن نعرف أن البحرين في السبعينيات كانت نموذجاً لوجود الحريات ، سواء في التمثيل النيابي ، أو في الحريات الخاصة ، ولكن بقرار من السلطة ، انتهى هذا التمثيل ، في الكويت استخدمت السلطة حق الحل غير الدستوري لمجلس الأمة أكثر من مرة ، وقانون جمعيات النفع العام موجود لكن مغلق منذ سنوات ، ولم ولن يعود إلا بإرادة السلطة .

السؤال هنا : هذه الحقوق في المجتمعات المتقدمة حقوق مصونة ودائمة ، لكن في دول الخليج العربي ، وإذا أخذنا الكويت الأكثر قرباً من الدول المتقدمة في هذا المجال ، نجد أنها خاضعة لمزاج ورغبة السلطة السياسية .

منيـــــرة فخرو

شكراً سيدي الرئيس ، الورقة مليئة بالتساؤلات وأتصور أنه لو بقينا طوال اليوم نناقشها فلن نعطيها حقها ، فإننا مهما تكلمنا عن الحكومات ودور المجتمع المدني ، نَرَ أن دور الحكومة ما يزال هو الأقوى ودور المجتمع المدني هو الأضعف في دول الخليج الست ، لكن أريد أن أركز على ثلاث نقاط :

النقطة الأولى : بالنسبة إلى الديمقراطية وكيف نبدأ ، هناك دول كثيرة حتى الآن لم تبدأ بذلك ، وهذا ليس معناه أن الديمقراطية تبدأ هكذا فجأة ، فلابد أن يكون هناك مجتمع مدني ، مجتمع الجمعيات بجميع أشكالها ، من سياسية ، وخيرية ، ومهنية ونسائية وغيرها ، نلاحظ أن هناك دولاً فيها أكثر من الأخرى ، في البحرين حوالي ٣٠٠ مؤسسة أو جمعية أو تجمع بهذا الخصوص ، وبالذات في السنتين الأخيرتين ، كما ذكرت الأخت بهية أنها تطورت كثيراً ، ربما ظهر حوالي الثلثين في السنوات الأخيرة ، لكن هناك دولاً تريد أن تدخل الديمقراطية ، مثلاً السعودية ، وقطر ، وعمان ، حتى جمعيات مهنية لم يصرح لها بالوجود ، قليل من الجمعيات ، قليل من التجمعات النسائية ، قليل من التجمعات المهنية ، لابد أن يكون هناك فرشة خلفية لإدخال الديمقراطية ، وهي المشاركة السياسية ، لابد أن يكون هناك تجمعات مجتمع مدني ، حتى ولو كانت ضعيفة ، لكن تكون منوعة وبهذا الشكل ، وأتصور أن الكويت والبحرين هما أكثر دول المنطقة فيها هذه التجمعات .

النقطة الثانية : بالنسبة إلى الانتخابات الأخيرة في البحرين ، التي ذكر الباحث أنها (٥٢,٣٪) والأصح (٥٢,٤٪) من عدد الناخبين ، فأنا ما أقول إن الحكومة كذبت في الرقم ، ولم تزور الانتخابات ، لكن هناك أموراً أهم من التزوير وأهم من الكذب ، وهي أنهم قالوا إن الانتخابات لن يدخل فيها العسكر ولا الداخلية ، فرأينا كل رجال الدفاع والداخلية دخلوا لأن تصويتهم معروف لمن سيكون .

النقطة الثالثة : المجنسون حديثاً ، وعددهم بعشرات الألوف ، عندما طلبوا

منهم أن يبرزوا جوازهم عند التصويت حتى يعرفوا من الذي صوت ، ومن الذي لم يصوت ، خافوا أن تسحب منهم الجوازات .

النقطة الرابعة : وجود الإخوان الدواسر في المنطقة الشرقية بالسعودية ، كان مسموحاً لهم ازدواجية الجنسية ، وألوف منهم أعطوا الجنسية البحرينية ، فأعد لهم مركز للتصويت ، فجاؤوا من الجسر وصوتوا ورجعوا إلى بلدهم ، فنسبة (٥٢٪) لو أنها تكون من دون هذه الأمور ، فأنا أتصور أن الغالبية التي قاطعت هي غالبية وليست أقلية ، وهذه مفهومة وواضحة لمن يعرف المجتمع البحريني ، والوضع السياسي الكامل ، يعرف أنها هي التي أدت إلى هذه النتيجة .

النقطة الخامسة : بالنسبة إلى الأحزاب ، لن يكون هناك إصلاح سياسي مالم يكن هناك أحزاب رسمية سياسية ، فنحن مانزال في طور الجمعيات ، كان مقرراً في البداية أن تكون في البحرين أحزاب ، ولكن تراجعت الدولة عن وجود هذه الأحزاب ، الآن يريدون تصنيفنا سياسياً أننا جمعيات تتبع قانون الجمعيات العادية ، حتى جمعية الخطط وقانونها ، فكل الجمعيات نفس الشيء بالنسبة إليهم ، فهذا فيه تراجع ، فأنا أقول إن تراجع الحكومة عن إشهار أو تطوير الجمعيات السياسية وإبرازها بصورة أحزاب ، هذه النقطة التي يجب أن نناقشها ونطور الحوار فيها للمستقبل .

جاسم مراد

شكراً ، أشكر الأخ عبد الخالق على ورقته القيمة ، نتكلم عن التنمية البشرية ، التنمية لأبنائنا أم للأجانب في الوقت الحاضر في منطقة الخليج ، نحن في البحرين تقريباً عندنا ما يقرب من ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف أجنبي ، الذين يشتغلون من البحرين ١٠٥ آلاف ، و١٣٠ ألف طالب ، والباقي كله

أجانب ، هذا الأجنبي يعطى أجـــراً مثل البحريني ، كيف يقدر البحريني أن يشتغل في عمل وهو يدفع إيجاراً للسكن ، ورسوم دراسة أطفال مدارس ، ويعطونه حالياً (١٢٠) ديناراً ، يأخذون منها تقريباً الربع للبيت والكهرباء والماء ، فكيف يعيشون بالباقي؟! يبدو لي أن التنمية في الخليج صارت للأجانب ، وليس لأهل الخليج ، حتى البناء الذي يبنى من قبل رأس المال الوطني ، لا يبنى للمواطن ، بل يبنى للأجنبي ، والمواطن إذا أعطي سكناً يدفع أقساطاً على مدى ٢٠ إلى ٢٥ سنة ، ولكن السكن أو البيت عندنا لا يبقى (٢٠ / ٢٥ سنة) ، لأنه ينهار ، ماء مالح ، وطابوق هين ، ومقاولون . . . ، ما يطول ، فهل نقول إن التنمية للأجانب أم للوطن؟ نحن عندنا في البحرين ٢٠٠ ألف عامل ، فماذا يعملون؟ أكثرهم في المقاولات ، المقاولات لبنايات ، والبنايات ما يعيش فيها بحريني ، لأنه لا يقدر أن يدفع ٣٠٠ دينار شهرياً فراتبه ١٢٠ ديناراً ، فمعدل الرواتب قليل بحيث إنه لا يقدر أن يرتفع بمستوى معيشته ، وعندنا حوالي ٣٠ ألف عاطل بحريني ، في تعداد شعب تقريباً ٤٠٠ ألف ، هذا العدد كبير ، لماذا؟ لأنه يريد وظيفة يمكن أن تدر عليه ٢٠٠ أو ٢٥٠ ديناراً بحرينياً ، بينما إذا اشتغل عاملاً عادياً ، فالدخل سيكون ٧٠ ، ٨٠ ديناراً ، فكروا بإحضار أجانب من السعودية وأجانب من سورية ، وأجانب من الهند والسند وتجنيسهم ، فعندما يجنسونهم ماذا نستفيد من العملية؟ لا هم متعلمون ، ولاهم يتكلمون بلغتنا ، ويجب أن نعلمهم من جديد ، وهذه إحدى المشاكل التي تواجهنا في الأمن العام ، الأمن العام الآن تقريباً قسم كبير منه أجانب ، فماذا فعلوا هم ، قالوا هؤلاء جنسناهم وأعطوهم حق الانتخاب ، فالـ ٥٤٪ العدد الذي حصلتموه في الانتخابات في الواقع لا يتعدى ٣٣٪ أو ٣٤٪ ، لأن الباقي إما مجنسون ، أو من خارج المنطقة وجاؤوا وصوتوا . والإصلاحات ، ما هضموها ، قاوموها ، فلا يمكن أن تقاوم دستوراً من هذا النوع إلا عن طريق المقاطعة ، لأنه بالقوة غير ممكن ، ولكي يقولوا إن أكثر الشعب انتخب ، جاؤوا بالشرطة والبوليس ووو . . . . ، وانتخبوا وشجعوا المدعين بالدين ، الذين يسمون أنفسهم التيارات الدينية ، شجعوهم أن ينزلوا الانتخابات ، بل ضمنوا لهم الانتخابات ، بل ساعدوهم مادياً حتى يدخلوا

الانتخابات ، ونستطيع القول إن الليبراليين ما نزلوا الانتخابات ، أولاً للتغييرات التي حدثت في الدستور الكبيرة ، وثانياً لأنهم لا يقدرون أن يزاحموا الدينيين ، لأن الدينيين كانوا يعملون قبل فترة ، ويعطون كل أسرة ٢٠ أو ٣٠ ديناراً ويجعلونهم يحلفون على القرآن أن ينتخبوا (فلاناً) ، فطبعاً حصلوا على حوالي ٣٨ أو ٣٤٪ من الشعب الأصلي البحريني ، فكيف يقولون إن الانتخابات وصلت إلى هذا الرقم لأنهم أشركوا الشرطة والجيش في الانتخابات ، فهذا الذي حدث يجعل الديمقراطية التي سمعتم عنها في البحرين هي ديمقراطية (خرطي) .

عبد الله المدني

شكراً للدكتور عبد الخالق الذي حاول أن يستخدم كلمات ملطفة ومخففة لوصف الوضع فقال الأوضاع غير مريحة وأنا أقول الأوضاع (زفت) ، لماذا؟ لأن السلطة لمدة طويلة وإلى الآن ، تختفي خلف مقولة الخصوصيات ، كي تبرر عدم إشاعتها للديمقراطية ، ومبادئ الديمقراطية بصفة عامة ، الأدهى من ذلك أن هناك قوى وجماعات سياسية تساعد السلطة في هذا ، وتتبنى نفس المقولات في خطابها ، مثل الخصوصية ، إذا جاءت لموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي هي مبادئ إنسانية ، فتقول إن هذه مبادئ غربية ، لا نحن لنا خصوصيات يجب أن نأخذ منها بهذا القدر وذلك القدر ، وهناك أيضاً تيارات وقوى أخرى تختفي وراء مقولة ثوابت الأمة ، ما هي ثوابت الأمة؟ هي ثوابت مجموعات أو أفراد أو أنظمة ، فأنا أتصور أن المدخل للإصلاح أن ننبذ أو نعمل جميعاً ، أن ننبذ هذا الخطاب ، خطاب الخصوصية والثوابت ، وأن نتبنى الديمقراطية بشكلها الصحيح ، مبادئها الصحيحة المجسدة والمتفق عليها الآن ، قد لا تكون هذه النظريات أو المبادئ الآن هي الصيغة السليمة الجميلة على الإطلاق ، لكن هذا هو أحسن الموجود .

علي صالح

شكراً سيادة الرئيس ، أعتقد أن الدكتور عبد الخالق عبد الله قدم لنا عرضاً عاماً وجميلاً ، ولكن ينقصه التحليل ، وفي نفس الوقت كان دائماً يردد (أنا مجرد ناقل ، وليس لي ذنب في هذا الموضوع . . . ، وهكذا) وهذا ما كان يجب أن يحدث ، فنحن محتاجون إلى تحليل ، وإلى وجهة نظر ، وإلى موقف ، وإلى جواب عن سؤال . ما العمل؟ فنحن نعيش في وضع سيئ على مستوى المنطقة ، ويجب أن نجيب عن سؤال «ما العمل؟» فلا نكتفي بالشكوى فقط .

أعتقد أننا محتاجون إلى عمل جماعي في دول الخليج ، محتاجون أن نوظف هذه المعلومات التي استقاها الدكتور عبد الخالق ، والمعلومات الصحيحة الثانية ، ونحولها إلى عمل جماعي ، على هذا المنتدى أن يطلع بشيء في سبيل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، وهذا شيء أساسي ، على أساس أن تعمل عملاً ديمقراطياً ، فلابد من أن تكون مؤسسات المجتمع المدني في هذه المنطقة موجودة ، فلو تم التحرك على المستوى الديمقراطي من أجل إيجاد مؤسسات مجتمع مدني ، ثم يبدأ التحول أيضاً لإيجاد نوع من الحركة الديمقراطية في هذه المنطقة ، فنحن لا نستطيع أن نعمل التحول المطلوب ، ونحن مجرد ناس نجتمع في قاعة ثم نخرج ونقول هذا هو الموجود ، هذا التحول بالنسبة إلى الحكام يمكن أن يحدث إلا بممارسات عملية من الضغوطات ، من الكتابات ، من الندوات ، من وجود المؤسسات ، من تعاطي هذا الموضوع في الدول الست ، أعتقد أننا نحتاج إلى شيء من هذا النوع ، هذا مستوى الإحباط الديمقراطي ليس فقط على مستوى الخليج ، لكن على مستوى الوطن العربي كله ، منذ شهرين كنا في بيروت ، وكان اجتماع لمجموعة من الأحزاب العربية ، نتكلم على إيجاد حركة عربية ديمقراطية للنهوض بهذه الأمة ، من ناحية الإحباط التي هي فيه ، وجدنا أن العمل الديمقراطي هو العمل الصحيح لإيجاد هذا الشيء ، وللأسف لم يكن هناك ممثل لأي من دول الخليج إلا وفد من البحرين فقط ، أعتقد أن على هذا المستوى ، مستوى الحركة التي بدأت في بيروت ، وهي الآن تكبر وتصل إلى

كل الدول العربية ، وهناك اجتماع في يوليو القادم في القاهرة من أجل إشهار هذه الحركة على مستوى الوطن العربي ، أعتقد أن منتدانا هذا يجب أن يضطلع بشيء من هذا النوع ، الديمقراطية الموجودة الآن التي تكلم عنها الدكتور عبد الخالق ، هي في الكويت ، فالديمقراطية في الكويت شاخت ، الملل في الكويت بدأ يخرج من الديمقراطية هناك ، إذا لم يتم إنقاذ الديمقراطية في الكويت سيعزف الناس عنها ، وتعتبرها تجربة مملة ومتعبة وليس منها فائدة ، الديمقراطية في البحرين ـ مع أنها ولدت أرجاء ـ إلا أنها في تراجع مستمر منذ أن بدأت من سنة أو أكثر ، من وجود دستور ٢٠٠٢ ، إلى وجود القوانين الأخيرة ، هناك عملية تراجع ديمقراطي ، والسبب أننا يجب أن نتدرج لأن عندنا واقعاً إقليمياً يمنعنا ، جيراننا حولنا لا يريدون الديمقراطية ، ففي البحرين يجب أن نسير خطوة خطوة ، على أساس أنهم لا يغضبون من هذا الموضوع ، إذا لم يتم تحرك جماعي لتدعيم الديمقراطية في البحرين ، وتدعيم الديمقراطية في الكويت أو تجديدها ، وأيضاً إيجادها في المناطق الثانية ، بحيث تقوي كل دولة الدولة الثانية .

عبد العزيز الجلال

شكراً سيدي الرئيس ، حقيقة الدكتور عبد الخالق عبد الله ليس له لزوم أن يعتذر ، فقد أشار إلى بعض المآخذ التي ذكرت على تقرير الإنسانية العربية ، وعلى تقرير التنمية البشرية بشكل عام ، أنا أنظر إلى الإيجابيات من التقارير ، هذه الإيجابيات تحث الدول على أن توضح مواقفها وتعرف ماذا يقال عنها ، إن كان صدقاً فتقبل به وتطور نفسها ، وإن كان غير صادق فلتقدم ما يدعمه ، فهذه النواحي الإيجابية فيها ، وأعتقد أن من هذه الإيجابيات وجود هذا المنتدى ومستوى النقاش فيه ، ووجودنا في البحرين لسنتين متتاليتين بهذا الجو من الحرية ، هذا من فوائد هذه التقارير والمنتديات التي تساعد فعلاً على تطوير مجتمعاتنا ، وعلى تقدمنا في سلم التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية كما سماها التقرير الأخير .

النقطة الثانية هي سؤال للدكتور عبد الخالق ، هل هناك ترتيب للدول العربية بالنسبة إلى تقرير التنمية الإنسانية الأخير على محور البعد السياسي للتنمية بمجمل مؤشراته الستة؟ هذا ما أدركته أنا .

النقطة الثالثة ، بالنسبة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية ، المستغرب ليس موقع دول المجلس في دليل التنمية البشرية بعد إضافة مؤشر المحور السياسي للتنمية ، المستغرب بالنسبة إلي عدم تواؤم الأرقام ضمن مؤشر الحكم الصالح مثلاً لبعض الدول ، مع الحس العام والانطباع السائد بالنسبة إلى تلك الدول على نفس المؤشرات ، يجوز النقطة الأخيرة التي أشار إليها الدكتور علي الصالح ، حبذا لو بيّن الدكتور عبد الخالق ، هل فعلاً هذه الأرقام التي أعطيت لبعض الدول وبالذات دول المجلس ، تتفق مع الشعور العام بما هو سائد في بعض هذه الدول؟ أشير إلى دولتين أو ثلاث أو أربع ، على أي أساس بني التقرير وأعطاها هذه الدرجات؟ أي النظرة التحليلية .

يوسف الجاسم

شكراً للأخ الرئيس ، الحقيقة أن الثناء على الورقة وعلى الطرح الذي قدمه الدكتور عبد الخالق عبد الله ، لأنه فعلاً وضعنا أمام مؤشرات صارخة فيما يتعلق بموضوع الندوة أو موضوع المحاضرة التي ألقاها .

كلامي متفق مع الأخ عبد الرحمن الحمود ، ومع الأخ علي صالح ، من زاوية دور الأنظمة الحاكمة ، دور الحكام في منطقة الخليج في إيجاد مناخات الحريات السياسية والديمقراطية ، وربما كل المؤشرات الستة التي تكلم عنها الدكتور عبد الخالق في بحثه ، أنا سبق في جلسات سابقة من جلسات المنتدى أن طرحت هذه النقطة – أعتقد العام الماضي – طرحت هذه النقطة ومازلت أصر عليها ، فنحن مع الأسف في دولنا في العالم العربي والخليج ، الحريات السياسية خصوصاً والديمقراطيات تأتي من إطلاقات ومن قناعات الحكام في العادة ، وكيفما أراد الحاكم يحدث في أي بلد ، فيما يتعلق بالخليج الأمثلة واضحة ، وهذا شيء مؤسف ، فالمطالبات الشعبية ، الكفاح

الشعبي ، النضال الشعبي من أجل الحريات له دوره بلا شك ، لكن نحن عندنا الوقائع تشير بشكل واضح إلى أن النتائج التي عرضت علينا هي من مواقف الحكام ، الشيخ عبد الله السالم في الكويت ، الشيخ حمد بن عيسى في البحرين ، الشيخ حمد بن خليفة في قطر ، أوجدوا أوضاعاً وغيروا أوضاعاً في دولهم بناء على قناعاتهم ، وربما هذا التمايز في المؤشرات جاء من هذه المنطلقات ، الذي أقوله وأؤكده ، هو أن المفروض أن الحكام يستمعون إلى مثل هذه النخب ، سواء نحن أو غيرنا ، من التجمعات ، ويصلهم مثل هذا النوع من التقارير ، عن طريق مباشر ، لأنهم لا يستمعون إلا لبطانات تسبح بحمدهم صباح مساء ، وتقول لهم إنه ليس بالإمكان أحسن مما كان ، وأننا أحسن ناس ، والله لا يغير علينا ، فأنا ككويتي سعيد بالمؤشرات التي أراها عن الكويت ، ولكني أعتقد أنني محتاج أكثر ، محتاج أن يسمع حكامنا أكثر ، هذا النوع من التقارير الذي ربما لا يصلهم ، وإذا وصلهم يجنبونه ، أعتقد علينا في هذا المنتدى أو غيره من التجمعات ، فيما يتعلق بالأنظمة الحاكمة ، أن نشعل لهم شموعاً بدلاً من أن نكتفي بلعن الظلام الدامس الذي حولنا .

عبد الله النيباري

الحقيقة ، وفقاً للمتفق عليه ، أن المناقشة لا تحاكم الأوراق ، الأوراق تعتبر مجرد أسئلة استهلالية أو مقدمات للمساعدة على النقاش ، يمكن إبداء ملاحظات عليها ، لكن يلاحظ أن النقاش ينصب على محاكمة الأوراق . . . ، ونحن فقدنا وقتاً طويلاً جداً استهلكناه في انتقاد الإحصائيات وفي انتقاد أشياء يمكن أن تكون بديهيات ، في حين أن المفروض أن كلنا يعرف فائدة هذه الإحصائيات وإخفاقاتها ، لا أعتقد أن واحداً هنا يصدق أن المؤشرات تقول إن دولة قطر هي دولة القانون ودولة الاستقرار ، بهذا المقياس دولة السعودية هي دولة الاستقرار ، ولكن هل هذا الاستقرار وهذا القانون يحظى بالرضا الشعبي؟ هذا هو السؤال ، الشيء الثاني ، اعتبار زيادة نسبة

المشاركة في الانتخابات كمؤشرات وعلامات إيجابية هو أمر غير صحيح ، على الأقل يطرح تساؤل : هل هي انتخابات فعلاً على أساس نضج سياسي ووعي ورشاد ، أم هي على أساس قبلي وطائفي وتحزب بعيد عن الأجندة الوطنية أو أجندة الإصلاح والتصحيح ، ففي الكويت ٨٠٪ أو ٩٠٪ معدل عال ، أعلى من فرنسا ، وأعلى من بريطانيا ، وأعلى من أمريكا بالتأكيد ، وأعلى من ألمانيا ، وأعلى من السويد والنرويج ، لكن هل نحن أكثر ديمقراطية بهذا المقياس من هذه الدول ، وكذلك قطر ، هل يمكن أن تكون قطر بهذا المقياس أكثر ديمقراطية من النرويج؟ أعتقد أن النقاش الذي يجب أن يدور هو موضوع التنمية البشرية ، بمعيارين أساسيين ، معيار المشاركة والفاعلية في التطوير الاقتصادي في الإنتاج ، والتمتع بنتائج بهذا الإنتاج ، وما هي الإخفاقات ، وما هي الإيجابيات . . . ، الإيجابيات متفق عليها ، هناك ارتفاع مستوى المعيشة ، ارتفاع مستوى الصحة ، ارتفاع مستوى التعليم ، الطرق ، الكهرباء ، السكن ، لكن بالتالي هل ما تحقق هو بمستوى القدرة؟ بمستوى الإمكانات المتاحة؟ بمستوى الطموح؟

هذا الذي نقصده ، بالتأكيد هنا أحسن بكثير من أماكن كثيرة من الهند وبنجلاديش ، الفنادق الموجودة في بلادنا أحسن بكثير من ثلاثة أرباع فنادق العالم ، لكن هل هذا هو المطلوب؟ ما هي المثالب؟ ما هي نقاط الضعف؟ هل هي في موضوع مثل ما ذكر في الأوراق – وأنا أعتقد أن الأوراق جيدة ، لأنها تساعد في تكثيف وبلورة التفكير سواء التفكير من ناحية الانتقاد أو بلورة البديل التصحيحي والإصلاحي .

موضوع الحكم الصالح ، ما هي الأشياء الغائبة؟ ولماذا هذه الأشياء غائبة؟ هنا تأتي أمور وعوامل كثيرة جداً ، فنحن في ندوات سابقة كنا نتكلم عن تهميش الإنسان ، سواء خارج عملية الإنتاج ، أو ضعف الإنسان في الإنتاج ، أو في إدارة المجتمع ، الآن لماذا لا تكون هناك إدارة للمجتمع التي تحقق تكافؤ الفرص؟ التي تحقق ارتفاع كفاءة الإنسان؟ وما هو سبب ذلك؟ طبعاً موضوع مجتمع الرأي وثقافة مجتمع الرأي هو أن هذه الأنظمة تستخدم الموارد الموجودة لشراء الإرضاء أو شراء السكوت ، أو شراء الولاء السياسي ،

موضوع غياب المساهمة ، موضوع العدالة ، موضوع المساواة ، موضوع حسن توزيع الدخل .

أطرح سؤالاً عن مسؤولية النخب المثقفة ، والسياسية ، ما مسؤوليتها في هذا الأمر؟ وهل كانت التيارات السياسية التي كانت موجودة في السابق ولها شعبية ، أم الموجودة حالياً ولها شعبية جداً ، وهل برامجها تتفق مع الأجندة الوطنية المطلوبة؟ وما هو مدى اتفاقها؟ ومدى أثر ذلك في موضوع التنمية البشرية من خلال تصحيح الإدارة السياسية للمجتمعات .

عبد الملك الهنائي

شكراً سيدي الرئيس ، بالطبع إن الأساس للتنمية البشرية أو لأي تنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بشرية أو إنسانية هو العلم ، فلا شيء ينمو تحت ولاء الجهل ، ولكن نحن نتكلم عن البعد السياسي للتنمية ، فالدكتور عبد الخالق استعرض ستة مؤشرات ، في اعتقادي أن العنصر الأهم فيها جميعاً وخاصة في منطقتنا هذه ، هو عنصر المساءلة ، لأن كل العناصر الأخرى قد تكون محل جدل (contravention) أو قد يكون فيها شيء من النسبية ، لكن أعتقد أن ما يجب التركيز عليه في هذه المنطقة خاصة ، هو عنصر المساءلة ، ذلك لأن عدم وجود مؤسسات للمساءلة – حتى ولو كانت موجودة في بعض الدول ، ولكنها مساءلة في كثير من الأحيان لا تقود إلى شيء ، فمن يستأثرون بالثروة مستمرون في الاستئثار بها ، ومن يستأثرون بالسلطة مستمرون في الاستئثار بها ، وما لم تكن هناك مؤسسات فاعلة للمساءلة والمحاسبة لا يمكن تعديل الوضع الذي هو عليه الآن .

أحمد الديين

هناك أفكار عامة ، لكن بشكل سريع ، هناك إشارة إلى أن التحزب السياسي غير مقبول اجتماعياً ، أنا أعتقد أن هذا الحكم قد لا يكون دقيقاً ،

فهناك دراسة ميدانية قام بها الدكتور أحمد البغدادي ، والدكتور فلاح مديرس ، في سنة ١٩٩٤ ، تشير إلى أن ٣٥٪ من العينة كانت تؤيد وجود التجمعات السياسية ، فلا يجب أن نطلق الأحكام استناداً إلى انطباعات مسبقة .

الأمر الآخر ، ليست أيضاً في سياق الطراز السياسي ، كانت هناك حياة حزبية في الثلاثينيات ، صحيح أنها قمعت ، أو انتهت ، لكنها جزء من التراث السياسي ، مثل الكتلة الوطنية في الكويت أو ما شابه .

موضوع المعاهدات الدولية ، ليس معياراً كافياً ، لكن دول الخليج ، وبالذات الكويت على الأقل ، تتبع سياسة تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها ، هي توقع على الاتفاقيات الدولية ، وتصادق عليها ، وتصبح من البناء القانوني للدولة ، ولكن تتحفظ على أهم بنودها ، تأتي على اتفاقية رفض التمييز ضد المرأة وتتحفظ على موضوع الحقوق السياسية للمرأة ، وتتحفظ على موضوع منح المرأة حق الحضانة ، والاسم أنها وقعت على الاتفاقية وصادقت عليها .

عبد الرزاق الفارس

عندي نقطة واحدة وصغيرة ، في التعريف كنت أتمنى أن نفرق بين الاستقرار السياسي والركود السياسي ، في كثير من الأحيان الركود يفسر على أنه استقرار ، ونحن في دول الخليج مشكلتنا ليست هي الاستقرار ، مشكلة الركود أنه في كثير من الأحيان أن رأس الحكومة والرأس الأول والثاني والثالث في كثير من دول الخليج وصلوا إلى مرحلة عدم القدرة على اتخاذ القرار والأمور مستمرة ، وهذه هي المشكلة الأساسية التي تفسر في كثير من الأحيان من الناس الذين يضعون مؤشرات على أنها استقرار ، بينما هو ركود ؛ قد يؤدي إلى الاضمحلال والانتهاء .

عبد الخالق عبد الله

اسمحوا لي ، الاستقرار السياسي قياساً وتعريفاً غياب العنف ، هو المعيار الأهم في تعريف الاستقرار السياسي ، في الكويت صحيح أن هناك ديمقراطية ، لكن شهدت حالات عنف ، تقاس حالات العنف هذه ، بمعنى آخر الاستقرار يقاس بغياب العنف خلال فترة قياس هذا المعيار ، وليس الركود ، أو أي شيء من هذا القبيل .

فهد الدوسري

شكراً الأخ الرئيس ، وأشكر الدكتور عبد الخالق على المجهود الممتاز ، وأحب أقول في البداية من ناحية ما ذكرته الدكتورة منيرة صحيح ، أنا سمعت ببعض الدواسر الذين تجنسوا وصوتوا ، ولكن أنا لست منهم ، ولكني أحلم أن يكون هناك جنسية واحدة ، وأن يستطيع الإنسان الساكن في أي مكان في دول الخليج أن يصوت في المكان الذي هو فيه ، فأنا أحلم هذا الحلم .

هناك نقطتان : الأولى ، كفاني الدكتور عبد العزيز الجلال وأبو محمد بالنسبة إلى جودة المعايير ، وما تعكسه .

النقطة الأخرى ، لو تساءلوا ، ويمكن أن نتركها فعلاً لـ«ما العمل؟» ولكن من ناحية المنهجية ، والدكتور عبد الله ذكر ما هي التحديات وما يمكن عمله ، أن ننظر الآن في مشاكل دول مجلس التعاون بتواز ، كل بلد عندها مشاكل اقتصادية سياسية تنحل وحدها ، والحقيقة هذا المنتدى من زمان ، أذكر واحدة من المواضيع كانت مشاكل الدولة القطرية ، وكيف أنها وحدها لا يمكن تحل كثيراً من المشاكل ، وفي سنة ١٩٩١ في الملتقى الذي تشكل ولم يكتب له أن يستمر ، وكان الكلام عن الاندماج ، هل نندمج في دولة اتحاد أو دولة كنفدرالية ، وأذكر أن البعض قالوا إن هذا إذا عملناه ، فإن الدول التي فيها حرية وديمقراطية ستخسر ، لأن الدول الأخرى ليس فيها ، فمن ناحية منهجية ، مادام واضحاً لنا ، أنه لا أمنياً ، ولا اقتصادياً ، وحتى الآن ، من

ناحية الحريات ديمومتها واستمرارها ، فهو تساؤل ، أليس من الأفضل أن ننظر إلى هذه المواضيع التي ذكرها الأخ علي صالح؟ ألا نرجع ونفكر أن هذه الحريات ، حتى البلدان التي فيها حريات والديمومة التي تكلمنا عليها ، هل يمكن أن تصير لها ديمومة وأن تستمر وألا تنتكس؟ إذا استمررنا ننظر إلى أن كل دولة صغيرة وأن كل دولة وحدها ، ألم يئن الأوان أن ننظر في مؤسسات المجتمع المدني الخليجي كأساس مهم لتستمر الحريات التي تحصل ويكون لها موضوعية؟

وشكـــــــــــــرا .

أحمد سيف بالحصا

شكراً السيد الرئيس ، الحقيقة أنا أعتبر هذه الورقة من أهم الأوراق على اعتبار أن التنمية لها ثلاثة محاور أساسية ، المحور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ولو أن المحور السياسي يأتي في إطار التنمية الاجتماعية ، لكن يعتبر دائماً محوراً رئيساً منفصلاً .

تكلمنا عن التنمية البشرية ، أما المحور السياسي فهو المحور الوحيد الذي لم يشهد أي تنمية عندنا على المستوى الخليجي ، وأنا أعتبر هذه الورقة من أهم هذه الأوراق ، مع احترامي لكل الأوراق الأخرى ، وبالتالي يجب أن نعطيها مضمونها الحقيقي في هذا المجال ، الدكتور عبد الخالق عبد الله أعطانا مجموعة من المعلومات من المصادر المختلفة ، كنت أتمنى أن يضيف إليها شيئاً من الأمور مثل تحليلها ومقارنتها بالواقع الذي نعيشه ، على اعتبار أنه ذكر في بداية حديثه أنه منذ ٣٠ سنة ظل معدل النمو في هذا المجال في المجتمعات الخليجية على نفس الوتيرة ، وأنا أقول إنه ليس غياباً ، لكن في بعض البلدان تراجعت الوتيرة ، وهو يعرف أننا كدولة الإمارات ، الوضع السياسي كان عندنا في السبعينيات أفضل من الثمانينيات ، والثمانينيات كان أحسن من التسعينيات وعن الألفين ، وتمت تراجعات عدة أحياناً تصل إلى تعطيل ليس بقرار ولكن بتوقيف بعض البنود سواء كانت دستورية أو قانونية في بعض الحالات ، أو عدم تنفيذها ، حتى يدخل في الحرية الشخصية ، أصبح المواطن

هناك لا يتمتع بالحقوق الشخصية ولا الحقوق المدنية ، لأنه إذا عبر عن موقفه في يوم من الأيام ، فسيتعرض للانتقام ، أن يأتيه بعد بضعة أيام بأي شكل ، سواء كان موظفاً حكومياً أو أكاديمياً أو في أي مكان ، والقوائم التي نشهدها ما بين يوم وآخر في التجميد والإبعاد والاحالة إلى التقاعد ، والدكتور عبد الخالق يعرف هذا ، كذلك منع بعض العناصر ذات المواقف التي تدعو إلى الإصلاح بعدم السماح لها بنشر أو بروز دورها في وسائل الإعلام ، سواء كان في التلفزيون أو الصحف أو الجرائد أو الإذاعات ، فأتصور هذا لا يمثل الاستمرار على نفس الوتيرة التي كنا عليها في السبعينيات ، وإنما يمثل تراجعاً كبيراً .

النقطة الأخيرة التي أشار إليها الأخ علي صالح ، عن واقعنا في المنتدى ودورنا في تفعيل المنتدى ، هل يلزم المنتدى أن يخرج عن طور الواقع الذي يعيشه حتى يتفاعل مع المجتمعات الخليجية ، أنا أضع هذا التساؤل للرد عليه؟

إسماعيل الشطي

بإيجاز أنا أعتبر الورقة من الأوراق الرائدة في هذا الموضوع ، اقتحمت موضوعاً شائكاً فعلاً ، ولذلك تستحق الإشادة ، النقد الأساسي على الورقة هو استخدام مؤشرات دون أن تتناول هذه المؤشرات بالنقد ، نفس النقد على الورقة السابقة ، استخدمت مؤشرات دولية دون أن تنتقدها .

الأمر الثاني ، قياس هذه المؤشرات ، الكل يتكلم ويركز على أن قياس هذه المؤشرات غير صحيح ، ويااليت كاتب البحث يعلق على القياسات أو الأرقام القياسية التي قيست فيها هذه المؤشرات .

على سبيل المثال ، المشاركة السياسة ، في الكويت ٨٠٪ ، تعدادها من السكان حوالي ٤٪ ، ولو ترى نسبتها من الكويتيين ٤٪ من السكان ، و١٠٪ من الكويتيين ، يعني ٨٠٪ حوالي ٨٠ ألفاً ، من مليونين و٢٠٠ ألف ، ٤٪ ، من ٨٠٠ ألف ١٠٪ ، لذلك القياس دائماً مخادع غير صحيح .

ابتسام الكتبي

عندي ملاحظات عامة ، أول ملاحظة ، انطلاقاً من التعليق الذي كان بين الدكتور عبد الرزاق والدكتور عبد الخالق ، مفهوم الاستقرار السياسي ، حقيقة دول المجلس توصف بأنها أكثر الدول من ناحية الاستقرار السياسي من حيث عدد حوادث العنف السياسي الموجودة فيها مقارنة بالدول العربية الأخرى .

الملاحظة الثانية ، أن الدولة في مجلس التعاون ماتزال أقوى من المجتمع ، المجتمع المدني مازال ضعيفاً إزاء الدولة .

هناك تساؤل أطرحه على الجميع من واقع كلام الدكتور عبد الخالق ، وأحب هنا أن أشيد بالورقة ، فهي من الناحية العلمية دراسة علمية رصينة ، فأنت يجب أن تستند إلى أرقام ودلائل وتعرض مؤشرات لكي تدلل على كلامك ، يجوز أنها تدخل في إطار الدراسة الوصفية أكثر منها دراسة تحليلية ، لكن هذا لا يقلل من شأنها أو يقلل من قدرها ، فيا حبذا وصلت إلى نتائج عامة ومقارنات أكثر .

الدكتور عبد الخالق قال إن هناك تفاوتاً بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التنمية السياسية ، وبالتالي السؤال هل التنمية السياسية تؤدي إلى تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو العكس؟

على ضوء حالة دول مجلس التعاون ، تقدمت اجتماعياً وتقدمت اقتصادياً ، لكن لم تتقدم سياسياً ، وكنت أتمنى أن الدكتور عبد الخالق يجيب عنه في الورقة .

أيضاً الاتفاقية التي ذكرها الأستاذ أحمد الديين ، عن اتفاقية تحريم كل أشكال التمييز ضد المرأة ،هذا الكلام حقيقي ، كل دول مجلس التعاون موقعة على هذه الاتفاقية ، بما فيها السعودية ، وأكثر أشكال الاضطهاد تمارس ضد المرأة في السعودية ، أي أن معيار التوقيع على هذه الاتفاقيات ليست له دلالة صحيحة .

مسألة الحقوق يا دكتور عبد الخالق ، ياليت لو كان هناك إضافة ، الحقوق الموجودة في واقع دساتير دول مجلس التعاون لو تضمن ضمن الإطار

الدستوري والقانون ، بمعنى أن هناك في الإمارات عدة حقوق للفرد ، لكن بين قوسين يضعون لك على ألا يتعارض مع القانون ، فكيف أعرف أن الذي أريد أن أعمله أو أكوّن أي تجمع لا يتعارض مع القانون . هناك حريات صحيح كثيرة ، لكن كلها محددة بما يتعارض مع القانون .

أيضاً الحقوق في الخليج ، هي حقوق تأخذ شكل المنحة ، الملاحظ في دول الخليج ، سواء إعطاء المرأة حقها ، إعطاء الأفراد حقوقهم ، كلها تعطى بمنحة من النخبة الحاكمة ، هذا الشيء الموجود ، فإذا أرادت أن تعطي حسب مزاجها العام تعطي ، وعندما تحب أن تمنع تمنع .

نقطة أخيرة ، أحداث سبتمبر يجب أن نكرس لها ونفرد لها مجالاً في الورقة لأنها أدت إلى مزيد من القمع للحريات والتضييق عليها .

عبد الجليل الغربللي

الأخ الدكتور عبد الخالق ارتضى أن يتخذ من تقرير التنمية الإنسانية مرجعية ، وبالتالي تكلم عن هذه المرجعية ، وهناك كثيرون تحدثوا عن المرجعية ، الدكتور محمود عبد الفضيل ، الدكتور جلال أمين ، بمن فيهم كاتب هذه المرجعية الدكتور نادر الفرجاني ، أعترف أن هناك قصوراً في هذه المرجعية .

النقطة الثانية ، هو تراجع الحرية السياسية ، لماذا تراجعت الحرية السياسية؟ هناك أسباب ، هناك أمن النظام ، هناك شعور أن الأنظمة الموجودة تعتقد أن مزيداً من الحريات السياسية فيه نقص وتناقص في أمن النظام ، وبالتالي هذا الموضوع جدير بالمناقشة ، فهل إذا أعطي مزيد من الحريات سيكون هناك خلل ، وستصاب الأنظمة وأمن النظام بخلل أم لا؟ إذا أعطي المزيد من الحريات هل النظام (الكعكة التي قال عنها الأخ عبد الرحمن) ستنقص أم لا؟ فهذه موضوعات أساسية يجب أن تناقش ، قد يتضح أن نأتي إلى نقاط أن أمن النظام سيعزز ، ونقول لهم أمنكم سيعزز ، وهذا التقرير اقرؤوه وستزيد قناعتهم ، لكن إذا قلنا إننا نريد ديمقراطية فقط وأن حقوق

الإنسان تقول كذا وكذا ، من دون أن نذهب إلى لب الموضوع ، فلن نخدم أنفسنا ولا نخدم النظام ، لذلك مهم جداً أن نتحدث عن مدى الحريات السياسية في مدى إمكانية هذه الحريات في مدى تعزيز أمن النظام ، ألا تروح عليه الخبزة أو الكعكة .

النقطة الأخيرة ، الكويت حسب هذا المعيار ، الإنسانية ، إذا جاء ترتيبها ٦٠ بدلاً من ٧٠ ، فما المطلوب من الكويتيين؟ هل يفرحون؟ أنهم صاروا ٦٠ بدلاً من ٧٠ ، أو أنهم ينتظرون أن التحسن من ٦٠ إلى ٧٠ لماذا تحسنا؟ هذه مشكلة هذا النوع من المعايير ، أنها تطرح من الأسئلة أكثر مما تطرح من الإجابة .

حصة لوتاه

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً في البداية للدكتور علي عبد الخالق على ورقته التي أثارت الكثير من التساؤلات ، الحقيقة عندي بعض التساؤلات ، بطبيعة الحال أن معظم أو كل الجالسين في هذا المجلس مهتمون بقضايا ربما المنطلق الأساسي فيها إنساني ، وقضية الديمقراطية أيضاً تنطلق من رؤية إيجابية فيها ، لكن دعونا ننظر إلى المسائل قليلاً بشيء من الترابط بينها وبين مؤشرات كثيرة تحدث الآن ، كما نعرف - وهذه مسألة معظمكم ضليع فيها - أن الديمقراطية أفرزتها قوى معينة في المجتمعات التي بدأت فيها الديمقراطية كتيار وقوى سياسية ، يجوز أنه كان هناك ظرف ربما اقتصادي وسياسي واجتماعي أدى إلى وجود هذه الديمقراطية .

نحن الآن نتكلم عن الديمقراطية في دول الخليج ، ودول الخليج أيضاً كما نعرف موجودة ضمن خارطة وضمن توازنات ، وضمن مؤشرات وعلاقات كثيرة ، الآن مشروع الديمقراطية والحرية في دول الخليج ، لو نظرنا لها ضمن هذه المؤشرات في ظل ما يحدث على مشروع الديمقراطية في دولها ، يجب أن تكون لدينا رؤية تحليلية حتى نستطيع ألا نكون فقط مرددين لخطابات وشعارات بعيدة عن واقع الأمر .

على سبيل المثال ، لو أخذنا حادثة ألمانيا ، إن ألمانيا انتخبت شرودر مرة أخرى لموقفه من الحرب ضد العراق ، هل ألمانيا تستطيع نتيجة هذا الوضع الديمقراطي أن تستمر في نفس موقفها؟

لكن هل هذه الدولة الديمقراطية الآن هي النموذج الحقيقي للديمقراطية؟ أم أن مراكز القوى أصبحت تفرز أشكالاً أخرى من الديمقراطية ، دول الخليج كانت دائماً مرتبطة بمنظومات ديمقراطية ، لكن هذه المنظومات أثرت بشكل سلبي في الديمقراطية في دول الخليج ، من هذه المنطلقات يجب أن تكون لدينا رؤية تحليلية أكثر من خطاب وشعارات .

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس ، والشكر موصول للدكتور عبد الخالق عبد الله ، لا أملك إلا الإشادة والثناء على هذه الورقة الرصينة والجريئة والموضوعية في طرحها الذي صور لنا الواقع المأسوي للحريات السياسية وحقوق الإنسان في المنطقة ، وهو الواقع الذي نعيشه ، وإن اختلفنا على القيم الرقمية التي ابتدعتها تقارير التنمية الإنسانية والبشرية ، في الحقيقة هي ورقة جيدة ويجب أن نناقشها ، أحب أن أقول أولاً إنه إذا كان قياس التنمية البشرية يعد أمراً صعباً بسبب عدم وجود ميزان موحد يأخذ في الاعتبار كل العوامل المتشابكة والمعقدة ، التي تتصل برفاهية الإنسان وتوسيع خياراته ، وتأخذ في الاعتبار كذلك المفاهيم المتباينة بتباين الثقافات ، فإنه أكثر صعوبة .

السؤال الذي يطرح نفسه ، هل هذا التميز والترتيب المتقدم نسبياً دليل التنمية البشرية؟ هناك دليل تنمية بشرية يعني تميزاً تنموياً حقيقياً في القدرات والمعرفة والرفاهية الاجتماعية وتوسيع الخيارات وتحقيق الذات والدور الفاعل في إحداث التنمية في منطقتنا .

خلاصة القول أنه لا تقارير التنمية البشرية التقليدية ولا تقرير التنمية الإنسانية المستحدث يعبر عن أوضاع التنمية في منطقتنا ، وأن المسألة تحتاج

إلى مزيد من الاجتهاد من قبل المختصين في المنطقة لابتداع مؤشرات واقعية لتقييم أوضاع التنمية في دولنا .

أحب أن أشير إلى ما لفت نظري بالنسبة إلى الانتخابات مجلس الشورى في عمان ، حسب تصريحات المسؤولين ، فإن انتخابات مجلس الشورى التي ستحصل في شهر أكتوبر المقبل ، سيكون متاحاً لكل مواطن ومواطنة بلغ ٢١ وما فوق من العمر .

أخيراً ، وعلى الرغم من الوضع المأسوي لحقوق الإنسان في منطقتنا ، إلا أن الحكم على هذا الوضع لا يمكن أن يؤسس على معايير ومفاهيم لا تلتفت إلى ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته ، إذ لا يستقيم أن يعتمد تقييم الوضع في أحد مؤشراته على عدد حالات الإعدام المنفذة أو أحكام الإعدام الصادرة بغض النظر عن مدى عدالة المحققات ، فهل يمكن اعتبار إعدام قاتل أو مغتصب أو مروج مخدرات انتهاكاً لحقوق الإنسان؟

رسول الجشي

شكراً سيدي الرئيس ، نتيجة لضيق الوقت سأختصر أو أتغاضى عن بعض النقاط ، ليسمح لي الدكتور أحمد بشارة أن أرد عليه ، بالنسبة إلى ما ذكره عن الدكتور عبد الخالق ، أعتقد أن موقف عبد الخالق كان موقفاً أخلاقياً ، إذ أبدى رأيه – كما يعتقد – بعيداً عن التقارير ، وكان في هذا الرد يجيب عما ورد في التقارير من تناقضات ومعلومات غير صحيحة ، وبالتالي أرى أن المدح كان صحيحاً .

النقطة الثانية ، كنت أتمنى أن ينزل الدكتور عبد الخالق إلى الميدان بعض الشيء ، حتى وهو يقرأ التقارير ، مثلاً التجنيس كان بالإمكان أن يطلب من أحد الإخوان – ونحن مستعدون في البحرين أن نعطيه فكرة عن التجنيس ، وكان بالإمكان أن يسأل عن انتخابات البلدية والميثاق ، لماذا الميثاق ١٩٩١ والبلدية ١٩٥١ وكان يمكن أن نعطيه الإجابة ، ففي الإجابات عن هذه

الأسئلة تكمل الحقيقة ، فالخطورة كبيرة عندما نقول إن النسبة عالية ويعمم هذا القول كتابة على المحافل الدولية ، ومن دون تحليل هذه الأرقام ربما نوصل رسالة خاطئة ، وكذلك عن الدساتير عندما قلت إن هناك ثلاث دول فيها دساتير ، كان بالإمكان أيضاً إعطاء لمحات سريعة عن الدساتير الموجودة في هذه الدول ، هل هي دساتير ديمقراطية ، أم مجرد دساتير لإسكات الشعب عن مزيد من المطالبة بالديمقراطية؟

نقطة أساسية ، ذكرنا صباحاً أننا نعتمد على التقارير والإحصائيات ، فوجدنا أنفسنا نعتمد على التقارير والإحصائيات التي وردت ، حبذا لو نأخذ هذه التقارير كمعيار وننزل إلى دراسات أخرى ميدانية ، صحيح أن العملية ستستغرق وقتاً طويلاً ، ولا يمكن أن نطلب من الإخوان عندما تطلب لجنة التنسيق منهم تحضير محاضرة ، أن يقوموا بكل هذا العمل ، لكن على الأقل يمكن أن يقوموا به بقدر المستطاع . . .

عبد الخالق عبد الله

أريد أوضح أن (٢٣) شخصاً تحدثوا في هذه الجلسة وقدموا تعليقات على هذه الورقة ، يريدون إحصائيات ويريدون أرقاماً ، أي أكثر من ٤٠٪ من الحضور ساهموا في الحديث ، الأمر الذي يعطينا مؤشراً عن أن موضوع الحريات ، وموضوع الديمقراطيات ، وموضوع حقوق الإنسان ، صارت في صلب اهتمامات كل إنسان في هذه المنطقة .

لدي ملاحظتان سريعتان في الورقة ، وفي موضوع الورقة .

في الورقة : الكل أشار ، وأنا أريد أن أشير أيضاً ، إلى أن الورقة هي ورقة تجميعية ، حاولت فقط تجميع الشتات ، حاولت القيام بجهد لنبرزها جميعاً في صفحة واحدة ، في ورقة واحدة ، بدلاً من أن تذهب إلى تقرير التنمية الإنسانية ، وتقرير منظمة العفو الدولية ، وهكذا ، فأنا جهدي

تلخص في عملية تجميع الأرقام ، ولم أنطلق إلى مرحلة أخرى ، مرحلة التحليل والاستنتاج ، أو أتركها لنفسي ربما في ورقة قادمة .

في الموضوع : أنا قلت في هذه الورقة إنه لا يمكن الاستمرار طويلاً لدول الخليج ، لشعوب الخليج ، في هذا الوضع السياسي غير المريح ، واستخدمت كلمة مخففة عمداً ، خصوصاً في ظل التركيز العالمي الأمريكي الراهن على منطقة الخليج العربي ، التركيز على هذه المنطقة أكثر من أي وقت في التاريخ ، كنا دائماً نعتقد أنها منطقة مهمة ، كنا دائماً نعتقد أن الأمريكان والبريطانيين والقوى الكبرى مهتمة ، بعد ١١ سبتمبر التركيز الأمريكي ، الوجود الأمريكي ، الحضور العالمي في المنطقة ازداد بما لا يقاس بأي فترة من الفترات ، أنا التقيت قبل سنة بصومائيل هنتنجتون ، والكل يعرفه ، قال لي إنه بعد ١١ سبتمبر بأسبوع ، جمعوا حوالي (٣٠) مفكراً استراتيجياً في البنتاجون ، وكان هو واحداً منهم ، وأحضروا أمامنا الخارطة الخاصة بالمنطقة التي جاء منها المهاجمون .

وقالوا من هؤلاء الـ ١٩ الذين تجرؤوا على ضرب الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنه على مدى ٤٨ ساعة - يومين ، نرى ما هذه المنطقة التي هاجمنا منها مجموعة من الناس ، خلاصة الجلسة كانت خمسة أشياء :

أولاً : وجدوا أن هذه المنطقة هي المنطقة الأكثر عنفاً في العالم ، فيها قدر من العنف أكثر من أي مكان ، ٣٦٪ من كل حوادث الحروب الأهلية والإقليمية تحدث في المنطقة من المغرب إلى باكستان .

ثانياً : أن هذه المنطقة الأكثر شبابية في العالم ، عندما نرى الشباب بالنسبة إلى السكان نجد أن نسبة الشباب فيها أكثر من أي مكان ثان .

ثالثاً : هذه المنطقة الأكثر نفطية في العالم ، ليس هناك قدر من النفط موجود في الكرة الأرضية أكثر مما في هذا المكان ، من المغرب إلى باكستان .

رابعاً : هذه المنطقة إسلامية ، ٩٠٪ منها أو ٨٠٪ إسلامية .

خامساً : هي المنطقة الأكثر ديكتاتورية ، أكبر عدد ممكن من الأنظمة الديكتاتورية ، الأنظمة غير الديمقراطية في العالم كله ، موجودة في هذه المنطقة .

القصد من هذا الكلام أن الإصلاح إذاً لابد منه فمن المهم جداً أن يأتينا من الداخل وليس من الخارج ، ولا يمكن البدء فيه إلا بعد أن ننظر إلى الأرقام ، ننظر إلى المؤشرات لكي نقول لشعوبنا وأنفسنا وحكوماتنا إن وضعنا غير مريح على هذا الصعيد ، وإذا لم تقم أنت بعملية التعديل ، فإن البنتاجون والمستشارين سيأتوننا به ، فإن التحدي والمسؤولية أمامنا ، والمسؤولية كيف نصلح هذه الأمور التي ستنصلح من واشنطن إذا لم نقم نحن بإصلاحها .

الرئيس

باسمكم جميعاً نشكر الدكتور عبد الخالق عبد الله على ورقته القيمة .

الدكتورة موضي الحمود

شكراً للجميع ، والشكر باسمكم جميعاً لمركزين ، لمركز الخليج للأبحاث الذي تبرع بطبع الكتاب الذي بين أيديكم والذي تناول لقاءنا التخصصي ، والشكر لمؤسسة قرطاس والزميل أحمد الديين ، لإنجازهم الكبير في كتاب اللقاء السنوي وبمساعدتهم وحرصهم جعلنا الإصدارين أمامكم الآن موجودين ، فالشكر لهم من الجميع .

بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي

بيـن

هيمنة الدولـة ، واستدامة التنميـة البشريـة

(دراسـة حالـة في المجتمع الكويتي)

إعـداد

علي أحمـد الطرّاح

عميد كليـة العلوم الاجتماعية- جامعـة الكويت

المحتويات

- المقدمة .
- تمهيد : الأبعاد النظرية للتنمية الاجتماعية .
أولاً : التوجهات والسياسات الحكومية ، والتنمية البشرية .
ثانياً : المؤشرات التعليمية ، وانعكاساتها على التنمية البشرية .
ثالثاً : تكنولوجيا المعلومات ، والفجوات الرقمية .
رابعاً : تطور مؤشرات خدمات الرعاية الصحية .
خامساً : وضع المرأة ومكانتها في المجتمع الكويتي تحديداً ، ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي بشكل عام .
سادساً : دور منظمات المجتمع المدني في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي .
- خاتمة .
- الحواشي .
- بيبليوغرافيا :
* باللغة العربية
* باللغة الإنجليزية

المقدمة

إنّ التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السريعة والمتعاقبة ، والتقدم المذهل في مجالات المعلومات ، والاتصالات والحاسبات ، والتطورات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التي أفرزتها العولمة ، والتي شهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين ، وتجلت في بدايات القرن الحادي والعشرين ، جعلت من غير المقبول أن تظل مجتمعات مجلس التعاون الخليجي متمسكة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي أثبتت تجارب التنمية أنها بحاجة للتعديل الهيكلي والإجرائي .

إن ما نعنيه بهذه السياسات التي تتمسك بها معظم مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، التي تعكس صياغاتها ذلك الدور المتعاظم للدولة المهيمنة على كافة أنشطة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، والتي رسخت مفهوم مجتمع الرفاه في نفوس رعاياها . الأمر الذي جعل المواطنين عالة على مجتمعاتهم(١) ، ولم يكن هذا المفهوم إلا إطاراً هلاميّاً أدّى إلى إهمال القدرات والإمكانات الخلاقة والكامنة لدى رعايا هذه المجتمعات مقابل الاضطلاع بإشباع كافة احتياجاتهم الأساسية منذ الميلاد وحتى الوفاة . (سنو والطراح ، ٢٠٠٢ أ :٢٦) .

إن المشكلة الرئيسية الناجمة عن هيمنة الدولة في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي على كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، قد تمثلت في أنها ـ أي هذه المجتمعات ـ تشجع رعاياها على الاعتماد عليها ، وتستغل هذه الهيمنة لتعزيز قيم الاتكالية (٢) (Yamani, 2001:7).

ولقد أكدت الكتابات في هذا الصدد أن السياسات الخاصة بمفهوم مجتمع الرفاهية لم تهيئ لرعايا مجتمع مجلس التعاون الخليجي أمناً اجتماعياً ، ولا رضاءً عن الذات . بل إنه كما تشير هذه الكتابات لم تتح الفرصة لتحرير قدراتهم وإمكاناتهم الخلاقة (العيسوي ، ٢٠٠٠ :٥٩) .

ولقد اعتقدت النخب الحاكمة في هذه المجتمعات أن التوجهات التي يتم

اتباعها في ترسيخ مفهوم مجتمع الرفاهية من خلال إشباع وتلبية كافة الاحتياجات الأساسية لرعاياها ، سوف يدعم من قيم ولاءاتهم لهؤلاء النخب بدلاً من ولاءاتهم للدولة - الوطن [٣](الطراح وسنو ، ٢٠٠٢) . وفي إطار هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى مفهوم إشباع الحاجات الأساسية الذي تتبناه مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، نتيجة الزيادة في العائدات النفطية التي تؤول إلى الدولة باعتبارها دستوريّاً المالك للثروة الطبيعية ، والقائم على استغلالها لمصلحة هذه المجتمعات وتقدمها(انظر مثلاً الفقير ، ١٩٩٨ ؛ الكواري ، ١٩٩٦ ؛ النقيب ، ١٩٨٩) . ثم جاءت حقبة السبعينيات ، وتم تصحيح أسعار النفط عالمياً ، الأمر الذي ساعد على زيادة تكثيف الإنفاق على الرفاهية ، وترسيخ فلسفته لمصلحة تلبية هذه الاحتياجات الأساسية بصورة مبالغ فيها إلى حد كبير - ومفهوم التنمية البشرية ، حيث إن المفهوم الأول الذي تبنته مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ليس مقصوراً على الطعام ، والكساء ، والمأوى ، والتعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية ، والإسكانية ، بل هو مفهوم شهد قدراً كبيراً من التطور منذ السبعينيات ليشمل فرص العمل ، والتوزيع العادل للثروة ، وحق الإنسان في المشاركة ، ومن هنا فإن اهتمام مفهوم التنمية البشرية بالبشر ليس من حيث كونهم متلقّين ومستفيدين من هذه الخدمات ، بل من حيث كونهم مشاركين فيها ؛ إنها التنمية بالبشر وللبشر (للتفصيل انظر : حافظ ، ٢٠٠١ ؛ (Field, 1995.. UNDP& AFESD ، 2002;

وإذا كانت الدراسة الراهنة التي اتخذت من بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بين هيمنة الدولة ، واستدامة التنمية البشرية موضوعاً رئيسياً لها ، فإن ذلك يعني من وجهة النظر السُسيولوجية إثارة مجموعة من التساؤلات يأتي في مقدمتها تحديد ماذا يُقصَد بالمؤشرات الاجتماعية التي سوف تتناولها الدراسة بالتحليل والمناقشة؟ وهل تعكس هذه المؤشرات الاجتماعية التي سيتم تناولها في هذه الدراسة تنمية بشرية حقيقية في ظل هيمنة الدولة على كافة مقدرات مجتمعات مجلس التعاون الخليجي الذي ترسخ سياساته دعم قيم مجتمع

الرفاهية ؟ وهل هناك تطابق بين الأُطر التنموية التي تتبناها هذه المجتمعات ، وسياساتها إزاء التنمية البشرية؟ أم أن عدم وجود أُطر تنموية واضحة ومحددة يؤثر سلباً في التنمية البشرية؟ وإذا كان التعليم ، والرعاية الصحية ، وحجم ونوعية الدور الذي تؤديه المرأة في المجتمع ، والأدوار الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني تمثل مؤشرات اجتماعية رئيسية تؤخذ في الاعتبار عند حساب مستوى التنمية البشرية على مستوى كافة المجتمعات الإنسانية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،٢٠٠٠) ، فإن الدراسة الراهنة تنطلق من رصد وتتبع وتحليل مجموعة منتقاة من المؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية ، والمتمثلة في بعض قضايا التعليم في علاقتها بقوة العمل ، وتكنولوجيا المعلومات والفجوات الرقمية ، والرعاية الصحية ، ووضع المرأة ومكانتها ، ودور منظمات المجتمع المدني ، وذلك بهدف الكشف عن مدى تشكل هذه المؤشرات الاجتماعية بالتوجهات والسياسات الناجمة عن هيمنة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وتكثيف الإنفاق على الرفاهية وترسيخ فلسفته في المجتمع الكويتي الذي تم اتخاذه كحالة يمكن إخضاعها للدراسة ، وليس في بقية مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، على الرغم من العديد من الخصائص والسمات المشابهة بينها وبين هذه المجتمعات ، وذلك تجنباً للوقوع في فخ التعميمات الذي ربما قد يؤثر سلباً في مصداقية نتائج الدراسة .

فضلاً عن ذلك ، فإن الدراسة الراهنة تحاول بلورة مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي يمكن أن تصلح لقياس مستوى التنمية البشرية في ظل الاستدامة ، ومتطلبات آليات العولمة ليس في المجتمع الكويتي فقط ، وإنما في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل هذا المجتمع أحد أطراف منظومة المجلس ؛ وهذا ما سنمهد به بوضع الأُطر والأبعاد النظرية للتنمية الاجتماعية التي يمكن استعمالها كمقياس لمدى تحقق التنمية المستدامة ، ولوضع الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية . ثم سننطلق في الأقسام الستة لمعالجة التوجهات الحكومية وسياستها إزاء التنمية البشرية ، وتحديداً في المؤشرات التعليمية وانعكاساتها على التنمية البشرية ، وفي وضع تكنولوجيا

المعلومات والفجوات الرقمية ، وفي تطور مؤشرات خدمات الرعاية الصحية . ومن ثم لا بد من التطرق إلى وضع المرأة ومكانتها في المجتمع الكويتي تحديداً ، وباقي مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام .

ولا بد من إضاءة حول دور منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، والمنظمات غير الحكومية والتطوعية منها تحديداً . ومن ثم أُتبعت الدراسة بخاتمة تستخلص النتائج من هذه الأقسام الستة التي تناولت بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديداً في دولة الكويت ، وذلك لدراسة دور الدولة في عملية التنمية المستدامة ، وتطور المجتمع ونموه .

ويأتي صدور الدراسة هذه مع إصدار برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريرها الخاص عن التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢ – والذي استفادت منه الدراسة – مناسبةً لمراجعة السياسات والنظريات والممارسات المسؤولة عن التنمية في العالم العربي ، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي ، والاستفادة من تجارب الماضي ، وتجارب الشعوب الأخرى ، علّنا نصل إلى خطوط واضحة ، ورؤى مستقبلية ، وبرامج أكثر واقعية وجدية وعلمية لمعالجة قضايا تنمية المجتمع العربي وإنماء الإنسان العربي والخليجي تحديداً .

تمهيد

الأبعاد النظرية للتنمية الاجتماعية .

ستحاول الفقرة هذه تحديد ستة أبعاد نظرية حول التنمية ، والآثار التي يحدثها كل بعد من تلك الأبعاد في مجال التنمية البشرية . ومن وجهة نظر الدراسة هذه فإنّ كل بعد من تلك الأبعاد كان له التأثير الفعّال بحيث إنه لم يشكّل فقط طريقة التفكير بالتنمية بشكل عام ، ولكن أيضاً تم اعتماده – بشكل ضمني أو علني – من قبل المثقفين والمتخصصين الذين أسهموا نظرياً في تطوير الفكر التنموي الاجتماعي . وسنعرض لتلك الأبعاد بإيجاز سريع علّنا بذلك نرسم إطاراً لما يمكن أن تكون عليه أُسس التنمية الاجتماعية . (لمزيد من التفصيل انظر : الطراح وسنو ، ٢٠٠٢) .

١- نظرية التحديث :

تُعرّف نظريةُ التحديث التنمية الاجتماعية على أنها إجراءٌ تقارب على المؤسسات التابعة للمجتمعات الغربية المتطورة . وبناءً على هذه النظرة فإن المجتمعات غير المتطورة والمتخلفة عن النمو ، أو التي في طور النامية ، هي مسبّبة ومنعكسة في النظرة التقليدية معاً على أنها متناقضة مع المؤسسات الحديثة . ذلك أن المؤسسات الحديثة المحددة هي الأسواق الحرّة ، ودولة الرفاهية البيروقراطية ، ونظام انتخابي متعدد الأحزاب والتيارات ، واحترام وصيانة الحقوق المدنية والسياسية . هذا الفهم للتنمية الذي يعود أساسه إلى كتابات (Max Weber) ، يتضمن ميداناً واسعاً من المؤسسات القانونية ، بما فيها قانون الملكية ، والقانون التجاري ، وقوانين حقوق الإنسان ، والقوانين الإدارية ، والقوانين الدولية . وهذا يتضمن أيضاً أنه من الأهمية أن يكون هناك سلطة قضائية مستقلة وكفؤة لإعمال حكم القانون . وبشكل عام ، فإن البعد هذا يعني أن إجراء التنمية الاجتماعية يمكن تسريعه عن طريق نقل وزرع تلك المؤسسات القانونية من الدول المتطورة ، إلى تلك الأقل تطوراً ، وتلك النامية . (Turbek, 1972; Turbek & Galanter, 1974; Sen, 1999)

٢- نظرية التبعية :

عن طريق ردة الفعل لمنظري الحداثة والتحديث ، رفض منظرو التبعية المفهوم الذي نادى به منظرو الحداثة ، من أن الدول المتخلفة يجب أن تمر بأشكال التجارب المماثلة في التنمية والتطور . بالمقابل فهم يرون أن التنمية في الكثير من الدول الأقل تطوراً هي من دون شك محكومة ومتأثرة بالحقيقة أنها تحدث في محتوى اقتصادي معقّد تواجهه تلك الدول النامية ، ومحكومة ومتأثرة أيضاً بالعلاقات السياسية والثقافية مع الدول المتقدمة . (Cardoso & Faletto, 1979;dos Santos, 1970, 1973; Frank, 1966, 1969, 1972; Amin, 1974; .وللتفصيل انظر : الطراح وسنو ، ٢٠٠٢)

وبالتالي ، فإن علماء اجتماع التنمية المتأثرين بنظرية التبعية يميلون إلى أن يكونوا أقرب إلى الشك فيما يتعلق بالحسنات الناتجة عن الاتكال على

المؤسسات الإدارية والقانونية المأخوذة من الدول المتقدمة والمزروعة في الدول النامية لاستحداث عملية التنمية فيها . وفي الواقع ، فإن الكثير من المتخصصين المتأثرين بهذه النظرة ينظرون بنظر الشك إلى جدوى عملية الإصلاح الإداري والقانوني في ظل غياب الإصلاح السياسي والاجتماعي الجذري . ولا يرون فوائد حقيقية تُذكر على مجالات التنمية الاجتماعية المستدامة . (انظر مثلاً : Amin, 1990 ؛ Synder, 1980) . إلا أنه إلى المدى الذي يُنظر إلى القانون كأداة للتغيير السياسي والاجتماعي ، فإن منظري التبعية يشدّدون على طاقة القانون والإدارة السليمة في تأسيس الأرضية الصالحة للتغيير ، وإحداث التوزيع وإعادة التوزيع العادل للثروة . خصوصاً أن الكثير من منظري التبعية تبنوا فكرة الأنظمة الرأسمالية للتنمية الأقرب إلى الاشتراكية . ذلك أن برامج عمل الإصلاح الاقتصادي-الاجتماعي تؤكد أهمية إعادة توزيع الملكية غير المنقولة وخاصة الأراضي ، وإعادة إصلاح نظم تملك العقارات والأراضي ، وتسهيل تملّك العمال للأراضي ، وتشجيع قيام المؤسسات التجارية والشركات الخاصة ، وبالتالي إشاعة وتطوير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مثل حق التعلم ، والحق بالخدمات الصحيةوالحق بالحصول على الطعام ، والمأوى ، والوظيفة ، والعمل ، والدخل . (انظر مثلاً : Amin, 1990 ؛ Pollis, 1981وللتفصيل انظر الطراح وسنو ، ٢٠٠٢ ؛ و(Posner, 1998).

٣- النماء الاقتصادي :

وهو من أهم الأبعاد الحيوية المعاصرة والمؤثرة في التنمية بشكل كبير ويُعرف بتركيزه على السياسات التي تؤدي وتشجّع على تكتل النماء الاقتصادي . وضمن هذه الفئة الواسعة من النظريات هناك تنوّع هام يتعلق بالدور الذي تلعبه الدولة ، ومؤسساتها القانونية والإدارية . إن أوائل منظري التطور والتنمية تبنوا وجهة النظر القائلة إن إخفاقات السوق كانت نتيجة علل كامنة داخل تركيبة الدول النامية ، وأعطوا أهمية قصوى لدور الدولة للقيام بتحويل البنية الاقتصادية لتلك الاقتصادات النامية . ومن وقت قريب فإن نظريات الكلاسيكية المحدثة (Neoclassical)أو ما يطلق عليها الليبرالية المحدثة

(Neoliberal) للنماء الاقتصادي تبنّت فكرة التقليص الأساسي لدور الدولة ، وإعطاء الثقل الأكبر لدور الأسواق . وهناك موقف وسط تبناه مؤيدو ما يُسمّى بالاقتصادات المؤسساتية الحديثة (New Institutional Economics) التي ترى الدولة والمؤسسات التابعة لها كأمور أساسية ولا مفر منها في إجراءات التنمية . وترى أيضاً دور تصميم وعمل المؤسسات كمحددات حيوية في مشاريع التنمية للدولة.(North, 1995). والإجماع الحاصل اليوم أن هناك بعض المؤسسات القانونية هي بشكل أخص لها الدور الحاسم في النماء الاقتصادي ، وتحديداً حقوق الملكية الخاصة المحدّدة بوضوح والمفصّلة بدقة : نظام رسمي وواضح من قانون العقود يسهل عمليات العقود بين الأفراد ، نظام قانوني للشركات المالية يسهل عمليات الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية ، نظام قانوني للتفليسات الذي يسهل عمليات خروج الشركات غير الكفؤة ، وإعادة تشغيل أموالهم وممتلكاتهم ، وبسرعة ، في استثمارات أكثر فائدة وملائمة ، ونظام ضرائبي غير عقابي وسليم وغير منحاز (Olson, 1999; Posner, 1998; Thirsk, 1997) .

ولا بد من وجود نظام قضائي جنائي فعّال للإسهام في إجراءات التنمية والنماء الاقتصادي . ذلك أن ارتفاع معدلات الإجرام يؤدي إلى تقلّص عمليات الاستثمار المحلي والخارجي ، ويؤدي إلى الإخلال بالرأسمال الإنساني (Human Capital)والإخلال أيضاً بالإدعاء الحكومي وفاعليته . ففي دراسة أُجريت في كولومبيا مثلاً أظهرت أن ارتفاع معدلات الإجرام فيها منذ الثمانينيات من القرن المنصرم أدى إلى تراجع في الناتج القومي المحلي الكولومبي إلى حوالي نقطتين مئويتين سنوياً (Ayres, 1998).

ذلك أن تلك السياسات الموصوفة هنا لها من الأهمية في نتائجها المترتبة عليها من حيث طريقة تطبيق القانون ، كما من حيث مضمونه ومحتواه . وأنه من شبه المتفق عليه بالإجماع أن تسهيل عمليات الاستثمارات الخاصة المحلية والعالمية ، وتسريع عمليات إنسياب الأموال وتدفقها عبر الأوطان يستلزم بالضرورة وجود قوانين صارمة تضمن الحماية والأمان والثقة . وأن تلك القوانين يجب أن ترعاها دولة تلتزم بواجباتها وعقودها . وأن القوانين هذه

يجب أن تُطَبّق بطريقة واضحة وشفّافة ومتوقعة ، وفي الوقت المناسب والمكان المناسب وبأقل كلفة ممكنة . (Shihata, 1997)

٤- الرفاهية :

إن أبعاد الرفاهية على التنمية تتحدى أُسس نظريات التنمية المتعلقة بالنماء الاقتصادي ، القائلة إن المقاييس التقليدية للنماء الاقتصادي تشمل كل النواحي الهامة لراحة الإنسان ورفاهيته وخيره . وبالتحديد ، فإن مؤيدي الرفاهية يدّعون أن مقاييس (GDP) الناتج المحلي العام و (GNP) الناتج القومي العام لا تشمل اللامساواة الحاصلة في توزيع الثروة بشكل عام ، أو حتى أكثر تحديداً ، تلك اللامساواة الخاصة الحاصلة عند النساء مثلاً أو عند الأقليات الإثنية والجماعات المهمّشة . إن المقاييس الإجمالية والكلية للدخل أو الثروة ، تفشل أيضاً في قياس الأبعاد الوسيلية وغير الوسيلية لرفاهية الإنسان وصالحه ، مثل المستوى الصحي والتربوي ، ومستوى الحريات السياسية والاقتصادية (Sen, 1999). أما النتائج القانونية المترتبة على هذا البعد فهي لم تدرس بعد بالتفاصيل والدقة المطلوبة . وبالتالي ، فإنه واضح منطقياً أنّ تبنّي بعد كهذا ، أي بعد الرفاهية ، يعني إعطاء الأولوية لمناحي متعددة ذات أهمية في النماء الاقتصادي والرفاه ، ومنها اعتماد سياسة الضرائب التصاعدية ، وتطبيق أنظمة ضرائب على إعادة توزيع الملكية ، والقيام بسياسة الرفاهية الاجتماعية ، وتأمين الحقوق السياسية والاقتصادية .

ومن وجهة نظر بُعد الرفاهية ، فإن الإصلاحات المؤسساتية والإدارية التي من شأنها تخفيف مستويات الجرائم العنيفة ، أمر يستحق العناية والتخطيط والتنفيذ لما له من انعكاسات على صعيد النماء الاقتصادي ، كما ذكرنا سابقاً ، ولما له من انعكاسات على صعيد الرفاه الاجتماعي ، ولما يحدثه اللاأمان والخوف من العنف من اختلالات في البناء الاجتماعي ، ولنوعية الحياة ، التي لا تشملها متغيرات المقاييس الاقتصادية .

(World Bank, 1993 1997)

٥- حقوق المرأة :

إن آثار حقوق المرأة في التنمية ارتقت وتراكمت على مر الوقت . في الأساس كان التركيز على التأكيد أن النساء اللواتي يقمن ويزاولن أعمالهن التقليدية وواجباتهن المتفق عليها في المجتمعات النامية يجب أن يحصلن على الخدمات العامة المناسبة كالعناية الصحية ، وتأمين المأوى الملائم والغذاء الصحي . ثم في المرحلة التالية من ارتقاء فكرة حقوق المرأة في ما يتعلق بالفكر التنموي كانت في التأكيد والتركيز على السياسات التي تُسرّع وتُسهّل عملية تكامل النساء في النظام الاقتصادي ، مثلاً عن طريق مكافحة ومجابهة التمييز المبني على الجنس في العمل والحقوق والأجور والمكافآت . وهناك آراء مختلفة لمؤيدي الاتجاه هذا تضع درجات مختلفة من الأهمية في ما يتعلق باستعمال التكامل الاقتصادي لتسهيل إجراءات إزالة الفقر ، وإزالة اللامساواة ، ولتسريع عملية النماء الاقتصادي . وفي الآونة الأخيرة ، أعطى مؤيدو حقوق المرأة اهتمامهم للعوامل التي تؤثر بشكل عام في خير المرأة ورفاهيتها ، معتمدين على الخبرات التي حصّلتها المرأة في المجالات الحكومية وغير الحكومية والخاصة ، وعلى الحاجات المدركة والمتزايدة لأدوار المرأة في مجالات التنظيم الاجتماعي ، والبناء الاجتماعي ؛ وبالتالي في عمليات التنمية المستدامة . ويسعى مؤيدو حقوق المرأة حالياً إلى التركيز على الإعلاء من قدرات المرأة الذاتية ، وعلى التأكيد أن تحسين أحوالها ينبع من قناعاتها هي بأهمية الدور المتوقع منها في المجتمع وفي التنمية ، وفي قدراتها الكامنة على الارتقاء بمستوياتها وأدوارها إلى الأفضل والأحسن ، لا أن تُدفع دفعاً إلى تحسين مستوياتها ويُفرض عليها تطوير قدراتها فرضاً . (Moser, 1993)وانظر للتفصيل : (UNDP, 1994, 1997, 2002).

في الدول النامية والأقل تطوراً (LDCs : Less Developed Countries) أسهمت جمعيات حقوق المرأة ، وقام مؤيدو حقوق المرأة بتركيز انتباههم على مواضيع حيوية تتعلق بالمرأة مثل قانون العائلة ، وقانون الملكية ، وقانون العمل ، والقانون الجنائي ، وقانون حقوق الإنسان . وكان التركيز على قانون العائلة مشتقاً من الاهتمام بتحسين وضع المرأة المعنوي والنوعي في مجال

حياتها الخاصة كما في مجال حياتها العامة ، وذلك عن طريق زيادة حقوقهن الاقتصادية ، كإعالة أزواجهن مثلاً ، وكحق النفقة من الزوج عليها في حال حدوث الطلاق مثلاً آخر . أما في ما يتعلق بقانون الملكية ، فإن مؤيدي حقوق المرأة مهتمون أساساً في معالجة القوانين المنتشرة هنا وهناك التي تحدّ من حرية تملّك المرأة للأراضي والعقارات وحتى حق وراثتها وتوريثها . وفي ما يتعلق بقوانين العمل والتوظيف فهذا يحتاج إلى إعادة نظر جوهرية إلى الدرجة التي يُلغى فيها التمييز الجنسي ضد المرأة في العمل والتوظيف والأجور . كذلك في ما يتعلق بالتحرش الجنسي من قبل زملائها في العمل ورؤسائها .

ولا بد من تأمين حقها في رعايتها لمولودها ، وتسهيل ذلك عملياً ، وإعطائها الحق في إجازات الأمومة والرضاعة وغيرها ، كذلك إتاحة المجال أمامها أن تعمل جزئياً أثناء فترة النفاس والرضاعة حتى تجمع بين واجباتها في الأُمومة وواجباتها في قوة العمل معاً . ويمكن للنظام الجنائي القانوني أن يساهم كثيراً في خفض أشكال العنف ضد النساء ، بما في ذلك العنف المنزلي ، والاغتصاب ، والمتاجرة بالنساء . ذلك أن حوالي ربع إلى نصف سكان العالم من النساء عانين أو يعانين من العنف الجسدي من قبل شريك (UNDP, 1997:22) وللتفصيل انظر : (سنو والطراح ، ٢٠٠٢ ب) .

وتجدر الإشارة إلى أن توسعة حقوق المرأة لتشمل المساواة مع حقوق الرجل في ما يتعلق بقوانين الحقوق الإنسانية يمكن أن تخدم في تأمين القاعدة القانونية التي تتحدى كل أنواع السياسات العامة التي تهضم حقوق المرأة ، ولا تعدل معها في ما يتعلق بخيرها ورفاهيتها بما في ذلك حق الإنجاب . وأخيراً ، وبشكل عام جداً ، فإن الغاية المأمولة من إعطاء القوة للمرأة تتطلب أيضاً إعطاءها أدواراً هامة في الإجراءات والنظم الإدارية والقضائية ، والمدنية والسياسية . وهذا ما يساعد جداً على تحقيق التنمية المستدامة .

٦- التنمية المستدامة والبيئة والقانون :

إن الفهم السائد حول التنمية المستدامة يؤكد العلاقة السببية القائمة ما بين نوعية البيئة وخير وصلاح الأجيال الحالية وتلك المقبلة للجنس البشري ، ولموارد البيئة واستمرارها . هناك علاقة خاصة قائمة ما بين البيئة والمستوى الصحي ، وقد ثبت ذلك ، كما أن هناك علاقات قائمة ما بين إزالة الفقر والعوز وتقدم نوعية البيئة . (World Bank, 1992)

إن خبراء البيئة أثاروا الانتباه إلى أن الطرق التي من خلالها تُؤَخَّر مشاكل العمل الجمعية والمتراكمة بالإضافة إلى عدم الوضوح والدقة العلمية ، أنّ ذلك قد يؤدي إلى تعطيل إجراءات التنمية المستدامة . (Hardin, 1968; Gelpe & Tarlock, 1974)

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة يملي ضرورة اعتماد المبادىء القانونية ونظمها التي تساعد على الحفاظ على البيئة والحد من التلوث والحث على المحافظة على المواد وإعادة استعمالها . أكثر من هذا ، ومن أجل تخفيف حدة مشاكل العمل المتراكمة ، فإن التنمية المستدامة تتبنى اعتماد المؤسسات القانونية التي تؤكد أن مصالح كل شرائح المجتمع وفئاته وطبقاته هي مؤمنة ومصونة ، خصوصاً في ما يتعلق بسلامة البيئة وحماية مواردها . بالإضافة إلى ذلك ، وفي بعض الحالات المناسبة ، فإن اهتماماً خاصاً يجب أن يُعطى لآراء الناس ، وأفكارهم ووجهات نظرهم ، خصوصاً أن خيرهم ورفاهيتهم مرتبطان تماماً بنظام البيئة وسلامتها .

وبالنتيجة ، فإن التنمية المستدامة لها الانعكاسات الهامة على القانون الدولي العام وعلى القانون الدستوري ، وعلى القانون الإداري ، وعلى الإجراءات المدنية وعلى قانون الملكية ، خصوصاً أن تلك القوانين في أشكالها التقليدية يمكن أن تُعطي القوة بالتصرف وأخذ المبادرة ويمكن أن لا يكون لها أي مفعول . ولكن إذا ارتبطت القوانين بالتنمية المستدامة ، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النمو الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي ، وأصبحت الأساس في التنمية البشرية ، والتربية ، وحقوق النساء ، فإن أثرها يكون فعّالاً ، ويصبح أمر تنفيذها قوة فاعلة في سبيل البناء الاجتماعي

والتنظيم الاجتماعي للدولة . للتفصيل انظر : (Wed-) Brunetti, Kisunko & er, 1998 و(الطراح وسنو ، ٢٠٠٢) .

أولاً : التوجهات والسياسات الحكومية والتنمية البشرية .

لقد تمكنت دولة الكويت من تبنّي نمط للتنمية اعتمد على الوفرة النسبية من عوائد النفط ، مما ألقى على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق دولة الرفاهية ، بما استلزمه ذلك من تدخل حكومي واسع في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتمكنت الدولة من أن تنمو وتتقدم باطراد ، عن طريق تحقيق قفزة التحول الاقتصادي والاجتماعي التي غيرت من شكل الاقتصاد والمجتمع الكويتي . فخلال تلك الفترة اتسع النشاط الاقتصادي ، وسجل متوسط الدخل الفردي واحداً من أعلى المستويات المعروفة في العالم ، بما يترتب عليه ارتفاع المستوى المعيشي للسكان ، ومن زيادة القدرة على إشباع الحاجات الأساسية ، مما انعكس على نوعية الحياة التي تحسنت على النحو الذي يشهد عليه ارتفاع مؤشرات العمر المتوقع عند الميلاد ، وارتفاع معدلات القيد بمختلف مراحل التعليم ، وارتفاع معدلات استهلاك الطاقة ، وحيازة السلع المعمّرة وغير المعمّرة ، وغيرها من المؤشرات التي أضحت مستوياتها في دولة الكويت تقارب مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة .

على أن التحول الاقتصادي إبان الحقبة النفطية قد افتقد صفة الترابط ، أو بمعنى أكثر تحديداً التطابق بين مكوناته على الرغم من جدوى التخطيط كوسيلة فعالة لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد ، ولتصحيح مسارات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ومعالجة مشكلات التنمية بشكل عام .

والأمر المثير للجدل أنه على الرغم من مرور ما يقارب الأربعين عاماً على استقلال البلاد ، لم يحظ أي مشروع خطة تنموية بالقبول أو بالموافقة على التنفيذ ، لا من قِبل الحكومة ، ولا من قبل مجلس الأمة علماً أن تلك المشاريع قد جاءت لتحقيق ما يسعى إليه المجتمع الكويتي من آمال وطموحات ، ومن أجل تخفيف ما يعاني من اختلالات اقتصادية واجتماعية . وقد لا يرجع ذلك إلى عملية إعداد الخطة فنياً ، وإنما يرجع كما

تؤكد التجارب إلى الصراع بين الحكومة ، ومجلس الأمة ؛ فالحكومة على الرغم من موافقتها على مشروع الخطة ، وإحالتها إلى مجلس الأمة ، إلا أنها لا تريد الالتزام المستمر والدائم بأهداف وسياسات وبرامج مشروع الخطة . وأعضاء مجلس الأمة يرون أن قبول أهداف وسياسات الخطة وبرامج مشروعاتها سوف يخل بما اعتادوا عليه مع الناخبين ، والذي يتمثل في عدم فرض أية قيود تخفض من مستوى الرفاهية أو مستوى المعيشة بغض النظر عن تحقيق أهداف وسياسات مشروعات الخطة والبرامج التي وضعت أساساً لتنمية وتقدم المجتمع .(حافظ ،٢٠٠١)

وفي هذا الصدد تشير كثير من الكتابات إلى أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت في إعداد مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن بعضاً من هذه المشروعات والبرامج لم ير طريقه إلى التنفيذ الفعلي ، وجاء حظ البعض الآخر من التنفيذ أقل كثيراً مما كان يطمح إليه ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الحكومة ليس لديها الإرادة السياسية في تنفيذ ما تضمنته مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من برامج .(انظر مثلاً : سراج الدين وخورشيد ،١٩٩٥)

ونعتقد أن من الأهمية في هذا الصدد التأكيد أنه لا الحكومة ولا مجلس الأمة لديهما الرؤى المستقبلية لما يمكن أن تحققه الخطط والبرامج التنموية من تحسين وتطوير الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها المجتمع الكويتي منذ أمد بعيد ، فضلاً عن ذلك ، فتكاد تخلو برامج القوى السياسية في المجتمع من رؤى تنموية لتحسين وتطوير مستقبل المجتمع الكويتي . (٤) (الرأي العام ، ٩ يوليو ٢٠٠٢)

وتؤكد كثير من الكتابات في مجال نقد مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعدّها وزارة التخطيط ارتباط نمط التنمية الذي كان سائداً ، بالتوسع في سياسات توزيع الثروة بدلاً من التوجه إلى تنمية مصادرها (انظر مثلاً : الكواري ،١٩٩٦) . ولقد أدّى ذلك إلى حدوث مجموعة من الاختلالات ، يمكن عرضها بإيجاز(للتوسع انظر : سنو والطراح ،٢٠٠٢ ب والفقير ، ١٩٩٨) . وذلك على النحو التالي :

١ ـ اتساع دور الدولة في توظيف المواطنين ، مما أدّى إلى تضخم القطاع الحكومي ، واختلال العلاقة بين العمل والدخل ، وتدنّي قيم العمل والانتاج مع عزوف المواطنين عن العمل بالقطاع الخاص ، الأمر الذي ترتب عليه اختلال هيكلية سوق العمل ، وتركيبة المجتمع السكاني . (الفقير ، ١٩٩٨)

٢ ـ اتساع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية ، والصحية ، والتعليمية ، والإسكانية ، ودعم أسعار السلع والمنتجات بمختلف صورها ، مما أدى إلى تشويه نظام الأسعار في أسواق المنتجات ، وعناصر الإنتاج ، وتراجع دور الآليّات الاقتصادية في تخصيص الموارد ، وتوزيع الدخل وفقاً لقواعد الكفاءة الاقتصادية .

٣ ـ اختلال مفاهيم توزيع الثروة ، وظهور النزعات الاتكالية التي نجمت عن الاعتماد بصفة رئيسية على الدولة الراعية ، مما أدى إلى ترسيخ الميول والأنماط الاستهلاكية بشكل مغالٍ فيه .

وفي دراسة تحليلية نقدية حول الدروس المستفادة من تجارب مشروعات الخطط التنموية (الفقير ، ١٩٩٨) ، حددت هذه الدراسة المعوقات التي تواجه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت ، يأتي في مقدمتها استمرار قيم الاعتماد على الدولة ، وترسيخ هذه القيم بفضل مجموعة من سياسات وآليات الرفاه ، والتي أبرزها قيام المالية العامة على مبدأ توزيع الدخل لا على مبدأ خلق الدخل ، وضمان الوظيفة الحكومية ، والابتعاد عن ممارسة الأعمال الإنتاجية اليدوية والحرفية من قِبل الكويتيين في ظل ارتفاع مستوى الدخل الفردي الذي وصل كما تشير تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٩٧م إلى ٢١٠٠٠ دولار . ومن شأن استمرار سياسات قيم الاعتماد على الدولة قتل المبادرات الفردية ، والقدرة على الابتكار ، والارتقاء بالإنتاجية ، وتركّز قوة العمل الوطنية في الأنشطة الحكومية ، فضلاً عن استمرار الإنفاق الحكومي كمحدد رئيسي للنشاط الاقتصادي . (الفقير ، ١٩٩٨ : ١١٢)

ولقد نجم عن السياسات الاقتصادية والمالية القائمة على الوفرة المالية خلق

وترسيخ النزعة الاستهلاكية على حساب النزعة إلى الادخار والإنتاج . فعلى الرغم من الارتفاع الذي لحق بمستويات المعيشة حيث بلغ متوسط إنفاق الأسرة الكويتية شهرياً ١٥٦٩ دينارًا كويتياً أي ما يعادل ٥١٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٩٩ ، إلا أن الميل المتوسط للاستهلاك ظل مرتفعاً طوال المسيرة التنموية . فبينما كان يشكل ٣٢,٧ ٪ من الناتج المحلّي الإجمالي(GDP) (٥) في منتصف السبعينات ، أصبح يشكل ٧٠,٢٪ في منتصف الثمانينيات ، ثم ارتفع إلى ٧٧,٢ ٪ في منتصف التسعينيات .

والواقع أن الارتفاع في الاستهلاك النهائي (جملة الاستهلاك الخاص والحكومي) لا يرجع فقط إلى ارتفاع مستوى ونسبة الاستهلاك الخاص ، ولكنه يرجع أيضاً إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك الحكومي الذي وصل إلى ١١٪ عام ١٩٧٥ ، ثم ارتفع إلى ٢٢,٤ ٪عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ٢٥,٥ ٪ عام ١٩٨٩ ، ثم أصبح الاستهلاك الحكومي يلتهم ما يناهز ثلث قيمة الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام ١٩٩٥ ، ويرجع ذلك في الأساس إلى استمرار سياسات الرفاهية التي تقوم عليها عملية تخصيص الموارد العامة في الميزانية ، رغم ما تعرضت له البلاد من أعباء جسام نتيجة الغزو العراقي . (سراج الدين وخورشيد ، ١٩٩٥) .

وفي ظل هذه الاختلالات يكون من الضروري العمل على تخفيض الاستهلاك النهائي بشقّيه الحكومي والخاص ليتمكن المجتمع من التواصل مع احتياجات بناء الطاقات الإنتاجية ، وتوظيف الارتفاع المستمر في الاستهلاك النهائي في دعم قوة العمل الوطنية .

وفي ما يتعلق باستمرار اختلال أنماط الكسب ، والإنفاق ، والتوظيف ، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي ٥٦,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦ ، وارتفعت نسبة مساهمته فوصلت إلى ٦٣,٢ ٪ عام١٩٩٥ ، أما نصيب القطاعين الزراعي والصناعي فقد بلغ ٥,٣ ٪ عام ١٩٨٦ ، وانخفضت عام ١٩٩٥ بنسبة ٤,٢٪ . أما قطاع الكهرباء والماء والغاز فقد ظلت مساهمته النسبية سالبة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الدعم الذي يتلقاه هذا القطاع عن طريق نظام التسعير .

وتمثل مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ١٨,٨ ٪ في منتصف التسعينيات مقارنة بنحو ١٦,٣ ٪ في منتصف الثمانينيات ، وتمثل مساهمة قطاع التشييد ٢ ٪ في التسعينيات تقريباً مقارنة بنسبة ٢,٦ ٪ في منتصف الثمانينيات . أما قطاع الخدمات الإنتاجية فقد أصبح يمثل ١٥,٢ ٪ في منتصف التسعينيات مقارنة بنسبة مساهمة قدرها ٢٢,٥ ٪ في منتصف الثمانينيات . بالإضافة إلى هذا الخلل فقد تواكب مع الاختلال في نمط الإنفاق ، حيث يلتهم الاستهلاك النهائي الإجمالي نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي خلال الثمانينيات والتسعينيات ، بالإضافة إلى ذلك أيضاً فما زال الاختلال في نمط توظيف المدخرات الوطنية يمثل سمة رئيسية للاقتصاد المحلي لاستمرار محدودية طاقته الاستيعابية .

وتؤكد هذه الاختلالات أن هناك تقاطعاً رئيسياً بين توجهات وسياسات التنمية الاقتصادية ، والسياسات المتبعة في تنمية الموارد البشرية ، فهذه السياسات لم تعتمد في درجة فعاليتها على أنها تنبع من إطار تنموي واضح ومحدد ، ومن ثم فلم يكن هناك وضوح لخلفية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى عدم وجود أساليب متطورة لمتابعة التغيرات التي أصابت كلاً من المسارين الاقتصادي والاجتماعي ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تعديل توجهات المسارين عند حدوث أي نوع من أنواع الخلل .

ويشير كثير من الباحثين إلى ظهور أشكال وصور سلبية لنماذج السلوك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الأفراد ، أو الجماعات ، أو المؤسسات الوطنية في كل من القطاعين الحكومي ، وغير الحكومي مثل ارتفاع الاستهلاك الترفي ، والاستثمار التضاربي والريعي ، وانحدار الإنتاجية . الأمر الذي أحدث تأثيرات عميقة في السياسات التنموية المستقبلية . ولقد كانت هذه التأثيرات واضحة في الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠-٢٠١٥) التي أصدرتها وزارة التخطيط في يناير ١٩٩٠ قبل الاعتداء العراقي الغاشم على دولة الكويت (سراج الدين وخورشيد ، ١٩٩٥ : ٦) .

فلقد أوضحت هذه الخطة طويلة الأجل أن السياسات التي اتبعت في

مجال قوة العمل في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة قد أحدثت خللاً في سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج ؛ حيث أدت المساعدات والمعونات التي تقدمها الدولة إلى تدني الشعور بالحاجة إلى الإسهام في النشاط الاقتصادي المنتج . كذلك أفضت المعدلات السريعة لنمو الدخل الوطني ، ومن ثم نصيب الفرد منه إلى ترسيخ الاعتقاد بإمكانية ، بل بشرعية الكسب الوفير والسريع دون جهد أو عمل ، الأمر الذي ترتب عليه اتجاه متزايد إلى الأنشطة الوسيطة في مجالات المال والتجارة ، وإلى الانجذاب السريع والشديد نحو عمليات المضاربة التي لا تعود بنفع حقيقي على المجتمع .

ويشير بعض الباحثين إلى أن هذه التوجهات الاستراتيجية قد استندت إلى قاعدة خاصة للتنمية بدولة الكويت تعتمد على إحداث حالة من التوازن بين شرعية الحكم ، وحقوق المواطن سواء في الحاضر أو المستقبل ، وهذه الحقوق تتضمن مستوى من المعيشة والرفاهية لكل مواطن يأخذ بالحسبان استمرارية العائد من صادرات النفط (انظر مثلاً : النقيب ، ١٩٩٨ : ١٦٣)

وفي إطار هذا السياق ، فقد أصبحت المواطنة جزءاً هاماً من الفلسفة أو الرؤية التنموية ، بمعنى أكثر تحديداً فقد اعتبرت المواطنة مسوغاً أو مبرراً لتوزيع الدخل بغض النظر عن حجم العمل أو الإنجاز الذي يقوم به المواطن ، ولم تميز هذه الفلسفة التنموية في تعريفها لهذه الحقوق بين حق المواطن في بناء إمكاناته وقدراته من خلال التعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية ، وحقه في دخل ثابت من عائدات النفط ، حيث اعتبر ذلك حقاً مكتسباً له . ولقد أدى عدم التمييز بين حق التكوين الاجتماعي - الاقتصادي للمواطن ، وحقه أو نصيبه في دخل ثابت تكفله له الدولة إلى ظهور الخلل في بنية المجتمع ، ومضامين التنمية البشرية المستدامة (الطراح ، ٢٠٠٢) .

إن الرفاهية التي يتمتع بها المواطنون ، كما تشير الكتبي هو نتيجة مباشرة لسياسات الدولة في مجالين رئيسيين : الخدمات الاجتماعية ، والتوظيف . فللمواطنين حق التعليم المجاني ، والرعاية الصحية ، والاجتماعية ، ومختلف أنواع الدعم للسلع والخدمات بما في ذلك الإسكان ، بالإضافة إلى الدخل المباشر . كما ضمن المواطنون أيضاً وظائف الدولة ، ومعاملة تفضيلية في

الرواتب والمناصب الحكومية ، وهذا يعني أن الدولة استطاعت كسب ولاءات الفئات والشرائح الاجتماعية من خلال سياساتها التوزيعية ، وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها (الكتبي ، ٢٠٠١) .

كما تشير الكتبي إلى أن المشكلة الرئيسية لهيمنة الدولة هي أنها أطلقت توقعات المواطنين بلا حدود ، فقد ساد الاعتقاد بأن التنمية هي مشروع بلا ألم ، فهي لا تتطلب تضحيات لتحقيق أهدافها ، كما أنها لا تتطلب من الفئات والشرائح الاجتماعية المشاركة الإيجابية في الخطط والبرامج التنموية ، ومن هنا فقد بلغت الفجوة مداها بين ما تقدمه سياسات مجتمع الرفاهية ، والتنمية البشرية المستدامة .

ثانياً : المؤشرات التعليمية ، وانعكاساتها على التنمية البشرية .

لقد أكدت نتائج كثير من البحوث والدراسات التي تناولت المؤشرات الخاصة بالأوضاع الراهنة للنظام التعليمي في الكويت مجموعة من الأمور الهامة يأتي في مقدمتها تأثير هيمنة الدولة في كافة الأنشطة المجتمعية ، وترسيخها لسياسات مجتمع الرفاهية . الأمر الذي ألقى بظلاله على تعليم الأطفال الذين يبدؤون رحلتهم في الحياة من منطلق مغلوط ظاهره الرفاهية ، ومضمونه الاتكالية والاعتمادية ، وعدم الإدراك لأهمية المسؤولية ، وقيم العمل ، والجهد ، والإنجاز (رضا ، ١٩٩١ : ٧٢) . وإن استمرار تباين هذه المؤشرات التعليمية قد يؤثر سلباً في زيادة الفجوة بين التوجهات والاستراتيجيات التربوية في إطارها النظري ، والواقع الأمبيريقي الذي يعكس تدني مستوى كفاءة النظام سواء الداخلية أو الخارجية (٦) (الكواري ، ١٩٩٦ : ٥٧) .

وفي ما يتعلق بتطور المؤشرات الخاصة بالنظام التعليمي ، فيمكن عرضها بإيجاز ، وذلك على النحو التالي :

١- انخفاض نسبة الأمية لجملة الجنسين (ذكور - إناث) من ٨٪ عام

١٩٩٩ إلى ٧,٦٪ عام ٢٠٠٠ ، ولقد انخفضت نسبة الأمية للذكور من ٣,١٪ عام ١٩٩٩ إلى ٢,٩٪ عام ٢٠٠٠ ، أما بالنسبة إلى الإناث فقد انخفضت النسبة بينهن من ١٢,٦٪ عام ١٩٩٩ إلى ١٢٪ عام ٢٠٠٠ . ويلاحظ أن نسبة الأمية للإناث تبلغ حوالي أربعة أضعاف مثيلتها للذكور .

٢- ارتفاع المعدل العام للمقيدين بجميع مراحل التعليم ، حيث تؤكد البيانات الخاصة بنسب القيد بمراحل التعليم المختلفة في المجتمع الكويتي (مرحلة رياض الأطفال ، والابتدائية ، والمتوسطة ، والثانوية ، والتعليم العالي) القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي ، حيث يشير معظم الباحثين في هذا الصدد إلى أنه كلما ارتفعت نسب القيد في مراحل التعليم المتعددة ، ارتفعت نتيجةً لذلك القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي ، فضلاً عما يعكسه ذلك على تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم . (المسيليم ، ٢٠٠٢ : ٨١) . وتوضح بيانات الجدول التالي نسب القيد الإجمالية بمراحل التعليم في المجتمع الكويتي خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ .

نسبة القيد / مراحل التعليم	٪
رياض الأطفال	٨٨,٢
الابتدائية	١٠١,٤
المتوسطة	١٠٢,٣
الثانوية	٨٩,٥
التعليم العالي	٢٥,٨

المصدر : وزارة التخطيط ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ ، دولة الكويت .

وتؤكد بيانات هذا الجدول ارتفاع نسب المقيدين بالمرحلتين الابتدائية ، والمتوسطة ، حيث يعني ذلك أنه لا يوجد في هاتين المرحلتين تلاميذ خارجين عن معدل الاستيعاب . بينما تعكس نسب المقيدين في التعليم الثانوي أن هناك ١٠,٥٪ من المفترض أن تستوعبهم المرحلة الثانوية خارجين عن نسب الاستيعاب . بالإضافة إلى أن نسب المقيدين من الطلبة بالتعليم العالي تعد نسبة منخفضة حيث لا تتجاوز ٢٥,٨٪ . أما فيما يتعلق بمرحلة رياض الأطفال فتعد نسبة القيد في هذه المرحلة مرتفعة حيث بلغت ٨٨,٢٪ إذا ما قورنت بنسب القيد في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ؛ ففي مجتمع الإمارات العربية المتحدة لم تتجاوز نسبة القيد في هذه المرحلة عن ٥٦٪ عام ١٩٩٥ ، ومجتمع البحرين لم تتجاوز أيضاً نسبة القيد في نفس السنة ٣٣٪ ، ومجتمع المملكة العربية السعودية لم تتجاوز نسبة القيد في هذه المرحلة أيضاً ٣٣٪ ، وتبلغ نسب القيد في هذه المرحلة بالمجتمع القطري ٣٢٪ ، بينما تنخفض إلى حد بعيد نسب القيد في هذه المرحلة بالمجتمع العُماني حيث لا تتجاوز ٤٪ (تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٢ : ٢٣) .

وفي إطار هذا السياق يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري ، وتحديد مدى إمكاناته المستقبلية . الأمر الذي يبرر الحاجة إلى الاهتمام بهذه المرحلة التي يتفوق فيها المجتمع الكويتي على غيره من المجتمعات سواء الخليجية أو العربية (UNDP & AFESD, 2002 : 52).

وعلى الرغم من ارتفاع نسب المقيدين بمراحل التعليم بالمجتمع الكويتي ، إلا أن ذلك يواجه بمشكلتين رئيسيتين تتمثل الأولى في ارتفاع نسب الرسوب ، والارتفاع النسبي للتسرب ، حيث أكدت البيانات أنه كلما انتقل الطلاب من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تعليمية أخرى ارتفعت قيم كل من النسبتين : الرسوب ، والتسرب . فقد بلغت نسبة الرسوب في المرحلة الابتدائية ٤٪ خلال العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وبلغت نسبة التسرب ١٪ تقريبا في نفس العام الدراسي ، وفي المرحلة المتوسطة بلغت نسبة الرسوب ٨,٧٪ ، ونسبة التسرب ٢,١٪ ، وفي المرحلة الثانوية بلغت نسبة الرسوب ١٨٪ ، ونسبة التسرب ١٣,٣٪ .

وفي مرحلة التعليم الجامعي ترتفع نسبة التسرب حيث بلغت ما بين ٤,١٪ - ٧,٥٪ خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٢ - ١٩٩٥/١٩٩٦) .

ولقد حددت نتائج البحوث والدراسات التي قامت بها وزارة التربية حجم الهدر الناجم عن الرسوب والتسرب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي بما قيمته ٦٦ مليون دينار كويتي سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٢ -١٩٩٣/١٩٩٤) ، ويمثل هذا المتوسط ٢٥٪ من موازنة التربية في هذه الفترة .

ولقد أشارت نتائج هذه البحوث والدراسات أيضاً إلى أن ارتفاع نسب الرسوب في مراحل التعليم قبل الجامعي تؤثر سلباً في تشوه الهرم التعليمي ، حيث يلاحظ أن نسب الطلاب في السنة الأولى من المرحلتين المتوسطة والثانوية تزيد على ١٠٠٪ ، وهذا راجع إلى تراكم أعداد الطلاب الراسبين الذين يواجهون باختلاف طبيعة المناهج الدراسية عن السنوات السابقة ، كما أشارت نتائج هذه البحوث والدراسات أيضاً إلى أن ذلك راجع إلى غياب الاتساق والانسجام بين المناهج والمقررات الدراسية للمراحل التعليمية التالية (وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية ، ٢٠٠١) .

وفى إطار هذا السياق ، يؤكد مشروع خطة التنمية لدولة الكويت (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) أن أهم المشكلات التي يواجهها التعليم ما قبل الجامعي ، يمكن تحديدها بإيجاز ، وذلك على النحو التالي :

١- عدم التزام الأسرة إلحاق أبنائها بمرحلة التعليم في السن القانونية (سواء أقل من السن أو أعلى منه) .

٢- تعدد مرات الرسوب والإعادة .

٣- تسرب الطلاب من التعليم ، وإعادة قيدهم فيما بعد .

إن هذه المشكلات تؤثر سلباً في الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ، كما أنها تشكل في حد ذاتها هدراً للموارد التعليمية ، فضلاً عن العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية التي تؤثر في الطلاب المنتمين إلى فئات عمرية متباينة في نفس الصف الدراسي (وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية ، ٢٠٠١) .

٣- الإنفاق على التعليم في ظل سياسات مجتمع الرفاهية ، فعلى الرغم من بعض مظاهر العجز في الإيرادات النفطية ، إلا أن مبدأ الإنفاق ظل مسيطراً ومستمراً ؛ فلقد تطور نصيب التعليم من الإنفاق العام خلال السنوات المالية الأخيرة ، وبالتحديد بداية من السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ حيث ارتفع من ٩,٨٪ إلى ١٠,١٤٪ في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً فوصل إلى ١٠,١٦٪ في السنة المالية التي تلتها ١٩٩٨/١٩٩٩ ، أما فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد ارتفع من ٥,٢٪ في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٥,٧٪ في السنة المالية ١٩٩٧/ ١٩٩٨ .

ولقد بلغ الإنفاق على التعليم العالي خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٩٩٦/١٩٩٧ -٢٠٠٠ /٢٠٠١ حوالي ثلث الإنفاق على التعليم ككل ، ويتبقى حوالي الثلثين لمراحل التعليم ما قبل الجامعي . وتشير نتائج البحوث والدراسات التي أُجريت حول توزيع الإنفاق على التعليم العالي مقارناً بالإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي ، إلى أن هذا التوزيع قد يبدو مقبولاً إذا كان جزء من الإنفاق على التعليم العالي مستغلاً في عمليات البحث والتطوير في كافة مجالات المجتمع والاقتصاد الكويتي ، ولكن لأن هذا الجزء من الإنفاق على التعليم العالي غير مستغل في هذه العمليات أساساً ، فإن هذا الإنفاق على التعليم العالي في مجمله يبدو مرتفعاً .

وفي ما يتعلق بمتوسط نصيب الطالب في مراحل التعليم قبل الجامعي من الإنفاق الفعلي ، فقد بلغ متوسط نصيب الطالب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي ١٧٠١ د .ك ، أي ما يوازي ٥١٨٨ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ثم انخفض هذا المتوسط انخفاضاً طفيفاً فوصل إلى ١٦٦٠ د .ك أي ما يوازي ٥٠٦٣ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ولكنه ارتفع مرة أخرى فوصل ٢١٥٦ د .ك أي ما يوازي ٦٥٧٦ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٨/١٩٩٩ .

أما في ما يتعلق بمتوسط نصيب الطالب فى مرحلة التعليم العالي (الجامعي ، والتطبيقي) فقد بلغ ٧٦١٦د .ك أي ما يوازي ٢٣٢٩٩ دولاراً

أمريكياً عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى ٧١٢٣ د .ك ، أي مايوازي ٢١٧٥٦ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٧ /١٩٩٨ ، ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً فوصل إلى ٩٢٧٥ د .ك ، أي مايوازي ٢٨٢٨٩ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٨/١٩٩٩ . وهذا الارتفاع فى متوسط نصيب الطالب من الإنفاق الفعلي غير مرتبط أساساً بتذبذب أسعار النفط ، أو الإيرادات النفطية ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الانفصال التام بين توزيع حجم الإنفاق العام ، والإنفاق على التعليم ، والدور الذي تلعبه سياسات مجتمع الرفاهية في عدم ترشيد الإنفاق على الخدمات التي تقدمها الدولة لرعاياها ، بالإضافة إلى عدم الإيمان بالتخطيط فى توزيع المخصصات المالية على الخدمات والأنشطة التي تقدمها الدولة للمجتمع .

ولقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت تقييم الإنفاق على التعليم ، سواء في مرحلة التعليم ماقبل الجامعي ، أو التعليم الجامعي ثلاث حقائق رئيسية ، تتمثل الأولى في أن جزءاً كبيراً من هذا الإنفاق يتجاوز ٥٠٪ يذهب إلى بند الأجور والمرتبات ومكافآت العاملين فى مجال التعليم . وأن أكثر من ٣٠ ٪ تذهب كمصاريف إهلاك للمباني والأثاث والمعدات ، وهذا الوضع يعكس هدراً حقيقياً للموارد التعليمية . وتتحدد الحقيقة الثانية في أن ماينفق على الطالب الكويتي في التعليم العالي يضعه فى المرتبة الأولى على الصعيد ليس المحلي أو الإقليمي ، وإنما على الصعيد العالمي من حيث تكلفته السنوية ؛ حيث إن ماينفق على الطالب الياباني مثلاً لا يتجاوز ١٠٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً ، أي أقل من نصف المبلغ الذي يُنفق على الطالب الكويتي سنوياً ، على الرغم من أن ماينفق على الطالب الياباني يدخل في جزء منه نصيبه من العمل فى مجال البحوث والتطوير التكنولوجي كأحد التزامات الجامعات اليابانية تجاه مجتمعها .

ومن هنا فإن الطالب الجامعي في الكويت لا يستفيد كثيراً من هذا الإنفاق المبالغ فيه ، حيث تعاني مؤسسات التعليم العالي في الكويت تضخم الأجهزة الإدارية فيها . ففي دراسة أُجريت عام ١٩٩٥ أكدت نتائجها أنه يوجد ٢,٤ إداري و ١,٥ عامل خدمات لكل عضو هيئة تدريس . من هنا

يتضح حجم الأعباء الملقاة على الميزانية المخصصة للتعليم العالي ، وكذلك حجم الأعباء التي تدخل ضمن نصيب الطالب أو تكلفته السنوية . أما الحقيقة الثالثة فتتعلق بمستوى التحصيل الدراسي الذي تحمله أو تستوعبه مخرجات التعليم العالي .

وفي إطار هذا السياق يشير أحد خبراء التربية إلى أحد أهم مظاهر أزمة التعليم الجامعي ، حيث إن مخرجاته عاجزة عن الإسهام فى تنمية مجتمعاتها . ومن هنا فلقد شعر هؤلاء الخريجون بأنهم خُدعوا بالتعليم ، وأنهم يواجهون مستقبلاً قاتماً ، فمواقع العمل غير راضية عن مخرجات التعليم ، والخريجون غير راضين عن أنفسهم ، ولا يجدون المجال صالحاً لتوظيف قدراتهم ، أو لتحقيق ذواتهم ، ولهذه الأسباب يؤكد خبراء التربية أن الموارد المستثمرة فى الإبقاء على نظام تعليمي لا يستطيع توظيف قدرات وإمكانات مخرجاته هي موارد أُسيء استخدامها (كومز ، ١٩٩٢) .

وفي ما يتعلق بمدى اهتمام مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بتطوير التعليم وتحسين جودته ، وعدم التركيز على التعليم النظري ، والاتجاه إلى التعليم المهني أو العملي حتى يستطيع تلبية متطلبات التنمية البشرية المستدامة ، والاندماج فى العولمة ، تشير بيانات الجدول التالي إلى نسبة التعليم المهني كمكون في التعليم الثانوي بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الدراسية الثلاث (١٩٨٠ / ١٩٨١) ، (١٩٩٠/ ١٩٩٩) ، (١٩٩٤ / ١٩٩٥) .

نسبة مكون التعليم المهني في التعليم الثانوي / الدولة	١٩٨٠/ ١٩٨١ ٪	١٩٩٠/ ١٩٩١ ٪	١٩٩٤/ ١٩٩٥ ٪
الإمارات العربية المتحدة	١,٣	٠,٧	١,٤
البحرين	١٠,٦	١٣,٣	١٢,٧
المملكة العربية السعودية	١,٥	٢,٨	٢,٣
الكويت	٠,٢	٠,٦	٠,٧
عُمان	٦,٠	٢,٨	١,٤
قطر	٢,٨	٣,٠	١,٨

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ .(ص ٣٦)

وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن المجتمع البحريني يسير في اتجاه زيادة نسبة مكون التعليم المهني في التعليم الثانوي ، حيث ارتفعت نسبة هذا المكون من ١٠,٦٪عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ١٣,٣٪ عام ١٩٩١/١٩٩٠ ، وأخيراً انخفض هذا المكون انخفاضاً طفيفاً فوصل إلى ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ . أما بقية مجتمعات مجلس التعاون الخليجي فلم يحدث فيها أي تطور حقيقي في نسب مكون التعليم المهني في التعليم الثانوي ، حيث لم تتجاوز نسبة المكون المهني في التعليم الثانوي خلال السنوات الدراسية الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة ١,٥٪ ، ولم تتجاوز نسبة المكون المهني في التعليم الثانوي خلال السنوات الدراسية الثلاث في المملكة العربية السعودية ٣٪ ، ولم تتجاوز نسبة المكون المهني في التعليم الثانوي خلال السنوات الدراسية الثلاث بدولة الكويت ١٪ ، ولم تتجاوز نسبة المكون المهني في

التعليم الثانوي خلال السنوات الدراسية الثلاث بعُمان ٣٪ ، وأخيراً لم تتجاوز نسبة المكون المهني في التعليم الثانوي خلال السنوات الدراسية الثلاث بقطر ٣٪ . وهذا يؤكد تدني المكون المهني في التعليم الثانوي ، وانخفاض الطلب عليه مقارناً بالطلب الاجتماعي على التعليم الثانوي الذي يؤدي إلى الجامعة أو التعليم العالي . ويعكس هذا التدني في المكون المهني عدم التخطيط المستقبلي لدى المختصين عن التعليم في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي . واستمراراً لهذا الاتجاه توضح بيانات الجدول الثاني التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي وفقاً للمجالات الدراسية لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ .

المجال الدراسي / الدولة	علوم التربية ٪	العلوم الإنسانية ٪	القانون ، والعلوم الاجتماعية ٪	العلوم الطبيعية والهندسة الزراعية ٪	العلوم الطبية ٪
الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	–	–
البحرين	– ٢٦	تم إضافة العلوم الإنسانية إلى علوم التربية	٢٢	٣٩	١٣
المملكة العربية السعودية	٤٨	٢٧	٧	١٤	٤
الكويت	٣١	٨	٣٤	٢٣	٤
عُمان	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ .(ص ٤١)

وتشير بيانات هذا الجدول إلى ارتفاع الطلب الاجتماعي على العلوم النظرية فيما عدا المجتمع البحريني الذي يرتفع فيه الطلب على العلوم الطبيعية ، والهندسية ، والزراعية ، بالإضافة إلى العلوم الطبية ، وذلك بالمقارنة بالطلب الاجتماعي على العلوم النظرية . أما في المملكة العربية السعودية ، والكويت فتؤكد البيانات ارتفاع الطلب الاجتماعي على العلوم النظرية ، وانخفاض الطلب الاجتماعي على العلوم الطبيعية ، والهندسية ، والزراعية ، وإن كان الطلب الاجتماعي على العلوم الطبيعية ، والهندسية ، والزراعية ، بالمجتمع الكويتي يفوق نظيره بمجتمع المملكة العربية السعودية .

وتؤكد نتائج تحليل بيانات هذا الجدول عدم استجابة السياسات التربوية أو التعليمية لمتطلبات العصر ، أو حتى لاحتياجات سوق العمل الحقيقية ، وعدم وجود رؤية مستقبلية للتغيرات السريعة التي أصابت مجالات التخصص من حيث ترتيب أولوياتها استجابة للعولمة ، وما تتطلبه من تخصصات مغايرة للتخصصات النظرية في علوم التربية ، والعلوم الإنسانية ، والقانون والعلوم الاجتماعية .

ثالثاً : تكنولوجيا المعلومات ، والفجوات الرقمية .

وفي ما يتعلق بالفجوة الرقمية كما جاءت بتقرير التنمية الإنسانية العربية بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، يوضح الجدول التالي بعض الاستخدامات العصرية لكل ١٠٠٠ من السكان خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٠) . (للتفصيل انظر : UNDP & AFESD, 2002: 73-79 وانظر أيضاً : Wheeler, 2000).

الفجـــــوة الرقميـــة / الـــدولـــة	عدد الهواتف الثابتة لكل ١٠٠٠ من السكان	عدد الحواسب الشخصية لكل ١٠٠٠ من السكان	عدد مواقع الإنترنت لكل ١٠٠٠ من السكان	إجمالي مستخدمي الإنترنت بالألف
	١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٣٢	١٠٢	٩٢	١٦٧,٠٠٠
البحرين	٢٤٩	١٤٠	١٧	٦٢,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٢٩	٥٧	٢	١٤,٠٠٠
الكويت	٢٤٠	١٢١	٢٣	٥٣,٠٠٠
عُمان	٩٠	٢٦	٣	٢٠,٠٠٠
قطر	٢٦٣	١٣٦	١	٧٦,٠٠٠

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ .

وتعكس مؤشرات هذا الجدول الفجوة الرقمية بين مجتمعات مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق باقتناء أجهزة الاتصال ، والحواسب الشخصية ، ومواقع الإنترنت ، وعدد مستخدميها . ويمكن ترتيب كل وسيلة من هذه الوسائل تنازلياً ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ في ما يتعلق بعدد الهواتف الثابتة لكل ١٠٠٠ من السكان في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٩ ، فتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى تنازلياً بواقع ٣٣٢ هاتفاً ثابتاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، يليها تنازلياً قطر بواقع ٢٦٣ هاتفاً ثابتاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، وتأتي في المرتبة الثالثة تنازلياً البحرين بواقع ٢٤٩ هاتفاً ثابتاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، وفي المرتبة الرابعة تنازلياً تأتي الكويت بواقع ٢٤٠ هاتفاً ثابتاً ، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة تنازلياً

بواقع ١٢٩ هاتفاً ثابتاً ، وأخيراً تأتي عُمان فى المرتبة السادسة بواقع ٩٠ هاتفاً ثابتاً .

٢ ـ في ما يتعلق بعدد الحواسب الشخصية لكل ١٠٠٠ من السكان في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٩ ، فتحتل البحرين المرتبة الأولى بواقع ١٤٠ حاسباً شخصياً لكل ١٠٠٠ من السكان ، يليها تنازلياً قطر بواقع ١٣٦ حاسباً شخصياً لكل ألف من السكان ، وجاء في المرتبة الثالثة تنازلياً الكويت بواقع ١٢١ حاسباً شخصياً لكل ألف من السكان ، واحتلت الإمارات المرتبة الرابعة تنازلياً بواقع ١٠٢ حاسبين شخصيين لكل ١٠٠٠ من السكان ، وجاء في المرتبة الخامسة تنازلياً السعودية بواقع ٥٧ حاسباً شخصياً لكل ١٠٠٠ من السكان ، وأخيراً جاءت عُمان في المرتبة السادسة بواقع ٢٦ حاسباً شخصياً لكل ١٠٠٠ من السكان .

٣ ـ في ما يتعلق بعدد مواقع الإنترنت لكل ١٠٠٠ من السكان في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٠ ، فتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى تنازلياً ، حيث بلغت أعداد هذه المواقع ٩٢ موقعاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، يليها تنازلياً الكويت بواقع ٢٣ موقعاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، وجاءت البحرين في المرتبة الثالثة تنازلياً بواقع ١٧ موقعاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، وتنخفض إلى حد بعيد أعداد مواقع الإنترنت لكل ١٠٠٠ من السكان فى كل من عُمان بواقع ٣ مواقع لكل ١٠٠٠ من السكان ، والسعودية بواقع موقعين لكل ١٠٠٠ من السكان ، وأخيراً قطر التي لا يوجد فيها سوى موقع واحد لكل ١٠٠٠ من السكان .

٤ ـ في ما يتعلق بإجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٠ ، فتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى تنازلياً حيث بلغ إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت ١٦٧٠٠٠ مستخدم ، يلي ذلك تنازلياً قطر بواقع ٧٦٠٠٠ مستخدم ، واحتلت البحرين المرتبة الثالثة تنازلياً بواقع ٦٢٠٠٠ مستخدم ، وجاءت

الكويت في المرتبة الرابعة تنازلياً بواقع ٥٣٠٠٠ مستخدم ، وانخفضت أعداد مستخدمي الإنترنت انخفاضاً ملحوظاً بكل من عُمان ، والسعودية ، حيث احتلت عُمان المرتبة الخامسة تنازلياً بواقع ٢٠٠٠٠ مستخدم ، وأخيراً جاءت السعودية فى المرتبة السادسة بواقع ١٤٠٠٠مستخدم .

وتعكس هذه المؤشرات العديد من الدلالات التي يمكن من خلالها قياس مدى انفتاح كل مجتمع من مجتمعات مجلس التعاون الخليجي على العالم . فعلى سبيل المثال لا الحصر وبالتحديد عام ١٩٩٩ لا نجد سوى ٩٠ هاتفاً ثابتاً لكل ١٠٠٠ من السكان في المجتمع العُماني ، أي أن لكل ١٠٠ من السكان ٩ من الهواتف الثابتة . وفي المملكة العربية السعودية لا نجد سوى ١٢٩ هاتفاً ثابتاً لكل ١٠٠٠ من السكان ، أي أن لكل ١٠٠ من السكان ١٣ هاتفاً ثابتاً فقط ، وحتى في بقية مجتمعات مجلس التعاون الخليجي تنخفض الهواتف الثابتة لكل من السكان بصفة عامة .

وهذه المؤشرات تؤكد العزلة ، وعدم التمتع بميزة الاتصال بين الأقاليم والمحافظات داخل كل مجتمع . كما تعكس انخفاض عدد الحواسب الشخصية ، وعدد مواقع الإنترنت لكل ١٠٠٠ من السكان ، وجملة مستخدمي الإنترنت أيضاً عدم انفتاح مواطني هذه المجتمعات على أحدث أساليب عصر المعلومات والاتصالات والحاسبات ، واتساع الفجوة بين المحلية والعالمية أو العولمة .

فضلاً عن ذلك ، فإن هذه المؤشرات تعكس أيضاً اهتمام الدولة بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي بالعاصمة والمناطق الحضرية المجاورة ، وإهمال المناطق البعيدة عن العاصمة ، وذلك في ما يتعلق بالتوزيع العادل لخطوط الهواتف الثابتة ، والحواسب الشخصية ، ومواقع الإنترنت ، ومستخدمي الإنترنت .

رابعاً : تطور مؤشرات خدمات الرعاية الصحية .

لقد أسفرت جهود الدولة في مجال الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية إلى التحسن الملحوظ في المؤشرات الدالة على ذلك ، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد لكل من الذكور والإناث ، ليس في المجتمع الكويتي فقط ، بل بقية مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، ويوضح الجدول التالي العمر المتوقع عند الميلاد بالسنة في كل مجتمع من هذه المجتمعات عام ٢٠٠٠ .

العمر المتوقع عند الميلاد / الدولة	الذكور العمر	الإناث العمر
الكويت	٧١,٩	٧٥,٢
الإمارات العربية المتحدة	٧٢,٢	٧٥,٦
البحرين	٧٠,٦	٧٣,٦
المملكة العربية السعودية	٧١,٠	٧٢,٦
عُمان	٧٠,٤	٧٣,٨
قطر	٧١,٦	٧٤,٦

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢,

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية بدولة الكويت عام ٢٠٠٠ إلى مجموعة من النتائج التي تعكس ارتفاع خدمات الرعاية الصحية ، يمكن عرضها بإيجاز ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ حصول كافة السكان على الخدمات الصحية ، ومياه شرب مأمونة ، وعلى خدمات المرافق الصحية .

٢ ـ الثبات النسبي لمعدل الوفيات العامة ، والانخفاض اللافت لمعدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي ، الذي وصل إلى ١٠,١ حالة وفاة للأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي . وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي ١٧,٣ طفلاً دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي . وانخفض معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠ مولود حي من ٧,٦ طفلاً لكل ١٠٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥ طفلاً لكل ١٠٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٠٠ .

٣ ـ القضاء عالمياً على مرض شلل الأطفال ، بمعنى اختفاء الإصابة بمرض شلل الأطفال من المجتمع الكويتي اختفاءً تاماً .

٤ ـ ارتفاع نسبة التغطية بالتطعيم ضد شلل الأطفال ، والسل الرئوي إلى ١٠٠٪ .

وعلى الرغم مما تعكسه مؤشرات الرعاية الصحية من تحسن الوضع الصحي بالمجتمع الكويتي ، إلا أن هذه المؤشرات تكشف عن العديد من المؤشرات ، يمكن تحديدها في إيجاز ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ الارتفاع النسبي في معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي ابتداءً من العام ٢٠٠٠ .

٢ ـ الارتفاع النسبي في معدل وفيات المواليد الذين تقل أوزانهم عن ٢,٥ كجم عند الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي .

٣ ـ ارتفاع نصيب كل ممرضة من عدد السكان .

٤ ـ ارتفاع عدد السكان لكل سرير .

٥ ـ الزيادة المطردة في حالات الإصابة بالجدري ، والإسهال المعدي .

ولقد أرجعت وزارة الصحة عند تقييمها لجودة الخدمات الصحية التي تقدمها إلى مشاكل تمويلية ، و تنظيمية ، وفنية يعكسها ارتفاع الزيادة النسبية في عدد السكان إلى حجم الخدمات الصحية ، وهو ما يقترن بانخفاض

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الرعاية الصحية . كما أن هناك أسباباً أخرى تتمثل فى استئثار الباب الأول من ميزانية وزارة الصحة للرواتب والمزايا بنحو ٦٤٪ من إجمالي الميزانية مما يسبب ضغطاً كبيراً على باقي عناصر التكلفة ، على الرغم من أن هذا الباب الأول قد ارتفع بنسبة ١,٥٪ عام ١٩٩٩ نتيجة تطبيق جهاز الأطباء الجديد ، وزيادة حصة الحكومة في التأمين التكميلي ، مما أدى إلى ضغط باقي عناصر الميزانية .

وفي ما يتعلق بنسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومتوسط ما تنفقه وزارة الصحة على مواطنيها باعتبار أن هذين المؤشرين يعكسان إلى حد بعيد مدى استفادة المواطنين من الخدمات الصحية التي تقدمها لهم الدولة ، فيوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ، ومتوسط الإنفاق السنوي على الصحة لكل مواطن في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٠ .

الإنفاق على الصحة / الدولة	نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٪	نصيب المواطن من الإنفاق السنوي على الصحة (بالدولار الأمريكي)
الكويت	٣,٣	٥٢٩
الإمارات العربية المتحدة	٤,٢	٢٦٢
البحرين	٤,٤	٣١٥
المملكة العربية السعودية	٣,٥	٢٩٧
عُمان	٣,٩	١٨٢
قطر	٦,٥	٦٣٥

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ .

وفي ما يتعلق بالترتيب التنازلي لنسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، فتحتل دولة قطر المرتبة الأولى تنازلياً حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٦,٥٪ ، يليها تنازلياً البحرين حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٤,٤٪ ، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة تنازلياً ، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٤,٢ ٪ ، وتحتل عُمان المرتبة الرابعة تنازلياً ، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٣,٩٪ ، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة تنازلياً حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٣,٥ ٪ ، أما دولة الكويت فتحتل المرتبة السادسة والأخيرة . حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة لإجمالي الناتج المحلي ٣,٣ ٪ .

وفي ما يتعلق بنصيب المواطن من الإنفاق على الصحة بالدولار الأمريكي سنوياً في دول مجلس التعاون الخليجي ، فتحتل قطر المرتبة الأولى تنازلياً حيث يبلغ نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ٦٣٥ دولاراً أمريكياً ، يلي ذلك تنازلياً الكويت حيث يبلغ نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ٥٢٩ دولاراً أمريكياً ، وتأتي البحرين في المرتبة الثالثة تنازلياً ، حيث يبلغ نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ٣١٥ دولاراً أمريكياً ، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة تنازلياً ، حيث يبلغ نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ٢٩٧ دولاراً أمريكياً ، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة تنازلياً ، حيث يبلغ نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ٢٦٢ دولاراً أمريكياً ، وأخيراً فقد احتلت عُمان المرتبة السادسة ، حيث يبلغ نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ١٨٢ دولاراً أمريكياً .

وبمقارنة نسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، بنسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت فيها النسبة إلى ١٣ ٪ عام ٢٠٠٠ ، تليها سويسرا بنسبة ١٠,٧ ٪ ، وألمانيا بنسبة ١٠,٦ ٪ (تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ، السبت ٢٩ يونيو ٢٠٠٢) ، نلاحظ أنه وعلى الرغم

من ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول المتقدمة ، إلا أن نسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت تعد منخفضة إذا ما قورنت بهذه الدول المتقدمة ، أو حتى إذا قورنت ببقية مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، ولعل أهم العوامل التي تقف وراء هذا الانخفاض ابتلاع الرواتب والأجور أكثر من ٧٠٪ من موازنة وزارة الصحة ، ولقد سبب ذلك خللاً في توزيع الموارد ، وما يحدث لقطاع الصحة يحدث لقطاع التعليم ، والرعاية الاجتماعية . . .وغيرها من القطاعات .

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ في هذا الصدد إلى أن معظم الدول العربية تنفق ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة ، وهذا أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق ٥,٧ ٪ على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن برامج إصلاح القطاع الصحي ، وإعادة هيكلتها قد أثّر سلباً في الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض(تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢) .

وتشير كثير من البحوث والدراسات ذات الصلة سواء بانخفاض نسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي ، أو بنصيب المواطن الكويتي من الإنفاق على الصحة بالدولار الأمريكي إلى أن ذلك ليس السبب الحقيقي في انتشار الأمراض – حيث يشعر المواطن الكويتي بالرضا عن خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها له الدولة – ولكن انتشار هذه الأمراض يرجع بالدرجة الأولى إلى سياسات مجتمع الرفاهية التي تجعل المواطنين غير مهتمين أو غير مكترثين باتباع العادات الصحية ، حيث إنهم في النهاية سيلجؤون إلى خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها لهم الدولة دون أن يتحملوا حتى ولو نفقات رمزية نتيجة الانتفاع أو الاستفادة من هذه الخدمات ؛ فلقد أكدت المؤشرات الصحية عام ٢٠٠٢ بدولة الكويت على ارتفاع الإصابة بمرض السكري التي وصلت إلى ١٥,٥ ٪ بين الكبار ، بينما بلغت نسبة إصابة الأطفال بالسكري نحو ١٨٪ لكل ١٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ١٤ عاماً ، ويكمن السبب الحقيقي وراء ذلك إلى الأنماط

الصحية التي تتبعها الأسرة ، والإفراط في تناول الوجبات الجاهزة السريعة ، وقلة الحركة ، وكثرة المكوث أمام أجهزة التلفزيون ، والحاسبات الآلية ، وشبكات الإنترنت لفترات طويلة .

خامساً : وضع المرأة ومكانتها في المجتمع الكويتي تحديداً ، ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي بشكل عام .

يعكس وضع ومكانة المرأة بصفة عامة مدى الاهتمام الذي يوليه المجتمع للدور الذي تقوم به في المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل . فلقد أكدت تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن أنه لا تنمية بشرية مستدامة من دون تمكين المرأة من توسيع خياراتها من خلال إتاحة وتيسير فرص الحصول على التعليم بمراحله ومستوياته المتعددة ، والتدريب بكافة أنواعه ، والعمل دون تمييز . بل إن أحد أهم المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية ، مقياس تمكين النوع الذي يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع ، والقصور الناجم عن عدم تمكين المرأة فى المجتمعات العربية ، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٠ أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢) .

وتكمن المفارقة الحقيقية حول دور المرأة الكويتية في المجتمع في عملية المقارنة بين دورها في المجتمع قبل اكتشاف النفط ، ودورها بعد اكتشاف النفط . حيث كانت المرأة في المرحلة الأولى ركناً أساسياً في حركة المجتمع ، وإن كان هذا الدور بعيداً عن الأشكال القيادية والتمثيلية لفئات السكان أو الطوائف المختلفة ، ولكن دورها كان مؤثراً في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في ظل غياب الزوج لأشهر طويلة سواء في رحلات التجارة ، أو رحلات الغوص ، وقد أكسب هذا الوضع المرأة الكويتية حصانة ودوراً اجتماعياً بارزاً .

وتشير كثير من الدراسات في هذا الصدد إلى أن هذا الدور المتميز الذي اكتسبته المرأة في مرحلة ماقبل ظهور النفط قد تعرض لكثير من التراجع نتيجة لاعتبارات متعددة يأتي في مقدمتها حقها السياسي متمثلاً في حق

الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة . وبالتبعية فهي محرومة من تولي الوزارة ، حيث ينص القانون صراحة على أن من يكلف بالحقيبة الوزارية يجب أن تتوفر فيه شروط الترشيح والانتخاب .

وفي إطار هذا السياق تؤكد الحمود أن مجلس الأمة كان يمعن في تنحية المرأة في الوقت الذي كان يزداد فيه وعيها وتأهيلها وتطلعاتها ، وعلى الرغم من ذلك فقد تغير هذا الوضع إلى واقع آخر في ١٥ مايو عام ١٩٩٩ بفعل الأمر الأميري الذي صدر أثناء حل مجلس الأمة حلاً دستورياً ليقرر حق المرأة السياسي كاملاً ، ترشيحاً وانتخاباً ، وليكلف الحكومة بوضع الآلية المناسبة لإقرار هذا الحق ، وعلى أثر ذلك صدر مرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٩ بتغيير المادة الأولى من قانون الانتخاب (الحمود ، ٢٠٠١ : ٤٤٨-٤٤٩) .

وفي ما يتعلق بأهم المؤشرات التي تعكس أوضاع المرأة في المجتمع الكويتي سواء من حيث التعليم ، أو المشاركة في قوة العمل ، أو المشاركة في حركة المجتمع المدني (٧) ، فإن الجدولين التاليين يوضحان الطلب الاجتماعي المتزايد من قبل الإناث مقارنة بالذكور على كليات جامعة الكويت ، والتعليم التطبيقي من خلال تطور أعداد المستجدين في العامين الجامعيين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

جدول رقم (١)

توزيع جملة الطلبة الكويتيين المستجدين بالفصل الدراسي الأول والثاني بكليات جامعة الكويت وفقاً للنوع خلال العامين الجامعيين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

النوع	١٩٩٩/ ٢٠٠٠		٢٠٠٠/ ٢٠٠١	
	أعداد	٪	أعداد	٪
ذكور	١٤٦٣	٣٥,٨	١٣٢٨	٣٣,٤
إناث	٢٦٢٥	٦٤,٢	٢٦٥٠	٦٦,٦
جملة	٤٠٨٨	١٠٠,٠	٣٩٧٨	١٠٠,٠٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠١ .

جدول رقم (٢)

توزيع جملة الطلبة الكويتيين المستجدين بالفصل الدراسي الأول والثاني بكليات التعليم التطبيقي وفقاً للنوع خلال العامين الجامعيين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

الطلبة المستجدين / النوع	١٩٩٩/ ٢٠٠٠		٢٠٠٠/ ٢٠٠١	
	أعداد	٪	أعداد	٪
ذكور	٢,١٨٩	٤٧,٠	١,٩٦٦	٢٣,٣
إناث	٢,٤٧٤	٥٣,٠	٢,٥٧٦	٥٦,٧
جملة	٤٦٦٣	١٠٠,٠	٤,٥٤٢	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠١ .

وتعكس بيانات هذين الجدولين التطور الإيجابي للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي من قبل الإناث سواء بكليات الجامعة ، أو كليات التعليم التطبيقي خلال العامين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وفي ما يتعلق بالطلب الاجتماعي على كليات جامعة الكويت كما يوضحه الجدول الأول حيث تنخفض أعداد ونسب الطلاب المستجدين بكليات الجامعة من ١٤٦٣ طالباً يمثلون ٣٥,٨ ٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٣٢٨ طالباً يمثلون ٣٣,٤ ٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠٠ ، بينما ترتفع أعداد ونسب الطالبات المستجدات بكليات الجامعة من ٢٦٢٥ طالبة يمثلن ٦٤,٢ ٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٦٥٠ طالبة يمثلن ٦٦,٦ ٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ . وبصرف النظر عن الارتفاع الملحوظ في أعداد ونسب الطالبات المستجدات مقارنة بالانخفاض الملحوظ في أعداد ونسب الطلاب المستجدين في كل عام جامعي على حدة ، فإن الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي من قبل الإناث يبدو واضحاً ومؤكداً ، حيث كانت نسبة الطالبات المستجدات ٦٤,٢ ٪ ، بينما بلغت نسبة الطلاب المستجدين في نفس السنة ٣٥,٨٪ عام

١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وارتفعت نسبة الطالبات المستجدات فوصلت إلى ٦٦,٦ ٪ ، بينما انخفضت بشكل لافت نسبة الطلاب ، حيث بلغت ٣٣,٤ ٪ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ .

وفي ما يتعلق بالطلب الاجتماعي على كليات التعليم التطبيقى كما يوضحه الجدول الثاني ، حيث تنخفض أعداد ونسب الطلاب المستجدين بكليات التعليم التطبيقي من ٢١٨٩ طالباً يمثلون ٤٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٩٦٦ طالباً يمثلون ٢٣,٣ ٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، بينما ترتفع أعداد ونسب الطالبات المستجدات بكليات التعليم التطبيقي من ٢٤٧٤ طالبة مستجدة يمثلن ٥٣ ٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٥٧٦ طالبة مستجدة يمثلن ٥٦,٧ ٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠١ .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الطلب الاجتماعي على التعليم بكليات التعليم التطبيقى من قبل الإناث يبدو واضحاً ومؤكداً ، حيث كانت نسبة الطالبات المستجدات ٥٣٪ ، بينما بلغت نسبه الطلاب المستجدين ٤٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وارتفعت بشكل لافت نسبة الطالبات المستجدات فوصلت إلى ٥٦,٧٪ ، بينما انخفضت نسبة الطلاب المستجدين بشكل لافت أيضاً ، حيث بلغت ٢٣,٣٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وفي ما يتعلق بالبيانات الخاصة بمخرجات كليات التعليم الجامعي ، والتطبيقي من الكويتيين خلال العامين الجامعيين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، فإنها تعكس بشدة تفوق مخرجات كليات التعليم الجامعي والتطبيقي من الطالبات بالمقارنة بهذه المخرجات من الطلاب خلال نفس العامين الجامعيين .

جدول رقم (٣)

توزيع مخرجات كليات جامعة الكويت وفقاً للنوع خلال العامين الجامعيين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

مخرجات كليات الجامعة / النوع	١٩٩٩/ ٢٠٠٠		٢٠٠٠/ ٢٠٠١	
	أعداد	٪	أعداد	٪
ذكور	٦٦٠	٢٦,٨	٢٥٣	٢٤,٦
إناث	١٨٠٤	٧٣,٢	٧٧٥	٧٥,٤
جملة	٢,٤٦٤	١٠٠,٠	١,٠٢٨	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠١ .

جدول رقم (٤)

توزيع مخرجات كليات التعليم التطبيقي وفقاً للنوع خلال العامين الجامعيين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

مخرجات كليات التعليم التطبيقي / النوع	١٩٩٩/ ٢٠٠٠		٢٠٠٠/ ٢٠٠١	
	أعداد	٪	أعداد	٪
ذكور	٤٨٣	٣٨,٢	٥١٦	٣٦,٢
إناث	٧٨١	٦١,٨	٩١٠	٦٣,٨
جملة	١,٢٦٤	١٠٠,٠	١,٤٢٦	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠١ .

ولقد أكدت البيانات الخاصة بتوزيع مخرجات كليات جامعة الكويت ، والتعليم التطبيقي خلال العامين ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ الارتفاع الملحوظ في مخرجات هذه الكليات من الإناث ، فقد ارتفعت نسب مخرجات كليات الجامعة من الإناث من ١٨٠٤ خريجة يمثلن ٧٣,٢٪ في

العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٧٧٥ خريجة يمثلن ٧٥,٤ ٪ في العام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ . وهذا راجع إلى عاملين رئيسيين يتمثل أولهما في انخفاض معدلات التسرب بصورة ملحوظة بين الطالبات مقارنة بالطلاب ، ويتحدد ثانيهما في الانخفاض الملحوظ أيضاً في نسب الرسوب بين الطالبات مقارنة بنسب الرسوب بين الطلاب .

فعلى مستوى العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ارتفعت أعداد ونسب مخرجات كليات التعليم الجامعي من الإناث بصورة لافتة ، حيث بلغت أعدادهن ١٨٠٤ خريجة يمثلن ٧٣,٢ ٪ ، بينما انخفضت بشكل ملحوظ أعداد ونسب مخرجات كليات التعليم الجامعي من الذكور ، حيث بلغت أعدادهم ٦٦٠ خريجاً يمثلون ٢٦,٨٪ . ولقد تكرر نفس هذا المعدل من المخرجات في العام الذي يليه ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث ارتفعت بشكل لافت أعداد ونسب مخرجات التعليم الجامعي من الإناث فبلغت ٧٧٥ خريجة يمثلن ٧٥,٤ ٪ ، بينما انخفضت بشكل لافت مخرجات كليات الجامعة من الذكور ، حيث بلغت أعدادهم ٢٥٣ خريجاً يمثلون ٢٤,٦٪ .

وفي ما يتعلق بالتطور الذي حدث في مخرجات كليات التعليم التطبيقي وفقاً للنوع عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، فقد شهد نفس التطور الذي حدث في كليات التعليم الجامعي ، وعلى وجه الخصوص الارتفاع الملحوظ في أعداد ونسب الخريجات ، والانخفاض الملحوظ في أعداد ونسب الخريجين ، حيث ارتفعت أعداد ونسب مخرجات كليات التعليم التطبيقي من الإناث من ٧٨١ خريجة يمثلن ٦١,٨ ٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٩١٠ خريجة يمثلن ٦٣,٨ ٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ . وفي حين ارتفعت أعداد مخرجات كليات التعليم التطبيقي من الذكور إلا أن نسبتهم انخفضت كالتالي : من ٤٨٣ خريجاً يمثلون ٣٨,٢ ٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٥١٦ خريجاً يمثلون ٣٦,٢٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وذلك راجع إلى ارتفاع جملة الخريجين (ذكور - إناث) عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وعلى مستوى العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ارتفعت أعداد ونسب مخرجات كليات التعليم التطبيقي من الإناث ، حيث بلغت أعدادهن ٧٨١

خريجة يمثلن ٦١,٨٪ ، بينما انخفضت أعداد الخريجين فبلغت ٤٨٣ خريجاً يمثلون ٣٨,٢ ٪ . ولقد تكرر المعدل هذا من المخرجات في العام الذي يليه ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، حيث ارتفعت أعداد ونسب مخرجات كليات التعليم التطبيقي من الإناث فبلغت ٩١٠ خريجة يمثلن ٦٣,٨٪ ، بينما انخفضت بشكل لافت أعداد المخرجات الذكور فبلغت ٥١٦ خريجاً يمثلون ٣٦,٢ ٪ .

ولقد أرجع كثير من خبراء التربية ذلك الارتفاع اللافت في مخرجات كليات التعليم التطبيقي من الإناث ، وانخفاض هذه المخرجات من الذكور ، كما أشرنا سابقاً إلى ارتفاع نسب التسرب والرسوب بين الطلاب ، بينما تنخفض بشكل لافت نسب التسرب والرسوب بين الطالبات .(انظر مثلاً : المسيليم ، ٢٠٠٢ ؛ الفقير ، ١٩٩٨ ؛ رضا ، ١٩٩٨) .

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لمشاركة السكان الكويتيين (١٥ سنة فأكثر) في قوة العمل وفقاً للنوع خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠١)

نسبة المشاركة في قوة العمل السنة	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪
١٩٩٣	٣٣,١٣	١٤,٧٦	٢٣,٨٧
١٩٩٤	٣٣,٥٤	١٥,٢٨	٢٤,٣٤
١٩٩٥	٣٣,٧٦	١٥,٧٩	٢٤,٧٠
١٩٩٦	٣٤,٠٨	١٦,٤٧	٢٥,٢١
١٩٩٧	٣٥,٢٣	١٧,٤٣	٢٦,٢٤
١٩٩٨	٣٥,٦٤	١٨,٣٨	٢٦,٩٢
١٩٩٩	٣٦,١٠	١٨,٤٠	٢٧,٣٠
٢٠٠٠	٣٦,٣٠	١٩,٣٠	٢٧,٧٠
٢٠٠١	٣٦,٣٠	١٩,٦٠	٢٧,٩٠

المصدر : وزارة التخطيط ، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠١) .

ويعكس التوزيع النسبي لمشاركة السكان الكويتيين (١٥ سنة فأكثر) في قوة العمل وفقاً للنوع خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) ، كما يوضحها هذا الجدول المشكلة التي نود تأكيدها ، والتي يمكن صياغتها وطرحها في تساؤل رئيسي مؤداه :

لماذا ترتفع أعداد ونسب مخرجات كليات التعليم الجامعي والتطبيقي من الإناث مقارنة بنفس الأعداد والنسب من هذه المخرجات من الذكور ، وتنخفض في نفس الوقت نسب مشاركة هذه المخرجات من الإناث في قوة العمل كما يعكسها التوزيع النسبي في هذا الجدول؟

ويمكن صياغة وطرح هذا التساؤل بصورة أكثر تحديداً في ماهية العوامل المجتمعية التي يمكن أن تفسر هذا التراجع في نسبة مشاركة مخرجات كليات الجامعة والتعليم التطبيقي من الإناث في قوة العمل ، على الرغم من الارتفاع اللافت في مخرجات هذه الكليات من الإناث مقارنة بالانخفاض في هذه المخرجات من الذكور كما توضحها الجداول السابقة الخاصة بذلك؟

وفي إطار هذا السياق يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ إلى أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة العربية في مجالات التعليم سواءً من حيث الطلب الاجتماعي عليه ، وإصرارها على استكمال كافة مراحل السلم التعليمي في مختلف التخصصات بنجاح ، إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة التي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة ، ورعايتها للأسرة ، وتفضيل بقائها داخل المنزل ، وهذا يؤدي إلى تعزيز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : ١٠١) .

وتؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن النساء في معظم البلدان العربية تعاني عدم المساواة في المواطنة ، وفي الحقوق القانونية ، التي غالباً ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب . ولاتزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة

السياسية ، وفي قوة العمل هي الأقل في العالم ، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء ، وفي قوة العمل ، وفي الميل لتأنيث البطالة (انظر : UNDP & AFESD, 2002) و (UNDP, 1993; 1994) .

وتعاني المرأة العربية أيضاً عدم المساواة في الفرص ، وهو ما يعكسه الوضع الوظيفي والمهني ، والأجور ، والتمييز الوظيفي القائم ضد المرأة ، ولا بد أن يعاني المجتمع ككل إذا تعطلت نسبة كبيرة من أعضائه القادرين على الإنتاج ، فينخفض دخل الأسرة فيه ، وتتدنى مستويات معيشتها .

وفي إطار هذا السياق تشير إحدى الباحثات المهتمات بقضايا المرأة في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي إلى أنه من دون الخوض المتعمق في أسباب تدني مساهمة الإناث في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات ، فإنه يبدو جلياً أن الدور التحكمي للرجل يعتبر سبباً رئيسياً ، كما أن النمط الذي درجت عليه المرأة الخليجية ، والذي فرضته منظومة القيم التقليدية يعتبر سبباً رئيسياً أيضاً (حاتم ، ٢٠٠١) .

ويشير الطراح إلى أن تدني مشاركة المرأة في قوة العمل في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، قد يرجع إلى أن هذه الدرجة المتدنية من مشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل تمثل قضية تختلط فيها الرؤية بين التقاليد والقيم المجتمعية والتعاليم الدينية ، وينجم عن هذا الخلط حواجز متعددة تمنع المرأة من القيام بدور فعال في عملية التنمية ، وتبعدها عن إدراك المتغيرات المحيطة بها (الطراح ،٢٠٠٢ ب) .

ويؤكد النجار أن الفكر الاجتماعي السائد فى بعض المجتمعات الخليجية يتسم بمعاداته لأي تحول نوعي في واقع المرأة ، ويضفي هذا الفكر في موقفه من المرأة نوعاً من القدسية التي تُفسر على أنها مستمدة من التعاليم الدينية ، أي أن المرأة في بعض هذه المجتمعات قد يُسمح لها بالتعليم والعمل ، ولكن في الحدود التي يرتضيها المجتمع والعرف العام والتعاليم ، فلها أن تعمل ، أي المرأة ، ولكن في الحدود التي يرتضيها المجتمع ، ويجب ألا تحيد عنها ، (النجار ، ١٩٩٩) .

ولقد استمدت قوة الجانب القيمي من الثقافة في بعض مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، وهي الضابطة للسلوك الاجتماعي من ارتباطه بالقيم الدينية ، ونظام توزيع القوة في المجتمع التي تؤثر في الطريقة التي يخضع لها أفراد المجتمع لهذه الثقافة . ومن هنا فإن المجتمع الذي يفتقر إلى المساواة ، وفي بعض الحالات إلى شتى أشكال الحرية والديموقراطية ، سيظل عاجزاً عن تحقيق المشاركة الحقيقية للمرأة في قضايا تنمية مجتمعها ، ما لم يرتبط بتحول نوعي في العلاقة البنيوية للمجتمع . فتحرير المرأة ، وممارستها لحقوقها الاجتماعية رهن بتحرير الرجل وانعتاق المجتمع من واقع التخلف بكل رموزه الإنتاجية والثقافية (النجار ، ١٩٩٩) .

وتؤكد نتائج الدراسة الهامة التي قامت بها وزارة التخطيط حول العوامل المؤثرة في تدني نصيب المرأة في قوة العمل الوطنية ، عزوف الكويتيات ، لأسباب تتعلق بمنظومة القيم الاجتماعية التقليدية ، وبالتقاليد الموروثة عن ممارسة مهن معينة ، على الرغم من أهميتها للمجتمع ، وحاجته إليها مثل مهنة التمريض ، والمهن الفنية الطبية والعلمية ، والقطاع التعاوني ، واكتفاء كثير من الأسر الكويتية بمستوى المعيشة الذي تكفله لها دخول الذكور العاملين من أبنائها في ظل دعم السلع والخدمات الذي يكفله ويحققه ترسيخ سياسات مجتمع الرفاهية الذي تدعمه الدولة بما تحققه من دخول غير مباشرة ، ومن ثم عدم احتياج هذه الأسر إلى عمل إناثها . هذا إلى جانب إنهاء الخدمة المبكر الذي يكفله نظام التأمينات الاجتماعية للعاملات بعد ١٥ سنة من العمل في القطاع الحكومي ، حيث أصبح ظاهرة مؤثرة بشدة في استمرار المرأة الكويتية في عملها ، وهذا الأمر يقلل إلى حد بعيد من استمرار استغلالها للفرص المتاحة أمامها اجتماعياً لتقلد المناصب الحكومية (تقرير التنمية البشرية العربية ، ٢٠٠٢) .

سادساً : دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التطوعية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي . (للتفصيل : انظر الطراح ، ٢٠٠٢ أ)

لقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها

المجتمعات النامية خلال مسيرتها في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبدايات القرن الحادي والعشرين إلى تصاعد وتيرة الاهتمام بشكل غير مسبوق بالعمل الأهلي التطوعي ، وجمعياته كجزء من الاهتمام العام بمنظمات المجتمع المدني ، وذلك باعتباره ركيزة رئيسية في عملية التنمية البشرية المستدامة سواء في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ، أو في المجتمعات العربية بصفة عامة .

ويشير أحد المهتمين بالعمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته إلى أن أهم الأسباب التي دفعت إلى الاهتمام المتنامي بالمنظمات غير الحكومية في المجتمعات العربية يعود إلى فشل الأسلوب المركزي في تخطيط برامج ومشروعات التنمية الموجه من القمة إلى القاعدة ، وكذلك الأداء الضعيف لبرامج المساعدات الخارجية التي كانت مخصصة أساساً للفئات والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل ، وما رافق ذلك من اتهام للحكومات في معظم الدول النامية بإساءة استخدام هذه المساعدات الخارجية ، وإدخالها ضمن برامج بعيدة كل البعد عن الأهداف المخصصة لها (حافظ ، ٢٠٠١ : ٣١) .

وفي إطار هذا السياق أصبح العمل الأهلي التطوعي محوراً رئيسياً ومجالاً حيوياً للعديد من الأنشطة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية البالغة الأهمية ، والتي تعد بمثابة وسائط لسد الفجوة أو الهوة بين المجتمع والدولة من جهة ، والفرد والحياة العامة من جهة أخرى ، في جو من التعاون والتنسيق ، الأمر الذي يعزز من اتجاهات الشراكة والمشاركة ، وإقامة المجتمع الآمن على النحو الذي يكفل الاطمئنان والاستقرار لحاضر ومستقبل المجتمع ، وترسيخ الحرية والديموقراطية بين جنباته (عبد المعطي ، ١٩٩٩ : ١٧) .

ولقد تميزت تجربة العمل التطوعي الخليجي في بداية أمرها بالتلقائية والعفوية ، وسيادة قيم التساند والتراحم والتعاون وحب الخير ، التي ماتزال تؤدي دوراً مؤثراً وهاماً في حياة المجتمع العربي الخليجي .

ويشير النجار إلى أن العمل التطوعي الخليجي قد بدأ مع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي كما في دولة البحرين ، ودولة الكويت التي عرفت نشأة الجمعيات الأهلية التطوعية فيها قبل ذلك

بسنوات طويلة ، في حين تعتبر الحقبة الممتدة مابين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٨٥ الحقبة التي شهدت نشأة معظم الجمعيات الأهلية التطوعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة قطر(النجار ، ١٩٩٩ : ١٦) .

ويشير الطراح في هذا الصدد إلى أن السعودية لديها ٣٨,٢٪ من مجموع الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي ، تليها عمان ٣٢,٢٪ ، ومعاً يشكلان (السعودية وعُمان) حوإلى ٧٠٪ من مجموع الجمعيات الأهلية التطوعية . أما البحرين والكويت والإمارات وقطر فجميعها تشكل ٣٠٪ من مجموع الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي (٨) (الطراح ، ٢٠٠٢ أ) .

ولقد جاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة بمزيد من الدعم والمشاركة الأهلية التطوعية في التنمية البشرية ، حيث أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ إلى أن هذا المفهوم يتضمن مشاركة الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم . فقد تكون للناس في بعض الحالات سيطرة كاملة ومباشرة على هذه العمليات ، وفي حالات أخرى ، قد تكون السيطرة جزئية أو غير مباشرة ، والمهم أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى صنع القرار ، وإلى السلطة ، فالمشاركة بهذا المعنى عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية (UNDP, 1993).

وفي إطار هذا السياق فإن التسمية المتداولة للجمعيات الأهلية التطوعية ، أو منظمات العمل المدني يغلب عليها في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي **جمعيات النفع العام** ، ورغم الاختلاف في التسميات فإن أهم السمات أو الخصائص المميزة لهذه الجمعيات أنها ليست هادفة إلى الربح ، وأنها تعمل في إطار قانوني محدد ، وأن أنشطتها وبرامجها تتوفر فيها صفة المبادرة والمشاركة التطوعية غير الحكومية ، ولكنها قد تحصل على دعم أو مساندة فنية أو مالية ، كذلك اعتراف حكومي ، وتتمتع هذه الجمعيات بصفة الاستقلالية حيث تصدر قراراتها من داخلها ، وأخيراً فإن هذه الجمعيات لا ترتبط بأي حزب سياسي ، ولكنها في نفس الوقت قد ترتبط بأنشطة

سياسية تتعلق بالتوعية السياسية ، أو الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان (قنديل ، ١٩٩٩ : ٤٣-٤٤) .

وتشير دراسة هامة كانت تسعى إلى تصنيف الجمعيات الأهلية بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي وفقاً لأنشطتها وبرامجها (قنديل ، ١٩٩٨) ، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة أنه يمكن تصنيف الجمعيات الأهلية وفقاً لخريطة العمل الاجتماعي الخليجي ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ الجمعيات والصناديق الخيرية .

٢ ـ الجمعيات النسائية .

٣ ـ الجمعيات المهنية .

٤ ـ الجمعيات المتخصصة والمساندة .

٥ ـ الجمعيات والأندية الثقافية والفنية .

٦ ـ الجمعيات التعاونية .

٧ ـ الأندية الرياضية .

٨ ـ جمعيات وأندية الجاليات الأجنبية ، وهي منتشرة في كل من البحرين بواقع ٥٧ جمعية ، الإمارات العربية المتحدة بواقع ١٧ جمعية .

٩ ـ لجان ونقابات عمالية .

وعلى الرغم مما خرجت به هذه الدراسة من تصنيف للجمعيات الأهلية التطوعية وفقاً لأنشطتها وبرامجها ، إلا أنه يمكن الاستفادة من تصنيف المنظمات الدولية ، التي اقترحت نظاماً للتصنيف يتكون من إحدى عشرة مجموعة من الأنشطة ، يمكن عرضها على النحو التالي :

١ ـ مجموعة الثقافة والترويح .

٢ ـ مجموعة التعليم والبحث .

٣ ـ مجموعة الصحة .

٤ ـ مجموعة الخدمات الاجتماعية .

٥ ـ مجموعة البيئة .

٦ ـ مجموعة التنمية والإسكان .

٧ ـ مجموعة القانون والسياسة والدفاع .

٨ ـ مجموعة الخيرية .

٩ ـ أنشطة دولية .

١٠ ـ المنظمات المهنية والاتحادات .

١١ ـ الدين .

وتواجه الجمعيات الأهلية التطوعية الخليجية العديد من المشكلات التي تحد من تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع بكفاءة وفعالية ، ولقد خرجت إحدى الدراسات التي تناولت المشكلات والصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية التطوعية الخليجية ، والتي تؤثر في أدائها لدورها المطلوب في تنمية المجتمع بمجموعة من النتائج (العصفور وحافظ ، ١٩٩٩) ، ويمكن عرض أهم هذه النتائج في إيجاز ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ تناقص عدد الأعضاء المشاركين في عضوية الجمعيات لأسباب مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر ، تزايد الانشغال بالأمور والمشكلات اليومية أو الأسرية ، وتزايد الاعتماد على الجهات الرسمية الحكومية في تقديم الخدمات المجتمعية .

٢ ـ ضعف إقبال الشباب على الانخراط في عضوية هذه الجمعيات من جانب ، وضعف إيمان بعض الأعضاء المشاركين فيها بالدور الهام الذي تلعبه في تنمية المجتمع وتقدمه .

٣ ـ ازدواجية وتعددية العضوية في كثير من الجمعيات مما يؤدي إلى تشتيت الجهود ، وخفض مستوى الفاعلية على المدى الطويل .

٤ ـ ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات الأهلية التطوعية في نطاق الأنشطة والبرامج المشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات والشرائح الاجتماعية سواءً على المستوى المحلى ، أو على المستوى الإقليمي الخليجي مما يؤدي إلى الازدواجية ، وبعثرة الإمكانات ، وضعف التنفيذ والفاعلية .

٥ ـ عدم كفاية وضعف الدعم المادي الذي تقدمه الحكومة ، والقطاع الخاص إلى هذه الجمعيات . الأمر الذي يؤثر في استمرارية الأنشطة والبرامج التي تقدمها ، ومن ثم الضرر الذي سوف يعود على الفئات والشرائح الاجتماعية المستفيدة منها (الطراح ،٢٠٠٢ أ) .

٦ ـ انخفاض الدافعية لدى الأعضاء المشاركين في تقديم الأنشطة والبرامج التي تقدمها هذه الجمعيات ، الأمر الذي يلقي بالعبء على أعضاء مجالس إدارات هذه الجمعيات .

٧ ـ ضعف الإمكانات الفنية المتاحة ، وعدم توفير الكثير من المستلزمات التي من شأنها تسهيل تقديم هذه الجمعيات للأنشطة والبرامج بالصورة المطلوبة ، هذا من جانب ، وعدم توفر المقار أو المواقع ، وعدم ملاءمتها للكثير من هذه الجمعيات . مما يؤثر سلباً في قدرتها على تنفيذ أنشطتها وبرامجها ، من جانب آخر(٩) .

٨ ـ ضعف التقدير والحوافز المادية والمعنوية للناشطين من أعضاء هذه الجمعيات الأهلية التطوعية ، وعدم توفير التغطية الإعلامية المناسبة ، مما يؤثر سلباً في فعالية الأنشطة والبرامج التي تقدمها ، هذا من جانب ، وانصراف الناشطين من الأعضاء عن الانضمام إلى عضوية هذه الجمعيات ، من جانب آخر (للتفصيل انظر : الطراح ، ٢٠٠٢ أ) .

وفي إطار هذا السياق ، فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ يؤكد أن العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية التطوعية متعددة ، ومنها الخارجي ، مثل القيود البيروقراطية وتلك المتعلقة بالنظام العام . ولكن بعضها يأتي من داخل هذه الجمعيات ذاتها مثل قلة الديمقراطية الداخلية التي تنعكس في البطء في تداول الإدارة ، وانخفاض التمثيل النسائي والشبابي في مجالس إداراتها ، وشخصنة إداراتها وتركزها في يد شخص واحد غالباً ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية – مما يؤدي إلى أن تجري مسألة تحديد القيادات (التي غالباً ماتتم عند وفاة الرئيس) في جو من الصراعات الذي كثيراً مايولّد انفصالاً .

ويمكن كذلك ذكر نقص الشفافية في ما يخص بعملية اتخاذ القرارات ،

حيث إن بعضاً من الجمعيات الأهلية التطوعية تجد صعوبة في احترام قواعد واضحة للإدارة والمحاسبة ، ومحدودية العمل التطوعي ، وتقلص القاعدة الاجتماعية ، والتبعية المالية للخارج . وقد أسهمت هذه العيوب في كثير من المشكلات التي تواجهها جمعيات عديدة في تمويل أنشطتها(تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢) .

خاتمة

وبعد ، فلقد جاء عرض وتحليل ومناقشة محاور الدراسة الراهنة التي اتخذت من بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية موضوعاً رئيسياً لها ، لكي تؤكد أن هيمنة الدولة ، وترسيخها لمفهوم مجتمع الرفاهية ، قد أحدثا مجموعة من الاختلالات البنيوية التي تعكسها المؤشرات الاجتماعية التي تم انتقائها في هذه الدراسة ، والمتمثلة في ارتفاع متوسط الدخل الفردي ، وارتفاع متوسط إنفاق الأسرة الكويتية ، وارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك سواء الخاص (الأسرة) ، أو الحكومي ، وتأثير ذلك في الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى الاختلالات المتباينة في المؤشرات التعليمية ، وتلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والفجوات الرقمية ، والمؤشرات الخاصة بخدمات الرعاية الصحية ، ووضع المرأة ومكانتها ، ومنظمات المجتمع المدني ، وانعكاسات ذلك على التنمية البشرية .

وفي إطار هذا السياق ، فقد خرجت الدراسة الراهنة بمجموعة من النتائج يمكن عرضها في نقاط موجزة ، وذلك على النحو التالي :

١ ـ تأكيد الدور الذي تقوم به الدولة ومؤسساتها القانونية والإدارية في إجراءات عملية التنمية المستدامة ، وذلك في تحويل البنى الاقتصادية القائمة إلى ما يُسمّى بالاقتصادات المؤسساتية الحديثة (New Institutional Economics) القائمة على مبدأ الخصخصة الشاملة ، خصخصة قطاعات الدولة وتلزيمها لمؤسسات خاصة بما فيها قطاع

التعليم وقطاع الصحة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وغيرها ، بما في ذلك من خفض الهدر الحكومي ، وتقليص عدد الموظفين ، وإعلاء الإنتاجية على مستوياتها المختلفة ، ووقف التسيب الذي يشهده القطاع الحكومي ، حتى في معظم البلدان المتقدمة (راجع الطراح ، ٢٠٠٢ أ : حاشية رقم ١ : ٢٤٨) .

٢ ـ إن العلاقة ما بين توجهات وسياسات التنمية الاقتصادية ، والسياسات المتبعة في تنمية الموارد البشرية لم تعتمد في درجة فعاليتها على أنها تنبع من إطار تنموي واضح ومحدد ، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال وصور سلبية لنماذج السلوك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل الاستهلاك الترفي ، والاستثمار التضاربي والريعي ، وانحدار الإنتاجية .

٣ ـ إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الدولة قد أحدثت خللاً في سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج ، حيث أدّت المساعدات والمعونات التي قدمتها الدولة إلى تدني الشعور بالحاجة إلى الإسهام في الأنشطة الاقتصادية المنتجة ، كما أدت المعدلات السريعة لنمو الدخل الوطني ، ومن ثم نصيب الفرد منه إلى ترسيخ الاعتقاد بإمكانية ، بل بشرعية الكسب الوفير والسريع دون جهد أو عمل . الأمر الذي ترتب عليه اتجاه متزايد إلى الأنشطة الوسيطة في مجالات المال والتجارة ، وإلى الانجذاب السريع والشديد نحو عمليات المضاربة التي لا تعود بنفع حقيقي على تنمية المجتمع وتقدمه .

٤ ـ لقد أدى عدم التميز بين حق التكوين الاجتماعي – الاقتصادي للمواطن ، وحقه أو نصيبه في دخل ثابت تكفله له الدولة إلى ظهور الخلل في بنية المجتمع ، ومضامين التنمية البشرية المستدامة .

٥ ـ إن تبنّي بُعد الرفاهية ، يعني فيما يعنيه ، إعطاء الأولوية لمناحٍ متعددة ذات أهمية في النماء الاقتصادي والرفاهية ، ومنها اعتماد سياسة الضرائب التصاعدية ، وتطبيق أنظمة ضرائب على إعادة توزيع الملكية ، وتأمين الحقوق السياسية لكافة المواطنين رجالاً ونساءً والحقوق

السياسية تشمل الحرية الفكرية والمعتقد والعقيدة وحق التعبير والمخالفة والمعارضة ، وإقامة الأحزاب والمنظمات والجمعيات على اختلافها وإتاحة الفرص المتعددة للخيارات المختلفة أمام المواطنين للتعبير عن أفكارهم وآرائهم وطروحاتهم السياسية . ويشمل بُعد الرفاهية الحقوق الاقتصادية على أنواعها ، ناهيك عن الحقوق الاجتماعية ، والدينية ، وغيرها . ومن وجهة نظر بُعد الرفاهية فإن الإصلاحات المؤسساتية والإدارية المستمرة ضرورية ، ومن شأنها تخفيف مستويات الجرائم العنيفة ، والجرائم السياسية ، والاقتصادية وبالأخص الجرائم الدينية وبشكل عام الجرائم الاجتماعية . وهذا أمر يستحق العناية والتخطيط لما له من انعكاسات على صعيد النماء الاقتصادي ، وعلى صعيد الرفاهية الاجتماعية ، وعلى صعيد التنمية المستدامة .

٦ ـ إن هيمنة الدولة ، وترسيخها لمفهوم مجتمع الرفاهية قد أطلقا توقعات المواطنين بلا حدود ، حيث ساد الاعتقاد بأن التنمية هي مشروع بلا ألم ، ولا تتطلب تقديم تضحيات لتحقيق أهدافها ، كما أنها لا تتطلب من الفئات والشرائح الاجتماعية المشاركة الإيجابية في الخطط والبرامج التنموية .

٧ ـ إن استمرار قيم الاعتماد على الدولة ، وترسيخ هذه القيم بفضل مجموعة من سياسات وآليات الرفاهية ، التي أبرزها قيام المالية العامة على مبدأ توزيع الدخل لا على مبدأ خلق الدخل ، وضمان الوظيفة الحكومية ، والابتعاد عن ممارسة الأعمال الإنتاجية من قبل الكويتيين في ظل ارتفاع مستوى الدخل الفردي الذي وصل كما تشير تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٩٧ إلى ٢١٠٠٠ دولار أمريكي . ومن شأن استمرار سياسات قيم الاعتماد على الدولة قتل المبادرات الفردية ، والقدرة على الابتكار ، والارتقاء بالإنتاجية ، وتركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي . فضلاً عن استمرار الإنفاق الحكومي كمحدد رئيسي للنشاط الاقتصادي ، تُمثّل أهم المعوقات التي تواجه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي .

٨ ـ لقد نجم عن السياسات الاقتصادية والمالية القائمة على الوفرة المالية التي اتبعتها الدولة خلق وترسيخ النزعة الاستهلاكية على حساب النزعة إلى الإدخار والإنتاج .

٩ ـ في ما يتعلق بالمؤشرات التعليمية وانعكاساتها على التنمية البشرية ، فقد أحدثت هيمنة الدولة على كافة الأنشطة المجتمعية ، وترسيخها لسياسات مجتمع الرفاهية ، الأمر الذي ألقى بظلاله على تعليم الأطفال الذين يبدؤون رحلتهم في الحياة من منطق مغلوط ظاهره الرفاهية ، ومضمونه الاتكالية والاعتمادية .

١٠ ـ على الرغم من ارتفاع نسب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة بالمجتمع الكويتي ، إلا أن ذلك يُواجَه بمشكلتين رئيسيتين ؛ تتمثل الأولى في ارتفاع نسب الرسوب ، والثانية في الارتفاع النسبي للتسرب . حيث أكدت النتائج والبحوث والدراسات التي قامت بها وزارة التربية أن حجم الهدر الناجم عن الرسوب والتسرب فى مراحل التعليم ما قبل الجامعي يبلغ ٦٦ مليون دينار كويتي سنوياً خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٤) ، ويمثل هذا المتوسط ٢٥٪ من موازنة التربية في تلك الفترة .

١١ ـ إن ارتفاع نسب الرسوب في مراحل التعليم قبل الجامعي تؤثر سلباً في الهرم التعليمي ، حيث يلاحظ أن نسب الطلاب في السنة الأولى من المرحلتين المتوسطة والثانوية تزيد على ١٠٠٪ ، وهذا راجع إلى تراكم أعداد الطلاب الراسبين الذين يواجهون باختلاف طبيعة المناهج الدراسية عن السنوات السابقة .

١٢ ـ إن الإنفاق على التعليم في ظل سياسات مجتمع الرفاهية ظل مستمراً ومتزايداً على الرغم من مظاهر العجز في الإيرادات النفطية ، فضلاً عن أن الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ظل مرتفعاً من ٥,٢ ٪ في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٥,٧ ٪ في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ .

١٣ ـ إن الإنفاق على التعليم العالي خلال السنوات الخمس الأخيرة

١٩٩٦/١٩٩٧-٢٠٠٠/٢٠٠١ يمثل حوالي ثلث الإنفاق على التعليم ككل ، ويتبقى حوالي الثلثين لمراحل التعليم ما قبل الجامعي . وهذا التوزيع قد يبدو مقبولاً إذا كان جزءاً من الإنفاق على التعليم العالي مستغلاً في عمليات البحث والتطوير في كافة مجالات المجتمع والاقتصاد الكويتي . ولكن لأن هذا الجزء من الإنفاق على التعليم العالي غير مستغل في هذه العمليات أساساً ، فإن هذا الإنفاق يُعدّ في مجمله مرتفعاً .

١٤ ـ في ما يتعلق بمتوسط نصيب الطالب في مراحل التعليم قبل الجامعي من الإنفاق الفعلي فيبلغ ١٧٠١ د .ك ، أي مايوازي ٥١٨٨ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وواصل هذا المتوسط ارتفاعه فبلغ ٢١٥٦ د .ك أي مايوازي ٦٥٧٦ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٨/١٩٩٩ .

وفي ما يتعلق بمتوسط نصيب الطالب في مرحلة التعليم العالي (الجامعي ، والتطبيقي) فقد بلغ ٧٦١٦ د .ك أي مايوازي ٢٣٢٩٩ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وواصل هذا المتوسط ارتفاعه فبلغ ٩٢٧٥ د .ك أي مايوازي ٢٨٢٨٩ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٨/١٩٩٩ .

وهذا الارتفاع في متوسط نصيب الطالب سواء في التعليم ما قبل الجامعي ، أو التعليم العالي من الإنفاق الفعلي غير مرتبط أساساً بتذبذب أسعار النفط أو الإيرادات النفطية ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الانفصال التام بين توزيع حجم الإنفاق العام والإنفاق على التعليم ، والدور الذي تؤديه سياسات مجتمع الرفاهية في عدم ترشيد الإنفاق على الخدمات التي تقدمها الدولة لرعاياها ، بالإضافة إلى الاضطراب في التخطيط في توزيع المخصصات المالية على الخدمات والأنشطة التي تقدمها الدولة للمجتمع .

١٥ ـ إن جزءاً كبيراً من الإنفاق على التعليم سواء على التعليم ما قبل الجامعي ، أو التعليم العالي يتجاوز ٥٠٪ يذهب إلى بند الأجور والمرتبات ومكافآت العاملين في مجال التعليم ، وأن أكثر من ٣٠ ٪ تذهب كمصاريف إهلاك للمباني والأثاث والمعدات والأجهزة . وهذا

الوضع يعكس هدراً حقيقياً للموارد التعليمية ، وأن ما ينفق على الطالب الكويتي في التعليم العالي يضعه في المرتبة الأولى على الصعيد ليس المحلي أو الإقليمي ، وإنما على الصعيد العالمي من حيث تكلفته السنوية . حيث إن ماينفق على الطالب الياباني مثلاً لا يتجاوز ١٠٠٠٠ دولار أمـــريكي سنوياً ، أي أقل من نصف المبلغ الذي ينفق على الطالب الكويتي سنوياً ، على الرغم من أن ماينفق على الطالب الياباني يدخل في جزء منه نصيبه من العمل فى مجال البحوث والتطوير التكنولوجي كأحد التزامات الجامعات اليابانية تجاه مجتمعها .

وفي إطار هذا السياق ، فقد أكدت نتائج الدراسة في هذا الصدد أن أحد أهم مظاهر أزمة التعليم العالي في الكويت أن مخرجاته عاجزة عن الإسهام في تنمية مجتمعها ، ومن هنا فقد شعر هؤلاء الخريجون بأنهم خدعوا بالتعليم ، وأنهم يواجهون مستقبلاً غير مضمون ، فمواقع العمل غير راضية عن مخرجات التعليم ، والخريجون غير راضين عن أنفسهم ، ولا يجدون المجال صالحاً لتوظيف قدراتهم أو لتحقيق ذواتهم ، ولهذا فإن الموارد المستثمرة في الإبقاء على نظام تعليمي لا يستطيع توظيف قدرات وإمكانات مخرجاته هي موارد لم يُحسن استخدامها بالشكل المطلوب .

١٦ ـ إن هناك اتجاهاً عاماً يعكس تدني المكون المهني في التعليم الثانوي في كافة مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، وعلى وجه الخصوص في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ويمكن ترتيبه تنازلياً حيث جاء هذا المكون المهني فى البحرين ١٢,٧ ٪ ، والمملكة العربية السعودية ٢,٣٪ ، وقطر ١,٨ ٪ ، وكل من الإمارات العربية المتحدة ، وعمان ١,٤ ٪ وأخيراً جاءت الكويت ٠,٧ ٪ . وهذا يؤكد تدني المكون المهني في التعليم الثانوي ، وانخفاض الطلب عليه مقارناً بالطلب الاجتماعي على التعليم الثانوي الذي يؤدي إلى الجامعة أو التعليم العالي ، كما أنه يؤكد الحاجة إلى وجود رؤية مستقبلية متكاملة لدى المسؤولين عن التعليم في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي .

١٧ ـ إن هناك اتجاهاً عاماً في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي يؤكد ارتفاع الطلب الاجتماعي على العلوم النظرية ، وذلك بالمقارنة بالطلب الاجتماعي على العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية ، بالإضافة إلى العلوم الطبية ، فيما عدا المجتمع البحريني الذي يرتفع فيه الطلب على هذه العلوم . كما تؤكد البيانات أيضاً أن الطلب الاجتماعي على العلوم الطبيعية والهندسية والزراعية في المجتمع الكويتي يفوق نظيره في مجتمع المملكة العربية السعودية . وهذا يؤكد عدم استجابة السياسات التعليمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي لمتطلبات العصر ، أو حتى لاحتياجات سوق العمل الحقيقية ، وعدم وجود رؤية مستقبلية للتغيرات السريعة التي أصابت مجالات التخصص من حيث ترتيب أوّليّاتها استجابة للعولمة وما تتطلبه من تخصصات مغايرة .

١٨ ـ في ما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالفجوة الرقمية بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي التي تم قياسها من خلال عدد الهواتف الثابتة لكل ألف من السكان ، وعدد الحواسب الشخصية لكل ألف من السكان ، وعدد مواقع الإنترنت لكل ألف من السكان ، وإجمالي مستخدمي الإنترنت بالألف ، فقد عكست هذه المؤشرات العزلة وعدم التمتع بميزة الاتصال بين الأقاليم والمحافظات داخل كل مجتمع من مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، كما تعكس أيضاً اهتمام الدولة بالعاصمة والمناطق الحضرية المجاورة على حساب المناطق البعيدة عن العاصمة .

١٩ ـ في ما يتعلق بمؤشرات الرعاية الصحية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي فقد أدى الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد لكل من الذكور والإناث عام ٢٠٠٠ ، الذي وصل إلى أقصاه في المجتمع الكويتي سواء بين الذكور أو الإناث حيث بلغ العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٥,٢ سنة بالنسبة إلى الإناث ، وبلغ العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧١,٩ سنة بالنسبة إلى الذكور .

أما العمر المتوقع للحياة في المملكة العربية السعودية فقد بلغ بالنسبة إلى الإناث ٧٢,٦ سنة ، وبلغ بالنسبة إلى الذكور ٧١ سنة .

٢٠ ـ إن هناك ثباتاً نسبياً لمعدل الوفيات العامة ، وانخفاضاً لافتاً لمعدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي ، الذي وصل إلى ١٥٠١ حالة وفاة للأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي ، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي ١٧,٣ طفل وانخفض معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠ مولود حي من ٧,٦ أم عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥ أم عام ٢٠٠٠ في المجتمع الكويتي .

٢١ ـ لقد استطاعت خدمات الرعاية الصحية في المجتمع الكويتي القضاء على مرض شلل الأطفال قضاء تاماً ، وارتفعت نسبة التغطية بالتطعيم ضد مرض شلل الأطفال ، والسل الرئوي حيث وصلت إلى ١٠٠ ٪ .

٢٢ ـ على الرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات الرعاية الصحية بالمجتمع الكويتي ، إلا أن هناك بعض المؤشرات الأخرى ، حيث يرتفع نسبياً معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بداية من عام ٢٠٠٠ ، ومعدل وفيات المواليد الذين تقل أوزانهم عن ٢,٥ كجم عند الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي ، وارتفاع نصيب كل ممرضة من عدد السكان ، وارتفاع عدد السكان لكل سرير ، وذلك نتيجة لارتفاع عدد السكان ، بينما هناك انخفاض في أعداد الممرضات – وهي مهنة لا تقبل عليها الكويتيات نتيجة القيم والعادات والتقاليد – وانخفاض في أعداد الأسرة ، بالإضافة إلى الزيادة المطردة في حالات الإصابة بالجدري والإسهال المعدي .

٢٣ ـ لقد أرجعت وزارة الصحة الكويتية عند تقييمها لجودة خدمات الرعاية الصحية تراجع هذه الخدمات إلى مشاكل تمويلية ، وتنظيمية ، وفنية يعكسها ارتفاع الزيادة النسبية في عدد السكان بصورة تفوق الزيادة في حجم خدمات الرعاية الصحية . الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الرعاية الصحية ، بالإضافة إلى استئثار الباب الأول من ميزانية وزارة الصحة للرواتب والمزايا التي تبتلع تقريباً ٦٤ ٪ من إجمالي ميزانية الوزارة . مما يسبب ضغطاً كبيراً على

باقي عناصر التكلفة في قطاع الصحة على الرغم من ارتفاع ميزانية هذا الباب بنسبة ١,٥ ٪ عام ١٩٩٩ .

٢٤ ـ إن هناك انخفاضاً في نسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي في كافة مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٠ ، حيث تحتل دولة قطر المرتبة الأولى تنازلياً ٦,٥ ٪ ، يليها تنازلياً البحرين ٤,٤ ٪ ، ثم الإمارات العربية المتحدة ٤,٢ ٪ ، ثم عُمان ٣,٩ ٪ ، ثم المملكة العربية السعودية ٣,٥ ٪ ، وأخيراً الكويت بواقع ٣,٥ ٪ للناتج المحلي الإجمالي .

وهذا الانخفاض في الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي يقابله ارتفاع ملحوظ في هذه النسبة عام ٢٠٠٠ أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ١٣ ٪ ، تليها سويسرا ١٠,٧ ٪ ، ثم ألمانيا ١٠,٦ ٪ . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ابتلاع الرواتب والأجور لميزانيات وزارات الصحة في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٧٠ ٪ ، كما أن برامج إصلاح القطاع الصحى ، وإعادة هيكلتها قد أثر سلباً في الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض .

٢٥ ـ في ما يتعلق بنصيب المواطن من الإنفاق على الصحة بالدولار الأمريكي في مجتمعات مجلس التعاون الخليجى عام ٢٠٠٠ ، حيث تحتل قطر المرتبة الأولى تنازلياً في نصيب المواطن من الإنفاق على الصحة ٦٣٥ دولاراً أمريكياً ، تليها الكويت ٥٢٩ دولاراً أمريكياً ، ثم البحرين ٣١٥ دولاراً أمريكياً ، ثم المملكة العربية السعودية ٢٩٧ دولاراً أمريكياً ، ثم الإمارات العربية المتحدة ٢٦٢ دولاراً أمريكياً ، وأخيراً عُمان التي تحتل المرتبة السادسة بواقع ١٨٢ دولاراً أمريكياً .

٢٦ ـ تؤكد المؤشرات الخاصة بتطور أعداد ونسب الطلب الاجتماعي على التعليم من قبل الإناث مقارنة بالذكور على مختلف مراحل التعليم ، وتطور مخرجات كليات التعليم الجامعي ، والتطبيقي من قبل الإناث مقارنة بالذكور على الارتفاع الملحوظ من قبل الإناث سواء من حيث الطلب الاجتماعي على التعليم ، أو من حيث مخرجات كليات

التعليم الجامعي والتطبيقي ، وهذا راجع إلى ارتفاع نسب التسرب والرسوب بين الطلاب ، بينما تنخفض بشكل لافت هاتان النسبتان بين الطالبات .

٢٧ ـ على الرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي في مجالات التعليم سواء من حيث الطلب الاجتماعي عليه ، وإصرارها على استكمال كافة مراحل السلم التعليمي في مختلف التخصصات بنجاح وهو ما يبدو واضحاً في ارتفاع مخرجات التعليم الجامعي و العالي من قبل الطالبات . إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في زيادة نسبة مشاركتها في قوة العمل الوطنية ، ولم تنجح أيضاً في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتميزة ضد المرأة ، التي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة ، ورعايتها للأسرة ، وتفضيل بقائها داخل المنزل . وهذا يؤدي إلى تعزيز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة .

٢٨ ـ إن الدور التحكمي للرجل يعد سبباً رئيسياً في تدني مساهمة المرأة الخليجية في قوة العمل ، كما أن النمط الذي درجت عليه المرأة الخليجية ، والذي فرضته منظومة القيم التقليدية يعتبر رئيسياً أيضاً .

٢٩ ـ إن انخفاض مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل قد يرجع إلى أن هذه الدرجة المتدنية من المشاركة تمثل في حد ذاتها قضية تختلط فيها الرؤية بين التقاليد والقيم المجتمعية ، وعدم الفهم الصحيح للتعاليم الدينية ، وقد ينجم عن هذا الخلط حواجز متعددة تمنع المرأة من القيام بدور فعال في عملية التنمية ، وتبعدها عن إدراك المتغيرات المحيطة بها .

٣٠ ـ إن الفكر الاجتماعي السائد في المجتمع الكويتي ، وربما في بعض مجتمعات مجلس التعاون الخليجي ، يتسم بحذره من أي تحول نوعي في واقع المرأة ، ويضفي هذا الفكر في موقفه من المرأة نوعاً من القدسية التي تفسر على أنها مستمدة من التعاليم الدينية .

٣١ ـ لقد تميزت تجربة العمل التطوعي الخليجي في بداية أمرها بالتلقائية والعفوية ، وسيادة قيم التساند والتراحم والتعاون وحب الخير ، التي

ماتزال تلعب دوراً مؤثراً وهاماً في حياة المجتمع العربى الخليجي . حيث بدأ العمل التطوعي الخليجي مع نهايات الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي كما في دولة البحرين ، ودولة الكويت التي عرفت نشأة الجمعيات الأهلية التطوعية فيها قبل ذلك بسنوات طويلة ، في حين شهدت الحقبة الممتدة مابين ١٩٦٨وعام ١٩٨٥نشأة معظم الجمعيات الأهلية التطوعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عُمان ، والمملكة العربية السعودية ودولة قطر .

٣٢ - إن أهم السمات أو الخصائص المميزة للجمعيات الأهلية التطوعية رغم الاختلاف في التسميات أنها ليست هادفة إلى الربح ، وأنها تعمل في إطار قانوني محدد ، وأن أنشطتها وبرامجها تتوفر فيها صفة المبادرة أو المشاركة التطوعية غير الحكومية ، ولكنها قد تحصل على دعم أو مساندة فنية أو مالية ، وكذلك على اعتراف حكومي بها . وتتمتع هذه الجمعيات بصفة الاستقلالية حيث تصدر قراراتها من داخلها ، وأخيراً فإن هذه الجمعيات لا ترتبط بأي حزب سياسي ، ولكنها قد ترتبط بأنشطة سياسية تتعلق بالتوعية السياسية ، أو الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان .

٣٣ - إن أهم المشكلات التي تواجهها الجمعيات الأهلية التطوعية الخليجية ، والتي تحدّ من فاعليتها في تحقيق أهدافها ، تتمثل في تناقص عدد الأعضاء المشاركين فيها ، وضعف إقبال الشباب على الانخراط في عضويتها ، وضعف إيمان بعض الأعضاء المشاركين فيها بالدور الذي تقوم به في تنمية وتقدم المجتمع ، وازدواجية وتعددية العضوية في أكثر من جمعية مما يؤدي إلى تشتت الجهد ، وخفض مستوى الفاعلية على المدى الطويل . كما أن ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات الأهلية التطوعية في نطاق الأنشطة والبرامج المشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات والشرائح الاجتماعية سواء على المستوى المحلي ، أو الإقليمي الخليجي يؤدي إلى الازدواجية ، وبعثرة الإمكانات ، وضعف التنفيذ والفعالية . وأنّ عدم كفاية وضعف الدعم

المادي الذي تقدمه الحكومة لهذه الجمعيات يؤثر في خفض استمرارية أنشطتها وبرامجها ، ويعود بالضرر على الفئات والشرائح الاجتماعية المستفيدة منها . أضف إلى ذلك انخفاض الدافعية لدى الأعضاء المشاركين فيها ، وضعف الإمكانات الفنية المتاحة لهذه الجمعيات ، وعدم توفير الكثير من المستلزمات التي من شأنها تسهيل تقديم هذه الجمعيات للأنشطة والبرامج بالصورة المطلوبة ، وعدم توفر المقار أو المواقع وعدم ملاءمتها لكثير من هذه الجمعيات يؤثر سلباً في قدرتها على تنفيذ أنشطتها وبرامجها . ناهيك عن ضعف التقدير والحوافز المادية والمعنوية للناشطين من أعضائها ، وعدم توفير التغطية الإعلامية المناسبة .

٣٤ - يُقَسّم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ أهم العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية التطوعية إلى عقبات خارجية مثل القيود البيروقراطية ، وتلك المتعلقة بالنظام العام ، وعقبات داخلية مثل قلة الديمقراطية وانخفاض التمثيل النسائي ، وشخصنة إداراتها ، ونقص الشفافية .

تلك هي أهم الاستنتاجات والاستخلاصات التي خرجت بها الدراسة الراهنة ، والتي تعكس بصورة جلية أن من الصعوبة بمكان استخدام نفس المؤشرات الدولية في التعبير عن مستوى التنمية البشرية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ، والمجتمعات العربية بصفة عامة ، حيث إن ذلك الاستخدام يستبعد الخصوصية الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمعات الخليجية والعربية عموماً . وفي هذا الإطار لا نستطيع على سبيل المثال المقاربة بين حجم الإنفاق على الطالب الجامعي باعتباره أحد مؤشرات جودة النظام التعليمي في دولة مثل اليابان ، وحجم الإنفاق على الطالب الجامعي بدولة من دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت حيث إن العوائد النفطية استطاعت أن تضاعف كثيراً من هذا الحجم على الطلبة سواء في التعليم العام أو في الجامعي بغض النظر عن تذبذب أو تأرجح هذه العائدات النفطية ارتفاعاً وانخفاضاً . هذا من جانب ، وأن ما ينفق على

الطالب الجامعي في اليابان يأخذ في حساباته أو في جزء منه نصيبه من العمل في مجالات البحوث والتطوير التكنولوجي كأحد التزامات الجامعات اليابانية تجاه مجتمعها . فهل يدخل في حساب ما ينفق على الطالب الجامعي في الكويت نصيبه من العمل في مجالات البحوث والتطوير التكنولوجي؟ هذا على الرغم من الارتفاع المذهل في متوسط نصيب الطالب الكويتي الجامعي من الإنفاق الفعلي على التعليم الذي بلغ ٩٢٧٥ د .ك أي ما يوازي ٢٨٢٨٩ دولاراً أمريكياً ، بينما بلغ متوسط نصيب الطالب الياباني من الإنفاق الفعلي على التعليم ١٠٠٠٠ دولار أمريكي في نفس السنة ١٩٩٨/١٩٩٩ .

إن معنى استخدام هذه المؤشرات في غيبة عن الظروف الاجتماعية – الاقتصادية التي تعيشها مجتمعاتنا سوف يدفعنا إلى الاعتقاد الخاطئ بارتفاع مستوى التنمية البشرية . كما أن استخدام مؤشر الإنفاق على التعليم الجامعي بدولة الكويت باعتباره مؤشراً لقياس تقدم وتطور جودة هذا التعليم يعد قياساً غير دقيق ، حيث إن الطالب الجامعي لا يستفيد كثيراً من هذا الإنفاق المُبالغ فيه ؛ فمؤسسات التعليم العالي تعاني تضخم الأجهزة الإدارية بها .

وما يحدث في المؤشرات الدالة على جودة التعليم الجامعي يحدث في المؤشرات الدالة على جودة خدمات الرعاية الصحية ، والرعاية الاجتماعية ، ووضع ومكانة المرأة الخليجية ، ودور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التطوعية وماشابه .

وبناء على ذلك ، فإن محاولة بلورة مؤشرات اجتماعية لقياس مستوى التنمية البشرية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي يجب أن تأخذ في اعتبارها جملة الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الحاكمة ، وجملة المعوقات التي تواجه قياس مستوى التنمية البشرية ، وجملة التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات في ظل مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، والاندماج في العولمة .

ولقد تزامن العمل في هذه الدراسة مع صدور تقرير التنمية الإنسانية

العربية للعام ٢٠٠٢ . الأمر الذي قد يشكل إطاراً للانطلاق نحو بلورة مؤشرات اجتماعية للتنمية البشرية تتسق وتنسجم مع خصوصية الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي . مما قد يساعد على الخروج بمؤشرات جديدة تقيس فعلاً مستوى التنمية البشرية في المجتمعات العربية الخليجية .

الحواشي

(١) إن فلسفة التنمية التي تنتهجها الدول النفطية في الخليج هي امتداد لوضع عام ، لم تستطع أن تحقق فيه هذه الدول تحولات جذرية على بعض الأصعدة ، فالهيمنة والاحتكار بالسلطة قد أضعف المجتمع في ظل التراجعات التي يشهدها العالم في قوة الدولة . وتكمن الخطورة في الحالة الخليجية أن الأجيال الشابة والصاعدة لا تحمل في داخلها إلا نماذج سلوكية استهلاكية يأتي في مقدمتها قدرة المال على حل كل العقبات ، وسهولة الحصول عليه ، والنظرة الاستعلائية للغير ، والاختلال في العلاقة ما بين العمل والجهد والمال ، وحصول الفرد على مكاسب اجتماعية واقتصادية من خلال الاستفادة من الخدمات التي تقدمها له الدولة ، الأمر الذي يصعب على الفرد التراجع أو التنازل عنه .

(٢) إن مفهوم الدولة في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي عبر تاريخ إدارتها للحكم تعمل على ترسيخ عقلية القبيلة التقليدية ، على الرغم من انفتاحها الاقتصادي ، واهتمامها بالتعليم . إلا أن برامجها التعليمية على سبيل المثال ظلت دائماً المثال الأكبر على ذلك ، حيث اهتمت الدولة بالتوسع في الخدمات التعليمية وفتح الجامعات ، إلا أنها أعطت سلطة أكبر للعلماء في مراقبة السياسات التعليمية .

(٣) إن الشواهد تؤكد أن نتائج التنمية التي اتبعتها الكويت أدت إلى إفساد القوة البشرية ؛ بمعنى أن نمط الحياة ساعد على تفشي الكثير من الظواهر المرضية التي ميزت الشخصية والسلوك لدى بعض المواطنين الكويتيين (Field, 1995 : 9)

(٤) لقد باءت بالفشل المحاولات الإصلاحية ، وذلك لعدم الجدية ووضوح الرؤية في طرح تصورات مستقبلية للنهوض بالاقتصاد الكويتي ، وربما خير ما يشير إلى ذلك التراجعات الحكومية المتعددة عن محاولاتها الإصلاحية ، وآخرها التراجعات التي قامت بها الحكومة في استجواب وزير المالية . كما صرح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد لكافة الصحف الكويتية عقب جلسة الاستجواب لوزير المالية : «بشروا أهل الكويت أنهم سيبقون بخير ونعمة كما كانوا دائماً » . انظر : اجتماعات مجلس الوزراء الكويتي يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٢/٧/١٥ ، صحيفة الرأي العام ، القبس ، الوطن ، السياسة ، وانظر أيضاً صحيفة الرأي العام والقبس والوطن والسياسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/٧/٩ .

(٥) يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه : مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال عام واحد ، أو أنه : مجموع قيم السلع والخدمات المضافة إلى ثروة المجتمع المحلية خلال عام واحد .

(٦) يذكر تقرير التنمية البشرية للعالم العربي ، (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٢) أن التربية العربية خلال السبعين سنة المتقدمة أدت ثلاث وظائف كان لها أسوأ الأثر في الحياة العربية المعاصرة ؛ وهي العزل الحضاري ، واجتناب العقلانية في التعامل مع النفس والعالم ، وإغفال الإنسان العربي كقيمة اجتماعية عليا . وتتمثل هذه الأمراض في المناهج العربية من خلال غياب الفكر العلمي عن التعامل مع مشاكل الحياة ، وفي الجهل بمفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية ، وحقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، والتوجهات العالمية الناجمة عن تقارب المجتمعات الإنسانية ، وزيادة التفاعل بينهم ، وتعاظم اعتماد بعضها على البعض ،

وفي المكانة الدونية التي تذل بها المرأة العربية ، وبالجهل لمفاهيم واحترام الرأي ، ومعنى الإنسان المنتج وقيمته .

(٧) تشير الحمود إلى أن المرسوم الأميري بحق المرأة السياسي كاملاً ، ترشيحاً وانتخاباً مازال ينتظر المناقشة داخل المجلس ، وهو الأمر الذي سيتم قريباً لوضع المجتمع جميعه وكوحدة واحدة في التوجه نفسه لمحاربة التخلف ، لخوض معركة التنمية كاملة ، وهذا هو الهدف الأسمى الذي سعى له أمير البلاد (الحمود ، ٢٠٠١) .

(٨) ذكر (الطراح ، ٢٠٠٢ أ) أن عدد الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي هو ٤٥٠ جمعية ، وهي موزعة تنازلياً حيث تبلغ أعدادها ١٧٢ جمعية في السعودية ، يلي ذلك عدد الجمعيات بعمان ١٤٥ جمعية ، ثم تأتي البحرين في المرتبة الثالثة بواقع ٤٣ جمعية ، وجاءت أعداد الجمعيات الأهلية التطوعية في المرتبة الرابعة تنازلياً بواقع ٤١ جمعية ، وجاءت الإمارات في المرتبة الخامسة تنازلياً بواقع ٣٩ جمعية تطوعية ، وأخيراً تأتي قطر في المرتبة السادسة بواقع ١٠ جمعيات أهلية تطوعية .

(٩) يشير (الطراح ، ٢٠٠٢ أ) إلى أن التفاعل مابين الجمعيات الأهلية والوزارات والإدارات الحكومية ، وما تقدمه كل جهه من خدمات يجب أن يُعاد النظر فيه ، بحيث تتخلى الدولة عن جزء مهم من صلاحيتها لمصلحة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية التطوعية .

بيبليوغرافيا

أولاً : باللغة العربية :

١- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٢) . الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ . عمان - المملكة الأردنية الهاشمية .

٢- حاتم ، ميرفت(٢٠٠١) . خطاب الحداثة وإشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مائة عام من التغيير . شؤون عربية ، ١٠٥ (مارس) ، ٢٠٩-٢١٧ .

٣- حافظ ، محمود (٢٠٠١) . إشكالية مفهوم المجتمع المدني في دول الخليج العربي . مجلة النص الجديد ، ٩ ، ١٠ ، دار الخشرمي .

٤- الحمود ، موضي عبد العزيز (٢٠٠١) . المرأة في مجتمع ديموقراطي : حالة الكويت . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

٥- رضا ، محمد جواد وآخرون (١٩٩٧-١٩٩٨) . العرب والتربية والعصر الجديد . الكويت ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية . (الكتاب السنوي ؛ ١٣) .

٦- سراج الدين ، إسماعيل وخورشيد ، معتز (١٩٩٥) . قضايا أساسية في التنمية وسياسات الموارد البشرية في الكويت . الكويت : مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل ؛ جمعية الخريجين الكويتية .

٧- سنو ، غسان منير حمزة والطراح ، علي أحمد (٢٠٠٢ أ) . «العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي» .(في : غسان منير سنو وعلي أحمد الطراح . العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية . ص ص ٦-٦٧) . بيروت : دار النهضة العربية .

٨- سنو ، غسان والطراح ، علي (٢٠٠٢ ب) . «الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني : دراسة العلاقات في ظل العولمة الشاملة» .

(في : غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح . العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية . ص ص١٢١-١٦٤) بيروت : دار النهضة العربية .

٩- الطراح ، علي أحمد (٢٠٠٢ أ) . العولمة ، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني : الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً . (في : غسان منير سنو وعلي أحمد الطراح . العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية . ص ص : ٢٠١-٢٦٠) . بيروت : دار النهضة العربية .

١٠- الطراح علي أحمد (٢٠٠٢ ب) . «العولمة وآثارها على تغيّر الاستراتيجيات التنموية عند الدول النامية» . (في : غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح . العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية . ص ص : ١٨١-٢٠٠) . بيروت : دار النهضة العربية .

١١- الطراح ، علي أحمد وسنو ، غسان (٢٠٠٢) . «التنمية الاقتصادية والعولمة : دراسة نقدية في النظرية والممارسة» .(في : غسان منير سنو وعلي أحمد الطراح . العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية . ص ص :٦٧-١٢٠) . بيروت : دار النهضة العربية .

١٢- عبد المعطي ، عبد الباسط (١٩٩٩) . وسائل الاتصال ودورها في تكوين المجتمع المدني . المنامة .

١٣- العصفور ، خلف أحمد وحافظ ، محمود علي (١٩٩٩) . أوراق ملتقى العمل التطوعي الأول لشباب البحرين ، ٥-٩ \ديسمبر .1999 \المنامة : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة البحرين .

١٤- العيسوي ، إبراهيم (٢٠٠٠) . العرب والعولمة . ط٣ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١٥- الفقير ، حسين طه (١٩٩٨) . الدروس المستفادة من التجربة التنموية الوطنية خلال خمسين عاماً : دراسة خلفية لبلورة التوجهات المستقبلية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية . الكويت : قطاع شؤون التخطيط والمتابعة ، وزارة التخطيط .

١٦- قنديل ، أماني (١٩٩٩) . تفعيل دور المؤسسات الأهلية المدنية في دول الخليج العربية . بيروت : مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية . الكويت : جامعة الكويت .

١٧- الكتبي ، ابتسام سهيل (٢٠٠١) . التحولات الديموقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي . بحث مقدم إلى اللقاء السنوي لمنتدى التنمية . البحرين ، يناير ، ٢٠٠١ .

١٨- الكواري ، علي خليفة (١٩٩٦) . تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١٩- كومز ، فيليب (١٩٩٢) . أزمة التعليم في الثمانينات . ط ٤ ، الرياض : مكتبة المزغ .

٢٠- المسيليم ، محمد يوسف (٢٠٠٢) . اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري . الكويت : د .ن .

٢١- النجار ، باقر (١٩٩٩) . العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية : مقوماته ودوره وأبعاده . الكويت . (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية) .

٢٢- النقيب ، خلدون حسن (١٩٨٩) . المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٣- وزارة التخطيط (٢٠٠٠) . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، دولة الكويت .

٢٤- وزارة التخطيط (٢٠٠١) . مشروع خطة التنمية لدولة الكويت (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٢/ ٢٠٠٦) دولة الكويت .

الصحف الكويتية :

٢٥- الرأي العام : ٢٠٠٢/٠٧/٠٩ - ٢٠٠٢/٠٧/١٥

٢٦- السياسة : ٢٠٠٢/٠٧/٠٩ - ٢٠٠٢/٠٧/١٥

٢٧- القبس : ٢٠٠٢/٠٧/٠٩ - ٢٠٠٢/٠٧/١٥

٢٨- الوطن : ٢٠٠٢/٠٧/٠٩ - ٢٠٠٢/٠٧/١٥

ثانياً : باللغة الإنجليزية :

1-Amin, S. (1974). Accumulation on a world scale. New York: Monthly2 Review Press.

2- Amin, S. (1990). Maldevelopment: Anatomy of a global failure. Atlantic Highlands. New Jersey: Zed Books.

3- Ayres, R.L. (1998). Crime and violence as development issues in Latin America and the Caribbean. Washington, DC : World Bank.

4- Brunetti, A. ; Kisunko, G. & Weder, B. (1998). Credibility of rules and economic growth : Evidence from a worldwide survey of the private sector. World Bank Economic Review, 12 (3), pp. 353-384.

5- Cardoso, F.H. & Faletto, E. (1979). Dependency and development in Latin America. Berkeley, CA : University of California Press.

6- Field, Michael. (1995). Inside the Arab World. Cambridge, Mass. : Harvard University.

7- Frank, A.G. (1966). The development of under-development. Monthly Review, 18, pp. 17-31.

8- Frank, A.G. (1969). Latin America : Underdevelopment or revolution. New York : Monthly Review Press.

9- Frank A.G. (1972). Lumpenbourgoisie : Lumpendevelopment, dependence, class and politics in Latin America. New York : Monthly Review Press.

10- Gelpe, M.R. & Tarlock, A.D. (1974). The uses of scientific information in environmental decision-making. Southern California Law Review, 48, pp.371-427.

11- Hardin, G. (1968). The tragedy of the commons. Science, 162. pp. 1243-1248.

12- Issawi, Charles. (1982). An economic history of the Middle East and North Africa. London : Methuen

13- North, D. (1995). "The new institutional economics and third world development". (In : J. Harris ; J. Hunter & C.M. Lewis (eds). The new institutional economics and third world development. pp. 17-27) London : Routledge.

14- Olson, M. (1999). Power and Prosperity : Outgrowing communist and capitalist dictatorships. New York : Basic Books.

15- Pollis, A. (1981). Human rights. Third World socialism and Cuba. World Development Report. 9 (9/10). pp. 1005-1017.

16- Posner, R.A. (1998). Creating a legal framework for economic development. World Bank Research Observer, 13 (1). pp. 1-11.

17- dos Santos, T. (1970). The structure of dependence. American Economic Review, 60, pp. 231-236.

18- dos Santos, T. (1973). "The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America". (In : H. Bernstein (ed). Underdevelopment and development : The third world today. pp. 57-83). London : Penguin.

19- Sen, A. (1999). Development as freedom. New York : Knopf.

20- Shihata, I.F.I. (1997). "Law, development and the role of the World Bank". (In : I.F.I. Shihata, Complementary reform : Essays on legal, judicial and other institutional reforms supported by the World Bank. Pp. 3-30). Cambridge : Kluwer.

21- Synder, F.G. (1980). Law and development in the light of dependency theory. Law and Society Review, 14(3), pp. 723-804.

22- Thirsk, W. (1997). "Overview : The substance and process of tax reform in eight developing countries". (In : W. Thirsk (ed), Tax reform in developing countries. pp. 1-32). Washington, DC : World Bank.

23- Turbek, D.M. (1972). Toward a social theory of law : An essay on the study of law and development. Yale Law Journal, 82, pp. 1-50.

24- Turbek, D.M. & Galanter, M. (1974). Scholars in self-estrangement : Some reflections on the crisis in law and development studies in the United States. Wisconsin Law Review, pp. 1062-1102.

25- UNDP. (1993). Human Development Report. Oxford : Oxford University Press.

26- UNDP. (1994). Human Development Report. Oxford : Oxford University Press.

27- UNDP. (1997). Human Development Report. Oxford : Oxford University Press.

28- UNDP ; Arab Fund for Economic and Social Development (2002). Arab human development report 2002 : Creating opportunities for future generations. Amman. H.K. Jordan.

29- Wheeler, Deborah. (2000). New media, globalization and Kuwaiti national identity. The Middle East Journal, (Sum). 54, 3, 432-445.

30- World Bank. (1992). World Development Report 1992 : Development and the Environment. New York : Oxford University Press.

31- World Bank. (1993). World Development Report 1993 : Investing in health. New York : Oxford University Press.

32- World Bank. (1997). World Development Report 1997 : The state in a changing world. New York : Oxford University Press.

33- Yamani, Mai. (2001). Changed identities : The challenges of the new generation in Saudi Arabia. London : The Royal Institute of International Affairs.

الجلسة الثالثة

الخميس ٢٠٠٣/١/١٦
الساعة ٤,٣٠ - ٦,٣٠ مساءً

موضوع النقـاش : بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بين هيمنة الدولة واستدامة التنمية البشرية (دراسة حالة في المجتمع الكويتي)

رئيس الجلســـــة :الدكتور أحمـــد سيف بالحصـــــا

معد ومقدم الورقة :الدكتور عـــلي أحمـــد الطـــــراح

الرئيس

الدكتور علي الطراح غني عن التعريف ، لكن كمقدمة لبعض التخصصات ولمحة بسيطة ، هو يحمل الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة متشجان سنة ١٩٨٢ ، يعمل حالياً عميداً لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ، وأستاذاً مشاركاً في قسم الاجتماع . خبير غير متفرغ للمكتب الإنمائي للأمم المتحدة في الكويت ، عنده مجموعة من الأبحاث أبرزها التنشئة الاجتماعية والقيم ، دورة التعليم في منظومة القيم بالكويت ، انعكاسات العولمة على أوضاع المرأة في الخليج العربي ، استراتيجيات التنمية بين المحلية والعولمة ، الدولة والقبلية - حالة المملكة العربية السعودية ، المرأة والتنمية في الكويت ، المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الكويتي ، اغتراب الشباب في المجتمع الخليجي .

ورقة الدكتور علي ورقة قيمة وكبيرة وثمينة ، وتحتوي على (٦٨) صفحة تقريباً ، محاورها هي التوجهات والسياسات الحكومية والتنمية البشرية ، المؤشر التعليمي وانعكاساته على التنمية البشرية ، تكنولوجيا المعلومات والفجوات الرقمية ، تطور مؤشرات خدمات الرعاية الصحية ، وضع المرأة ومكانتها في المجتمع الكويتي تحديداً ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي بوجه عام ، دور منظمات المجتمع المدني في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي .

الدكتور علي الطراح

مشكور سيدي الرئيس ، كما أشار الأخ رئيس الجلسة أن الورقة طويلة ، وبالتالي بما أنني أطلت في كتابتها ، فسأحاول أن أختصر لإلقاء بعض الضوء على المعالم الأساسية أو الفكرة الأساسية في هذه الورقة ، وأود أن أشير في بداية الأمر إلى أنه كان من الواضح أن يكون هناك تداخل بين الأوراق في موضوع التنمية البشرية ، إضافة إلى أن الأرقام يحتاج بعضها إلى تحديث ، والبعض منها إلى تصحيح .

موضوع التنمية البشرية المستدامة يعتبر موضوعاً قديماً ، سواء بمنطقتنا العربية أو في منطقتنا في الخليج ، وقد أشبع بكثير من الكتابات والدراسات .

ربما الانطلاقة ، أن التنمية البشرية المستدامة تتوجه نحو الإنسان ، ونحن نعتبر الإنسان أنه الأداة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، وهو كذلك هدف للتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، أي أن كل الجهود التي تبذل في المجتمعات هي لأجل خلق بيئة يعيش فيها الإنسان بشكل جيد ، وبالتالي نجد أن كل السياسات تتوجه في العالم نحو التطوير لمختلف مناحي الحياة في مجتمعاتنا ، وفي المجتمعات بشكلها العام ، بعد كتابتي للورقة تزامنت لقاءات مع مجموعة من الزملاء ، وكان حديثنا حول المؤشرات التي تستخدم على المستوى الدولي ، وأن هذه المؤشرات لها ظروفها ولها كذلك بيئتها عندما استخدمت وطبقت ، وبالتالي عندما نحاول أن ننقلها إلى مجتمعاتنا ، يجب أن ندرك أننا لا نستطيع أن ننقلها بفراغ ، ولكن نقرؤها ضمن واقع تاريخي ، وواقع اجتماعي معين ، ولكن في نهاية الأمر نجد أن كل هذه المؤشرات تحاول أن تبين لنا ، لأي درجة ، أن هذا الإنسان يتمتع حقيقة بسلامة البناء ، الذي أسميه بسلامة البناء النفسي والاجتماعي ، بمعنى أن الإنسان الذي لديه بناء جيـــد ، فمن المؤكد سوف ينطلق في عملية التنمية ، وسوف يكون له دور فعال ، عملية التنمية في داخل المجتمع ، وبالتالي هذا يتطلب مجموعة من المعطيات ، على أساس أن يكون قادراً ، وأن تكون له ذهنية ، قد تكون هذه الذهنية مبنية بناء صحياً ، فبالتالي يستطيع أن يساهم ، فهناك تكوين نفسي جيد لهذا الإنسان ، وبالتالي تجد سلوكاً يظهر على هذا الإنسان يعكس دوره الحضاري ، وهذه الأشياء قد تغيب في مجتمعاتنا ، إذ نجد أن المحيط والبيئة التي نعيشها لا تشير إلى أن هناك بناء نفسياً وصحياً للإنسان .

وهذا دعاني لأن أفكر في مؤشرات لم أضمنها الورقة ، ولكن من المهم التفكير في كيف تستطيع أن تقيس سلامة البناء النفسي والاجتماعي للإنسان؟

قال لي أحد الأصدقاء إنهم أنهوا دراسة ، وطبقوا ما يعرف بمقياس السعادة ، وهو أن تجد هذا الإنسان الذي يعيش في المجتمع سعيداً أم غير سعيد ، وهو مقياس مطبق على مستوى العالم ، وقال إنه أخذ الجزئية الخاصة

بالكويت ، وطبقه على طلبة الجامعة ليعرف لأي درجة هم يشعرون بالسعادة ، فوجد أن النتيجة عندما جمعوا كل النتائج على مستوى مختلف الدول ، سواء غربية ، أو أفريقية أو آسيوية ، وكان من ضمنهم الكويت ، وهذا المقياس مطبق بدول مختلفة في العالم ، تبين لهم أن الكويت جاءت في الأسفل ، جاءت بعد الكاميرون في مقياس السعادة ، فكانت لهم مفاجأة ، فالكاميرون لديها مشاكلها ، ولا تحظى بالثروة التي تحظى بها الكويت ، فلماذا تردى مقياس السعادة ولا يشعر الناس بأنهم سعداء في مجتمع مثل المجتمع الكويتي؟ بالتالي هذا قد يكون أحد المؤشرات التي تبين أن الإنسان المضطرب الذي لا يشعر بالمشاعر الطيبة ، بمشاعر السعادة ، فمن المؤكد أن دوره سوف يختل في هذا المجتمع ، ولن يستطيع أن يقدم أشياء أو يسهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

كذلك هذا تزامن مع دراسة أقوم فيها حول أسباب المشكلات الشخصية والمجتمعية ، هذه الدراسة أخذت عينة ما يقارب من (٤٠٠٠) بين طلاب ثانوية عامة وطلاب الجامعة ، واعتمدت على تجميع (٣٠٠) طالب وطالبة في الجامعة ، ووجهنا إليهم سؤالاً مفتوحاً ، (اكتب أي شيء يخطر على بالك يمسّك شخصياً كمشكلة ، أو تعتقد أن المجتمع الكويتي يواجه هذه المشكلة) ، وكتب من كتب ، ثم بعد ذلك قمنا بتفريغ هذه البيانات ، ووضعناها في صيغة فئات ، وقمنا بصياغة استمارة أسئلة ووزعناها على (٤٠٠٠) بنت وولد في الكويت ، على أساس أن هذه القضايا جاءت منهم هم ، والغريب في الأمر أن أحد القضايا الأساسية حسب ما أتذكر ، كانت إحدى العبارات (إن ما يوذيني هو الوقت الذي لا أعرف ماذا أعمل به) ، كانت النتيجة أن (٦٢٪) من البنات والأولاد يعانون موضوع ضياع الوقت الضائع ، ولا يعرفون كيف يستثمرون هذا الوقت ، كانت فقرة أخرى «تنتابني نوبات من الحزن» .

كانت (٤٥٪) تقريباً من العينة قالوا إنه تأتيهم نوبات من الحزن ، ازدادت أكثر لدى الفتيات .

كـــان (٥٠٪) من العـينة تقـول : أشـعـر بالقلق ، لا أشـعـر بالأمن والطمأنينة .

كـــان (٥١٪) قالوا إنهم لا يشعرون بالطمأنينة ، لاأعتقد بأن هناك عدالة في المجتمع ، إشباع حاجتي العاطفية يقلقني كثيراً .

كـــان (٥٠٪) بالنسبة إلى الفتيات .

كـــان (٤٨٪) بالنسبة إلى الذكور .

فكانت تقريباً بالنسبة إلينا ، أن مجموع المؤشرات تبين أن هناك خللاً ما في التكوين النفسي والاجتماعي في المجتمع ، وبالتالي إذا كانت هذه هي الشريحة الكبيرة في المجتمع ، الشريحة الشابة التي نطلق عليها الثروة الحقيقية للمجتمع ، وكل جهود التنمية تتوجه لتطوير الإنسان والاستثمار البشري ، إذا كانت هذه هي مشاعر تلك الشريحة ، فقد تكون خطيرة لمجتمعاتنا ، التي إذا أخذناها وطبقناها في مناطق أخرى في الخليج سنحصل على نتائج مماثلة .

باستعراضي في الورقة ، حاولت أن أستخدم المؤشرات للتنمية البشرية ، واستخدمت التعليم ، واستخدمت مؤشر التكنولوجيا والمعلومات ، واستخدمت مؤشر الصحة ، واستخدمت مؤشر المرأة ، واستخدمت مؤشر المجتمع المدني أو منظمات المجتمع المدني ، وقد ركزت على الكويت في دراستي كحالة ، الهدف كان الكشف عن السياسات الحكومية ، إلى أي درجة تتماشى مع جهودها في خلق تنمية بشرية حقيقية؟ وهل تعكس هذه المؤشرات التنمية البشرية حقيقية في ظل هيمنة الدولة على كافة مقدرات المجتمع الكويتي التي ترسخ سياساته دعم قيم مجتمع الرفاهية؟ وهل هناك تطابق بين الأطر التنموية التي تتبناها الدولة وسياساتها إزاء التنمية البشرية؟ وما هي التأثيرات التي تحدثها التوجهات والسياسات الحكومية المؤشرات التعليمية؟

الانطلاقة التي أنطلق منها بهذه الورقة ، انطلاقة من قاعدة أن الدولة هي الراعي ، الدولة هي المالك الأكبر ، الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد في هذا المجتمع ، الدولة التي في ظل هذه التحولات العالمية مازالت تحمل كل

النفس التقليدي ، مازالت لم تتغير أو لم يحدث التغير الحقيقي الذي نتحدث عنه ، أي إلى دولة المؤسسات ، بقدر ما أنه مازالت الأبعاد أو المعالم التقليدية في الدولة ، موضوع القبيلة والطائفة ، وبالتالي فلسفة التنمية تنطلق من هذه المفاهيم التقليدية ، بمعنى أن كل ما تقدمه من جهود نحو التطوير في المجتمع ، لا تفهم أو لا تأتي ضمن سياق أنك تسعى إلى خلق وضع جديد ، بقدر ما أنك تريد أن ترسخ مفاهيم تقاليدية في المجتمع ، أي أنا المسؤول ، وبالتالي أنا أعطيك هذه الخدمات ، تصبح الولاءات تأتي لهذه الدولة ، وكل هذه الخدمات التي تقدم هي لتعزيز مفهوم الدولة بشكلها التقليدي . التعليم أنا أقدمه لك ، ويجب أن أعزز موقفي في المجتمع ، الصحة أنا أقدمها لك فيجب أن أعزز موقعي في المجتمع ، فكيف نستطيع أن نوفق بين مفهوم التنمية البشرية في ظل هذه الدولة التي سميتها الدولة الأبوية التي مازالت سائدة في هذه المنطقة؟

حاولت في الجزء الأول أن أحلل توجهات السياسة الحكومية وتأثيراتها في التنمية البشرية ، وبهذا الجزء أوضحت فيه تضخم القطاع الحكومي ، وحاولت أن أبين أن هذا الجهاز المتضخم في الكويت هو المسؤول عما يحدث من خلل كبير في المجتمع ، وهو المسؤول عن هذا النتاج الذي أنتجه لنا على مستوى التنمية البشرية ، إضافة إلى ذلك إن هذه السياسات تهدف في مقدمتها إلى استمرار قيم الاعتماد على الدولة ، وترسيخ هذه القيم بفضل مجموعة من السياسات وآليات الرفاهية التي من أبرزها قيام المالية العامة على مبدأ توزيع الدخل ، لا على مبدأ خلق أو توليد الدخل في المجتمع ، وضمان الوظيفة الحكومية ، والابتعاد عن ممارسة الأعمال الإنتاجية ، كلها ساهمت بالنسبة إلى تأثير قيم الاعتماد والاتكالية ، ومن شأن استمرار قيم الاعتماد على الدولة ، قتل المبادرات الفردية والقدرة على الابتكار والارتقاء بالإنتاجية ، وتركز قوة العمل الوطنية في الأنشطة الحكومية فضلاً عن استمرار الإنفاق الحكومي كمحدد رئيسي وحيد للنشاط الاقتصادي .

ويشير كثير من الباحثين في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي إلى أن السياسات التي اتبعتها الدولة في مجال تنمية القوى البشرية الوطنية في

ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة ، قد أحدثت خللاً في سلم القيم المعطاة للعمل والإنتاج ، حيث أدت المساعدات والمعونات التي تقدمها الدولة إلى تدني الشعور بالحاجة للإسهام في النشاط الاقتصادي المنتج ، كذلك أخفت المعدلات السريعة لنمو الدخل الوطني ، ومن ثم نصيب المواطن فيه إلى ترسيخ الاعتقاد بإمكانية بل بشرعية الكسب الوفير والسريع دون بذل أي جهد أو عمل ، الذي ترتب عليه ترسيخ قيم الاعتماد ، وترتب عليه كثير من السلوكيات ، وخلق شخصية سميتها الشخصية النفطية .

وفي إطار هذا السياق أصبحت المواطنة جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة ، أو الرؤية التنموية ، بمعنى أكثر تحديداً ، فقد اعتبرت المواطنة مبرراً لتوزيع الدخل بغض النظر عن حجم العمل أو الإنجاز الذي يقوم به المواطن ، بل إن هذه الفلسفة التنموية لم تميز في تعريفها لهذه الحقوق بين حق المواطنة في بناء إمكاناته وقدراته من خلال التعليم والتدريب ، وحقه في رعاية صحية واجتماعية وإسكانية ، وحقه في دخل أومعاش ثابت من عائدات النفط ، حيث اعتبر الأخير حقاً مكتسباً له ، وقد أدى عدم التمييز هذا إلى ظهور الخلل في بنية المجتمع ومضامين التنمية البشرية المستدامة ، وربما أشرت إلى الزميلة الكتبي في ورقتها التي قدمتها حول الدولة وكيف أن هذه الخدمات لها وظائفها السياسية .

المشكلة الرئيسية وهي هيمنة الدولة من خلال توجهاتها وسياساتها ، أنها أطلقت توقعات المواطنين بلا حدود ، حيث ساد لديهم قناعات بأن التنمية مشروع بلا ألم ، فهي لا تتطلب تضحيات لتحقيق أهدافها ، كما أنها لا تتطلب من الفئات والشرائح الاجتماعية من المواطنين المشاركة الإيجابية في الخطط والبرامج الإنمائية ، وهنا نقطة مهمة ، عندما نقول إنها أطلقت توقعات الناس - وهي حقيقة نشهدها في الكويت بشكل واضح - بأنه ليس هناك حدود إلا سماع المطالب التي يتقدم بها الناس ، وبالتالي نجد أنه ليس هناك شعور جاد بطبيعة التحديات التي يواجهها المجتمع ، بقدر ما أن الفرد يعتقد أنها جزء من توقعاته ، وبالتالي جزء من أحلامه ، ويحاول أن يحوّل هذه الأحلام إلى حقائق .

ثم تناولت موضوع التعليم ، وأعتقد أنه على الرغم من أن هناك تحسناً كبيراً في موضوع التعليم ، من ناحية الأمية ، نسبة الإنفاق على التعليم فيها تطور ، هناك زيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم بمراحله المختلفة ، كل هذه القضايا تمثل لنا الجانب الإيجابي في التعليم ، ربما كان اللافت للانتباه ، تعليم رياض الأطفال ، وتدنيه في عمان التي وصلت إلى (٤٪) ، والكويت سجلت (٨٨٪) ، الإمارات (٥٦٪) ، فواضح بأن هناك تدنياً بهذه الشريحة في دخولها في التعليم في رياض الأطفال ، مما يعكس بعض القلق على هذه الشرائح أو هذه الفئة التي لا تذهب إلى المدارس في رياض الأطفال .

نقطة أيضاً مهمة ، أن هناك ارتفاعاً في نسب الرسوب والتسرب في التعليم ، وهذه إحدى المؤشرات اللافتة للانتباه ، فصحيح لدينا إقبال على طلب التعليم ، ولكن يقابل ذلك ارتفاع في نسب الرسوب والتسرب خصوصاً بالنسبة إلى الذكور ، أرقام قد تكون أحياناً لافتة للانتباه ، ٦٦ مليون دينار كويتي تكلفة الرسوب والتسرب ، حسب الإحصائيات ، وحسب وزارة التربية ، لتشكل ٢٥٪ من ميزانية وزارة التربية ، وهذا يمثل بالنسبة إلينا هدراً لهذه الفئة التي ننفق عليها ، ولكنها في نهاية الأمر تترسب أو ترسب في مراحل التعليم .

وزارة التربية في أحد تقاريرها أو دراساتها ، بينت أن أحد المشاكل التي تواجه الكويت في موضوع التعليم ، عدم التزام الأسرة إلحاق أبنائها ، وتعدد مرات الرسوب وتسرب الطلاب ، واضح كذلك أن هناك اتفاقاً حكومياً على أن هذه قضية رئيسية ، وقضية تثير اهتمام المسؤولين في التربية .

ما يهمنا أن هذا الارتفاع في الإنفاق على التعليم من الإحصائيات المرفقة لا يشير إلى أن هناك تحسناً في جودة التعليم ، فمازال التعليم يعاني مشكلة كبيرة ، ومازال لا يعكس التوجه الحقيقي لدور التعليم في المجتمع ، فهناك إخفاقات كبيرة في السياسة التعليمية ، إخفاقات كبيرة في مناهج التعليم ، وبالتالي نجد بحسبة اقتصادية ، حول الإنفاق في التعليم مقابل الناتج أو جودة التعليم ، أن هناك خللاً كبيراً في موضوع جودة التعليم ، إضافة إلى أنه حتى الإنفاق الكبير على التعليم لا يشير أو يدل على أنه إنفاق على العملية

التعليمية بحد ذاتها ، وقد أشرت إلى أن ٦٠٪ وأكثر من ذلك يذهب إلى الأجور والرواتب وغير ذلك ، وجزء بسيط من هذا الإنفاق يذهب إلى العملية التعليمية ، ولذلك لا نستطيع أن نستخدم مؤشراً حول إلى أي مدى الدولة تنفق على التعليم ، وكلما زاد الإنفاق أشار إلى اهتمام الدولة ، لأن الإنفاق إذا نفصله نجد أن الأجور والمرتبات تحتل أكثر من ٦٠٪ وأكثر .

حاولت أن أبين وأقارن ، أن ما ينفق على الطالب قياساً على بعض المجتمعات ، عالٍ ، والعائد الذي نحصل عليه هو عائد لا يقابل ما ينفق على الطالب في التعليم .

كذلك في الحالة الكويتية إن اللافت للانتباه ، على الرغم من التوجهات العامة للدولة (channeling of education) ، في اختيار تخصصات ، إذ تحاول توجيه الطلبة نحو التخصصات العلمية ، أي العلوم الطبيعية والهندسية والمهنية ، نجد أن هناك خللاً في هذا التوجه ، أي مازال ارتفاع الطلب على التعليم في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، على الرغم من السياسات العامة ، ويجوز التفسير لذلك ، بأنه قدر التساوي – بالنسبة إلى الوظيفة الحكومية – بين مخرجات العلوم الإنسانية والاجتماعية ومخرجات العلوم الأخرى ، إذ قد تقترب أو تتساوى أحياناً ، مما يضعف الدافعية للإقبال على دراسة التخصصات العلمية .

بعد ذلك تحدثت عن تكنولوجيا المعلومات ، وكان الهدف من استخدام هذا المؤشر للتنمية البشرية حول تكنولوجيا المعلومات ، بيان مدى مواكبة هذا التطور ، ولأي درجة نستطيع في مجتمعاتنا أن يواكب الإنسان أو حتى تواكب السياسات هذا التطور في استخدام تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت إحدى القضايا الأساسية ، وبينت في بعض الأرقام استخدام الحاسب الآلي ، الكمبيوتر ، والإنترنت .لا نستخدمها كمؤشرات وحيدة ، ولكنها على الأقل لها دلالتها .

وأعتقد أن هذا الجانب ، التقنية والتكنولوجية ، يشير إلى نقطة مهمة ، هي عدم التوازن في سياسة التنمية على المستوى الإقليمي الواحد ، بمعنى أنك

قد تجد بعض الأماكن أو المراكز متطورة في مجتمعاتنا ، وقد تجد أماكن أخرى في هذه المجتمعات ليست كذلك ، حتى في مجال الهواتف والكهرباء ، أو وسائل الاتصال التي تربط الإنسان قد تكون غائبة ، ونجدها في مجتمعات الخليج واضحة على الرغم من الثروة النفطية.

بعد ذلك استعرضت موضوع الصحة ، هناك إنفاق مثل التعليم ، إلا أننا نجد أن هذا الإنفاق الكبير على الصحة لا يعكس وضعاً صحياً سليماً في مجتمعاتنا ، هناك ترتب على دولة الرفاهية بعض من الأمراض الخاصة بالرفاهية ، وبالتالي نحن في حاجة إلى خلق وعي في هذه المجتمعات ، وضربت مثالاً على موضوع نمط المعيشة وانتشار مرض السكر وأعطيت أرقاماً في الكويت ، وأكيد أن باقي دول المنطقة تعاني مثل هذه الأمراض ، التي تشكل أمراً مقلقاً.

انتقلت إلى موضوع المرأة ، وحاولت أن أبين في بعض الأرقام ، موضوع التعليم ، ومساهمتها في قوة العمل ، وواضح أن هناك تطوراً ولا نستطيع أن ننكر هذا التطور في موضوع المرأة ومشاركتها في قوة العمل ، وإقبالها على التعليم ، وقلة نسبة الرسوب والتسرب بالنسبة إلى النساء والبنات وارتفاعها بالنسبة إلى الرجال ، وطرحت سؤالاً : لماذا ترتفع أعداد ونسب مخرجات التعليم الجامعي أو العالي من الإناث ، وتنخفض في نفس الوقت أعداد نسب مشاركتهن في قوة العمل ؟ إذ نجد أن إقبالهن على التعليم إقبال كبير جداً ، ولكن مشاركتهن في قوة العمل لا تتماشى مع النسبة المرتفعة من مخرجاتهن ، وواضح أن هناك محددات اجتماعية مازالت تؤدي دوراً كبيراً في خروج المرأة إلى سوق العمل ، فإذا دخلت تبقى فترة قصيرة ، وقد لا تدخل سوق العمل ، وواضح أن السياسات الحكومية لها دور كبير أيضاً في تشجيع المرأة ـ في الخروج من سوق العمل ، هناك سياسات حكومية تدفع المرأة ـ وهي مازالت في سن العطاء ـ لأن تخرج من سوق العمل ، على الرغم من أن المرأة حققت دوراً جيداً في هذه المجتمعات ، إضافة إلى الجانب السياسي الذي أعتقد أننا نتفق عليه جميعاً.

الجزء الأخير حول دور منظمات المجتمع المدني ، حاولت أن أستعرض

مفهوم العمل التطوعي في المجتمع المدني ، ودوره في الإسهام في عملية التطور والتنمية ، وحاولت استعراض بعض الأرقام ، ويلاحظ أن نمو مجتمعات جمعيات النفع العام ـ إذا صحت التسمية ـ لا يتوافق مع ما هو مطلوب ، وبالتالي نجد أنه مازال هذا التطور من حيث الحجم محدوداً ، والإقبال عليها أيضاً مازال محدوداً ، وكذلك التنسيق بينها . ويلاحظ أنه على الرغم من طبيعة هذه المجتمعات التي جبلت على أعمال المساعدة والفزعة والمفازعة التي تعتبر جزءاً من القيم السائدة في المجتمع ، فإن العمل التطوعي أو مؤسسات المجتمع المدني مازالت غير فاعلة ، وحتى في مفهوم العمل التطوعي يميز البعض بين الأعمال الخيرية والأعمال التطوعية ، ويعطي مفهوما وتمييزاً للأعمال الخيرية من الأعمال التطوعية.

أستطيع أن ألخص بأنه مازالت الدولة متمسكة بوظائفها التقليدية ، وذلك ينعكس على كل سياساتها التنموية ، فظهور نماذج سلوكية مؤذية وغير صحية أصبحت تمثل سمة من سمات تكوين المواطن ، ويسهم الدعم الذي يقدم من الدولة في إضعاف المساهمة الفردية في المجتمع ، وإن الإنفاق المتزايد على التعليم لا يعني ارتفاعاً في جودة التعليم .

الرئيس

نشكر للدكتور علي ورقته ، ونشكره كذلك على أنه استطاع أن يلخصها لنا في نفس الوقت ، على الرغم من دسامتها .

جاسم السعدون

شكراً الأخ الرئيس ، وشكراً للباحث ، كنت أحاول أن أسمع للكل وأرى الحيرة ، ما المخرج؟

لدي بعض الملاحظات ، ملاحظة في الشكل ، وملاحظة في الموضوع ، وملاحظة في المخرج بشكل عام .

ملاحظة الشكل : صحيح أن المعلومات قد لا تكون دقيقة ، قد لا تكون وافية ، لكن هناك مشكلة في المنطقة ككل ، فأنا كباحث أقضي ٨٠٪ من وقتي في البحث عن المعلومة وتنقيحها ، و٢٠٪ من وقتي في كتابة البحث ، بينما في العالم الآخر العكس صحيح ، ولذلك أبحاثهم أغزر وأعمق ، وبالتالي هذا الكم القليل من المعلومات لا أستطيع أن ألغيه ، المفروض أن أحاول أن أبحث فيه و أعمقه وأنتقده ، أنا أقول كل المؤشرات الطيبة التي ذكرتموها ، إذا أضفنا إليها مؤشراً واحداً ، مؤشر الديمومة ، فهل بالإمكان أن هذه المؤشرات تصمد أسوة بالموجود في العالم ، أنا أعتقد سنلغيها ، لسبب بسيط أن معظم هذه المؤشرات جاءت هكذا ، جاءت لأن المال وفير وحققت ما حققت ، لكن نحن بنينا عموداً ووضعنا عليه دوراً بدلاً من أن ننشئ خيمة ، هذا الدور جعلنا أعلى بعض الشيء من مستوى الآخرين ، ثم نسينا أنه عمود واحد وعمود خيمة فبنينا عليه دوراً ثانياً ودوراً ثالثاً ، والله يحفظنا كي لا نسقط ، اليوم العمود لا يحتمل ، يسقط بالتقادم ، ثم إن هناك أناساً تنظر فيه ، لو حدث شيء سلبي في النفط ، هل تصمد هذه المؤشرات؟

الإجابة القاطعة : لا ، لا تصمد .

الملاحظة الثانية : في قضية التنمية البشرية ، إذا كنا نتكلم عن دولنا ، نقول دولة كذا - أرجو أن يؤخذ هذا الكلام من منطلق بحثي ، لا يهمني المنطلق السياسي - الذي أقوله أننا لسنا دولاً ولا حتى شركات مساهمة ، نحن شركة عائلية عليها التزامات تجاه المجتمع الذي حولها ، تعطي ما تشاء وتحجب ما تشاء ، لذلك النظر إلى استمرار الكيان بمؤسساته ، جمعية عمومية ، وتقرير آخر سنة ، حساب أرباح ، هذا الكلام غير موجود ، وهذا الكلام إشكاليته تجعلنا بالتصنيف أقل بكثير من الآخرين ، سواء كنا دولاً أو شركات ، ولذلك عندما ينظر إلينا العالم على أننا أقل بكثير ، أعتقد أنه كلام صحيح يجب أن نقبله ، لا نحبه ، لكن يجب أن نقبله .

أذكر مثالين ، على أننا لسنا دولاً ولا شركات ، في قطاعين ، قطاع مدني ،

وقطاع عسكري ، لو كنا شركات أو دولاً ، في دول يبلغ فيها نصيب القطاع العام حوالي ثلاثة أرباع نصيب القطاع الخاص ، بمعنى أن الدولة هي عنصر الإنتاج الحقيقي ، في أي عملية إنتاج تختار أفضل البشر لإدارة هذا القطاع ، لو كنت في شركة أو كنت في دولة متقدمة ، أما الذي يحدث أحياناً ودائماً أن كل مديري هذا القطاع أساساً بلا كفاءات ، يأتون بالانتماء العائلي ، كان هناك أولاً حاكم ونائب حاكم ووزير ، الآن وصلنا إلى مدير ورئيس قسم وهكذا ، فكيف تدير من معين صغير جداً هذا الكم الكبير ، هذا الحجم الكبير من الاقتصاد ، لا يمكن أن تديره بشكل جيد ، لو أن بلجيتس عين ابن عمه وأخاه لإدارة شركة ميكروسوفت ، كانت ميكروسوفت انتهت من زمان ، ولكن لأنه يختار أفضل الناس ، ولأن هناك نظاماً مستمراً للمحاسبة ، تلك الدول تنجح ونحن لا ننجح ، وكمثال صغير نتكلم عن التنمية البشرية التي هي أساساً الحفاظ على كرامة البشر ، عندي جدل في البيت أن نمنع الكيبل الخاص بالتلفزيون لأن فيه بعض المحطات غير جيدة ، طبعاً هناك مدرستان ، مدرسة تقول نمنع كل شيء ، ومدرسة تقول نمنح كل شيء ، فأنا عندي مشكلة أن أمنع بعض محطاتنا التي يفترض أنه ليس فيها شيء ، عندما يقف ناس وناس تقبّل أيديهم حتى يعطوهم المقسوم ، أو يقف طفل عمره خمس سنوات ووراءه ناس كبار وهو الذي بالصورة والباقي . . . ، هذا نوع من تعميم المهانة على الناس ، كيف أقاتل بالشعب في ظل العولمة وأنا أصدر هذه الصور ، أنا ما أرضى لأولادي أن يروه ، صحيح أن تلك ليست جيدة ، لكن هذه أيضاً ليست جيدة نهائياً ، بالنسبة إلى القطاع العسكري ، في كل الدول الصغيرة ، تجد الكل يخدم في العسكرية وبالتالي يكون جيش محترف ولا تحتاج أن تدفع إتاوات لكي يأتي من يحميك ، لأن هناك نوعاً من المشاركة ، والمساهمة في صناعة الدولة ، والعساكر يدافعون عن مصالحهم ، في دولنا لأن هذا منزوع ، أنا آتي بمن يكون أكثر ولاءً لي ، حتى لو كان «بدون» ، حتى لو كان من جنسية أخرى ، المهم أنه في النهاية يحمي إرث العائلة ، ولا يحمي الدولة بالمفهوم العام للدولة .

نخرج من كل هذا كي نشعر بالراحة ، في العالم عندما بنوا مفهوم الدولة على المشاركة ، بنوه على نظام اقتصادي أولاً ، فيه غلبة للقطاع الخاص ، والقطاع الخاص هو نفسه يدفع ضرائب ، وبالتالي عندما تتكلم عن مشاركة الناس في محاسبة الآخرين في صنع القرار السياسي ، تتكلم عن دافعي ضرائب ، وبالتالي لا يتفضل عليهم أحد عندما يعطونهم شيئاً ، وعندما يتخذون قراراً ، عندما ينزعون رئيساً ويعينون رئيساً ، ينزعونه لأنه يعتمد عليهم لأنهم ناس منتجون يحترمون أنفسهم ، ويدفعون ضريبة ، ودافع الضريبة له حق في أن يشارك في كل شيء ، ولكن عندما يكون رب العمل هو رب الأسرة ، وبالتالي هو يعطيك وهويحجب ، لا يمكن أن تصنع نظاماً ناضجاً يشارك فيه الناس للدفاع عن مصالحهم .

يجدون ما يكفي لاحترام الذات ، فيجب أن نفكر في الأمر بشكل كلي ، كيف نغير؟ كيف تكون سيادة للقطاع الخاص؟ كيف يكون هناك نظام قوي وحاسم للضرائب؟ كيف تكون هناك سيادة للقانون لمحاربة الفساد؟ أعتقد سنظل نتكلم نفس الشيء بعد عشر سنوات ، لكن من دون إصلاح حقيقي ، إلا إذا حدث تغيير عنيف في المنطقة ، وأكيد سيكون من الخارج ، وهذا لا نريده ولا نقبله .

سليمان المطوع

عندي ملاحظة خاصة عما ذكرته الأخت ابتسام الكتبي التي تتكلم عما أعطته الدولة للمواطنين ، «وهذا يعني أن الدولة استطاعت كسب ولاءات الفئات والشرائح الاجتماعية من خلال سياساتها التوزيعية وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها» .

أريد أسأل كيف ينعكس هذا على وضع الكويت حيث هناك الانتخابات البرلمانية ، ونجد أن الناخبين يأتون بالنوعيات التي تقض مضجع الدولة؟ فهل

هي تنعكس على مجتمعات غير الكويت في الخليج أم أن هناك شيئاً آخر غير هذا؟

يوسف الشيراوي

أشكر المحاضر على كلمته ، حيث ركز على النقاط الأساسية فيها ، فأنا عندي عدة أسئلة .

السؤال الأول : هل هناك لدى الحكومات خلال الأربعين أو الثلاثين سنة الماضية من بديل من أن تقوم بالرعاية الصحية ، وبالتعليم ، وبالكهرباء ، وبالماء؟

السؤال الثاني : إذا كان هناك بديل ، فما هو؟

السؤال الثالث : إذا كان هناك بديل ومعروف ، فهل هو بموافقة الناس؟

أريد أن أعلق ، عندما كنت في المسؤولية في خضم السبعينيات والثمانينيات ، كان عندنا همان في حكومة الوحدة ، لا نقبل بالتخطيط ، كل همنا أن محطة الكهرباء تعمل في وقتها ، المدرسة تفتح في وقتها ، كان كل همنا المشروع للتخطيط ، ما كان هناك وقت أن ننظم حتى أولوية ، انتقلنا رأساً إلى مشروع ، المدرسة ، الكهرباء ، الماء .

الشيء الثاني ، التضخم ، بلغ التضخم في الجزيرة العربية حوالي ٤٠٪ في العام الواحد ، وما حظي بانتباه ، هذه الندوة منذ بدأت ، ما كنا نقدر إما أن نمشي تحت قوة اندفاع المشروع ، وإما أن نقف ونخفف النشاط الاقتصادي ، والبديلان صعبان .

أريد أن أقول كلمة عن الخليج ، في حياتي ـ وحياة الفرد قصيرة ـ جاءنا أول تعداد للسكان في الخليج ، وكانت البحرين سباقة ، بلغت الأمية (٢,٥٪) في عام ١٩٤١ ، ولم يكن السؤال عن نوع التعليم ، هل تحسنت القراءة والكتابة فقط؟ كلنا جاءتنا هذه الطفرة في وقت واحد في مستوى منخفض

من التعليم ، ما نبحر فيه ، لا كان عندنا من يخطط ، ولا كان عندنا من يوافق على التخطيط ، ولا واحد يقول أنا أفكر ويصير سعر البترول كذا .

وسؤالي هو ، هل هناك من بديل ، وإذا كان هناك بديل ، فما هو؟

مريم لوتـــــاه

بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً أشكر المحاضر على المعلومات التي أثرانا بها ، ولكن الورقة تضعنا أمام أهمية تشخيص الوضع التنموي لكي نضع أصابعنا على أساس المشكلة ، فقد أشارت الورقة إلى سياسات الرفاهية أودولة الرفاهية ، وأنا أعتقد أن هذه الكلمة مبالغ فيها ، لأننا إذا كنا بشكل عام قد شهدنا حالة رفاهية ، فهي كانت في حقبة السبعينيات ، ثم تدنت ، بمعنى أنها كانت مرتبطة بنشأة الدولة أساساً ، تلك الدولة الحديثة التي كان لابد أن تنطلق في مشاريع كثيرة تحتاجها في تلك المرحلة ، ويحتاجها مواطنوها إلى جانب أن النخبة الحاكمة في تلك الفترة كانت تريد ذلك النوع من الإنجاز حتى تحقق شرعية الإنجاز وترسي وجودها ، ثم تراجع هذا العطاء وما سمي بسياسات الرفاهية ، مع تراجع أسعار البترول ومع تنامي التوترات الأمنية ، الآن ما يصرف على التنمية قليل جداً إذا ما قورن بما يصرف على الدفاع أو الإنفاقات الأمنية أو الدفاعية .

أعتقد أن أساس المشكلة ليس في سياسات الرفاهية ، أساس المشكلة التنموية كما تفضل الزميل ، أن هذه السياسات كانت في الغالب غير مخطط لها ، فنحن بشكل عام نعاني غياب السياسات العامة في دول الخليج ، فمثلاً السياسة التعليمية لا نعرف ماذا نريد منها بشكل مرحلي ، على المدى القصير والمتوسط والبعيد ، ما الذي نريد تحقيقه ، وكذلك المستوى الصحي وخلافه ، وهذا يفسر أو يبرر أن تغير الأشخاص – كتغير وزير التربية والتعليم أو خلافه – يؤدي إلى تغيير السياسات كلية ، مما يؤثر في النشء وفي عطائه

التنموي أو في عطائه المجتمعي بصفة عامة .

فالنقطة الأساسية هي غياب السياسات التنموية أو السياسات العامة بصفة عامـــة .

النقطة الثانية تتمثل في تبعية القرار التنموي ، فالقرار التنموي في دول الخليج ليس قراراً حراً ١٠٠٪ وبالتالي ما نستطيع فعله ربما يكون محدوداً جداً .

النقطة الثالثة ، أنه في ظل سياسات الرفاهية ، أو ما سمي بسياسات الرفاهية ، وإن كان البعض يشك بوجودها حتى الآن ، رافق ذلك سياسات تغييب ، أي سياسات تنشئة لم تعتمد خلق المواطن الذي يستطيع المشاركة التنموية ، بالعكس ، أغدق عليه مادياً ، وهمش سياسياً ومجتمعياً ، فالحصيلة هي خلق مفهوم مشوه أو مفهوم قاصر للمواطنة ، مفهوم يجعل المواطن يبرر لنفسه أن يتلقى كل شيء أو ينتظر كل شيء من الدولة ، ولا يحمل نفسه أي مسؤولية ، وهذا طبعاً بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى ، فدون أن تكون هناك سياسة تنموية واضحة المعالم ، دون أن يكون هناك قرار تنموي حر ، دون أن تكون هناك سياسة توجيهية أو سياسة تنشئة واضحة تستطيع خلق وعي صحي لدى المواطن ، أستطيع أن أقول إن أي جهود من أجل إصلاح الوضع التنموي ستكون متعذرة ، خصوصاً أننا في زمن لم نعد نملك فيه الحرية السياسية وسط هذه الضغوط الدولية ، ولا الحرية حتى الاقتصادية ، فقدراتنا الاقتصادية قد تراجعت ، فنحن في وضع تنموي فيه التحديات كثيرة والفرص قليلة جداً ، وإن لم نصحح هذه النقاط الثلاث أعتقد أن كل جهودنا من أجل إصلاح الوضع التنموي ستكون جهوداً غير ذات مردود .

ذكر في المحاضرة أن الإنفاق الكبير على التعليم لا يعني جودة التعليم ، هذا صحيح ، ولكن نحن لا ننفق ما يكفي على التعليم ، فالمشكلة ليس لأننا ننفق الكثير ولا نخطط فقط ، ولكن أيضاً ننفق القليل القليل على التعليم الذي يعني أو الذي هو حجر الأساس في أي تنمية بشرية مستقبلية .

رفيعة غباش

بسم الله الرحمن الرحيم ، مداخلتي ستكون قصيرة جداً ، فليس من عادتي الإسهاب ، الحقيقة أنا استبشرت خيراً في بداية حديث الدكتور علي ، لأنني أول مرة أستمع في منتدى سياسي واقتصادي إلى من يتكلم عن الصحة النفسية ، استدرجنا في بداية الورقة في حديث عن الصحة النفسية ، مشيراً إلى قضية القلق والسعادة ، والشعور بالأمن والطمأنينة ، وكنت أتصور أن هذا سيكون جزءاً أساسياً من قضية البناء النفسي ، إلا أنه كان مجرد مدخل للورقة ، فأحبطت مرة ثانية ، فقضية الصحة النفسية ، وقضية الصحة بشكل عام ، لا تأخذ مكانتها من الدراسات ، ولا تأخذ مكانتها من اهتمام المثقفين والقائمين على قضايا التنمية في الوطن العربي ، رغم أنه في رأيي أنا كطبيبة نفسية ، أن أهم أساسيات التنمية بكل أبعادها ، إذا كان الإنسان لا يتمتع بصحة نفسية واقتدار نفسي ولياقة نفسية ، فلن يكون قادراً على أي قدر من الإنتاج والعطاء في مجتمعه ، غابت كل البرامج الوطنية في مجتمعنا العربي عن أي برنامج يتعلق بمفهوم تنمية الصحة النفسية ، بل إن الحقيقة ونحن مؤخراً نحضر لندوة مشابهة لهذه الندوة حول التنمية الإنسانية ، ستقام الندوة في جامعة الخليج ، عندما وضعت هذا المحور وجدت كثيرين من زملائي يبتسم سخرية أن يكون هذا محوراً ضمن محاور الدراسة .

أشير هنا إلى أهمية أن الموضوع ليس بالموضوع الجانبي ، وغياب المرض النفسي ، لا يعني بالضرورة وجود صحة نفسية لدى الإنسان الخليجي أو العربي ، يكفي أن أذكر مثلاً ، كم عدد الشباب الذين توفوا في مجتمعات الخليج نتيجة الإدمان؟ هذا أحد أبعاد الصحة النفسية ، يكفي أن أشير إلى أن (٩٠٪) من المدمنين من الذين تركوا الدراسة في المرحلة الإعدادية ، لم تكن هناك أي سياسة موازنة للحد من هذه الظاهرة ومعالجة المشكلة بشكل أو بآخر .

نفس الشيء ظاهرة البطالة التي بدأت إلى حد ما تنتشر في الوطن العربي ، ثلاثة ملايين عاطل عن العمل في مصر ، والأرقام تزداد الآن في

منطقة الخليج ، ما أود أن أشيـــر إليه في وجود هذه النخبـــة من المفكريـن من دول الخليج أن يعطوا هذا البعد ، مكانته في الدراسة ، ومكانته في وضع البرامج الوطنية لأي نوع من أنواع التنمية .

عبد العزيز الجلال

شكراً سيدي الرئيس ، لدي نقطتان فقط :

النقطة الأولى : وردت على لسـان الدكـتـور علي في العـرض ، ويرددها الكثيرون من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين ، وهو عندما دعا إلى ضـرورة تحـمل أعبـاء التنمـيـة ، وطبـعـاً الإشـارة دائمـاً تأتي إلى الضـرائب والخدمات ، وانتقال الخصخصة للخدمات العامة ، مثل الصحة والتعليم والمرافق ، عند إطلاق هذه الدعوات ، دائماً يغفل عن مدى قدرة القطاعات المختلفة للمواطنين على تحمل هذه التكاليف ، في الوقت الذي من المعروف أن هناك أبواباً كبيرة للهدر في المالية العامة في كل دولنا هي الأولى بالترشيد والالتفات إليها ، قبل أن نلتفت إلى قضية فرض الرسوم والضرائب وقضية الخصخصة وتحميل المواطنين بالتكاليف ، فعندما يقفل هذا الباب تأتي المرحلة الثانية في قضية تحمل الأعباء ، إذا وجدت العدالة الاجتماعية ، فالناس مستعدون لتحمل أعباء التنمية ، بشرط أن يكون هناك ضمان أن تتحمل الحكومة المالية العامة العبء الأكبر لتكلفة هذه الخدمات المخصخصة والمرفوعة تكلفتها ، للمواطنين غير القادرين ، هذا مبدأ عام وكثيراً ما يغفل عنه ، عندما يطرح موضوع الإصلاح الاقتصادي ويغفل عن هذا البعد الاجتماعي في الموضـــوع .

النقطة الثانية : هي نقطة البطالة ، أشار إليها الدكتور علي وغيره والدكتورة رفيعة ، وموضوع البطالة موضوع واسع ، هو أشار إليها بصفة خاصة في قضية المرأة ، لكنها أصبحت فعلا باباً كبيراً ولا يمكن القضاء عليها في ظل الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس ، بسبب أن الحكومة أشبعت من التوظيف .

والناحية الأخرى أن الحكومة الآن تضغط على القطاع الخاص للتوظيف ، توظيف المواطنين أو تشغيل المواطنين ، وهذا غير ممكن في ضوء واقع فتح الباب على مصراعيه للاستقدام من دون أي تكلفة ، أو بتكلفة ضئيلة على المستقدمين والمنتفعين من هذه العمالة لتوليد دخل إضافي ، بل وصلت المسألة إلى أن فرص التجارة والأعمال الحرة أصبحت محتكرة لغير المواطنين ، على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية أكثر من ثلاثة ملايين يعملون في التجارة ، وفي قطاع الخدمات الصغيرة ، وكل هذه فرص عمل متاحة للمواطنين لو لم تكن هذه المنافسة موجودة ، أغلب هذه العمالة الوافدة أحياناً تعمل تحت ما يسمى بالتستر ، هذه العمالة تدفع إتاوات لمن يستقدمها ، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل وتصدره إلى دولها مما يشكل استنزافاً آخر للاقتصاد .

في قضية المرأة ، هناك فعلاً محددات اجتماعية ، لكن أضرب مثالاً دليلاً على قضية كيفية تخصيص الوظائف ، في المملكة العربية السعودية ، هناك حاجة كبيرة للممرضين والممرضات الفنيين ، وفي نفس الوقت عندما نأتي لتخصيص الميزانية نجد المالية العامة في الميزانية تخصص مبلغاً من المال لتوظيف ممرضين وممرضات وفنيين من الخارج ، لسببين ، أولاً لأنهم أرخص ، والسبب الثاني أنهم لا يشكلون عبئاً دائماً ، تستطيع أن تستغني عنهم في أي يوم ، في نفس الوقت لا يوجد تشجيع للمعاهد الصحية القادرة على تخريج الممرضين والممرضات والفنيين ، لأن هذه تشكل التزاماً دائماً على الدولة ، فإذا لم يقض على هذه السياسات الاقتصادية أو الممارسات الاقتصادية المشوهة ، فلن يقضى على البطالة ، لو وضعت كل دولة برنامجاً بأن يمنع غير المواطنين من العمل في قضية التجارة والمشاريع الخاصة ، لأوجدت أكثر من أربعة ملايين ، خمسة ملايين فرصة عمل للمواطنين ، وكلها مقبولة ، لكن الآن لا يمكن المنافسة والعمالة الأجنبية العاملة فيها ، لا من ناحية الوقت ، ولا من ناحية القناعة بالدخل .

عبد الملك الهنائي

شكراً الأخ الرئيس ، طرح الدكتور علي الطراح موضوع الدولة الأبوية ، وقد أشارت إليه الدكتورة مريم والأستاذ يوسف الشيراوي بتفصيل ، لكنني أرى أنه كان يتكلم عن حالة كانت سائدة في السابق ، في السبعينيات والثمانينيات ، فمنذ منتصف التسعينيات ، أعتقد أن معظم دولنا ، إن لم يكن كلها ، قد بدأ يخرج من هذه الحالة ، ولاسيما في ظل الخصخصة ، وفي ظل فرض رسوم على الخدمات ، وفي ظل توجه بعض الدول نحو فرض ضرائب ، هذا الموضوع كان يشغلني منذ وقت ، موضوع الدولة الريعية والدولة الأبوية ، وأتمنى لو كان أحد المتفرغين منكم للبحث أن يبحث في هذا الموضوع ، «هل دول مجلس التعاون مازالت دولاً ريعية أبوية؟ أم أنها خرجت من هذا الطور؟»

بهية الجشي

شكراً سيدي الرئيس ، عندي نقطتان أساسيتان :

النقطة الأولى : أشار الباحث في ورقته إلى موضوع على جانب كبير من الأهمية ، وهو موضوع التعليم المهني في ظل التضخم الحاصل في زيادة الإقبال على التعليم الجامعي ، والذي يأتي انطلاقاً من النظرة السائدة التي ترى في الشهادة الجامعية مظهراً من مظاهر الوجاهة الاجتماعية ، ولاسيما عند الفئات متواضعة الدخل ، يأتي الالتحاق بالتعليم الجامعي بهدف الحصول على وظيفة مكتبية محترمة ومكانة اجتماعية في محيطها وفي المجتمع ، ماذا فعلنا نحن لتشجيع الشباب على الالتحاق بالتعليم المهني؟ وما مدى توفر التعليم المهني؟ في الورقة إشارة مصدرها تقرير التنمية الإنسانية العربية يقول «أن المجتمع البحريني يسير في اتجاه زيادة نسبة مكون التعليم المهني في التعليم الثانوي ، لكن نحن لا نرى لهذا الاتجاه المتزايد أي

انعكاسات على مخرجات هذا التعليم ، ولا على تأهيل الشباب لدخول سوق العمل بكفاءة» ، ولا أدري ما مدى صحة هذه المعلومة التي وردت في تقرير التنمية الإنسانية؟ أعتقد أنه آن الأوان لأن ننظر إلى موضوع التعليم المهني بنظرة تتسم بالجدية والاحترام ، إدخال نظام التوجيه المهني في المدارس الثانوية ، غرس قيم جديدة لدى الشباب لاحترام المهن ووضع حوافز تشجيعية ، أهم شيء أن نضع حوافز تشجيعية وسلم رواتب مجزياً للمهن حتى نشجع الشباب على الالتحاق بالتعليم المهني .

أيضاً من الضرورة أن نلتفت التفاتة اهتمام إلى تفريع التعليم ، وإلى ربط مخرجات التعليم بسوق العمل ، بدلاً من أن نخرج كل سنة أعداداً كبيرة من الشباب من التعليم الثانوي ، أنصاف أميين صراحة ، غير مؤهلين لدخول سوق العمل ، ولا مكان لهم في السوق .

النقطة الثانية : تتعلق بالمرأة ، نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ، ربما في جميع دول مجلس التعاون ، التحاق النساء بالتعليم العالي ، ولكن في نفس الوقت لا يوازي هذه النسبة نسبة الالتحاق بسوق العمل ، وهذا ناتج عن أن هناك تمييزاً واضحاً ضد المرأة في سوق العمل ، فالمرأة عندما تلتحق بالتعليم الجامعي ، هي في الواقع تخوض تحدياً كبيراً تحاول أن تثبت فيه ذاتها ، وفي نفس الوقت تتسلح لتدخل ميداناً المنافسة فيه قوية جداً ضدها ، ولاسيما بالنسبة إلى القطاع الخاص الذي يتحفظ على توظيف المرأة ، وهناك تخوف بسبب وظائفها البيولوجية ، كأن وظائفها البيولوجية خاصة بالمرأة وليست وظائف مجتمعية ، هل تكف المرأة عن الحمل والإنجاب حتى يتسنى لها أن تدخل سوق العمل ، متى سنغير نظرتنا إلى وظائف المرأة الإنجابية وننظر إليها على أنها وظيفة مجتمعية يجب أن تحظى بدعم ومساندة من المجتمع ومن الدولة .

يبقى موضوع التقاعد المبكر للمرأة وهو موضوع خطير جداً ، أثيرت في الكويت هذه القضية منذ فترة ، وفي السنة الماضية أثيرت هذه القضية في البحرين ، وأنا كنت من أشد المعارضين لهذا الموضوع على اعتبار أن هذا الموضوع خطير جداً طرحه لأني أرى فيه محاولة لإقصاء المرأة وإبعادها عن

سوق العمل ، وهي في قمة عطائها وإنتاجيتها ، وبالتالي حرمانها من فرص الترقي وحرمانها من الوصول إلى مراكز قيادية ، متى تصل المرأة وتتبوأ مراكز قيادية عندما تتقاعد في سن الأربعين وخمسة وأربعين؟

سعد الزهراني

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة أنا أستمع لهذه الأوراق منذ الصباح ، وأحس بنوع من الإحباط ، ليس من الأوراق ، لكن عندما أفكر في المستقبل ، الصورة تبدو لي قاتمة جداً ، وإذا نظرنا إلى المستقبل فهي أكثر قتامة .

إذا أخذنا مثالين عن التعليم وعن الصحة ، ربما كان قبل عشر سنوات أفضل بكثير مما هو عليه الآن ، سواء من ناحية عدد وحصة المرضى للطبيب ، أو من ناحية النوعية (quality) أو الإمكانيات ، وبالنسبة إلى التعليم نفس الشيء ، وأنا أتكلم عن تخصصي في التعليم العالي ، نحن قبل (١٠ – ١٢) سنة لم يكن الفصل يتجاوز ٢٥ طالباً ، الآن تتكدس أعداد الطلاب ، الفصل فيه (٢٠٠ ، ٣٠٠) وأحيانا ندرس في قاعات كبيرة ، الذي نستوعبه من الثانوية العامة قبل عشر سنوات أو الذين لا يدخلون التعليم العالي كانوا حوالي (٥ – ٧٪) ، الآن وصلنا إلى حوالي (٤٠٪) من مخرجات المرحلة الثانوية ليس لهم مكان في التعليم العالي ، إذا نظرنا إلى الموضوع بشكل أعمق ، خصوصاً في ضوء المعلومات المتوفرة لدينا ، لأن زيادة السكان عندنا في السعودية هي أعلى النسب ، حوالي (٣٪ أو ٣,٥٪) سنوياً ، ونتوقع في عام ١٤٣٥هـ الوصول إلى ٣٥ مليوناً وأكثر ، وأن مجتمعنا مجتمع شباب ، يحتاج إلى مؤسسات تعليم عال ، وبعض الدراسات التي أجريت على خريجي الثانوية العامة ، تتوقع أن يكون خلال ثماني سنوات ، أكثر من مليوني طالب لن يكون لهم مكان في التعليم العالي ، في حالة رغبته أن يدخل مؤسسة التعليم العالي ، وليس في نفس الوقت مؤهلاً ليدخل سوق العمل ، لأن التعليم الثانوي لدينا لا يعد الطالب ليدخل سوق

العمل ، فعندنا مشكلة كبيرة في فئات الشباب ، وحتى سوق العمل ، ليس لدينا سوق عمل يهيئ وظائف جديدة ، يهيئ وظائف أو مجالات جديدة للشباب ، إضافة إلى قضية البطالة والجريمة التي تتزايد ، كل الإحصائيات التي يمكن أن نستعرضها تدل على أن هناك تزايداً ، فيما يتعلق بالبطالة ، ونسبة مساهمة المواطنين في الجريمة بدأت تزداد خلال السنوات الماضية ، مع وجود العمالة المستقدمة ومنافستها للوظائف المتاحة التي تكلم عنها الدكتور عبد العزيز ، هذه الصورة القاتمة ألا تستحق - بدلاً من أن نركز على عملية الوصف لها - أن نحاول وضع بعض التوصيات ، ألا تعتقدون أنه قد آن الأوان لأن نضع بعد كل مناقشة عدداً من التوصيات التي نعتقد أنها ذات تأثير في الموضوع ، ونحاول أن نوصلها إلى الجهات المسؤولة بدلاً من أن نكتفي فقط بالحديث عن مشاكل ، وقضايا التنمية البشرية ، الكل مجمع على أن التنمية البشرية وضعها سيئ وأنها إلى الأسوأ ، أتمنى أن تناقش هذه النقطة في الجلسة الختامية .

عبد الجليل الغربللي

شكراً ، الدكتور علي تطرق إلى قضية ربما سبقتنا فيها الأخت رفيعة غباش عندما تحدثت عنها ، وأقلقني أنه في الورقة لم يُشَر إليها من قريب أو من بعيد ، وهي ظاهرة تفشي المخدرات عندنا في الكويت وفي منطقة الخليج ، هذه الظاهرة بكل ما يعرف عنها من تهديدها لكيان المجتمع ، ووجود مثل تلك الوحوش البشرية التي تبني ثرواتها على دماء وحساب المجتمع وتفكيكه ، هذه الظاهرة أعتقد أن الاجتماعيين والإخوة الذين يشتغلون في المجال الاجتماعي من مسؤوليتهم أن يتطرقوا إلى هذه الجزئية ، لأنها جزئية خطيرة جداً ، وهناك ثلاثة أسئلة أود أن أطرحها في هذا المجال :

السؤال الأول : هل وصلت ظاهرة شيوع استخدام المخدرات إلى مستويات خطيرة لا يمكن السكوت عنها؟ وهل هي شائعة في دول الخليج؟ أتمنى أن تكون هذه جزءاً من محاور أي بحث قادم .

السؤال الثاني :لماذا ينظر المجتمع إلى شيوع هذه الظاهرة وكأنها قدر لا يمكن الفكاك منه ، يتعامل معها كأنها ظاهرة حوادث ، أي ظاهرة أخرى في المجتمع ، مع أنها من أخطر الظواهر التي تضرب المجتمعات الخليجية؟

السؤال الثالث :الفئات التي تتاجر بدم المجتمع ، والتي تهدد كيانه ، هل هي بعيدة عن تطبيق القانون عليها والضرب على أيديها؟ أم لا؟

يحضرني ، في ندوة عقدت في الكويت لمكافحة المخدرات ، أني سألت أحد المسؤولين في المكافحة ، قلت : يا أخي يوجد عندك متاجرون أسماء كبيرة ، قال نقبض عليهم ولكنهم يأتون بحسنين ومحمدين للنيابة العامة ، ويطلعون «مثل الشعرة من العجين»لأن هذه الفئات ثرواتها كبيرة جداً ، فيها غسيل أموال ، فيها شراء ذمم ، فيها شراء أشياء كثيرة . . . ، في الحقيقة الورقة لم تتطرق من قريب أو من بعيد إلى تلك الظاهرة ، وأنا أعتقد أنها ظاهرة خطيرة جداً لم ندرك أبعادها الحقيقية .

حمد الريامي

شكراً سيدي الرئيس ، والشكر موصول للدكتور علي الطراح ، قبل كل شيء لابد من الإشادة بهذه الدراسة المتعمقة لحالة المجتمع الكويتي ، من خلال المؤشرات الاجتماعية ، وفي مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية ودور المرأة والجمعيات التطوعية والأهلية ، وليس هناك حاجة للتأكيد أن حالة المجتمع الكويتي تكاد تكون مطابقة لجميع حالات المجتمعات الخليجية مع الفارق في الأرقام .

ولكن المؤشرات والاتجاهات العامة والتحديات المستقبلية في الحقيقة هي التي تشغل بالنا جميعاً دون عمل جاد للتصدي لها .

أخص مداخلتي وتساؤلي في ثلاث نقاط :

أولاً : الإنفاق المتصاعد على التعليم ساهم في وضعنا في مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية ، وهو في الحقيقة يعتبر استثماراً مبرراً في عصر يتكلم فيه الناس عن اقتصاد المعرفة وعن تحول الميزة النسبية للدول من الموارد الطبيعية إلى المعرفة والمهارة ، ولكن مع كل هذا الإنفاق ما هي النتائج؟ ما هو مستوى مخرجات التعليم؟ ما هي درجة الاعتماد على كوادرنا الوطنية في مختلف المستويات والتخصصات الوظيفية؟ ثم إلى أي مدى تستطيع الحكومات الاستمرار في الإنفاق على هذه الخدمات دون مشاركة من المجتمع؟ وإلى أي مدى تتمكن من الحد من الهدر في الموارد المخصصة في الإنفاق من خلال توجيه الجانب الأكبر منها إلى العملية التعليمية بدلاً من الأنشطة الهامشية؟

ثانياً : إلى متى ستظل المرأة تستأثر بنصيب متزايد من الإنفاق على التعليم في مختلف مراحله دون أن تشارك بنسبة تذكر في سوق العمل؟ وأرجو ألا يؤخذ كلامي هذا على أنه موجه ضد المرأة .

الإجابة عن هذه الأسئلة تلخصها على الأقل في جزء منها مفارقة الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل كبير مع وجود عشرات وربما مئات الألوف من المواطنين العاطلين عن العمل في دول المجلس ، إذ تمثل العمالة الأجنبية في بعض دول الخليج ٨٠٪ من القوى العاملة .

ثالثاً : هناك حاجة ماسة لثورة حقيقية في النظم التعليمية كلها بمختلف مراحلها ، وإلا سنظل كما كنا دوماً متفرجين على سباق الأمم في قرن المعرفة الذي نعيشه على الهامش ، حتى وإن حصلنا على درجات مرضية في تقرير التنمية البشرية بمعاييره المعروفة .

أحب أن أصحح بعض الأرقام ، ورد في الورقة أن عدد الجمعيات الأهلية في عمان يبلغ (١٤٥) جمعية ، وجاء في ورقة الدكتور عبد الخالق عبد الله أنها (١٦) فقط ، وطبعاً الفرق بين الاثنين شاسع ، وفي تقديري أن الجمعيات الأهلية في عمان معظمها جمعيات نسوية وعددها يقارب (٤٠) جمعية .

جاء في الورقة أيضاً أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية في عمان يبلغ (٣,٩٪) من إجمالي الناتج المحلي ، ويبلغ نصيب الفرد منها حوالي (١٨٢) دولاراً ، ولكن الأرقام الحقيقية أو الأخيرة تتحدث عن أن الإنفاق على الفرد يبلغ ٣٥٣ دولاراً .

ريما الصبان

شكراً ، سأتحدث عن نقطتين :

النقطة الأولى : قضية المرأة وقد تم التطرق إليها كثيراً اليوم في هذا المنتدى ، وهذا شيء جيد ، لكن الموضوع يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتأمل بالنسبة إلى وضع المرأة في الخليج ، إذ يبدو أن هناك إشكالية ما ، خصوصاً بالنسبة إلى قضية المرأة والمشاركة السياسية ، دراسات استطلاع الرأي ، والدراسات العامة كلها تؤكد أن المجتمع بأكمله في دول الخليج يؤيد قدرة المرأة على القيام بالأدوار العامة ، ويؤكد أن الوقت قد حان لأن تشارك المرأة في الحياة السياسية ، وكثيراً ما تمنح لها هذه المشاركة من الحكام ، لكننا نجد تعثراً في الوضع الاجتماعي ، في وصول المرأة في الخليج إلى فعل المشاركة ، نحن نعلم أن مشاركة المرأة السياسية على الصَعيد العالمي بدأت مع مطلع القرن العشرين ، ومع نهاية القرن العشرين لم تعد توجد في العالم سوى بعض الدول تعد على الأصابع ، وأكثرها دول الخليج العربي ، حيث المرأة فيها لا تشارك في الوضع السياسي ، فهذا مؤشر آخر خطير على وضعنا ، ومعرفة أسبابه ، وأنا هنا أقول إننا نحتاج إلى دراسة أعمق ، عندما نتحدث عن هذا الموضوع نحن نحتاج إلى دراسة الأبعاد الثقافية ، والأبعاد القيمية ، وحبذا لو كانت هناك ورقة مثل هذه الأوراق تطرح الأبعاد الثقافية والقيمية وتأثيرها في التحولات الاجتماعية في دول الخليج .

النقطة الثانية : التي أشير إليها هي نقطة المشاكل الاجتماعية ، ذكر صباحاً أنه ربما الوضع الاجتماعي في الخليج هو الأكثر إشراقاً ، وأن الوضع السياسي هو الأكثر قتامة ، وأنا أقول إنه إذا كان الوضع السياسي هو الأكثر قتامة ، أعتقد أن الوضع الاجتماعي هو قاتم بنفس المستوى ، ولكن كما يقول المثل ، هناك أبواب مغلقة وهموم متفرقة ، هناك مشاكل ، وربما قنابل موقوتة في مجتمعات الخليج على الصعيد الاجتماعي ، بدأ الحديث عن بعضها كقضايا المخدرات وغيرها ، قضايا خطيرة جداً ، ولكن الإشكالية أننا لا نتحدث فيها ولا ندرسها ونحاول تغييبها ، والمشكلة الأكبر أن التغييب يأتي من أن توجهات السلطات الرسمية هي توجهات لدراسة وبحث القضايا الاجتماعية ، وقضايا الإدارة ، جامعاتنا كلها تركز على هذه الأبعاد في الدراسة ، ويبدو أن أجيالاً لدينا تتخرج في التخصصات الاقتصادية والإدارة والكمبيوتر ، وهناك تهميش لقضايا المجتمع ، وهناك محاولات لإغلاق أقسام الدراسات الاجتماعية في الجامعات في دول الخليج .

وهناك قضية خطيرة أحب أن أضيفها إلى سلسلة المشاكل ، هي مشكلة سمعت عنها منذ أيام ، وهي خطيرة جداً ، إنه البعد الاستهلاكي لدى الشابات في بعض دول الخليج ، طبعاً هناك توجه لدى المصارف تتوجه تحديداً في بطاقات التأمين إلى الفتيات ممن هن أقل من ٢٥ سنة لأنهم يعرفون أن هؤلاء الفتيات هن الأقل تفكيراً والأكثر استهلاكاً ، طبعاً عند هذه الشريحة هناك بداية توجهات إلى شيء خطير ، واسمحوا لي أن أذكر الكلمة مع أسفي الشديد ، هناك توجهات للدعارة ، وهذا مؤشر أكثر خطورة في مجتمعات الخليج .

المنسقة العامة

لي ملاحظة تتعلق بما ردده الزملاء بالنسبة إلى المنتدى ، وكيف يمكن الاستفادة من هذه الأمور التي تطرح في المنتدى ، فالسنة القادمة إن شاء الله

سنحتفل بمرور ٢٥ سنة على إنشاء المنتدى ، ربع قرن تقريباً ، ونحن نعد كلجنة تنفيذية بالإضافة إلى التعاون مع المنسقين السابقين ، في هذه الاحتفالية ستوضع خطة للتطوير أو للتغيير في أسلوب عمل المنتدى ، بعض الأفكار للتواصل مع الأطراف العديدة داخل المجتمع ، سواء من متخذي القرار أو جهات أخرى ، وستناقش مع الأعضاء في السنة القادمة ، فنحن في المنتدى الحقيقة حققنا الشيء الكثير ولابد من وقفة والاستفادة مما حققناه .

أرجع للموضوع الذي طرحه الدكتور علي الطراح ، وأعتقد أنه في جملة ما عرض من أمور شيقة في ورقته ، سأقف عند التعليم ، لأنه في رأيي المتواضع هو حجر الأساس في زرع القيم الثقافية والقيم الإنتاجية ، وإعداد الشباب بوصفهم الأدوات المستقبلية للتغيير والتنمية .

هذا التعليم لاحظنا فيه من الأوراق الكثيرة ما قدمه الدكتور باقر صباحاً ثم الدكتور علي ارتفاعاً كبيراً في المعدلات الكمية في مراحله المختلفة ، من الابتدائي إلى التعليم العالي ، هذا التطور الكمي مازال يحد من النوعية أو جودة المخرجات التعليمية ، وذلك ليس شيئاً جديداً ، في الواقع مازالت مخرجات التعليم تفتقر إلى كثير من الأمور المعرفية والعلمية والتكنولوجية ، وهو الآن المعيار الذي يفرق بين مستوى الدول ، الحدود الجغرافية كما تعلمون سقطت ، وارتفعت الحدود العلمية والمعرفية ، فأصبحنا معسكرين : معسكر تقدم ومعسكر تخلف ، ونحن ما زلنا في المعسكر الثاني مع الأسف ، ودائماً ما يطرح وخصوصاً بالكويت ـ وأنا أتكلم عنها لأني قريبة من الوضع ـ كثيراً ما يطرح التساؤل ، كيف يمكن أن نطور التعليم؟ وإذا دخلنا في تطوير المناهج بدأت الكثير من الأمور أو المحددات ، وبالتالي ترفض هذه العملية أو تهمش بدعوى الحفاظ على الهوية ، بدعوى التمسك بالثوابت ، بدعوات كثيرة ، فتتقلص عملية الإصلاح ، التي تكون شعاراً ترفعه الكثير من فئات المجتمع ، إلى عملية تجميلية بسيطة تمس كتاباً هنا وكتاباً هناك وتنصرف عن جوهر التحديث أو التطوير ، مازلنا نحن الكبار نناقش إلى الآن ماذا نطور وأي منهج نطور؟ ونجد الصغار أبناءنا انفتحوا حتى في خارج المدرسة مع الأسف ووجدوا مجالاً للتطوير والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في البيوت وعبر مؤسسات

ثقافية أو أندية أو تجمعات خاصة خارج المدرسة ، فأصبحنا ندرسهم مناهج هم تفوقوا عليها أنفسهم كطلبة ، فنحن خلقنا هذه الازدواجية ، وأصبحت مخرجاتنا تتفنن في ماذا يعطى للطالب وكيف نمنع عنه؟ وننسى أنه في لحظات يمكن أن يكتشف الطالب أو الابن أموراً في الشبكات المعلوماتية ، أموراً اجتهدنا نحن سنوات أن نحجبها عنه . يجب أن نحاول تطوير المناهج بطريقة موضوعية تتناسب مع إدراك وفهم أبنائنا الذين فاقونا بدرجات كبيرة ، هذه الحقيقة أيضاً في عدم التطوير دفع الأهالي ليس فقط الأبناء إلى أن يذهبوا إلى المعلومة أو التعليم الجيد ، فأصبحت هناك هجرة معاكسة كبيرة من التعليم العام أو التعليم الرسمي ، المدرسة الرسمية ، إلى التعليم الثنائي أو التعليم الأجنبي لأنه في رأيهم يعطيهم جودة أعلى في المنتج ، فأصبح لدينا ثلاثة مخرجات في المجتمع ، مخرج المدرسة الرسمية ، ومخرج التعليم الأجنبي أو المشترك ، ومخرج التعليم الديني ، وهو فرع كبير على الأقل في الكويت أيضاً ، هذه المخرجات في تفاوت عقلياتها ، في تفاوت القيم الإنتاجية والثقافية التي تستقيها من هذه المؤسسات ، لا شك تقل بينها درجة التفاهم ، وبالتالي أيضاً يكون هناك صراع بين هذه المخرجات في نفسها ، لا أطلب توحيد هذه المناهج ، لكن أطلب على الأقل أن تتقدم المدرسة الرسمية أوالتعليم الرسمي ، بما يواكب العصر وبما يواكب رغبة الأهالي والطلبة ، هذه النقطة لابد أن نقف عندها أو نوضحها لأن الفجوة بين دولنا وبين الدول المتقدمة زادت والسبب الأساسي ليس اقتصادياً وليس اجتماعياً في رأيي ، وإنما هو تعليمي بالدرجة الأولى .

أحمد سيف بالحصا

أشارك في كلمة واحدة لا أكثر ، الحقيقة أن الدكتورة بهية الجشي مرت على نقطة على السريع ، ولكنها نقطة رئيسية ، قالت إن مخرجات التعليم لا ترتبط مع أسلوب العمل ، وفي الحقيقة هذا هو بيت القصيد في كل موضوع ،

عندنا وزارات مسؤولة عن التعليم أعدت نظريات وخططاً خمسية ، وعشرية وعشرينية ، لكي تطور التعليم ، لكن صدقوني لو قلت لكم إن تطوير تعليم من هذا النوع يجب أن يرتبط أولاً بحاجة المجتمع ، وبأهداف التنمية ، الكلام الذي ذكرناه صباحاً عن التنمية ، إذا لم تكن تنمية شاملة مرتبطة بكل محاور التنمية في المجتمع فلن تتحقق تنمية ، ومحور التنمية الاجتماعية يدخل ضمن محور التنمية الشاملة ، التي فيها السكان والتعليم والصحة إلى آخره ، هذا فرع منها ، لا توجد عندنا منها ، وأنا على الأقل أعرف أن عندنا في الإمارات ليس لديناً من هذا النوع ، وخطة التعليم لعشرين سنة صيغت وعملت في حجرة مصغرة بخبير جاء من الخارج ، وعملها ، ثم تبنتها الوزارة وأخرجتها ، لم يجلس مع إحصائيات وزارة العمل أو الهجرة أو كم العمالة التي نأتي بها ، وما هي تصنيفاتها ، فنرجع ونقول لا يمكن أن يكون التعليم متوافقاً مع التنمية إلا إذا كانت هناك دراسات عن حاجات التنمية أصلاً ، وبالتالي عرفنا ما هي المخرجات التعليمية التي تخدم سوق العمل في التنمية نفسها ، وهذه العملية مرتبطة مع بعضها البعض ، والذي يفعل غير ذلك يكتشف نفسه بعد فترة أنه لم يصل إلى الهدف الذي يريده .

بالنسبة إلى التمييز الذي قيل بالنسبة إلى الخريجات البنات حالياً ولا يوازيه حصولهن على العمل ، لأنه في الحقيقة ، الكثير من تخصصاتهن بعيدة عن حاجة العمل .

ظهرت عندنا مشكلة في عملية التقاعد بالنسبة إلى البنات خصوصاً اللائي يدرسن في المدارس الحكومية الاتحادية ، عندما يكملن (١٥) سنة يردن أن يتقاعدن ، الآن الحكومة تريد أن ترفع سن التقاعد إلى (٢٠) سنة .

عملية المشاركة النسائية تتفاوت من بلد لبلد ، هناك تطور في عمان ، في البحرين ، لكن هل الرجال أصلاً حصلوا على حقوقهم السياسية ، حتى نقول إن المرأة ما حصلت ، فدعونا نحصل نحن عليها أولاً ثم تشارك المرأة .

الدكتور علي الطراح

شكراً الأخ الرئيس ، شكراً للتعليقات وما أثير من نقاط ، وأعتقد أنه غير مطلوب مني أن أجيب عن تساؤلات ، البعض منها لا أملك إجابات عنها ، ولكن ربما أنتقي بعض الملاحظات ، الكويت أو المنطقة الخليجية بأكملها هي جزء من المنطقة العربية ، وبالتالي حالة الإخفاق الموجودة في الكويت أو في منطقة الخليج ، تعكس حالة إخفاق عامة في المنطقة العربية ، وأنا أفسرها أن هناك البيئة الثقافية التي تؤدي دوراً كبيراً في عملية التطور ، إنه يوجد غياب لمجموعة من القيم التي تدفع الإنسان نحو الإنجازية والإنتاج ، ، منذ أيام كان هناك في غرفة التجارة في الكويت فريق أمريكي عن التجارة الخارجية ، وكان من ضمن الملاحظات أن هناك إخفاقاً في مؤسساتنا ، مثلاً التعليم لا يدفع الناس إلى حب العمل ، لا يدفع الناس أن يخلصوا في عملهم ، لا يدفع الناس للإخلاص ، الخطب نجد أنها توجه إلى جوانب مهمة في حياة الإنسان ، لكنها لا توجه إلى جوانب تمس عملية البناء ، وبالتالي هناك غياب كامل لدور مؤسسة المسجد في هذا الجانب المهم ، وهو قضية البناء الأخلاقي ، لماذا لا أخلص في عملي؟ لماذا لا أجعل هذه القيمة مهمة؟ وبالتالي أحاول دفع الناس نحو احترام العمل ، أنا أعتقد أن عملية التغيير ليست بعملية سهلة ، فهي تتطلب إيجاد بيئة ثقافية ، فهي تتطلب إيجاد مجموعة من القيم ، التي هي في النهاية سوف تدفع المجتمع نحو التطور ، ففي ظل غياب هذه البيئة الثقافية ، وفي ظل غياب منظومة القيم المختلفة ، ستتعثر تجاربنا بشكل عام .

جانب مما أثير حول مفهوم الدولة ، فأنا أتفق مع الأخ جاسم جزئياً ، لكن أعتقد أنه حتى الشركة العائلية التي سماها الشركات العائلية ، هي أيضاً خضعت لمبدأ التطور وإن كان تطوراً بطيئاً ، في يوم من الأيام كانت تمتلك كل شيء ، كانت ترفع الأعلام ، ونتيجة لمتغيرات بدأت تتراجع ، وأنا لا أريد أن أنقل الكرة إلى مكان آخر ، لكن أعتقد أنه جانب مهم ، وعلينا أن ننظر إلى أن الدولة كذلك ، التي أشار لها جاسم كشركة عائلية ، وكذلك حتى القوى الاجتماعية والقوى السياسية الموجودة في المجتمع ، لديها إخفاق كبير كما

عند الدولة من إخفاق ، هناك إخفاق كبير للقوى السياسية في قيادتها وإحداث برامج إصلاحية في المجتمع ، وأعتقد أن هذا جانب مهم يجب أن ندركه ، ونبدأ نتساءل ، عملية الإخفاق تتحملها الأطراف بشكل مختلف في توزيع المسؤولية ، كذلك هذه القوى السياسية برامجها موجودة ، ينقصها رؤية واضحة ، فهي لا تعمل ضمن جدول أو رؤية واضحة لتحقيق أهدافها ، وذلك في المجتمعات العربية بشكل عام وكذلك في الكويت .

هناك عامل مهم أيضاً هو تشابك المصالح ، عامل الفساد ، الذي ربما يستفيد منه الجميع ، بشكل أو بآخر ، وبالتالي يمكن أن يصبح الكل يتمتع بجزئية معينة التي يريد أن يحافظ عليها ، وأعتقد أن هذه هي الإشكالية الكبيرة التي نواجهها .

التساؤلات الأخرى ، هناك جانب مهم حول مفهوم الدولة الأبوية ، الذي أتحدث عنه أنني أطرح مفهوم الأب ، مفهوم الدولة الأبوية بمعنى استمرار النهج التسلطي ، استمرار النهج الأبوي ، امتداد لقيم الطاعة المطلقة ، هناك طاعة مطلقة ، هناك غياب للتساؤل ، إنك تريد أن تقوم كأب أو كصاحب الشأن أو أمير أو رئيس القبيلة ، أن تقوم بكل شيء كجزء من مسؤولياتك الاجتماعية ، مقابل لا شيء من الطرف الآخر .

هذا يقودني لملاحظة الدكتور الجلال ، نقطة يجب أن نضعها في الاعتبار ، صحيح أن هناك إهداراً في المال العام في قنوات كثيرة ، لكن لا يجب أن نجعل ذلك دائماً مبرراً للإهدار ، أو يجعلنا نقف ، ونوقف عملية المشاركة للإنسان في تحمل مسؤولياته ، هناك إهدار ، هناك فساد ، يجب أن يقاوم ، ويجب أن يعالج .

موضوع المشاركة ، أنا لا أنظر إلى المشاركة الضريبية كما أثير ، أي ليست بالمبلغ الذي يسدد ، وإنما بالحس ، أن تشارك فتتحمل المسؤولية ، ليس بالضرورة أن تدفع مبالغ ، وأشير إلى قلق الدكتور عبد العزيز على أنه قد تكون هناك شرائح تتحمل ، وشرائح أخرى لديها كل شيء ، ولكن المقصود في الفكرة أن تجعل هذا الإنسان يشعر بمسؤوليته عن طريق مساهمته ، حتى إن كانت مساهمة رمزية ، لكن من المؤكد أن العلاقة هنا تتغير وتتحول بين

الإنسان أو بين الطرفين ، عندما أشارك مع الدولة ، من المؤكد سيصبح مبدأ المساءلة ، مبدأ المحاسبة التي تأخذ أشكالاً متعددة ، وبالتالي نتفق على أهمية هذا المبدأ ، أعتقد أنه جانب مهم ، لو حدث سوف نحقق شيئاً جديداً في منطقتنا .

وشكراً .

البعد الاقتصادي للتنمية البشرية
في دول مجلس التعاون الخليجي
مع التركيز على حالة مملكة البحرين

د . عبدالله محمد الصادق

مركز البحرين للدراسات والبحوث

المحتويات

١ ـ التنمية البشرية : منظور جديد للتنمية .
٢ ـ مصادر النمو في الاقتصادات الخليجية : دراسة حالة الاقتصاد البحريني .
٢ ـ ١ ، النمو الاقتصادي وتحليل جانب الطلب .
٢ ـ ٢ ، النمو الاقتصادي وتحليل جانب العرض .
٣ ـ التقارب الاقتصادي بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .
٣ ـ ١ ، التقارب الاقتصادي : الإطار النظري .
٣ ـ ٢ ، التقارب الاقتصادي : مؤشرات الأداء الاقتصادي .
٤ ـ سوق العمل الخليجي : دراسة حالة سوق العمل البحريني .
٤ ـ ١ ، هيكل مهارات العمالة في سوق العمل الخليجي .
٤ ـ ٢ ، وضع المرأة في سوق العمل .
٥ ـ التعليم والنمو الاقتصادي : دراسة حالة البحرين .
٥ ـ ١ ، التحصيل التعليمي .
٥ ـ ٢ ، مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي .

١ ـ التنمية البشرية : منظور جديد للتنمية

يعتبر الأفراد وسيلة وغاية للتنمية الاقتصادية ، فلقد اهتم الاقتصاديون لسنوات عديدة برأس المال المادي كوسيلة للتنمية البشرية وأهملوا مفهوم رأس المال البشري بسبب عدم القدرة على قياسه كمياً ونوعياً . وعليه ، فإن العديد من الدول التي تمتعت بموارد مالية في فترة معينة من مسيرتها لم تستطع أن تحافظ على نموها عندما انخفضت تلك الموارد المالية بسبب افتقادها إلى رأس المال البشري المتمثل في وجود المؤسسات الفعالة والمهارات البشرية ، وبالتالي لم تستطع تلك الدول أن تحول المكاسب المالية المؤقتة إلى دخل مستمر . وبالمثل يمكن الحديث عن دول تمتعت بمستويات متشابهة من الموارد الطبيعية نمت بشكل مختلف عن بعضها بسبب الاختلاف في قدراتها البشرية .

وكذلك يمكن الحديث عن الأفراد كغاية للتنمية . فلقد كان الاهتمام السائد في فكر التنمية الاقتصادية يركز على تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي . وعليه ، فلقد كانت المؤسسات الدولية عندما تضع برامج تكييف هيكلية للدول النامية كانت تنظر إلى تكلفة هذه البرامج من ناحية الناتج المحلي الإجمالي الضائع ولم تعط أهمية للقدرات البشرية الضائعة مما أدى إلى تعثر العديد من هذه البرامج . وضمن هذا السياق ، يمكن القول بأن الاعتقاد السائد هو أن الإصلاح الاقتصادي يشكل نقيض التنمية البشرية . فلقد كان ينظر إلى أن متطلبات الإصلاح تتمثل في تصحيح اختلال الأسعار ، ودور أكبر لآلية السوق ، وتدخل أقل من قبل الدولة ، وتركيز على إدارة الطلب وهي ذات مدى قصير . وفي المقابل ، فإن التنمية البشرية يتم النظر إليها على أساس أنها تتطلب تدخلاً أكبر من قبل الدولة وخصوصاً في مجالي التعليم والصحة ، كما أنها تتحقق من خلال التركيز على إدارة جانب العرض الذي يمتاز بالمدى الطويل . ولكن يمكن القول بأن ليس في المسألة المطروحة أي تناقض ، فمن المعروف أن توزيع الموارد (resourses allocation) في الدول النامية يظل دائماً أقل من مستوى الوضع المطلوب وعليه ، فإن تحسين إدارة جانب الطلب وما يتصل بها من تصحيح اختلال الأسعار وتقليل تدخل الدولة والسيطرة على الفساد الإداري سيسمح ، ولاشك ، بتحرير الموارد المطلوبة للنمو والتنمية البشرية .

وعليه ، كيف يمكن الربط بين الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية؟

ينبغي القول في البدء بأن الجدل بين الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية ليس أمراً جديداً . ففي أوائل السبعينيات كان هناك شعور سائد بين الاقتصاديين ومتخذي القرار بأن النمو وتوزيع ثمار هذا النمو شيئان نقيضان . ولكن الاقتصاديين استطاعوا أن يجدوا جواباً مناسباً عندما اكتشفوا بأنه بالإمكان الجمع بين النمو وتوزيع الدخل وذلك من خلال رفع الإنتاجية . وعليه ، فإن استراتيجية التنمية ينبغي أن تهدف ليس إلى رفع إنتاجية الأصول الثابتة أو الخدمات الاجتماعية العامة فحسب ولكن عليها أن تركز على رفع إنتاجية محدودي الدخل وخصوصاً الفقراء منهم . وبالتالي ، فإن هناك ضرورة في وضع السياسات المناسبة لتحقيق ذلك ولاسيما في مجال التمويل لرفع إنتاجية محدودي الدخل ، واعتبار هذا الموضوع ضمن أولويات أهداف السياسة الاقتصادية العامة كما هو الحال فيما يتعلق بزيادة معدل النمو الاقتصادي ورفع متوسط دخل الفرد .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأن التنمية البشرية لا تمثل إضافة جديدة إلى الجدل حول موضوع التنمية فحسب ، ولكن ، في الحقيقة ، تشكل منظوراً جديداً لإعادة النظر إلى المنهجية التقليدية للتنمية* .

٢ ـ مصادر النمو في الاقتصادات الخليجية : دراسة حالة الاقتصاد البحريني .

تستطيع الدول في المرحلة الأولى من التنمية تحقيق نمو سريع بالاعتماد على تراكم عوامل الإنتاج ، ولكن بعد انقضاء هذه المرحلة ، لن يكون بمقدور هذه الدول تحقيق نمو بمجرد إضافة المزيد من عوامل الإنتاج (نظرية المردود التنازلي) . وتبدو الحاجة كبيرة إلى تحسين إنتاجية استخدام عوامل الإنتاج

---

* لمزيد من الاطلاع على مفهوم التنمية البشرية انظر :

Mahbub ul Hug . Reflection on Human Development . Oxford University Press. N.Y. 1995

التي تبرز كمسألة حاسمة لمتخذي القرار من أجل المحافظة على معدل نمو سريع ومنتظم للناتج المحلي الإجمالي . ومن ناحية أخرى ، تشكل التغيرات في الطلب والتجارة الخارجية دوراً كبيراً في تحقيق النمو بشكل مطرد في دول العالم ولاسيما الدول النامية . وشهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول برفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية وذلك في ظل موجات الأزمات الاقتصادية التي مر بها العديد من بلدان العالم في روسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وحالة الركود التي يعانيها الاقتصاد العالمي . كما شهدت نفس الفترة تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المصدرة للبترول ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض أسعار البترول ، حيث وصل سعر النفط الخام من سلة الأوبك إلى ١٢,٢٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٨ ليعاود الارتفاع في عام ٢٠٠٠ ومن ثم ينخفض في عام ٢٠٠١ على الرغم من ارتفاع سعر النفط في الفترة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر مباشرة .

وفي ضوء ما تقدم أعلاه ، تتضح أهمية تسليط الضوء على النمو في الاقتصادات الخليجية ومناقشة السبل الكفيلة بزيادة معدلاته بشكل يسمح بتحقيق الهدف الاستراتيجي لهذه الدول في المحافظة على مستوى معيشي عالٍ ومتزايد للمواطنين .

٢ ـ ١ النمو الاقتصادي وتحليل جانب الطلب :

فإذا قررنا أن نبدأ بمناقشة جانب الطلب وهو المتعلق بالأمد القصير ، ولاسيما أن هناك اهتماماً كبيراً سواء لدى القطاع الخاص أو لدى الحكومة في الاقتصادات الخليجية بتبديل الحالة الاقتصادية الراهنة وإيجاد حالة من النمو المستدام في مجالات التجارة ، والخدمات والصناعة . ولكن ما هي العناصر المكونة لجانب الطلب التي من خلال التأثير فيها يمكن إيجاد التأثير المطلوب في الاقتصاد الوطني ككل؟ في الواقع ، يشتمل جانب الطلب على العناصر الأساسية التالية : الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، وإنفاق القطاع الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أيضاً . ويبقى العنصر الأخير وهو ما يتعلق بالتجارة الخارجية ويتصل بالطلب

الخارجي على المنتجات الخليجية سواء أكانت تلك سلعاً صناعية أم منتجات خدمية كالسياحة أو ما شابه ذلك .

يمكن تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الطلب الذي بدوره يوضح مساهمة كل عنصر في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي . ويمكن تحقيق ذلك بافتراض أن القيمة الكلية للإنتاج في اقتصاد معين في سنة محددة يتم استهلاكها أو ادخارها – وبالتالي استثمارها – أو تصديرها . ويشير جدول رقم (١) إلى نتائج مصادر النمو في الناتج الإجمالي للاقتصاد البحريني من ناحية الطلب . فلقد تم تقسيم الفترة تحت البحث ١٩٨٧-١٩٩٧ إلى فترتين جزئيتين وهما : الفترة الجزئية الأولى ١٩٨٧ – ١٩٩٢ والفترة الجزئية الثانية ١٩٩٢- ١٩٩٧ ، كما تم تطبيق المعادلة على فترة العشر سنوات الأخيرة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ .

جدول رقم (١)

تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الطلب٪

نوع النشاط	١٩٨٧ – ١٩٩٢	١٩٩٢ – ١٩٩٧	١٩٨٧ – ١٩٩٧
الاستهلاك	٨٤,٢	٢٥,٦	٤٩,٤
الحكومي	٢٠,٨	٨,٨	١٢,٣
الخاص	٦٣,٨	١٦,٩	٣٧,٢
الاستثمار	١٩,٦	٤٨,٨-	١,٠-
الحكومي	٢,١-	٠,٠	٠,٦-
الخاص	٢١,٧	٤٨,٨-	٠,٤-
التغير	٤٠,٨	٠,٠	٧,٣-
صافي التجارة	٤٤,٢-	١٢٢,٥	٥٨,٧
الصادرات	٩٣,٨	٩٠,٦	١٠٤,٥
الواردات	١٣٧,٩	٣١,٩-	٤٥,٨
نمو الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠

* ويوضح الجدول نفسه بأن صافي الصادرات قد شكل المصدر الأساسي للنمو خلال كامل الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ تحت الدراسة وكذلك في الفترة القصيرة الثانية ١٩٩٢- ١٩٩٧ ، بينما كانت مساهمته بالسالب في الفترة القصيرة الأولى ١٩٨٧ - ١٩٩٢ وتشكل إيرادات النفط أكثر من ٨٠٪ من الصادرات ، وتعتبر المصدر الرئيسي في تمويل ميزانية الدولة حيث تشكل نسبة مساهمته أكثر من ٦٠٪ من إجمالي إيرادات موازنة الدولة .

أما المصدر الثاني للنمو فلقد كان الاستهلاك ، حيث بلغت مساهمته ٤٩,٤٪ في الفترة الكلية ، بينما تراوحت مساهمته بين ٨٤,٢٪ في الفترة القصيرة الأولى و ٢٥,٦٪ في الفترة القصيرة الثانية . وتشير نتائج تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي من ٢٠,٨٪ في الفترة الجزئية الأولى إلى ٨,٨٪ في الفترة الجزئية الثانية وبلغت النسبة ١٢,٣٪ في إجمالي الفترة . وبالمثل فلقد تراجع الإنفاق الخاص الاستهلاكي بشكل كبير من ٦٣,٨٪ في الفترة القصيرة الأولى إلى ١٦,٩٪ في الفترة القصيرة الثانية وبلغت النسبة حوالي ٣٧,٢٪ في كامل الفترة تحت الدراسة . أما على صعيد الاستثمار ، ومع استثناء الفترة القصيرة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٢ فيمكن القول بأن مساهمة الاستثمار في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت سلبية طوال الفترة تحت الدراسة .

---

* يمكن تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الطلب باستخدام المعادلة التالية :

$$\Delta Y / Y_t = \Sigma Y_{it} / Y_t * (Y_{it+1} - Y_{it}) \div Y_{it})$$

حيث يشير (i) إلى طلب (i) في الاقتصاد المعين وتشير المعادلة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في فترة معينة هو عبارة عن المجموع الموزون لنمو قطاعات الطلب للناتج المحلي الإجمالي وتمثل الأوزان في المعادلة نصيب كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية (t) وتسمح هذه الطريقة بتفسير النمو الكلي للاقتصاد حيث إن مساهمة عنصر أو قطاع الطلب المعين في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد فقط على معدل النمو ولكن أيضاً على حجمه النسبي . وعليه ، فإن عنصر أو قطاع طلب صغير ذي نمو سريع يمكن ألا تكون مساهمته كبيرة إلى إجمالي النمو مقارنة بعنصر أو قطاع طلب كبير يمتاز بمعدل نمو بطيء .

ويبقى القول ، بأن استعراض نتائج نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة تحت الدراسة يعكس أداء الاقتصاد البحريني في الفترة الثانية مقارنة بالفترة القصيرة الأولى .

ولقد أشارت دراسة لمصادر النمو للاقتصاد الكويتي من جانب الطلب خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى أن الطلب المحلي ساهم بـ ٤٠٪ من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، بينما ساهم صافي الصادرات بـ ٦٠٪ من هذه الزيادة . وعليه ، يمكن القول بأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة قد تحققت نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات . وحيث إن صادرات النفط ومنتجاته تتخطى ٩٢٪ من إجمالي الصادرات في الكويت ، فإن ذلك يشير إلى أن الجزء الأكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (٦٠٪) قد تحقق نتيجة لتطورات في سوق النفط العالمي وبصورة خاصة تغيرات أسعار النفط العالمية* .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأن نمط مصادر النمو من جانب الطلب في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بأهمية الدور الرئيسي لصافي الصادرات التي تشكل صادرات النفط النصيب الأكبر فيها في نمو الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً في فترات الانتعاش الاقتصادي . وبالمثل ، فإن دورها يتراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الركود الاقتصادي . ويشكل نموذج مصادر النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون إشكالية النمو والتنمية البشرية في هذه المنطقة . وعليه ، فإن هناك حاجة إلى الخروج من هذه الإشكالية بتعزيز تنوع القاعدة الاقتصادية في اقتصادات دول المجلس وما يرتبط من زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وذلك لتسريع معدلات نموها مقارنة بالقطاعات النفطية .

---

* الاقتصاد الكويتي خلال السنوات الخمس الأخيرة من الألفية الثانية ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، مجلة المال والصناعة ، العدد التاسع عشر ٢٠٠٢ ، بنك الكويت الصناعي ، الكويت .

٢ ـ ٢ النمو الاقتصادي وتحليل جانب العرض :

النظرة السائدة تتمثل في أن معدل النمو الاقتصادي هو دالة في الاستثمار إلى الناتج المحلي ، وإنتاجية الاستثمار ، وعليه فإن العديد من الدراسات التطبيقية تستخدم علاقة هارود - دومار المشهورة للتعرف على إنتاجية الاستثمار . وعليه ، فإن معدل النمو الاقتصادي هو دالة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى إنتاجية الاستثمار وتعرف على أساس مقلوب معامل رأ س المال (نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي) .

إضافة إلى ذلك ، فإن نسبة رأس المال إلى الناتج يمكن أن تسلط الضوء - ولو بشكل جزئي - على كفاءة الاستثمار . وهكذا ، فإن تحسين إنتاجية الاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع تخفيض نسبة رأس المال إلى الناتج للاقتصاد ككل . وبالمناسبة ، فإن هذه النسبة للاقتصاد ككل تشتمل في الواقع على نسب رأس المال إلى الناتج للقطاعات الفرعية . إضافة إلى ذلك ، فإن الاقتصاد عادة يشتمل على قطاعات تتفاوت طبيعتها فيما يتعلق بحجم نسبة رأس المال إلى الناتج . وعليه ، فإنه كلما كان كان نصيب الاستثمار أكبر في القطاعات التي تتمتع بنسبة كبيرة من رأس المال إلى الناتج كانت هذه النسبة كبيرة في الاقتصاد ككل مما يؤدي إلى إنتاجية أقل للاستثمار .

ويوضح الشكل رقم (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وإجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة رأس المال إلى الناتج ICOR في الاقتصاد البحريني خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ ، وضمن هذه السياق ، فإنه من المفترض أن تكون نسبة رأس المال إلى الناتج أو ما يسمى ICOR منخفضة في السنوات التي تشهد معدل نمو عالياً GDP . فعلى سبيل المثال ، فإن معدل نمو GDP كان عالياً في عام ١٩٩٣ بينما كانت نسبة ICOR منخفضة . كما يمكن الملاحظة أيضاً بأن في بدايات التسعينيات شوهد تراجع في ICOR ولكن منذ منتصف التسعينيات يمكن ملاحظة تباطؤ النمو الاقتصادي مع ارتفاع في نسبة ICOR لتعاود الانخفاض مع بدايات العقد الجديد ، وارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الانخفاض بعد

تراجع سعر النفط الخام في عام ١٩٩٨ لتعاود من جديد الارتفاع في بدايات العقد الجديد .

ويبقى القول بأن مصادر النمو الاقتصادي من جانب العرض في دول مجلس التعاون الخليجي تكتسب أهمية كبيرة لكونها المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يشكل بدوره أحد المعايير الأساسية وربما الحاسمة في تعزيز التقارب الاقتصادي Convergence بين دول المجلس .

شكل رقم ٢,١

GDP, Investment and ICOR, 1990 -2001

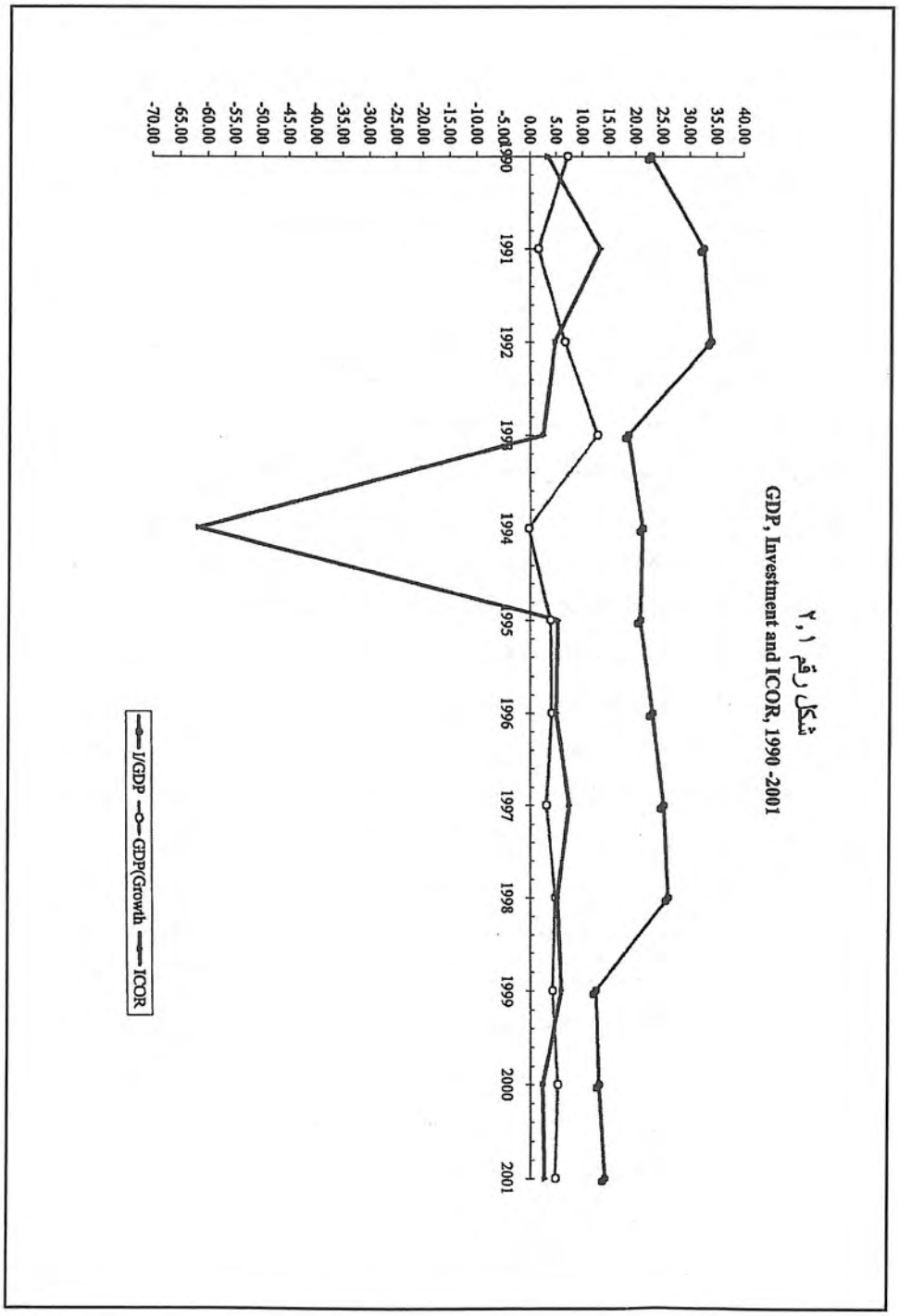

٣ ـ التقارب الاقتصادي (Economic Convergence) بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي :

يكتسب موضوع التقارب الاقتصادي الإقليمي أهمية متعاظمة ضمن توجهات السياسة الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي وبالمثل يمكن الحديث عما تمثله هذه القضية من أولويات التطلعات المستقبلية لمواطني دول المجلس ، ويبقى القول بأن التقارب الاقتصادي الإقليمي أصبح يُنظر إليه على أنه المدخل المناسب لحركة العولمة الاقتصادية .

يرتبط مفهوم التقارب الاقتصادي بنظرية النمو النيوكلاسيكية ، وينقسم التقارب الاقتصادي – ضمن مفهوم النظرية الاقتصادية – إلى نوعين : التقارب الاسمي والتقارب الحقيقي . يتمثل التقارب الاسمي في تقارب واستقرار الأسعار اللذين يعتبران شرطين أساسيين في تحقيق معدلات صرف مستقرة التي هي بدورها حالة ضرورية لتبني عملة نقدية موحدة . ولكن تقارب واستقرار الأسعار ، في الحقيقة ، لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير بيئة ماكرو ـ اقتصادية موحدة ومستقرة وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على معدلات فائدة منخفضة ونسب منخفضة للعجوزات في موازنات الدول . وفي المقابل ، فإن التقارب الحقيقي يشير إلى التقارب في نمو متوسط الدخل للفرد مع تأكيد إعطاء وزن أكبر في معدلات النمو للدول الأقل حظاً اقتصادياً . ويجادل(١٩٩١) Barro and Marti أن التقارب الحقيقي يمكن مناقشته من خلال مفهومين : المفهوم الأول ويُشير إلى تقارب متوسط دخل الفرد لكل دولة من دول مجموعة اقتصادية معينة تجاه المتوسط العام لدخل الفرد لدول تلك المجموعة أو حالة التوازن Steady State لمستوى دخل الفرد في دول المجموعة ككل ، أما المفهوم الثاني فيشير إلى التغير في التشتت (dispersion) في متوسط دخل الفرد بين دول المجموعة .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن ملاحظة أن مفهوم التقارب الاسمي والحقيقي يتداخلان بعضهما ضمن بعض . فعلى سبيل المثال ، يمكن القول بأن القيود التي تفرض من أجل المحافظة على عملة نقدية موحدة ستساهم ولاشك في تقليص درجة التفاوت في معدلات النمو بين تلك الدول . وكذلك يمكن

الإشارة إلى أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بالتقارب الاسمي والمتمثل في الحديث المستمر والمتكرر حول أهمية العملة النقدية الموحدة ، فإنه يبقى القول بأن التقارب الحقيقي في معدلات النمو لمتوسط دخل الفرد وإنتاجية العمل هو الهدف الأساسي الذى ينبغي الاهتمام به وتسليط الضوء عليه وتأكيد أهمية تحقيقه .

٣ ـ ٢ التقارب الاقتصادي : مؤشرات الأداء الاقتصادي

ينبغي الإشارة في البدء إلى أن أهم أهداف دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في تحقيق التقارب الاقتصادي . ولكن قبل مناقشة مدى التقارب الاقتصادي بين دول المجلس لابد من القول بأن هذه الدول تشكل في الواقع مجموعة اقتصادية متميزة في العديد من الخصائص ، ويشكل التقارب الجغرافي أحد العناصر الأساسية المكونة لهذه المجموعة الاقتصادية . فالتقارب الجغرافي يشكل المدخل المناسب لتعزيز التفاعلات والارتباطات بين المجتمعات المتقاربة جغرافياً ، وبالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، تشكل الجذور المشتركة والروابط التاريخية كما تشكل الثقافة و التكوين الاجتماعي عناصر تعزز هذا التقارب الجغرافي ، ويضفي النفط أهمية دولية متعاظمة على المجموعة الاقتصادية الخليجية ، وعلى حد قول أحد المحللين السياسيين فإن النفط جلب لدول الخليج العربي الثراء وجعل شعوبه من أغنى الأغنياء . ولكن النفط جلب أيضاً العديد من المتاعب وخلق توترات جديدة غير مألوفة وعمق الخلافات الجغرافية . وفي ضوء كل ما تقدم ، تأتي أهمية تحويل التقارب الجغرافي وما يرتبط به من عناصر أخرى تاريخية وثقافية إلى تقارب اقتصادي ، بل إنه يمكن القول بأن التقارب الاقتصادي هو التحدي الأساسي المطروح تجاه تعزيز التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور . ولكن ما هي مؤشرات هذا التقارب الاقتصادي؟ وكيف يمكن تحقيقه؟

يبين الشكل رقم (١) التقارب الحقيقي في مستويات متوسط الدخل للفرد لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالمتوسط العام لدول المجلس خلال

الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٧ ، ويشير نفس الشكل إلى أن مجموعة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقطر ، والكويت تزيد على المتوسط العام لدول المجلس بما يعادل تقريباً مرتين بينما تقع مجموعة دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، وعمان في مستوى متقارب أو أقل من مستوى المتوسط العام لدخل الفرد لدول المجلس . ولقد شكل عام ١٩٩٠ حالة استثنائية لدولة الكويت حيث انخفض متوسط دخل الفرد إلى ما أقل من المتوسط العام لدخل الفرد لدول المجلس . كما يوضح الشكل (١) فإن هناك تقارباً بين متوسط دخل الفرد بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية من ناحية ، وبين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة . وفي المقابل ، يتسم منحني متوسط الدخل للفرد في البحرين بالثبات حول المتوسط العام لدول المجلس بينما يشهد منحني متوسط الدخل للفرد في الكويت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض مقارنة بمستويات دخل الفرد في بقية دول المجلس .

شكل رقم (١)
تطور متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧م

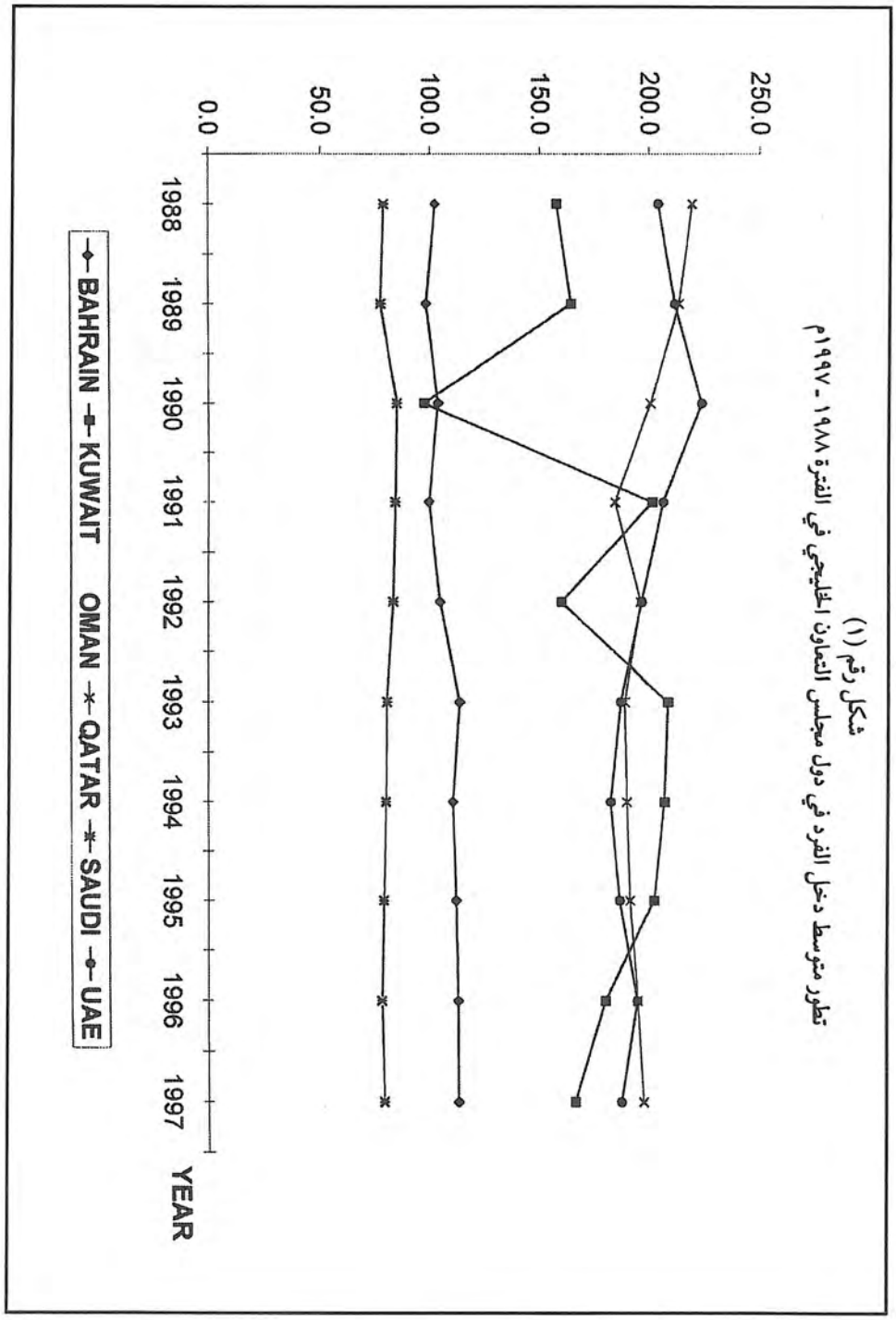

جدول رقم (١)

المتوسط العام والانحراف المعياري لمتوسط دخل الفرد لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧

السنة	المتوسط الموزون	المتوسط (غير موزون)	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي ٪
١٩٨٨	٧٦٦١,٩	١٠٨٠٧,١	٤٧٢٣,٩	٤٣,٧
١٩٨٩	٧٩١٨,٣	١١١٦١,٠	٥٠٤٠,٤	٤٥,٢
١٩٩٠	٨٣٣٠,٤	١٠٩٧٧,٣	٥٢٧٨,٤	٤٨,١
١٩٩١	٨٧٤٥,٢	١٢٣٩٩,٢	٥٤١٠,٩	٤٣,٦
١٩٩٢	٨٧٣٨,٠	١١٨٨٤,٢	٤٨٣٦,٢	٤٠,٧
١٩٩٣	٨٧٦١,١	١٢٤٤٣,٥	٥٢١٣,٨	٤١,٩
١٩٩٤	٨٦٤١,٠	١٢١٦٧,٢	٥٠٦٣,٤	٤١,٦
١٩٩٥	٨٥٦١,٧	١٢١٠٤,٦	٤٩٦٤,٥	٤١,٠
١٩٩٦	٨٥٣٣,٨	١١٩١٧,٣	٤٧٩٥,٤	٤٠,٢
١٩٩٧	٨٤٩٠,٩	١١٦٥٠,٠	٤٤٧٧,١	٣٨,٤

احتسب المتوسط العام والانحراف المعياري وذلك بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٧ بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٩٢) بالمليون دولار أمريكي . انظر الكتاب الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي . إصدار منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . الدوحة ، قطر ١٩٩٩ .

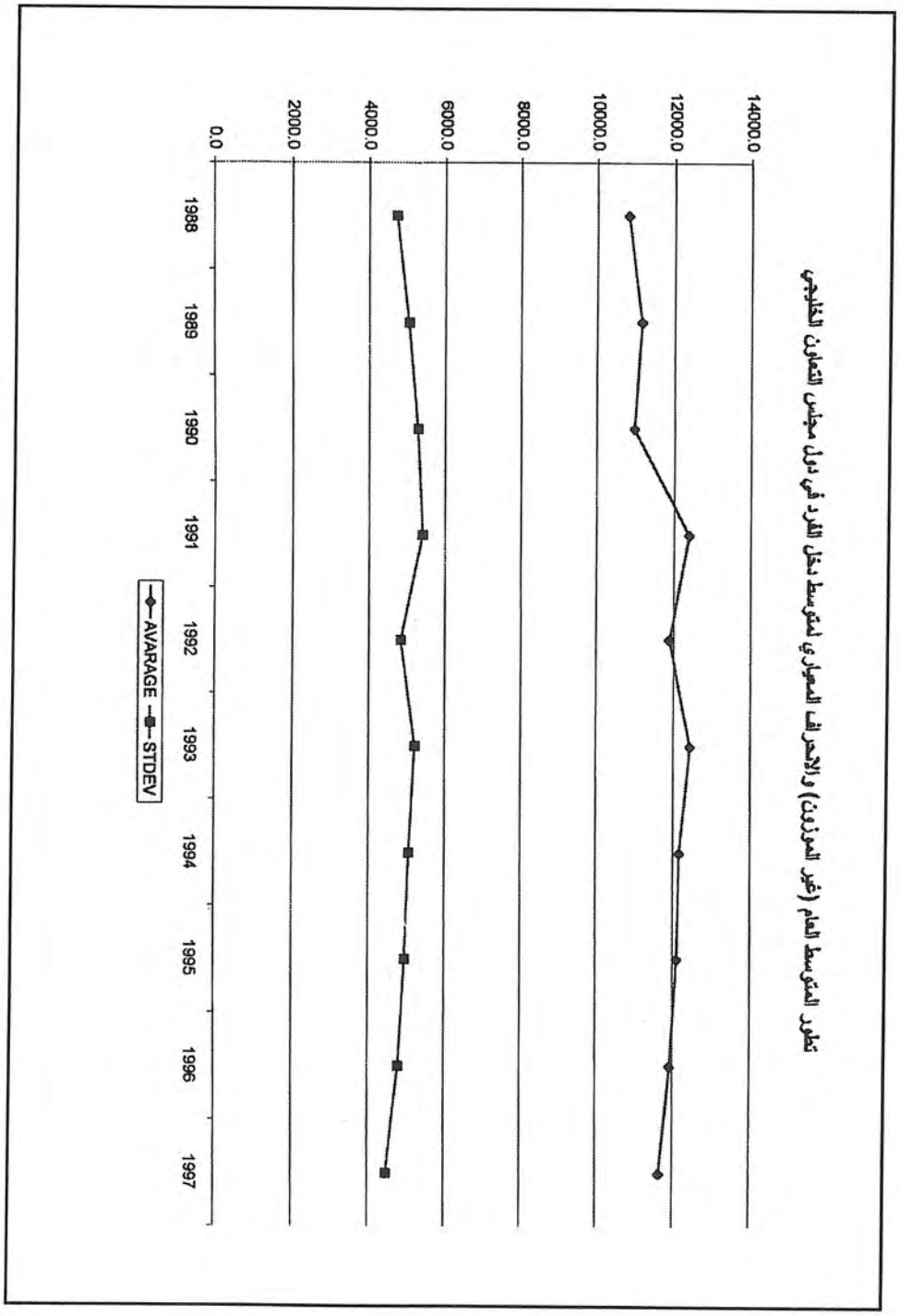
تطور المتوسط العام (غير الموزون) والانحراف المعياري لمتوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي
14000.0
12000.0
10000.0
8000.0
6000.0
4000.0
2000.0
0.0
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
AVARAGE
STDEV

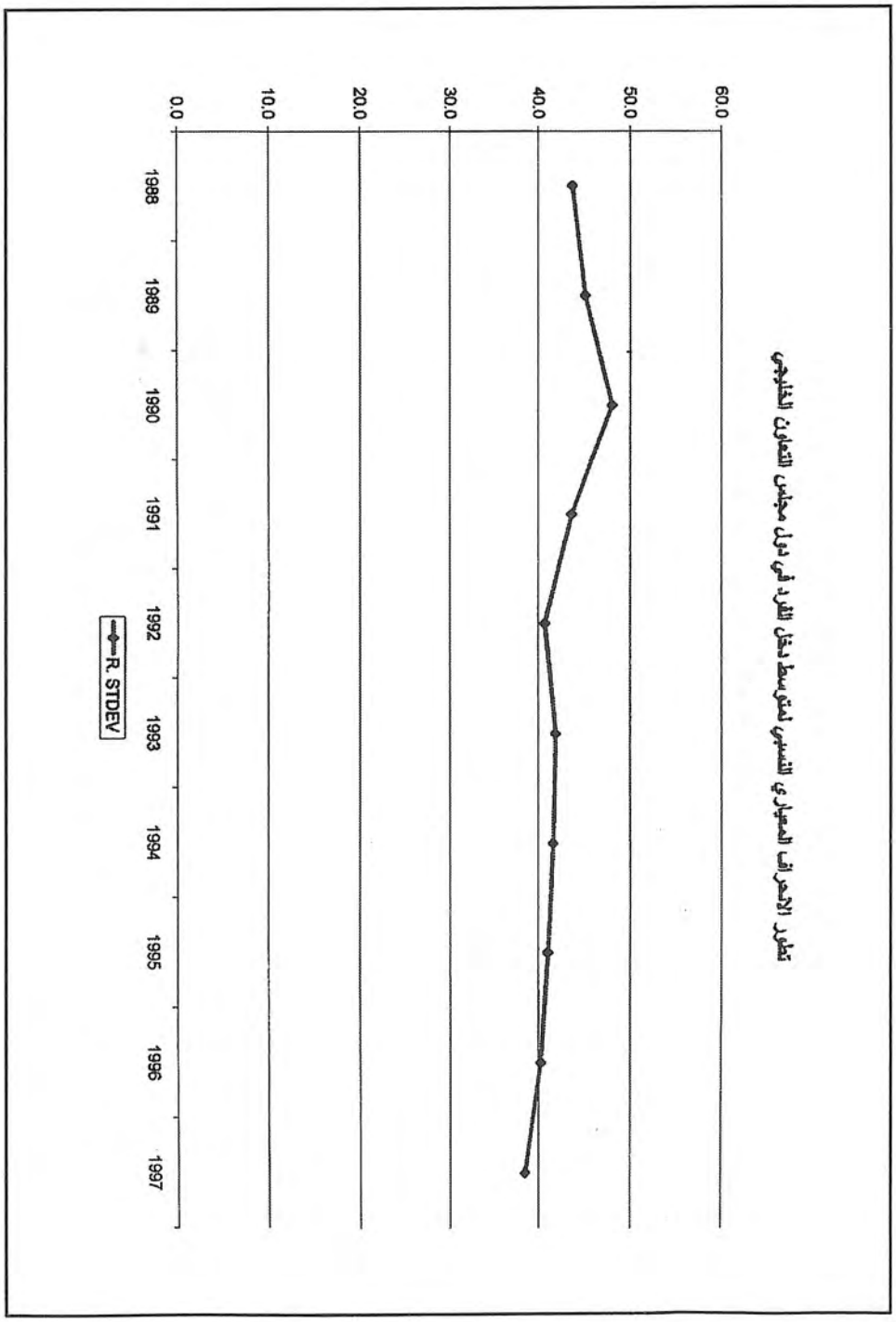
تطور الانحراف المعياري النسبي لمتوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
R. STDEV

ويشير الجدول رقم (١) إلى تطور المتوسط العام لمستوى دخل الفرد لدول المجموعة ككل بالإضافة إلى تطور مقياس الانحراف المعياري Standard deviation. ويتضح من بيانات نفس الجدول أن المتوسط العام لمستوى دخل الفرد (غير الموزون) ، بعد فترة من التذبذب في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، قد شهد ارتفاعاً في الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٥ ومن ثم بدأ ينخفض في العامين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، وفي المقابل يشير تطور مقياس الانحراف المعياري إلى زيادة التباعد في مستويات متوسط دخل الفرد في الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩١ وإلى التقارب في متوسط دخل الفرد منذ عام ١٩٩٢ .

وعليه يمكن القول بأنه منذ عام ١٩٩٣ بدأت مستويات متوسط دخل الفرد تشهد تزايداً تدريجياً نحو التقارب . ويؤكد الجدول رقم (١) الذي يبين تطور مقياس الانحراف المعياري النسبي - نسبة إلى المتوسط العام السنوي لدخل الفرد لدول المجلس - تحرك متوسط الدخل للفرد نحو التقارب في الجزء الأخير من الفترة تحت الدراسة .

ويبقي القول بأن السؤال المطروح هنا هو : متى يقع هذا التقارب؟ وبمعنى آخر ، هل يقع التقارب في فترة معدلات النمو العالية أو المنخفضة؟ وبالأخذ في عين الاعتبار معدلات النمو في الفترة تحت الدراسة ، نجد أن التقارب الاقتصادي قد حدث ضمن فترة انخفاض المتوسط العام لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجلس .

أما السؤال الأساسي ضمن مسألة التقارب الاقتصادي فيتمثل في مصادر هذا التقارب إذا كان موجوداً . ينبغي في البدء التمييز بين نوعين من مصادر التقارب ، ففي الحالة الأولى يتعلق الأمر بالتقارب (التباعد) في متوسط دخل الفرد أو إنتاجية العمل . أما الحالة الثانية فتتعلق بالميل تجاه الإلحاق Catching up في مستويات الإنتاجية الكلية TFP ، ويعني الإلحاق في الإنتاجية الكلية ميل مستويات دخل الفرد إلى التقارب بمعنى آخر ، إن التقارب يمكن تفسيره من خلال الاختلاف في معدل نمو كثافة عوامل الإنتاج أو من خلال عملية الإلحاق TFP.

يبين الجدول رقم (٢) تطور حجم الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة تحت الدراسة ١٩٨٨- ١٩٩٧ ، ولقد تم احتساب متغير الاستثمار على أساس قيمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي . وتشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أنه باستثناء عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ مثل حجم الاستثمار في حدود ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن مؤشر الانحراف المعياري يبين أن هناك تزايداً في التباعد بين معدلات الاستثمار لدول المجلس .

وللأخذ بعين الاعتبار موضوع كفاءة الاستثمار ، فإنه من المهم التعرف عليها من خلال إنتاجية الاستثمار حيث يتم قياسها عادة من خلال نسبة الإنتاج إلى رأس المال .real output- capital ratio وهذا المقياس يمكن التعبير عنه في هذه الورقة بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الاستثمار الحقيقي - ويطلق على ذلك عادة بـ الكفاءة الحدية لرأس المال marginal efficiency of capital . ويوضح الشكل رقم (٤) تذبذب منحني هذا المؤشر لدول مجلس التعاون في الجزء الأول من الفترة تحت الدراسة بسبب غزو العراق للكويت في عامي ٩١/٩٠ ولكن يتجه هذا المؤشر إلى الاستقرار فيما بعد مع حدوث انخفاض كبير في عام ١٩٩٧ ، ويوضح نفس الشكل رقم (٤) وجود نوع من التقارب لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بكفاءة الاستثمار ، وهذا ما يؤكده منحني تطور مؤشر الانحراف المعياري النسبي كما هو موضح في جدول رقم (٢) . وفي ضوء ما تقدم ، يمكن الاستنتاج بأن المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون يتسم بالتقارب . وعليه ، يمكن القول بأن حركة رأس المال بين اقتصادات دول مجلس التعاون لا تعتمد على التفاوت في كفاءة الاستثمار ولكن على عوامل أخرى .

شكل رقم (٤)

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي

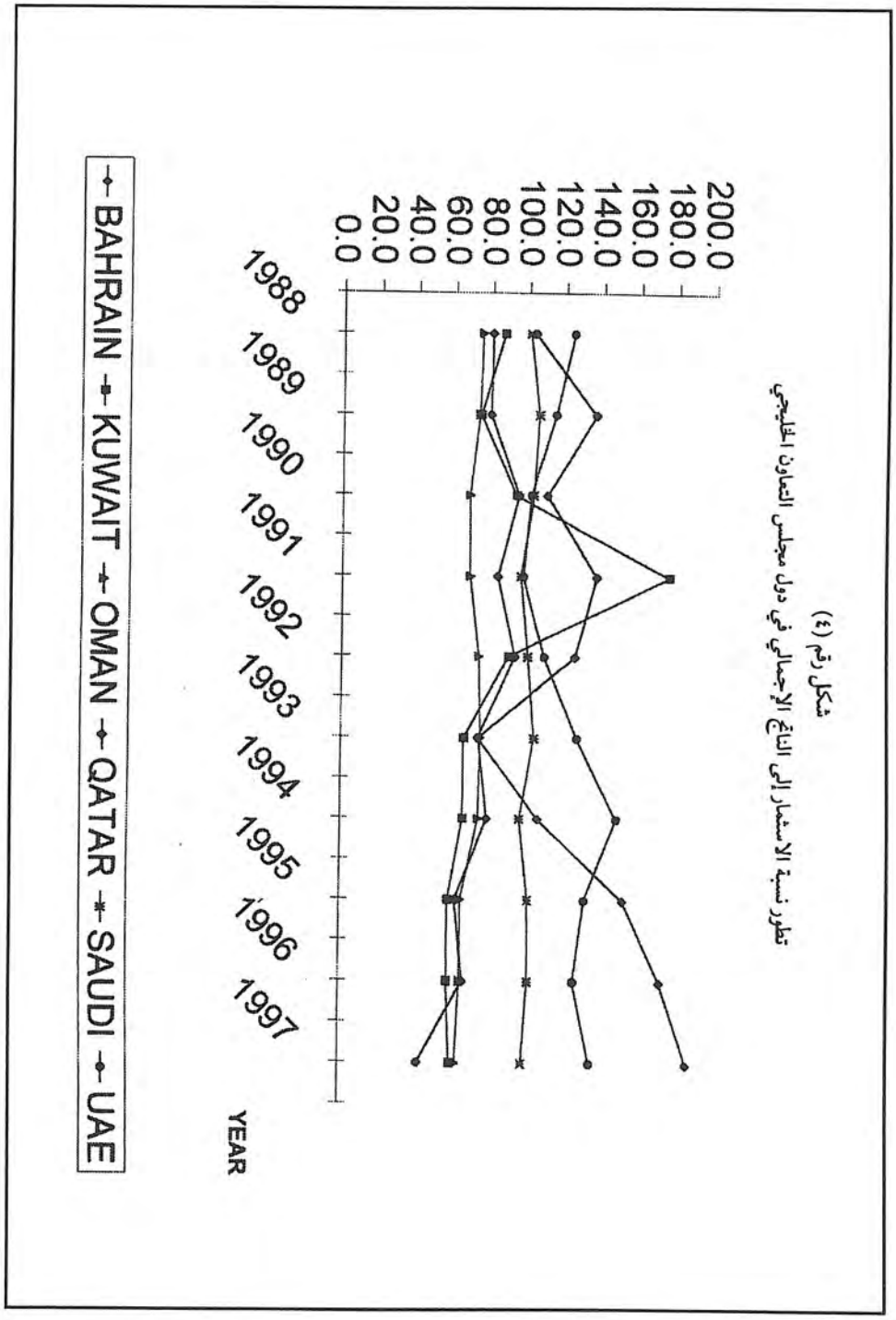

جدول رقم (٢)

المتوسط العام والانحراف المعياري للاستثمار في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٧

السنة	الموزون $\frac{I}{G}$	غير الموزون $\frac{I}{G}$	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي ٪
١٩٨٨	٠,٢٠٠	٠,١٩٠	٠,٠٣٦	١٨,٢
١٩٨٩	٠,٢٠٠	٠,١٩٥	٠,٠٥٢	٢٥,٩
١٩٩٠	٠,٢٠٣	٠,١٩٤	٠,٠٣٠	١٤,٦
١٩٩١	٠,٢٢٣	٠,٢٤٢	٠,٠٨٨	٣٩,٦
١٩٩٢	٠,٢٢٠	٠,٢١٩	٠,٠٣٩	١٧,٨
١٩٩٣	٠,٢٢٤	٠,١٩٥	٠,٠٥٣	٢٣,٨
١٩٩٤	٠,١٩٣	٠,١٨٤	٠,٠٥٨	٣٠,٢
١٩٩٥	٠,٢١٠	٠,٢٠١	٠,٠٨٤	٤٠,٢
١٩٩٦	٠,٢٠٧	٠,٢٠٥	٠,٠٩٣	٤٤,٨
١٩٩٧	٠,٢٠٦	٠,٢٠٢	٠,١١٤	٥٥,٠

احتسب المتوسط العام والانحراف المعياري للاستثمار لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٩٢) بالمليون دولار أمريكي . الكتاب الإحصائي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية . الدوحة ، قطر ١٩٩٩ .

شكل رقم (5)

تطور المتوسط العام (غير الموزون) والانحراف المعياري للاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

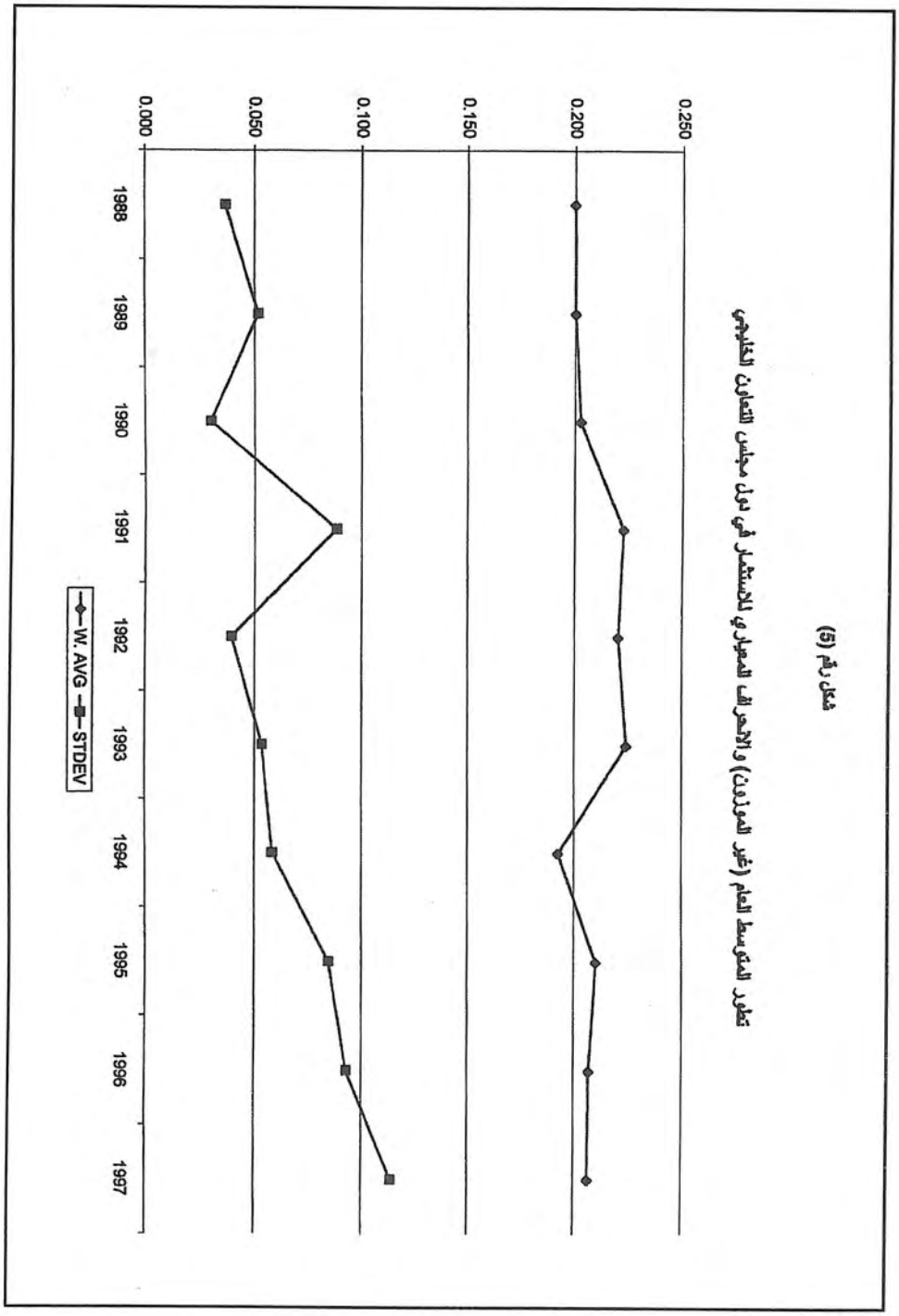

شكل رقم (6)

تطور الانحراف المعياري النسبي للاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

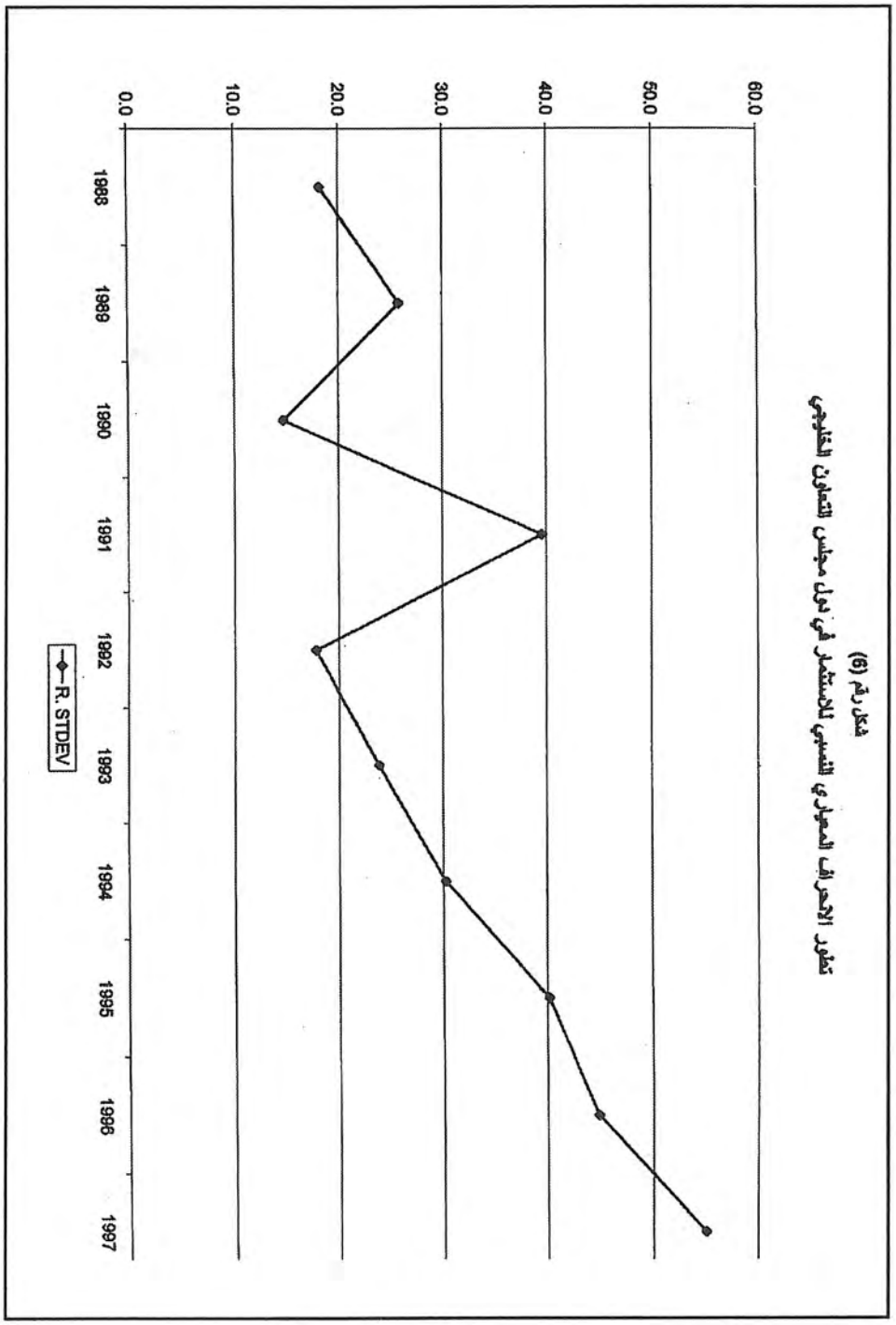

جدول رقم (٣)

المتوسط العام والانحراف المعياري لإنتاجية الاستثمار في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٧ .

السنة	المتوسط العام (موزون)	المتوسط العام (غير موزون)	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي ٪
١٩٨٨	-	-	-	-
١٩٨٩	٠,٥٢١	٠,٣٤٢	٠,٢٤٥	٧١,٦
١٩٩٠	٠,٧٤١	٠,٠١١-	١,٤١٠	١٣٠٥٧,١-
١٩٩١	٠,٠٠٧	٠,١٤٢-	٠,٧٤٦	٥٢٦,٥-
١٩٩٢	٠,١١٤	٠,٦٢١	٠,٨٥٨	١٣٨,٢
١٩٩٣	٠,٠٣٠-	٠,٤٣٧	٠,٦٨١	١٥٥,٨
١٩٩٤	٠,٠٧٥	٠,١٧٦	٠,٢٣٥	١٣٣,٧
١٩٩٥	٠,٢٣٨	٠,١٧٧	٠,١٢٨	٧٢,٢
١٩٩٦	٠,٣٤٤	٠,٣٠٤	٠,٢٤٢	٧٩,٥
١٩٩٧	٠,٠٤٢	٠,١١٤	٠,٢٢٥	١٩٧,٤

تم احتساب المتوسط العام والانحراف المعياري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على بيانات الحسابات القديمة لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٩٢) بالدولار الأمريكي (انظر الكتاب الإحصائي إصدار منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . الدوحة - قطر) .

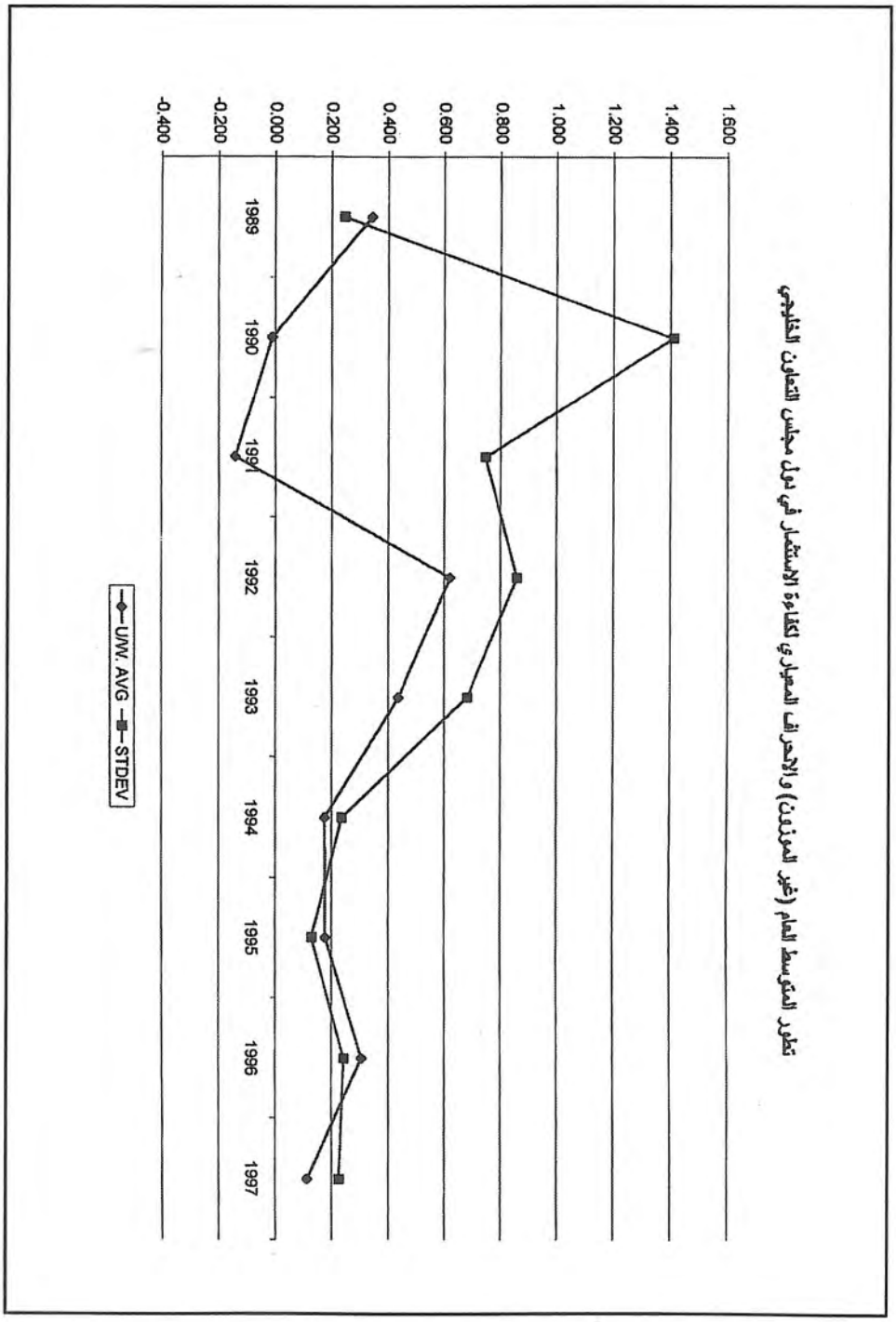
تطور المتوسط العام (غير المرجح) والانحراف المعياري لكفاءة الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي
1.600
1.400
1.200
1.000
0.800
0.600
0.400
0.200
0.000
-0.200
-0.400
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
UNW. AVG
STDEV

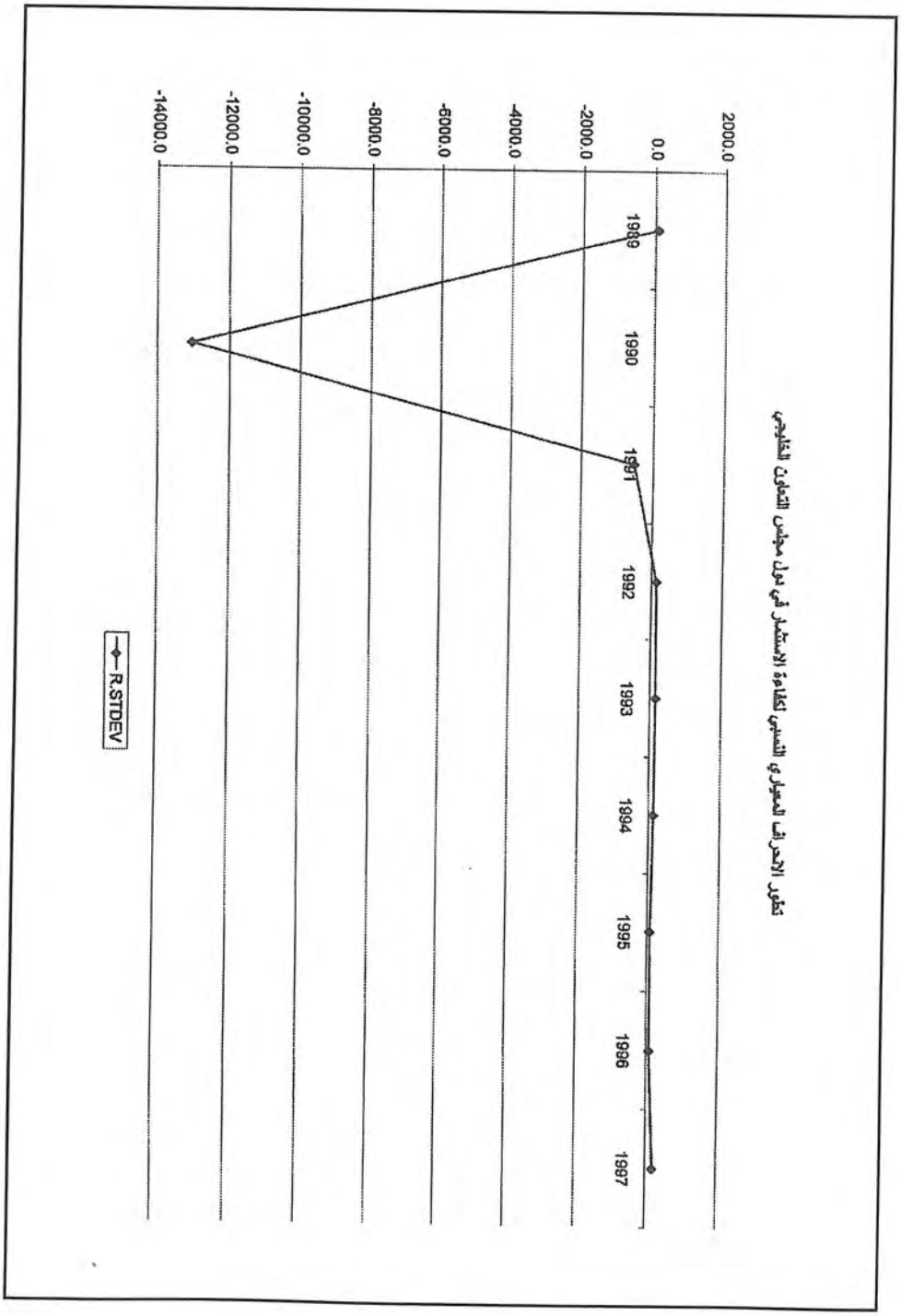
تطور الانحرافات المعياري النسبي لكفاءة الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي
2000.0
0.0
-2000.0
-4000.0
-6000.0
-8000.0
-10000.0
-12000.0
-14000.0
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
R.STDEV

جدول رقم (٤)

إنتاجية العمل مع قطاع النفط ومن دونه لمجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي(الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، البحرين) للفترة ١٩٨٠/١٩٨١-١٩٩٠/١٩٩١

السنـــة	المتوسط العـــام	الانحـــراف المعيـــاري	الانحـــراف المعياري النسبي
الناتج المحلي الإجمالي (مع قطاع النفط)			
١٩٨٠/ ١٩٨١	٤٥,٥	١٥,٤	٣٤
١٩٩٠/ ١٩٩١	٣٤,٠	١٥,٩	٤٦,٦
الناتج المحلي الإجمالي (من دون قطاع النفط)			
١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩,٣	٣,٣	١٧,٢
١٩٩٠/ ١٩٩١	٢٠,٦	٥,٨	٢٨,١

وتكتسب حركة إنتاجية العمل بين اقتصادات الدول وقطاعاتها الاقتصادية أهمية كبيرة في رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز القدرات البشرية للعاملين . ولقد تم احتساب إنتاجية العمل خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٠/١٩٩١ كنسبة القيمة المضافة القطاعية إلى العمالة القطاعية في بداية الفترة ونهايتها . أما القطاعات التي تم تحليلها فهي : الزراعة وصيد السمك ، النفط والمحاجر ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء والماء ، والتشييد والبناء ، التجارة والفنادق والمطاعم ، خدمات المال والعقار ، المواصلات والاتصالات ، الخدمات الحكومية وأخرى ، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ويوضح الجدول رقم (٤) مستويات متوسط الإنتاجية والانحراف المعياري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي . ولقد اقتصر التحليل على ثلاث دول هي : دولة البحرين ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان . كما تم احتساب القيمة المضافة القطاعية للفترة تحت الدراسة بالأسعار الثابتة (أسعار عام ١٩٩٥) .

ويهدف الجدول رقم (٤) إلى مقارنة إنتاجية العمل للناتج المحلي الإجمالي مع قطاع النفط ومن دون قطاع النفط في الفترة تحت الدراسة . وتبين المقارنة أنه في الوقت الذي تراجع فيه المتوسط العام لإنتاجية العمل للناتج المحلي الإجمالي (مع وجود قطاع النفط) يمكن ملاحظة زيادة ولو كانت بشكل طفيف في المتوسط العام لإنتاجية العمل للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الفترة ١٩٨٠/ ١٩٨١ - ١٩٩٠/ ١٩٩١ ، كما يمكن ملاحظة وجود تقارب أكبر لإنتاجية العمل بين الدول المعنية في عينة الدراسة في حالة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الذي يتضمن قطاع النفط .

وآخذاً بعين الاعتبار إنتاجية العمل على المستوى القطاعي ، يوضح الجدول رقم (٥) بأنه لا توجد هناك مؤشرات واضحة حول درجة التقارب الاقتصادي لمتغير إنتاجية العمل في الفترة تحت الدراسة .

جدول رقم (٥)

متوسط إنتاجية العمل والانحراف المعياري بين القطاعات لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي للعامين ١٩٨٠/١٩٨١-١٩٩٠-١٩٩١

القطـــاع	١٩٨٠/ ١٩٨١			١٩٩٠/ ١٩٩١		
	المتوسط العام (٠٠٠)	الانحراف المعيار	الانحراف المعياري النسبي	المتوسط العام (٠٠٠)	الانحراف المعياري	الانحراف النسبي
الزراعة وصيد السمك	٩,٢	٣,٠	٣٢,٣	١٠,٩	١,٥	١٣,٧
النفط والمحاجر	١٤٧٤,٤	١١٣٩,٢	٧٧,٣	١٠٧٢,٩	٧٩٨,٨	٧٤,٤
الصناعة التحويلية	٣٩,٨	٩,٠	٢٢,٥	٣٨,٨	١٢,٨	٣٣,٢
الكهرباء والماء	١٩,٣	١٣,٥	٧٠,٠	٩,٥	٥٨,٤	٦١٧,٧
التشييد والبناء	١٩,٢	٦,٢	٣٢,٤	١٣,٢	٨,٥	٦٤,١
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٧,٩	٧,٢	٢٥,٩	١٨,٧	١٠,٥	٥٦,٤
المواصلات والاتصالات	٢١,٦	٧,٢	٣٣,٤	٢٤,٢	٧,٥	٣٠,٨
خدمات المال والعقار	٥٧,٤	٤٩,٦	٨٦,٤	٩٣,٤	٧٥,٥	٨٠,٨
الخدمات الحكومية وأخرى	٩,٩	٠,٩	٩,٣	١٥,٢	٢,٦	١٦,٨
الناتج المحلي الإجمالي	٤٥,٥	١٥,٤	٣٤,٠	٣٤,٠	١٥,٩	٤٦,٦

* بيانات دولة البحرين لعام ١٩٨١-١٩٩١ بيانات الكويت لعام ١٩٨٠-١٩٩٢ ، وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٠-١٩٩٠ .

٤ ـ سوق العمل الخليجي : دراسة حالة الاقتصاد البحريني

نظراً إلى النمو السكاني السريع والزيادة المطردة في أعداد خريجي التعليم الثانوي ومؤسسات التعليم الجامعي والمهني ، يتزايد الطلب من قبل العمالة المواطنة الخليجية على الوظائف باستمرار ويجد بعض هؤلاء صعوبة في الحصول على عمل ويتحولون إلى عاطلين لأسباب مختلفة وذلك في ظل وجود أجانب يشكلون أكثر من ثلثي سكان دول مجلس التعاون الخليجي* .

يسعى هذا الفصل بشكل عام إلى تسليط الضوء على هيكل مهارات العمالة في سوق العمل الخليجي بشكل عام وسوق العمل البحريني بشكل خاص والتحديات الأساسية التي يواجهها .

٤ ـ ١ هيكل مهارات العمالة في سوق العمل الخليجي

اكتسبت المهارات أهمية متزايدة مع تزايد دور المعرفة في نظرية النمو الجديدة ، وضمن هذا السياق ، فإنه ينظر إلى المعرفة كناتج لتفاعلات معقدة بين الأشياء المادية Physical Objects من ناحية ، والعنصرين الأساسيين في المعرفة وهما الأفكار والمهارات من ناحية أخرى .

وبينما تعرف الأفكار بأنها المعرفة التي تحفظ أو تشفر (to codify) خارج دماغ الإنسان ، فإن المهارات هي المعرفة التي لا يمكن عزلها عن الفرد . وتحفظ المهارات ، عادة ، في الفرد وهي تشمل القدرات (abilities) ، والمواهب (talents) ، وما شابه ذلك .

وعليه ، يمكن القول بأن الأفكار يمكن أن تعتبر سلعاً nonrival حيث يمكن أن تستخدم من قبل أي عدد من الأفراد وفي نفس الوقت ، أما المهارات فهي تشبه إلى حد كبير الأشياء المادية Physical Objects . وعليه ، فإنه يمكن القول بأن المعرفة تنقسم إلى عالمين : عالم الأفكار المشفرة codified ideas ، والمهارات غير المشفرة .

---

* تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص٣٢ .

ولكن ما هو دور المهارات في النمو الاقتصادي؟ لتقدير أهمية العلاقة بين الأشياء المادية Physical Objects من ناحية والأفكار والمهارات من ناحية أخرى في فهم عملية النمو الاقتصادي ، لا بد من تسليط الضوء على نظريات النمو التقليدية والجديدة .

ففي ضوء طريقة سولو (١٩٥٧) المتعارف عليها ، يعتبر النمو هو ناتج تراكم رأس المال والعمل بالإضافة إلى التغير التقني* . وضمن هذا الإطار النظري ، فإن نمو مستوى دخل الفرد سيصل بعد فترة من الزمن إلى حالة التوازن steady state آخذاً في عين الاعتبار استقرار دالة الإنتاج ، وعندئذ أي عند حالة التوازن المذكورة سينمو مستوى الدخل للفرد بمعدل نمو الإنتاجية الكلية ، هذا الجزء من مصادر النمو الاقتصادي يفترض نموذج النمو التقليدي بأنه معطى من الخارج ، ولكن نظرية النمو الداخلية تفترض أن هذا الجزء متغير داخلي ، وهي ترجع تغير هذا المتغير إلى التفاعل بين المعرفة وتراكم عوامل الإنتاج الذي يؤدي إلى تزايد مردود الغلة لرأس المال المادي والبشري (Romer, 93)* .

وعليه ، يمكن القول بأنه على الرغم من أهمية تراكم رأس المال في نموذج النمو الداخلي فإن المصدر الأساسي للنمو هو المعرفة بشقيها الأساسيين : الأفكار والمهارات ، فالأفكار تساهم في إنتاج أشياء جديدة وتنظيم هذه الأشياء بطرق تمتاز بالكفاءة ، أما المهارات الجديدة أو المتطورة فإنها تسمح للأفكار بأن تتحول إلى حيز التنفيذ وللأشياء المادية بإمكانية استخدامها .

وضمن السياق ، من المفيد الإشارة إلى ما طرحه Paul Romer إلى أن الأفكار والمهارات الجديدة هما اللتان تساهمان في زياد المعرفة التي بدورها تساهم في تحسين الإنتاجية التي تشكل مصدر النمو الاقتصادي .

---

* R. M. Solow (1957) "Technical change and the Aggregate production function". Review of Economics and statistics, 39 (August).

** Paul Romer (1993) "Ideas gaps and object gaps in economic developments". Journal of Monetary Economics 32. pp. 543-5723.

تتعاظم أهمية مهارات العمالة الوطنية وتطويرها في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك بحكم صغر القاعدة السكانية وما ترتب على ذلك من عجز في توفير القوة العاملة الوطنية المدربة بالكم المطلوب ، مما أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتسد الفجوة مابين عدم توفر العمالة الوطنية بالكم والنوع المطلوبين من ناحية و التوسع في الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى . وضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الطلب على العمالة الأجنبية هو في جوهره طلب على المهارات الأجنبية التي تسعى العمالة الوطنية لاكتسابها . إلا أننا مع ذلك لابد أن نقر أن العمالة الأجنبية ليست كلها ماهرة ، كما أن بعض العمالة الأجنبية تكتسب مهارة من خلال التحاقها بمؤسسات العمل في الخليج وليس خارجها . والمهارات هنا ليست في جلها مهارات تكنولوجية معرفية بل قد تكتسب كذلك بعض المهارات الاجتماعية ، أو أنها تكتسب بعض المهارات المتعلقة بالحرف التقليدية الخليجية التي هجرتها العمالة الوطنية إلى المهن المكتبية أو التجارية الجديدة ذات العائد المالي الأعلى .

ولقد شهد العقدان والنصف الماضيان زيادة العمالة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة - تشكل غير الماهرة أغلبها - في أسواق العمل بدول المجلس بمعدلات مرتفعة جداً ، فلقد ارتفع حجم العمالة الأجنبية من ١,١٢ مليون عامل عام ١٩٧٥ إلى ٤,٤ مليون عامل عام ١٩٨٥ ثم إلى ٧,٧ مليون عامل عام ١٩٩٠ ، ولتصبح في عام ٢٠٠١ ٨,١ مليون عامل . ويمثل هذا الحجم النسبة الأكبر من قوة العمل في دول المجلس حيث إن نسبة العمالة الوطنية تعادل ٢٧,٣ ٪ فقط من العمالة الكلية* . وفي عام ١٩٩٩ بلغت نسبة غير السعوديين في المملكة العربية السعودية حوالي ٢٥٪ من مجموع السكان** . وفي سوق العمل البحريني ارتفع حجم قوة العمل الأجنبية من

---

* محمد الأمين فارس : أوضاع القوى العاملة والتشغيل في الدول العربية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي للتنمية الموارد البشرية والتدريب ، تونس ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ٣٨ .

** تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص ٣٢ .

إجمالي قوة العمل من ٣٧,١٪ في عام ١٩٧١ إلى ٥٨,٨٪ في عام ٢٠٠١ ، وكذلك يمكن القول بأن ارتفاع الطلب على العمالة الأجنبية في سوق العمل البحريني كان السبب في زيادة نسبة قوة العمل في السكان ، حيث ارتفعت من ٢٧,٨٪ في عام ١٩٧١ إلى ٤٧,٤٪ في عام ٢٠٠١ .

وفي ضوء ما تقدم ، يبقى السؤال المطروح وهو ماذا يعني ذلك لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي؟ وبشكل محدد ما هي علاقة الأجور بالعمالة حسب الجنسية ومستوى المهارة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغي القول بأن هناك ميلاً عاماً على المستوى العالمي وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة تجاه تزايد الطلب على العمالة الماهرة وانخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة وذلك بسبب تزايد دور وأهمية التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات في عمليات الإنتاج . وعليه ، فإن من المتوقع أن يترتب على ذلك تراجع مستويات الأجور للعمالة غير الماهرة في البلدان الصناعية وكذلك ربما البلدان النامية التي لا تتمتع بكثافة عمل محلية كبيرة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي .

فلقد أشار Adrian wood إلى أن الدول المتقدمة قد شهدت منذ أوائل الثمانينيات تزايد الفجوة في الأجور ومعدل البطالة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة ، وخاصة مع تسارع وتيرة العولمة* . ولقد استطاع Berman, Bound, and Griliches في ورقتهم البحثية المشهورة وعبر استخدام بيانات الولايات المتحدة تأكيد تراجع الطلب على العمالة غير الماهرة ووجدوا بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات قد دفع الطلب بعيداً عن العمالة غير الماهرة** . وبالمثل أشار Jonathan Haskel and Ylva Henden إلى تراجع حاد في أجور العمالة غير الماهرة مقارنة بأجور العمالة الماهرة في المملكة المتحدة وذلك منذ

* Adrian wood (1998). Globalisation and the Rise in Labour Market Inequalities. The Economic Journal, 108C September).

** Eli Berman, John Bound, and Zvi Griliches (1994). Changes in The demand for Skilled Labour Within U.S. Manufacturing: Evidence From The Annual survey of Manufactures. The Quarterly Journal of Economics May.

أواخر السبعينيات* . وهذا التراجع كان ملحوظاً مقابل الارتفاع المنتظم في أجور العمالة غير الماهرة خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات .

ولغرض التحليل ينبغي القول بأن كلمة مهارة تتضمن أبعاداً عديدة تشمل التعليم ، الوظيفة أو المهنة ، والخبرة ، والبراعة اليدوية ، والقدرات الفطرية ، والقدرة على استخدام الآلات التقنية . ولغرض التحليل سيتم تصنيف العمالة حسب المهارة ضمن مجموعتين واسعتين من الوظائف هما : المهن المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج ، والمهن غير المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج . وتشمل مهن الإنتاج الوظائف التالية : مهن الخدمات ، مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد ، مهن الإشراف والعمليات الصناعية والكيميائية والغذائية ، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة . أما المهن غير المرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج فتشمل الوظائف التالية : مديرو الإدارة العامة والأعمال ، الاختصاصيون والفنيون ، المهن الكتابية ، ومهن البيع .

يوضح الجدولان رقم (٦) و (٧) توزيع العمالة البحرينية وغير البحرينية حسب مجموعة المهن والتعويضات الشهرية لعام١٩٩٤ ، وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من العمالة البحرينية في مجموعة مديري الإدارة العامة والأعمال تحصل على أجر شهري أعلى من ٦٠٠ دينار بحريني ، ويأتي في المرتبة الثانية مجموعة الاختصاصيين . وفي المقابل فإن النسبة الأكبر من العمالة البحرينية في مجموعة المهن الهندسية الأساسية والمساعدة تحصل على أجر شهري ١٠٠ دينار فأقل . وبالمثل ، فإن توزيع العمالة غير البحرينية في جدول رقم (٧) مع الأخذ في عين الاعتبار بأن هناك نسباً أكبر من العمالة غير البحرينية تحصل على راتب ١٠٠ دينار فأقل ضمن مجموعة المهن المرتبطة بالإنتاج ، إضافة إلى ذلك ، فإن بيانات الجدولين (٦) و (٧) تشير بوضوح إلى أن الوظائف غير المرتبطة بالإنتاج تتمتع بأجور أعلى مقارنة بالوظائف المرتبطة بالإنتاج ، وربما يعكس هذا التمييز إلى حد كبير التمييز حسب المؤهل التعليمي .

* Jonathan Haskel and Ylva Heden(1999). Computers and The Demand For Skilled Labour: Industry and Establishment Level Panel Evidence For the U.K. The Economic Journal. March.

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأن ترجيح الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمل ستؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة وما يرتبط بذلك من خيار أن تقبل بأجور متدنية أو خسارة وظائفها لمصلحة العمالة الأجنبية خصوصاً مع تزايد اندماج اقتصادات الدول في العالم ، إضافة إلى ذلك فإن زيادة الطلب على العمالة غير الماهرة سيضعف من القدرة على نقل التقنية الحديثة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تشكل أهم مقومات النهضة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (٦)

توزيع البحرينيين العاملين بأجر حسب المهنة والتعويضات الشهرية ٩٤/٩٥

المهنة	١٠٠ فأقل	٢٠٠ ـ ٣٠٠	٤٠٠ ـ ٦٠٠	أعلى من ٦٠٠	المجموع
مديرو الإدارة العامة والأعمال	٥,٤	٧,٥	٣٢,٠	٥٥,١	١٠٠,٠
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	١٠,١	٢٦,٥	٣٩,٤	٢٤,٠	١٠٠,٠
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	١٣,٤	٤١,٧	٣٨,٤	٦,٦	١٠٠,٠
المهن الكتابية	١٦,٤	٥٩,٦	٢٠,٤	٣,٦	١٠٠,٠
مهن البيع	٥٦,١	٢٦,٢	٩,٣	٨,٤	١٠٠,٠
مهن الخدمات	٣٢,٣	٥١,٧	١٤,٩	١,١	١٠٠,٠
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد	٨٤,٨	١٥,٢	-	-	١٠٠,٠
الإشراف والعمليات الصناعية والكيميائية والغذائية	٢١,٥	٢٥,٦	٣٧,٢	١٥,٧	١٠٠,٠
المهن الهندسية الأساسية والمساعدة	٤٧,١	٣٩,٨	١٢,٧	٠,٥	١٠٠,٠

المصدر : مسح نفقات ودخل الأسر ٩٤/ ٩٥ الجهاز المركزي للإحصاء .

جدول رقم (٧)

توزيع غير البحرينيين العاملين بأجر حسب المهنة والتعويضات الشهرية ٩٤/٩٥

المهنة	١٠٠ فأقل	٢٠٠ ـ ٣٠٠	٤٠٠ ـ ٦٠٠	أعلى من ٦٠٠	المجموع
مديرو الإدارة العامة والأعمال	٧,٦	١٦,٢	٢٢,٩	٥٣,٣	١٠٠,٠
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	١٠,٨	٢٠,٩	٢٨,٨	٣٩,٦	١٠٠,٠
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	٢٤,٢	٣٩,١	٢٣,٠	١٣,٧	١٠٠,٠
المهن الكتابية	٢٨,٧	٤٧,٢	١٣,٠	١١,١	١٠٠,٠
مهن البيع	٥٩,٥	٢٢,٩	١٢,٢	٥,٣	١٠٠,٠
مهن الخدمات	٥١,٢	٤٠,٦	٦,٣	٢,٠	١٠٠,٠
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد	٨٥,٠	١٥,٠	–	–	١٠٠,٠
الإشراف والعمليات الصناعية والكيميائية والغذائية	٦٢,٤	٢٣,٦	٧,٩	٦,١	١٠٠,٠
المهن الهندسية الأساسية والمساعدة	٦٩,٦	٢٢,٦	٦,٤	١,٤	١٠٠,٠

المصدر : مسح نفقات ودخل الأسر ٩٤/ ٩٥ الجهاز المركزي للإحصاء .

٤ ـ ٢ وضع المرأة البحرينية في قوة العمل بشكل خاص والمرأة الخليجية بشكل عام .

مقدمة

شكل التزايد المتعاظم لمشاركة المرأة في قوة العمل في الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة التصنيع وكذلك الدول النامية الأخرى أهم التغيرات الهامة التي حدثت في هيكل العمل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية .

وفي ضوء ذلك ، فإن العديد من النساء في بلدان العالم المتقدمة يقضين الآن قليلاً من الوقت خارج أعمالهن أو وظائفهن لإنجاب وتربية الأولاد ، كما أصبحت المهارات المرتبطة بسوق العمل تزداد أهمية بشكل متزايد عند المرأة ، وكذلك يمكن القول بأن المرأة استطاعت أن تتحول من مجالات العمل النسوية التقليدية وأصبحت تتواجد حالياً في مجالات عمل جديدة مثل التخصصات الطبية ، والهندسية ، والقانون ، وعلوم الطبيعة والكمبيوتر التي تتميز بمكانة متقدمة في قوة العمل وأجور عالية .

وضمن هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن فرص العمل للمرأة ودخولها المهن ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية العالية تطورت بشكل بطيء في الفترات التاريخية الماضية ، ولكن ازدادت وتيرتها بشكل كبير في أواخر السبعينيات ، فلقد حققت دخول المرأة العاملة دواماً كاملاً إلى دخول الرجل دواماً كاملاً ارتفاعاً ملحوظاً منذ ١٩٧٩ مقارنة بأية فترة سابقة في التاريخ (Becker,1993). وأصبحت المرأة بالتالي تحتل مواقع مرموقة أكثر في العديد من الوظائف عالية المهارة* .

ويبقى السؤال الهام الذي يطرح نفسه : ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التطور الكبير في مكانة المرأة وتزايد مشاركتها في قوة العمل؟ لابد من

* Gary Becker, Human Capital. The University of Chicago Press, Chicago, USA, P19

الإشارة إلى أن الإجابة عن السؤال تثير الكثير من الجدل ولكن لابد من القول بأن أهم هذه الأسباب ترجع إلى ما يلي : الدور المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت ولاشك ، في إيجاد فرص عمل للمرأة . أما السبب الآخر وهو في وجهة نظري يكتسب أهمية فيتمثل في الدور أو العامل الاقتصادي ، ويتمثل هذا الدور أو العامل الاقتصادي في التأكيد أن تقدم المرأة بشكل أساسي حدث بسبب تزايد ارتباطها بقوة العمل إضافة إلى ذلك ، فإن التطور الكبير في مكانة المرأة ومشاركتها المتزايدة في قوة العمل تم تحفيزه وتشجيعه وتعزيزه بتضافر عوامل أخرى عديدة منها : التراجع الكبير في معدلات الخصوبة ، الزيادة الكبيرة في حالات الطلاق ، التراكم المستمر لرأس المال البشري وخصوصاً التعليم ، والأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات (Becker, 1933)* .

وفي ضوء ما تقدم أعلاه ، يبقى السؤال المهم وهو ما هي إمكانيات المرأة الخليجية؟ وما مدى مشاركتها الفعالة في المجتمع؟ وترتبط الإجابة عن هذا السؤال بمناقشة التغيرات السريعة في مكانة المرأة ضمن سياق التنمية الاقتصادية "Socioeconomic Development" ، كما أن أية مناقشة علمية لهذه التغيرات في مكانة المرأة لابد أن تأخذ في الاعتبار التغييرات في الأهمية النسبية للمرأة في قوة العمل ، والتعرف على المحددات الأساسية لمشاركة المرأة في قوة العمل وبالتالي اندماجها في الاقتصادات الخليجية .

وضمن هذا السياق ، لابد من مناقشة التساؤل الذي يطرح دائماً ضمن خصوصيات أسواق العمل الخليجي والمتمثل في إمكانية أن تساهم المرأة العربية الخليجية في دول مجلس التعاون في تخفيف الاختلالات التي تعانيها أسواق العمل في دول المجلس وذلك عبر إحلالها مكان العمالة الأجنبية . أما المسألة الأخرى التي أود توضيحها هي أن دراسة التغيرات في دور المرأة في المجتمع البحريني يمكن أن يشكل نموذجاً مستقبلياً يسمح بالتنبؤ للتغيرات التي يمكن أن تحدث في أماكن أخرى من دول مجلس التعاون .

---

* نفس المصدر السابق .

وربما الأمر الذي يدعونا إلى الأخذ بهذا القول لا يرجع بالضرورة إلى كون البحرين دولة عربية نموذجية فيما يتعلق بدور المرأة ومكانتها في المجتمع ولكن يرجع بالأساس إلى الدور أو العامل الاقتصادي الذي فرضته عوامل صغر المساحة ، ومحدودية الإنتاج النفطي ، وضآلة الثروات المعدنية الأخرى مما أدى إلى إيجاد ضغوط و تحديات تجاه ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية وتسريع النمو في القطاع غير النفطي وخاصة قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وما ارتبط بذلك من تغييرات في دور المرأة البحرينية .

المرأة البحرينية في قوة العمل :

يتفق معظم الباحثين في اقتصادات سوق العمل بأن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل يعتبر مؤشراً رئيسياً على مكانة المرأة في المجتمع ، مع ملاحظة بأن البعض الآخر من الباحثين في موضوع المرأة يعتقد بأن مشاركة المرأة في قوة العمل يمثل مؤشر حداثة Modernity ولا يعكس بالضرورة المكانة الفعلية للمرأة في المجتمع ، حيث إن المسألة الأخيرة مرتبطة بالتغيرات على المستويات الاجتماعية والقانونية (Buvinic,1976)* ، ولكن يبقى القول إن تطور هذا المؤشر يعكس إلى حد كبير التغيرات في دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية . وعليه ، فإن معرفة ديناميكية هذا الدور يشكل عنصراً هاماً في تخطيط السياسة السكانية وخصوصاً في الدول النامية .

يشير الجدول رقم (٨) حول مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل إلى أن حصة المرأة في إجمالي قوة العمل مازالت متدنية رغم أنها ظلت تتصاعد على مدار العقدين الماضيين . فمعدل مشاركة المرأة البحرينية من إجمالي الإناث البحرينيات ١٥سنة فأكثر كان لا يتجاوز ٥٪ حتى عام ١٩٧١ ، وارتفع بعد ذلك إلى ١٤,٣٪ في عام ١٩٨١ ، وإلى ١٨,٦٪ في عام ١٩٩١م ومن ثم ٢٥,٦٪ في عام ٢٠٠١ ، وإذا تم أخذ معدل البطالة بين النساء

* Mayra Buvinic(1976)Women and world Development, cited in Nuget, Jeffry and Thomas, Theodre(1985) Bahrain and The Gulf. Croom Helm Ltd. P56.

البحرينيات بعين الاعتبار ، فإن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بالفعل ستكون أقل من النسب المذكورة ، ويوضح الجدول رقم (٩) ديناميكية قوة العمل النسوية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩١ حسب الفئة العمرية .

جدول رقم (٨)

معدلات مشاركة قوة العمل والنسبة المئوية للمرأة في قوة العمل حسب الجنسية بين الإناث عمر ١٥ سنة فأكثر

السنة	معدل مشاركة قوة العمل			النسبة المئوية للمرأة في قوة العمل		
	بحريني	غير بحريني	المجموع	بحريني	غير بحريني	المجموع
١٩٥٩	٤٥,٦	٧٧,١	٥٣,٢	٣,٠	٨,٣	٣,٦
١٩٦٥	٤٢,٣	٧٩,٠	٥٢,٣	٢,٧	١٦,٣	٤,٧
١٩٧١	٤٣,٠	٧٨,٨	٥١,٧	٤,٣	٢٠,٧	٦,٦
١٩٨١	٤٦,٥	٨٥,٧	٦٢,٩	١٤,٣	٣٦,٩	١٩,٤
١٩٩١	٤٩,٢	٨٧,٣	٦٦,٦	١٨,٧	٥٥,٣	٢٩,٣
٢٠٠١	٤٩,٤	٨٥,٦	٦٥,٧	٢٥,٦	٥٧,٠	٣٥,٣

المصدر : المجموعة الإحصائية . أعداد مختلفة . الجهاز المركزي للإحصاء . دولة البحرين .

Bahrain Census of Population and Housing 1981: Trends and Prospects. Directorate of statistics.

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي لقوة العمل النسوية حسب الفئة العمرية للسنوات ٧١ ، ٨١ ، ١٩٩١م .

السنة	١٥ سنة فأكثر	١٥ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٦٥	+ ٦٥
١٩٩١	١٨,٤	١٦,١	٣٠,٦	٢١,٨	٦,٢	١,٦	٠,٢٤
١٩٨١	١٣,٣	١٧,٣	٢٢,٢	٦,٠	٣,٤	١,٣	٠,٤
١٩٧١	٤,١	٥,٨	٤,٠	٣,٣	٢,٧	٢,٦	١,٤

المصدر : التعدادات السكانية للسنوات ١٩٧١ ، ١٩٨١ ، ١٩٩١ . الجهاز المركزي للإحصاء . دولة البحرين .

ويشير الجدول نفسه إلى دخول قوة العمل النسوية العمل في الفئة العمرية ١٥- ٢٤ ، ولكن تصل مشاركتها الذروة في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ بسبب التحاقها بالتعليم العالي والجامعي . وتنخفض نسبة المشاركة في الفئة العمرية التالية ٣٥-٤٤ قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ عند الفئة العمرية ٤٥ سنة فما فوق . وتشير بيانات نسب مشاركة قوة العمل النسوية إلى وجود نمو كبير ضمن الفئة ١٥-٢٤ في الفترة ٧١-٨١ ومن ثم ثبات هذه النسبة في الفترة التالية ٨١- ٩١ ، ولقد شكلت الفئة العمرية ٢٥-٣٤ مركز الذروة لمشاركة قوة العمل النسوية وتميزت بالنمو السريع حيث ارتفعت من ٤٪ في عام ١٩٧١ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٨١ ومن ثم ٣١٪ في عام ١٩٩١م . أما الفئة التالية ٣٥-٤٤ فإنها تميزت بالنمو الكبير في الفترة الثانية ١٩٨١-١٩٩١ مقارنة بالفترة الأولى .

وبافتراض ثبات هيكل النسب ومعدلات النمو في الفترة ١٩٨١-١٩٩١ ، فإنه من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠١ ارتفاع النسبة المتوقعة لمشاركة قوة العمل النسوية في حدود ٣١٪ في الفئة العمرية ٣٥-٤٤ و٢٢٪ في الفئة العمرية ٤٥-٥٥ وإلى حدود ٥٤٪ في الفئة العمرية ٢٥- ٣٤ ، وعليه ، فإن مشاركة المرأة في قوة العمل ستشهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر القادمة مما يعني تبوؤ المرأة العاملة البحرينية مكانة متميزة في النشاط الاقتصادي وبالتالي سيعزز من مكانتها في المجتمع . وكذلك يمكن الحديث عن المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي ولكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى .

ومما تجدر الإشارة إليه بأن المناقشة حول مدى مشاركة المرأة في قوة العمل النسوية اقتصرت على الجانب الكمي في الموضوع . وتبقى الأسئلة التي تتعلق بالجانب الكيفي تطرح نفسها : ما هي فرص العمل المتاحة للمرأة في الاقتصاد الخليجي؟ وما هي المهن التي تتركز فيها قوة العمل النسوية؟ وبالتالي ما هي مستويات الدخول التي تحققها المرأة العاملة الخليجية؟ . وسوف تشكل الإجابات عن هذه الأسئلة المكاسب التي ستحققها المرأة مما سيعزز من مكانتها في المجتمع أو مقدار الأعباء التي ستتحملها وهو ما يعني بشكل آخر حجم التحديات الملقاة على عاتق المرأة العاملة الخليجية . يعمل أكثر من نصف النساء البحرينيات العاملات في القطاع الحكومي في عام ١٩٩١ ، كما تتركز المرأة في هذا القطاع في وزارتي التربية والتعليم والصحة ، حيث استوعبت وزارة التعليم ٥٦٪ ووزارة الصحة ٢٣٪ من إجمالي الموظفات البحرينيات في الجهاز الحكومي في عام ١٩٩٧ حسب ما هو موضح في جدول رقم (١٠) . وتوحي الاتجاهات الحالية للتوظيف في القطاع الحكومي إلى أن التوظيف في مجال الصحة والتعليم قد اقترب من مستوى التشبع . وعليه فإن الفترة الراهنة القادمة ستشهد تراجعاً في الطلب التقليدي على قوة

عمل المرأة في هذه المهن التي يطلق عليها عادة بالمهن سريعة الضمور High Atrophy Occupations . وسيترتب على ذلك ، أن غالبية الفرص المتاحة للمرأة في الفترة القادمة ستكون بالقطاع الخاص سواء في القطاع المنظم formal sector أو القطاع غير المنظم informal sector أو في المهن التي يطلق عليها بالمهن قليلة الضمور Low Atrophy Occupations . ويمكن ، في الواقع ، ملاحظة هذا النمط مع تزايد دخول المرأة العاملة البحرينية مهناً جديدة كانت حكراً إلى فترة طويلة على الرجال مثل بائعات في السوبر ماركت وعاملات استقبال في الفنادق والمطاعم .

أما المسألة الأخرى الهامة المتعلقة بمشاركة المرأة في قوة العمل فهي مستوى الأجر الذي تحصل عليه والذي يشكل مستواه عاملاً هاماً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع ، بالإضافة إلى دوره في تحسين مستوى معيشة العائلة المرتبطة بها ، وكذلك أهميته كحافز في زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب .

جدول رقم (١٠)

تطور تشغيل المرأة البحرينية في القطاع الحكومي

في السنوات ١٩٩١-١٩٩٧

السنة	التربية والتعليم	الصحة	الوزارات الأخرى	المجموع
١٩٩١	٤,٠٥٢	١,٨٠٩	١,٦٣٩	٧,٥٠٠
١٩٩٢	٤,٣٢٧	١,٨٦٢	١,٦٧٩	٧,٨٦٦
١٩٩٣	٤,٦٦٠	١,٨٧٢	١,٧٢٠	٨,٢٥٢
١٩٩٤	٤,٩٤٣	١,٩٢٢	١,٧٣٨	٨,٦٠٣
١٩٩٥	٥,٢١٣	٢٠٠٧	١,٧٧٣	٨,٩٩٣
١٩٩٦	٥,٣٩٤	٢,١١٤	١,٩٦٤	٩,٤٧٢
١٩٩٧	٥,٥٩٥	٢,٢٩٣	٢,٠٢٨	٩,٩١٦

المصدر : المجموعة الإحصائية . أعداد مختلفة . الجهاز المركزي للإحصاء . دولة البحرين .

يبين الجدول رقم (١٠) تراجع متوسط أجر المرأة البحرينية مقارنة بمتوسط أجر الرجل البحريني وعلى نحو متواصل منذ عام ١٩٨٨ ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى نمو مشاركة المرأة في سوق العمل وتزايد دخولها في مهن غير تقليدية بالنسبة إليها وذات أجور منخفضة .

ويوضح الجدول نفسه أن هذا التحول في أجور الإناث البحرينيات يشكل توجهاً عاماً وليس بحدث عابر فقد استمر هذا النمط طوال السلسلة الزمنية التي وصلت إلى عشر سنين .

جدول رقم (١١)

نسبة متوسط أجر المرأة البحرينية إلى متوسط أجر الرجل البحريني

في القطاع الخاص ١٩٨٨-١٩٩٨

السنة	نسبة متوسط أجر المرأة البحرينية إلى متوسط أجر الرجل البحريني في القطاع الخاص ١٩٨٨ ـ ١٩٩٨
١٩٨٨	٨٩,٧
١٩٨٩	٨٤,٣
١٩٩٠	٨٥,٤
١٩٩١	٨٣,٩
١٩٩٢	٨٣,٧
١٩٩٤	٧٥,٦
١٩٩٥	٧٦,٨
١٩٩٦	٧٤,٨
١٩٩٧	٧٤,٦
١٩٩٨	٧٢,٥

المصدر : التقارير السنوية لهيئة التأمينات الاجتماعية . دولة البحرين .

٥ ـ التعليم والنمو الاقتصادي :

تشير نظرية رأس المال البشري إلى أهمية التعليم في زيادة دخول الأفراد ورفع إنتاجيتهم . ومن المفيد الإشارة إلى أن النظرة المضادة تنفي المقولة بأن التعليم يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ، وتشير إلى أن التعليم يؤكد أهمية مفهوم المؤهلات Credentialism بمعنى آخر ، فإن الدرجات العلمية والتعليم يتمثل دورهما الأساسيان في نقل المعلومات عن القدرات الكامنة والصفات في

الأفراد ، وعليه فإن الخريجين من الجامعات يكونون أفضل من خريجي الثانوية ، ليس لأن التعليم الجامعي يرفع من إنتاجيتهم ، ولكن بحكم أن الطلاب الأكثر إنتاجية هم الذين يذهبون إلى الجامعات . وعلى كل حال ، فإن واقع التطور الذي يحدث على الصعيد العالمي يشير إلى أن التعليم الجامعي ينتشر بشكل واسع في جميع دول العالم ، مما يؤكد وجود الإدراك لدى جهات العرض والطلب على التعليم بأن المعرفة الإضافية التي يحصل عليها الأفراد في التعليم الجامعي أصبحت مهمة في مرحلة التقدم التقني . إضافة إلى ذلك ، فإن العولمة الاقتصادية ستعمل على تهميش هذه النظرية البديلة على أساس أن العمالة غير الماهرة هم الذين سيكونون أقل حظاً في المجتمع في القرن الواحد والعشرين .

٥ ـ ١ التحصيل التعليمي :

قطع نظام التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي شوطاً مهماً من التطور خلال ثلاثة العقود الماضية وامتد التوسع أفقياً حتى شمل معظم المناطق السكانية ورأسياً حتى بلغ مراحل التعليم الجامعي ، فعلى سبيل المثال ، انتقلت البحرين من مجتمع كانت الأمية فيه ٦١٪ في عام ١٩٧١ من مجموع السكان البحرينيين ١٥ سنة فأكثر ، إلى ١٢,٣٪ في عام ٢٠٠١ .

ويشير الجدول رقم (١٢) إلى نسبة السكان ١٥ سنة فأكثر ، والذين أنهوا المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية ، بالإضافة إلى الذين لم ينهوا التعليم الابتدائي ولكنهم يجيدون القراءة والكتابة كحد أدنى . وتمثل فئة الذين يجيدون القراءة والكتابة كحد أدنى رأس المال البشري الأولى ، بينما يمكن تصنيف فئة الذين يحملون بكالوريوس فأكثر رأس المال البشري المتقدم . ويشير الجدول نفسه إلى أن معدلات النمو السنوي في التحصيل التعليمي للسكان البحرينيين للفترة ١٩٩١-٢٠٠١ كالتالي : ١,٨٪ للابتدائي فأكثر ، ٢,٣٪ ثانوي فأكثر ، ٤,٥٪ بكالوريوس فأكثر . كما يبين الجدول أن معدلات النمو السنوية للتحصيل الجامعي للسكان البحرينيين الإناث (٥,٨٪) أسرع من السكان البحرينيين الذكور (٣,٦٪) . وعليه ، إذا

افترضنا استمرار تلك المعدلات للسكان البحرينيين الذكور والإناث ، فإن التحصيل الجامعي للإناث سيفوق مثيله للذكور في عام ٢٠٠٦ كما يشير الجدول إلى تراجع نسبة الأميين بشكل ملحوظ من ٢١٪ عام ١٩٩١ إلى ١٢,٢٪ في عام ٢٠٠١ ، ويمكن إرجاع ذلك إلى انتشار الوعي في المجتمع ، وشعور أفراد المجتمع بأهمية الخروج من ظلام الأمية . كما تعكس هذه المكتسبات على صعيد التعليم جهود الدولة في هذا المجال ، فهي تنفق ما لا يقل عن ٤,٢٪ من الناتج القوي الإجمالي ، و ١٢,٨٪ من ميزانية الدولة حسب إحصائيات ١٩٩٦ ، وفي المقابل تنفق المملكة العربية السعودية على التعليم ١٧,٠٪ من الميزانية العامة ، ٥,١٪ من الناتج القومي الإجمالي بينما تنفق الكويت ١٣,٥٪ من ميزانيتها العامة و٤,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي في الفترة* .

وتجدر الإشارة أن بيانات الجدول تشير إلى أن معدلات النمو للتحصيل بكالوريوس فأكثر أعلى من معدلات النمو للمراحل التعليمية السابقة . وأخذاً بعين الاعتبار استمرار نمط معدلات النمو المذكور ، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ضغوط على ميزانية الدولة لزيادة الموارد المخصصة للتعليم الجامعي . فنصيب التعليم الجامعي لا يتجاوز ١٠٪ من إنفاق الدولة على التعليم . وعليه يبدو أن هناك أهمية لزيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي لتواكب معدلات النمو العالية للتحصيل الجامعي . إضافة إلى ذلك ، فإن أهمية التحصيل الجامعي أصبحت تتعاظم أهميته من أجل إيجاد عمالة وطنية ماهرة تستطيع أن تواكب التحول العالمي في الهياكل الاقتصادية من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة والمعلومات .

---

* UNESCO.Wold Education Indicators.

جدول رقم (١٢)

التحصيل التعليمي كنسبة مئوية من السكان (١٥ سنة فأكثر) ١٩٩١-٢٠٠١

البيـــــان	القراءة والكتابة فأكثر	ابتدائي فأكثر	إعدادي فأكثر	ثانوي فأكثر	بكالوريوس فأكثر
السكان البحرينيون الذكور					
١٩٩١	٨٦,٧	٧٥,٤	٥٩,٨	٣٨,٢	٧,١
٢٠٠١	٩٢,٥	٨٦,٤	٧٢,٠	٤٧,٩	١٠,١
السكان البحرينيون الإناث					
١٩٩١	٧١,٣	٦٠,٨	٤٩,٨	٣٢,١	٥,٢
١٩٩٢	٨٣,٠	٧٦,٢	٦٦,٠	٤٦,٨	٩,١
إجمالي السكان البحرينيين					
١٩٩١	٧٩,٠	٦٨,١	٥٤,٨	٣٥,١	٦,٢
٢٠٠١	٨٧,٨	٨١,٣	٦٩,٠	٤٧,٤	٩,٦

المصدر : التعداد السكاني ١٩٩١ و ٢٠٠١ .

٥ ـ ٢ مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي :

ضمن محاولة قياس دور التعليم في النمو الاقتصادي ، استخدمت دراسة (اليوشع والصادق ، ١٩٩٧) مخزون إجمالي خريجي التعليم الثانوي - بفروعه المختلفة - كمؤشر تقريبي لرأس المال البشري في البحرين واستند اختيار مؤشر إجمالي خريجي الثانوي على أساس عدم توفر بيانات منتظمة حول رأس المال البشري في البحرين . وعليه ، فإن خريجي التعليم الثانوي يمثلون التحصيل العلمي للقوى العاملة و ذلك بسبب عدم توفر سلسلة زمنية منتظمة للتحصيل العلمي للقوى العاملة في الاقتصاد الوطني . ولقد أشارت نتائج تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي - كما هو موضح في الجدول (١٣)-

إلى أن مساهمة رأس المال البشري بلغت ٠,٩ ، أو ما يعادل ٢٠٪ من النمو الاقتصادي البحريني . وينبغي القول بأن نسبة المساهمة لرأس المال البشري العالية نسبياً في الاقتصاد البحريني تؤكد أهمية دور التعليم الثانوي في تحسين إنتاجية العمل ، وبالتالي ، رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك على عكس التوقعات السائدة في المجتمع حول محدودية تأثير مخرجات التعليم الثانوي في الاقتصاد البحريني* .

وفي ضوء ما تقدم ، فإنه يمكن القول بأن هناك اهتماماً كبيراً بين الاقتصاديين الدارسين للنمو الاقتصادي بموضوع بالعلاقة بين التحصيل التعليمي ورأس المال البشري .

فالاقتصادي المعروف روبرت لوكس Robert Lucs أرجع نجاح التجربة الكورية - التي أسماها بالمعجزة الكورية - إلى سياسات التعليم والتدريب التي اتبعتها كوريا منذ الستينيات من القرن الماضي . كما توصل تولمان ووانق "Tallman and Wang" إلى دور متغير رأس المال البشري من تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي لتايوان خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٩ ** .

---

* أحمد اليوشع ، عبدالله الصادق . رأس المال البشري وتأثيره على النمو الاقتصادي في البحرين . التعاون الصناعي أكتوبر ١٩٩٧ .

** المصدر السابق .

جدول رقم (١٣)

مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٤-١٩٩٤

نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٦
نمو رأس المال (٪)	٢,٤
نمو العمل (٪)	٤,٢
نمو رأس المال البشري (٪)	٢,١
حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٠,٤٥
مساهمة رأس المال (٪)	١,٣
مساهمة العمل (٪)	١,٩
مساهمة رأس المال البشري (٪)	٠,٩
مساهمة عوامل الإنتاج «من ضمنها رأس المال البشري»	٤,١
مساهمة الإنتاجية العالية (٪)	٠,٥

يبقى القول بأن ضمان مساهمة التحصيل التعليمي كرأس مال بشري في النمو الاقتصادي يواجهه تحديات الاهتمام بتحسين نوعية التعليم وما يرتبط بذلك من الاهتمام بالمراحل الأولى من التعليم ذات الدور الحاسم في تشكيل رأس المال البشري الأولى ، والاهتمام بالتعليم الفني ، ومن ثم إعطاء أهمية متزايدة للتعليم الجامعي والبحث العلمي ، المحددين الأساسيين لرأس المال البشري المتقدم الذي يشكل بدوره محرك الإنتاجية التي يعتبر تطويرها أهم قضايا مستقبل التنمية البشرية من دول مجلس التعاون الخليجي .

الجلسة الرابعة

الخميس ٢٠٠٣/١/١٦
الساعة ٦,٤٠ – ٨ مساءً

موضوع النقـاش : البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول مجلس التعاون

رئيس الجلســـة : السيد جاسم السعـــدون
معد ومقدم الورقة : الدكتور عبد الله الصادق

رئيس الجلسة

افتتح السيد الرئيس الجلسة باسم الله ، ثم قدم معد الورقة موضحاً أن :

الدكتور عبد الله الصادق دكتوراه في الاقتصاد من جامعة لانكستر ، يعمل حالياً مساعداً للأمين للبرامج البحثية في البحرين ، نائب رئيس جمعية الاقتصاديين ، عضو اللجنة العليا لميثاق العمل الوطني ، عضو لجنة معالجة البطالة المنبثقة من لجنة تفعيل الميثاق ، عضو لجنة إعداد برنامج عمل الحكومة للعام ٢٠٠٢ ، اهتماماته الاقتصادية ، سوق العمل ، التنمية الاقتصادية ، والتنمية البشرية .

الدكتور عبد الله الصادق

شكراً أستاذ جاسم ، في البداية أحب أن أشكر الإخوة في منتدى التنمية على دعوتهم لي للمشاركة في هذ الملتقى الهام ، الموضوع الذي سوف أتكلم فيه ، هو البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مع التركيز على حالة مملكة البحرين . الموضوع يتكون من عدة محاور ، وتوجد ورقة تفصيلية لموضوع المداخلة ، لمن يحب أن يرجع إليها ، فيها كثير من الأشكال البيانية والجداول الإحصائية .

محاور الورقة هي : التنمية البشرية ، ثم سننتقل إلى مناقشة مصادر النمو في الاقتصادات الخليجية ، دراسة حالة الاقتصاد البحريني ، ثم موضوع التقارب الاقتصادي بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، ثم سوق العمل ، وأخيراً موضوع التعليم والنمو الاقتصادي ، هذه في الحقيقة أبعاد أساسية لها علاقة مباشرة ، وتدخل كمدخلات في موضوع التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي .

بالنسبة إلى موضوع التنمية البشرية ، نحن نعرف أنه قد أبرزها بشكل كبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصداره السنوي لتقرير التنمية البشرية (Human development report) من عام ١٩٩٠ ، المسألة الأساسية في التنمية البشرية ، أو الشعار الذي يرفعه هذا التقرير ، أن الأفراد هم وسيلة

وغاية للتنمية البشرية . الاقتصاديون ، لسنوات عديدة ، كانوا يركزون كثيراً على موضوع رأس المال المادي ، وكان هو المحرك الأساسي لموضوع النمو الاقتصادي بشكل محدد ، والتنمية الاقتصادية بشكل عام ، ويرجع بالأساس إلى عدم القدرة في ضيق الوقت على قياس رأس المال البشري كمياً ونوعياً ، هكذا كنا نتحدث عنه في الخمسينيات ، والستينيات ، ولكن في الفترات منذ الثمانينيات بدأ رأس المال البشري يدخل في الأدبيات الاقتصادية ، وبدأت كثير من أوراق العمل الاقتصادية تتطرق إلى أهمية رأس المال البشري ، وتقدم نماذج اقتصادية للنمو يوجد فيها متغير وهو رأس المال البشري ، وأيضاً كثير من الاقتصاديين الذين درسوا تجارب الدول حديثة النمو ، وجدوا أن رأس المال البشري أدى دوراً كبيراً ، ورقة مشهورة لاقتصادي مشهور مثل روبرت لوكاس عندما يحكي عن تجربة كوريا ، ويعتقد أن كوريا حققت معجزة اقتصادية بسبب اهتمامها برأس المال البشري . في الحقيقة الآن هناك وضوح على الأقل في النظرية الاقتصادية بأن أي دولة تحقق مكاسب مالية أو تحقق حتى النمو الاقتصادي ، إذا لم يقترن هذا بالتنمية لرأس المال البشري ، تبقى هذه المكاسب مؤقتة ، ومن الصعب عندما تنتهي هذه المكاسب المالية من الصعب أن يستمر النمو ، لكن إذا كانت المكاسب مقترنة برأس مال بشري ، حتى إذا تعثرت المكاسب المالية ، فهناك إمكانية كبيرة لاستدامة النمو .

الجزء المهم في الشعار الذي يرفعه تقرير التنمية البشرية ، هو قضية أن الأفراد غاية للتنمية ، كان هناك شعور أن الغاية هي النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وكان أي من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي عندما يتكلم عن إصلاح اقتصادي في أي دولة ، كان يحسب تكلفة الإصلاح الاقتصادي على أساس تكلفة الناتج المحلي الإجمالي الضائع ، ولا يعطي أهمية للتكلفة الضائعة في القدرات البشرية .

وكان يعتقد إلى زمن ليس بطويل أن الإصلاح الاقتصادي هو نقيض للتنمية البشرية ، على أساس أن الإصلاح الاقتصادي هو موضوع أكثره إدارة

طلب ، ومدى قصير ، وفيه تحرير للأسواق وتحرير للأسعار ، وتدخل أقل للدولة ، من ناحية ثانية ، إن التنمية البشرية هي تنمية طويلة الأمد ، تتعلق بجانب العرض ، وأيضاً في تدخل الدولة خاصة في موضوع التعليم والصحة ، ولكن على الأقل الآن هناك شعور بأن ليس هناك ذلك التناقض بين الإصلاح الاقتصادي وبين التنمية البشرية ، والاقتصاديون يشبهون هذا بالموضوع الذي أثار في الاقتصاد ، في فترة السبعينيات ، تناقض موضوع النمو وتوزيع ثمار النمو ، كان يعتقد أن هناك تناقضاً بين النمو وبين توزيع ثمار النمو ، ولكن حلت هذه القضية عن طريق التركيز على موضوع رفع إنتاجية من يستلمون ثمار النمو ، وهم الفقراء ومحدودو الدخل ، وبالتالي كانت الإنتاجية هي رفع إنتاجية محدودي الدخل ، هي المنظور الذي على أساسه تم التوفيق بين رفع النمو وتوزيع ثمار النمو ، وبالتالي فالتنمية البشرية على الأقل ، أصبحت الآن في منظور جديد في موضوع التنمية الاقتصادية .

الجزء الثاني من الورقة يتكلم عن مصادر النمو في الاقتصادات الخليجية ، ونحن أخذنا مثالاً في الورقة ، بالتركيز على الاقتصاد البحريني ، هناك عادة أكثر من طريقة لشرح مصادر النمو في الاقتصاد ، في أي اقتصاد هناك طريقة من جانب الطلب ، وطريقة من جانب العرض ، وأيضاً من الجانب القطاعي ، والجانب الأساسي في مناقشة المصادر هو جانب العرض لأنه ذو أمد طويل ، وعندما نناقش مصادر النمو من جانب الطلب هو أقرب إلى مناقشة الأداء الاقتصادي منه مناقشة مصادر النمو على الأمد البعيد .

تم تحليل الاقتصاد البحريني من جانب الطلب في الفترة ما بين عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠١ ، ثم توزيعها إلى ثلاث فترات ، وأخذ في عملية التحليل أن يكون مبنياً على نمو موزون ، بمعنى آخر ، لم تستخدم الطريقة الاعتيادية وهي طريقة غير الموزون ، وفيها لا يؤخذ بالحسبان كبر الاقتصاد وصغر الاقتصاد ، أهم نتائج الجدول الذي أمامنا أن الصادرات تشكل جزءاً كبيراً من مصادر النمو ، أو تفسر الجزء الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي ، على الرغم من أن اقتصاد البحرين يشكل اقتصاد

الخدمات ٥٠٪ منه ، إلا أن الصادرات تشكل جزءاً كبيراً وتفسر الجزء الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ونرى أنه يعكس نفسه في الاستهلاك عن طريق الواردات .

أهم ملاحظة في الاقتصاد البحريني في الفترة من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠١ هي ضعف الاستثمار ، خصوصاً الاستثمار الحكومي ، نرى أن الاستثمار الحكومي في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ كانت بالسالب ، وفي الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ أيضاً سالب أكثر ، ونرى أن الاستثمار تحسن إلى حد ما في الفترة مابين ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ ، يمكن القول إن أحد محددات أو العوائق للنمو في الاقتصاد البحريني هو ضعف الاستثمار ، حتى في الواقع ، يقدر الباحث أن يلاحظه في فترة التسعينيات ، نرى أن نسبة الاستثمار للناتج المحلي لم يرتفع ، ظل يتفاوت ما بين ١١ إلى ١٠ إلى حد أقصى ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، نعرف أن الدول النامية عادة التي تعيش وضعاً صحياً ، أن نسبة استثمار الناتج المحلي لها يجب ألا يقل عن ٢٠٪ .

الجزء الثاني نناقش فيه تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية العرض ، نحن نعرف أن هناك نماذج عديدة تناقش هذا الموضوع ، من نموذج هارودومار إلى نموذج دالة الإنتاج ، ولكن إذا رأينا الوضع التطبيقي أو الوضع العملي حسب ما تبينه الإحصائيات الرسمية ، عندنا ثلاثة أشكال بيانية في هذا الموضوع ، الناتج المحلي الإجمالي في الخمس سنوات الماضية كان ينمو من ٤ : ٤,٥ ٪ ، والشكل الآخر يوضح موضوع الاستثمار ، فنجده ارتفع منذ ١٩٩٥ ، لكن بعد ١٩٩٨ هبط ، في سنة ١٩٩٩ كان منخفضاً جداً ، لأن سنة ١٩٩٨ سعر البترول كان أدنى الأسعار تقريباً ١٢,٦٠ دولار ، لكن هناك ارتفاعاً في السنتين الأخيرتين (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) ، والجدول الآخر يبين العلاقة بين نمو الناتج الإجمالي المحلي ، والعلاقة بين الاستثمار الوردي ، وكفاءة الاستثمار قسناها بشيء يسمى (ICOR) أو (INTREMENTA CBI-TA OUT ROTRASHO) ، عادة في النظرية كلما انخفض الـ (ICOR) كلما ارتفع نمو الناتج الإجمالي المحلي ، نرى أن الـ (ICOR) يتحسن في السنتين الأخيرتين ، ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ويأتي تحسنه مع تحسن الاستثمار ، هذا مشهد

لمصادر النمو للاقتصاد البحريني ، ومن النمو يأتي موضوع الدخل ، ومتوسط دخل الفرد ، وبالتالي يحدد موضوع الرفاهية في الاقتصاد .

الجزء الآخر هو التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ، (Economic convergence) وهو موضوع ملح ومهم ، في هذه الفترة بالذات ودول مجلس التعاون تسعى إلى تحقيق السوق الخليجية الموحدة ، وقد دخلنا الآن موضوع الاتحاد الجمركي ، على الرغم من أننا كنا نعتقد أن موضوع الاتحاد الجمركي يسير بيسر لكن المتفحص يجد أنه متعثر ، وكثير من الإشكالية موجودة حوله ، لا يوجد هناك اتفاق على الأقل موحد إلى الآن حول موضوع كيف سيتم توزيع الحصيلة المالية لضرائب الاتحاد الجمركي ، أعتقد أنه إلى الآن هناك كثير من الأمور التي يجب أن تناقش في موضوع الاتحاد الجمركي ، لكن أعتقد أن النقاش ظل في مدار الجانب المالي فقط ، ولم يدخل في موضوع التقارب الاقتصادي الحقيقي لدول مجلس التعاون ، تجربة الاتحاد الأوروبي تقول إنه يجب أن يكون معه موضوع صندوق التعويضات ، وصندوق التعويضات كان يستخدم للتقريب بين هياكل الإنتاج ، وهياكل النمو ، وهياكل الاستثمار بين دول مجلس التعاون ، ولكن هنا إلى الآن موضوع صندوق التعويضات غير مطروح ، ولكن المطروح هو كيف يتم توزيع الحصيلة المالية بين دول مجلس التعاون ، وإلى الآن هناك إشكالية في هذا التوزيع ، والمطروح الآن هو موضوع المقصد النهائي للسلعة ، وفيه كثير من الإشكالية ، وحسب ما فهمته أن الاتحاد الجمركي مطروح لفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات ، رغم أنه شاع شعور عند الرأي العام ، أنه سيكون اتحاداً جمركياً ، وبالتالي سندخل في مرحلة متقدمة من السوق الخليجية المشتركة ، ولكن أعتقد أن هناك الكثير من المتطلبات التي إلى الآن لم تنجز .

موضوع العملة النقدية الموحدة ، وهو موضوع ليس بالسهولة المطروحة ، هي نوع من التقارب الاسمي ، فإذا أردنا أن يستدام ، يجب أن يسند بتقارب حقيقي في متوسطات دخل الفرد بين دول مجلس التعاون ، في معدلات الاستثمار ، في كفاءة الاستثمار ، على أساس أن يكون ضمانة يمكن أن تستدام العملة النقدية الموحدة .

وهناك فصل يحاول أن يسلط الضوء ، هل هناك تقارب حقيقي بين اقتصادات مجلس التعاون؟ أول مؤشر أخذناه هو متوسط دخل الفرد ، ففي الشكل البياني نجد أنه عرض لتطور متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون ، يوجد معالجة وهي أنه تم قسمة دخل الفرد للمتوسط العام ، يبين أن البحرين قريبة من المتوسط العام ، ونجد فوق المتوسط الإمارات والكويت وقطر ، وتحت المتوسط المملكة العربية السعودية وعمان ، على الأقل هذا مشهد لتطور متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون خلال الفترة بين ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨ ، نرى أن الكويت في حالة غير طبيعية سنة ١٩٩٠ بسبب الغزو العراقي للكويت .

نناقش هل كان هناك تقارب أم لا خلال هذه الفترة؟ استخدمنا مؤشر الانحراف المعياري ، والانحراف المعياري النسبي ، فكلما انخفض الانحراف المعياري مع الوقت كان هناك تقارب أكثر ، وكلما ارتفع الانحراف المعياري كان هناك تباعد بين المؤشر الذي تحت الدراسة .

نرى أن تطور المتوسط ، حُسب بطريقة غير موزونة ، لم يؤخذ بعين الاعتبار وزن اقتصاد كل دولة في حساب المتوسط ، نرى أنه في الفترة ، في النصف الثاني ١٩٩٥-١٩٩٦ -١٩٩٧ نجد أن هناك انخفاضاً وبالتالي أن هناك تقارباً ، ونلاحظ أن هناك تقارباً عندما ينخفض سعر النفط ، وكلما ارتفع سعر النفط نجد تباعداً في متوسطات دخول الفرد في دول مجلس التعاون .

موضوع الاستثمار في دول مجلس التعاون ، الانحراف المعياري يبين أن هناك تباعداً واختلافاً كبيراً في توزيع نسب الاستثمار بين دول مجلس التعاون ، وهذا طبيعي لاختلاف مداخيل النفط ، ولكن نرى أن كفاءة الاستثمار في دول مجلس التعاون بشكل عام قريبة بعضها من بعض .

قسنا موضوع التقارب والتباعد في موضوع إنتاجية العمل ، عندنا جدول يبين أن هناك تقارباً في إنتاجية العمل في حالة القطاع غير النفطي ، عندما يحصر النفط عن الناتج المحلي نجد أن هناك تقارباً ، تمت المقارنة بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ وعام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، هذه بعض المؤشرات التي تشير إلى التقارب والتباعد بين دول مجلس التعاون ، وأعتقد أن أي رؤية لموضوع عملة

نقدية موحدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التقارب الحقيقي ، وأعتقد أن هناك حاجة لصندوق تعويضات يدعم التقارب الحقيقي بين دول مجلس التعاون ، وحتى إذا تم الحديث عن إضافة دولة إلى دول مجلس التعاون مثل اليمن ، هذا الموضوع يكتسب أهمية أكبر في قضية العمل ، وإعطاء أهمية نحو التقارب ، لأنه الضمانة الحقيقية لاستدامة العملة النقدية الموحدة .

الموضوع الآخر هو موضوع العمل ، يمكن أن نقول إن هناك حاجة إلى سياسة عمالية جديدة في المنطقة ، العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأغلب في المنطقة ، والمشكلة في أن الجزء الأكبر من العمالة الأجنبية هي عمالة غير ماهرة ، وإذا أردنا أن نحقق إقلاعاً اقتصادياً لدول مجلس التعاون من هذه المرحلة إلى مرحلة جديدة ، يجب أن يكون عندنا رؤية جديدة لسوق العمل الخليجي ، وسوق العمل هو التحدي الكبير أمام دول مجلس التعاون ، على أساس أن تنتقل من مرحلة التوازن الحالي إلى مرحلة أرقى من التوازن الحالي ، دول شرق آسيا لم تستطع أن تنتقل من مرحلة السبعينيات التي كانت تعتمد على صناعات كثيفة العمل إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة التقنية ، إلا بعد أن حلت موضوع سوق العمل ، أعتقد أن هناك حاجة إلى هيكلة سوق العمل ، وهذا هو التحدي الذي يجابه – على الأقل – دول مجلس التعاون .

مثلاً اقتصاد مثل اقتصاد البحرين ، إذا أردنا أن نزيد ١٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي ، نحتاج إلى ٧٪ زيادة في العمل ، وإلى ٣٪ تقريباً زيادة في رأس المال ، هذا يمكن استنتاجه إذا الباحث استخدم نموذج (كوب دجلاس) ، وهذا ينطبق بشكل أو بآخر على معظم دول مجلس التعاون ، وأعتقد أنه يجب أن نخرج من هذا الإطار ، ولا يمكن أن نخرج إلا بتغيير سياسة العمل الحالية .

هناك نماذج النمو الاقتصادي ، المعرفة اكتسبت دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي ، والمعرفة عادة تتكون من نوعين : من الأفكار ، ومن المهارات ، وكان يعتقد – على الأقل – لفترة طويلة في نماذج النمو التقليدية القديمة ، أن النمو يتحقق عن طريق النمو في رأس المال والعمل ، وكان يؤخذ التقدم

التقني كشيء معطى ، لكن الآن ينظر إلى التقدم التقني كشيء داخلي في عملية النمو ، وتؤدي المعرفة دوراً كبيراً في عملية النمو ، وهنا يأتي موضوع التعليم وخصوصاً التعليم الجامعي ، وأعتقد أن هذا تحدٍّ أساسي مطروح أمام التنمية البشرية في دول مجلس التعاون ، أن تعطي أهمية ، صحيح أن التعليم الابتدائي مهم ، وأن التعليم الثانوي مهم ، لكن المحرك الأساسي الآن للنمو على الأقل هو في اقتصاد المعرفة هو في التعليم الجامعي والبحث العلمي ، وأعتقد أن هذا أيضاً التحدي الآخر المطروح أمام دول مجلس التعاون في الفترة القادمة .

الرئيس

نشكر الدكتور عبد الله ، في الواقع هناك ثلاث ملاحظات صغيرة ، ليست مفروضة على أحد ، ولا هي تلخيص لما تم :

أولاً : الدكتور عبد الله يحاول قدر الإمكان أن يجمع بين النظرية والتطبيق ، وكل ما قاله فيه شيء من العيش بمفرده ، بالتحديد على حالة البحرين ، عندما عرض لحالة البحرين ، كما لو كانت إسقاطاً على المستقبل لدول الخليج الأخرى ، دول الخليج الأخرى ما لها إلا نفس الطريق ، البحرين شحة الموارد أوصلتها إلى ما هي فيه .

ثانياً : أنه في إصلاح التنمية ، إصلاح البشر وقدراتهم ، إذا كنا نعتمد على الاستثمار الحكومي ، هو في تناقص ، وبالتالي لا أمل كبير في نيابة القطاع العام لإنقاذنا في الحقبة الحالية ، صحيح كان له دور سابق ، ولكن الإمكانات أن نعتمد عليه في المستقبل احتمالات غير موجودة .

ثالثاً : إذا كنا سنتخطى القطرية إلى الإقليمية ، فيبدو أننا متخلفون في بناء هياكل التعاون الإقليمي ، هذا ينسحب على توحيد العملة ، ينسحب على توحيد التعريفة الجمركية ، والذي يريد أن يستزيد ، عليه

أن يقرأ في أدبيات ، ماذا فعل الأوروبيون في نقاشهم عندما قرروا ضم أوروبا الشرقية وبعض الدول الأخرى ، سنجد فرقاً شاسعاً بين ما نقوله وننفذه ، وبين ما يعملون هم .

عامر التميمي

شكراً سيدي الرئيس ، وأعتقد أنه يجب أن نوجه الشكر للباحث على ورقته القيمة وهي تتسم بالفنية والعلمية ، ورد في حديث الباحث أن هناك إمكانية لحصول تناقض بين الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية ، لا أعتقد أن هناك تناقضاً بقدر ما هناك إشكالية ، لأن مع تطور أدوات الإنتاج ، وتطور التقنيات الحديثة ، قد يكون هناك مشكلة أمام العمالة في استيعاب المعلومات الجديدة وطريقة العمل في كثير من المؤسسات الإنتاجية ، لذلك هذا يفترض أن يكون هناك بعض الإشكاليات لتطوير سوق العمل بما يواكب التقدم الحديث في العمل الاقتصادي ، ويمكن أن يفرض علينا هذا أن نعيد النظر في أنظمتنا التعليمية بحيث تواكب المتغيرات ، بما يساعد على عرض قوة عمل قادرة على استيعاب الطلب في سوق العمل .

الملاحظة الأخرى ، هي موضوع ضعف الاستثمار ، أنه إذا عولنا على الاستثمارات الحكومية ، فلن يحصل هناك أي تطور في العمل الاقتصادي في بلدان المنطقة ، لذلك يجب تطوير أوضاعنا الاقتصادية بحيث تكون جاذبة للاستثمار ، بمعنى أن تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي ، وهذا يتطلب تغييرات مؤسسية ، ويتطلب أيضاً تعديلات على التشريعات بما يؤدي إلى فتح المجال أمام مختلف الشركات الاستثمارية لتوظيف أموالها في منطقتنا ، وأيضاً فتح المجال أمام هذه المؤسسات الاستثمارية لتوظيف أموالها في القطاعات الأساسية الجاذبة ، التي يمكن أن تحقق عائداً على توظيفات الأموال ، مثل قطاع النفط ، مثل المرافق العمومية ، مثل مؤسسات البنية التحتية ، يجب أخذ كل هذا بعين الاعتبار ، لأننا حتى الآن نجد أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تجذب أكثر من ١,٢٥٪ من الاستثمارات

المباشرة على المستوى العالمي ، التي لا تتجاوز قيمتها ١٢,٥ مليون دولار من أصل ترليون دولار تستثمر على مستوى العالم سنوياً ، فهذه الإشكالية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وأيضاً دول مجلس التعاون الخليجي ، لا تستوعب من هذه الاستثمارات التي توظف في الدول العربية إلا بنسبة متواضعة ، وهذه الأموال أيضاً توظف في قطاعات محددة ، ففي السعودية توظف في الغاز وفي قطاع النفط أساساً .

الموضوع الآخر أن هناك قيوداً ومحددات تؤدي إلى عدم جاذبية الاستثمار في هذه الدول ، الآن في البحرين اتضح أن هناك بعض القيود الاجتماعية والسياسية التي طرأت حديثاً التي يمكن أن تجعل البحرين غير جاذبة للاستثمار ، وأسأل هل هناك قطاعات محددة في البحرين يمكن أن تكون جاذبة للاستثمارات على المدى القصير والمتوسط؟

قضية قوة العمل الوافدة في البحرين ، أنا أستغرب أنه كيف يمكن في بلد مثل البحرين العمالة الوطنية هناك لا تستنكف أن تعمل في مختلف المهن والحرف ، ونجد هناك أن نسبة العمالة الوافدة تصل مثل ما هو مكتوب في صفحة (٣٦) في سنة ٢٠٠٠ تصل إلى حوالي (٥٨,٨٪)؟ وهذه نسبة عالية جداً في بلد مثل البحرين .

أنا أفهم أن هذا يحدث في بلد أصيبت بعلة النفط مثل الكويت والإمارات ، لكن كيف يمكن أن يكون هذا في البحرين ونحن نرى أن مساهمة العمالة الوطنية في مختلف الأعمال ومختلف المهن؟ هل هناك إمكانية لتطبيق برنامج إحلال للعمالة الوطنية البحرينية في مواقع العمالة الوافدة؟ هذا سؤال يمثل تحدياً للسلطات التنفيذية والسلطات التشريعية القائمة حالياً في البحرين ، وأيضاً لمؤسسات المجتمع المدني .

عبد العزيز بن صقر

في البداية أحب أن أشكر الدكتور عبد الله على الورقة المتميزة التي قدمها وعلى الجهد العظيم الذي بذله .

لدي مجموعة من التساؤلات :

السؤال الأول : هل يمكن أن يكون هناك إصلاح اقتصادي دون أن يكون هناك إصلاح سياسي؟ وإذا كان هناك إصلاح سياسي ، هل الإصلاح السياسي تم بالدرجة الكافية؟

السؤال الثاني : نلوم كثيراً القطاع الخاص ، ولكن هل يوجد قطاع خاص في الخليج أم هو ما أفرزته الدولة الريعية حقيقة ، ١٧ ألف شركة في المملكة العربية السعودية ، ٧ ملايين عامل أجنبي يعملون في السعودية ، الدولة مقترضة ١٤٥ بليوناً من البنوك المحلية ، فهي منافس أكبر في هذا ، فالسؤال هل فعلاً هناك قطاع خاص ، وهل هو قادر على تحمل مسؤولياته؟ أم أنه قطاع أفرزته مرحلة نفطية معينة؟ وهل شارك القطاع الخاص حقيقة في خطة التنمية حتى يلام ويطالب بأن يؤدي دوراً؟ هل كان له رأي في هذه الخطط ، أم لم يكن له دخل فيها؟ هل الأهداف كانت واضحة؟ وهل الأولويات كانت واضحة؟ وهل بالمقابل المعايير التي استخدمت في الحساب ، لنقيس من خلالها النجاح أو الخطأ؟

السؤال الثالث : إن الكثير تكلم عن الخصخصة ، هل هي موضة؟ أي أن الدولة تحتاج فلوساً فتخصخص قطاعاً وتبيعه وتسحب السيولة النقدية في الأسواق حتى تغطي عجزاً معيناً عندها؟ أم أنه حقيقي ، تؤدي خدمة ولها مقابل في هذا الموضوع؟ سوق الأسهم الخليجية ٣٠٠ شركة تقريباً هي الشركات المتميزة ، مازال أكثر من ٧٦٪ من سوق الأسهم تمتلكه الدولة ، والقطاع الخاص حصته فيه بسيطة ، حجمه ١٦٠ بليون دولار ، لكن مازالت الدولة هي المالك الأساسي على مستوى الخليج بالذات ، يمكن السعودية تمثل ٥٦٪ منه لكن مازالت الدولة هي المالك الأساسي ، خصخصة كل القطاعات ، من أين ستأتي السيولة إذا كان

في الإمارات العربية المتحدة ١٥٨ بليوناً اقتراض الوافدين من البنوك المحلية؟ فهذا حجم كبير جداً ، اقتراض الوافد من البنك المحلي عبارة عن (credit card) ، وسيارة بالتقسيط وبالإيجار وكذا . . .

السؤال الرابع :الاستثمارات كثيراً ما تحدثنا عنها ، لكن هناك تساؤلات مهمة في الاستثمار ، فهو في حاجة إلى رأس مال ، إذا كان قطاع النفط والغاز على مستواه في الخليج بحاجة إلى أكثر من ٢٥٠ بليون دولار ، بحاجة إلى رأس مال ، بحاجة إلى (KNOW HOW) كي تسمح أن تعطيك التقنية ، ولذلك وجدنا أنه عندما رفضت الشركات أن تستمر في المفاوضة مع السعودية ، وأجلت أو أخرت لأسباب موضوع الحرب مع العراق ، أجلت هذا الموضوع ، لأنها في المقابل تريد أن تعرف ماذا سيحصل في العراق ثم تقرر .

ثم نحن في حاجة إلى رأس المال ، في حاجة إلى الأسواق ، في حاجة إلى (NO HOW) ، هذه معايير ثلاثة مهمة جداً ، إضافة إلى الشروط التي تفضل بها الأستاذ عامر والنظام الدستوري للمؤسسات الذي يسمح بهذا الكلام ، هذه ملاحظات عامة تنطبق على كل دولة من دول الخليج بنسب متفاوتة .

عبد المالك الهنائي

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً للدكتور عبد الله على المنهجية التي اتبعها في ورقته وقد ذكرنا بكثير من المصطلحات الاقتصادية التي كنا قد درسناها من قبل ، لكنني أعتقد أن هذه الورقة يمكن أن نسميها ورقة اقتصادية للتكامل بين دول مجلس التعاون ، وليس عن التنمية البشرية ، أعتقد أن الورقة كان يجب أن تركز بصورة أكبر على مواضيع تمس التنمية البشرية خصوصاً ما يتعلق بالتعليم ، والإنتاجية ، ما يتعلق بالتنمية الريفية وأنماطها على أنماط الاستهلاك وغيرها ، ما يتعلق بأثر النمو أو التنمية في خلق فرص

عمل ، وإن كان تطرق إليها بصورة عابرة في ورقته ، في اعتقادي أن الورقة بحاجة إلى مزيد من التعمق في كثير من القضايا التي هي مؤشرات للتنمية البشرية أكثر مما نتحدث عن اتحاد جمركي أو اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون .

فهد الدوسري

شكراً سيدي الرئيس ، في البداية أود أن أضم صوتي بالشكر على الدراسة التي تحتوي على مواضيع مهمة ، وسأنطلق منها للتطرق لمواضيع في صلب الموضوع ، وقد أثير جزء منه هذا الصباح .

إذا أخذنا العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق التي لا فكاك منها ولا تستطيع أي دولة بما فيها دول الخليج أن تمنع فتح الأسواق ، وأيضاً إعطاء معاملة للمستثمرين الأجانب ، نفس المعاملة المعطاة للمستثمرين الوطنيين ، وبالتالي التنافس الشديد بين السلع والمنشآت الأجنبية والمنشآت الوطنية ، وهي على ضعفها ، تحديات كبيرة خارجية ، ثم إن هناك تحديات داخلية أيضاً تم التطرق لها من أهمها ، خصوصاً في بلدان مثل السعودية ، وهي النمو السريع جداً في السكان ، مع صغره ، ومشكلة البطالة المتزايدة في السعودية وغيرها ، وما يتطلبه هذا من تطوير الموارد البشرية بمختلف معانيها .

قبل هذه التحديات ، يبدو لي أن المطلوب - مثل ما يذكر في أكثر من مجال - تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، لها ديمومة ، وهذا جزء من التنمية الأشمل التي هي اقتصادية وغيرها لها ديمومة ، وهذه أيضاً تحديات كبيرة ، لكي تستطيع أن تحل مشكلة العمالة ، ومشكلة الخدمات ، إلى آخره ، هذا أيضاً في إطار الاعتماد الكبير على البترول لأغلب دول مجلس التعاون ، وهو اعتماد - في ظني - أكبر مما تشير إليه الإحصائيات ، لأن الإحصائيات لا تذكر الجوانب الثانوية أو تأثير الإنفاق الحكومي ، الذي هو من البترول ، تأثير

دوراته الثانوية ، فالاعتماد على البترول أكثر مما تظهره الإحصائيات ، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية يحتاج ، كشرط ضروري ، إلى تنويع القاعدة الإنتاجية ، حتى نستطيع تقليل الاعتماد على البترول ، وهذا تحد كبير ، هذه مسألة ليست بسيطة حتى في بلد ـ نسبياً ـ صناعي أكثر من دول الخليج مثل السعودية .

في هذه التحديات الخارجية والداخلية ، يبقى السؤال ، هل تستطيع دولة من دول الخليج ، بما فيها المملكة العربية السعودية ، أن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة وحدها – ناهيك عن التنمية بوجه عام؟ أنا أرى أن هذا غير ممكن ، لا تستطيع أن تصنع وتقيم هذه الخدمات وتنوع وحدها ، فالمنطقي ، ونحن في عصر التكتلات ، أنه لا مفر من التكتل مع بعض .

أريد أن أقول إن البلد وحده ، لن يستطيع التعامل مع هذه التحديات ولا مشاكل تنمية الموارد الاقتصادية حتى في مجالها الاقتصادي ، إلا إذا توفر حد أدنى ، بأن تتكتل دولنا منطلقة من أوضاعها وظروفها وليس القفز على الأوضاع الداخلية .

نادية الشراح

شكراً سيدي الرئيس ، والشكر موصول للدكتور عبد الله على الورقة ، بالنسبة إلى المحور الذي تفضلت به في الورقة بخصوص مساهمة المرأة في سوق العمل ، لدي مداخلة بسيطة .

أعتقد أنه باستعراض مساهمة المرأة في سوق العمل في السوق البحريني أو معظم أسواق دول الخليج ، هناك بالفعل إشكالية في تفعيل مساهمة المرأة في هذا السوق ، ونفس المشكلة أيضاً موجودة في الاقتصاد الكويتي ، ولكن في رأيي أعتقد أن أوراقاً على شاكلة الأوراق التي تفضلت بها ، لابد أن تبدأ بالتركيز على تفعيل تلك المساهمة ، نحن نحتاج إلى رفع نسبة المساهمة ، وأن يكون هناك نهج ملازم لذلك بأن يكون هناك تفعيل لتلك المساهمة ،

بمعنى أين تقع المرأة في موقع اتخاذ القرار في أسواق دول الخليج العربي؟ على الرغم من تدني تلك المساهمة ، نحتاج أن نرفعها ونحتاج أن ندفع المرأة لأن تصل إلى المناصب القيادية في تلك الدول .

مثال على مستوى الكويت ، وينسحب على معظم دول الخليج ، في المؤسسات الاقتصادية المهمة ـ باستثناء مؤسسة البترول الكويتية ـ التي تشكل فيها المرأة نسبة عالية جداً وجيدة ، مقارنة بالشركات الإقليمية وشركات (Industry) العالمية ، في مستوى اتخاذ القرار ، في المؤسسات الأخرى مثل الهيئة العامة للاستثمار ، الصندوق الكويتي ، المؤسسة العامة للتأمينات ، بنك الكويت للتسليف ، تشكل الإناث نسبة عالية كعمالة مقارنة بالذكور ، ولكنهن غير موجودات على مستوى اتخاذ القرار في المناصب القيادية في تلك المناصب القيادية ، فنحن في حاجة إلى تفعيل تلك المساهمة وأن تدفع بنفسها ، وأن تحاول الحصول على ذلك ، وتفعيل جانب المطالبة لتصل المرأة إلى مناصب اتخاذ القرار ، لعلنا نخفف من الفجوة بين النسبة المرتفعة لمخرجات التعليم من الإناث ، ونسبة المساهمة في سوق العمل .

ريما الصبان

عندي نقطة ، إشارة إلى الربط بين الورقتين ، ورقة الدكتور علي الطراح ، وورقة الدكتور عبد الله الصادق ، فالذين تحدثوا عن سيطرة نظريات سوق العمل ، والليبرالية الجديدة ، طبعاً هذا التوجه هو في الأساس ، هو توجه العولمة ، التي هي سيطرة السوق ، وهذا التوجه مبني على إضعاف الدولة ، وخصوصاً الدول الصغيرة الهامشية في الاقتصاد العالمي ، كي تتاح الفرص لشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على هذه الأسواق والهيمنة ، ونحن نعرف أننا في دول الخليج ، دول متحكمة وليس مجتمعات ، في المجتمعات المتطورة وحيث بنيت الدولة على جدلية الدولة والمجتمع المدني وعدالة الحكم

تشرع من المجتمع المدني للدولة ، أما في مجتمعات الخليج ، الأنظمة مبنية على تحكم الدولة ، والمجتمع المدني ضعيف جداً ، فماذا سيحصل لنا إذا أضعفت هذه الدولة المتحكمة ، في ظل وجود مجتمع مدني ضعيف ، وفي ظل سيطرة الأجانب والعمالة الأجنبية والشركات الأجنبية ، تقريباً ستكون سيطرة كاملة على القطاع الخاص في دول الخليج ، فما هو مستقبلنا؟

جاسم مراد

أشكر الدكتور عبد الله الصادق على ورقته القيمة ، أنا أعتقد أنه كلما كبر عبء الإنسان زاد قلقه وقلت سعادته ، نحن في البحرين الإنسان حتى يعيش في مستوى لائق يجب أن يحصل على ٤٥٠ ديناراً شهرياً ، الذي يحصل عليه حالياً هو من١٢٠ إلى ١٥٠ ديناراً ، هذا لأجل السجاير ، لأجل الزواج ، لأجل العائلة ، لأجل السهر ، فلا يمكنه أن يعيش ، كل تنمية إذا الشعب لا يسعد بها ، فليس فيها فائدة أبداً . إذا كان صندوق التنمية الدولية يقول إنه يجب أن يكون راتب البحريني ٤٥٠ ديناراً ، وجمعية العمل تقول ٣٠٥ دنانير ، فالواقع غير ذلك فكيف نسويه .

كل كلامنا عن التنمية ما فيه فائدة إذا كان الإنسان لا يحس بالسعادة في وطنه ، الآن في البحرين عندنا (٣٠) ألف عاطل تقريباً ، في الطريق عقب بضعة أشهر أيضاً (١٠) آلاف خريج من الثانوية والجامعة ، أين نشغلهم؟ العمل المطلوب في البحرين دائماً مطلوب عامل نجارة ، عامل بناء ، كلها يشغلها أجانب من الخارج ، عندما نعطيهم (١٠٠) دينار تساوي (١٠) ألاف روبية في الهند أو في باكستان ، تخلق منه لورد في بلاده ، لكن في بلدنا ما يكفي المبلغ ، فكيف نحل المشكلة؟ هنا السؤال الذي يجب أن يطرح باستمرار ، أما الحكومات فتأتي عائلات تحكم ، التي تعطيك تعطيك ، تأخذ الثلث ، تأخذ الربع ، تنشئ جيشاً ، تنشئ بوليساً للحماية ، هذا شيء آخر ، ما أعتقد أنها مستعدة حتى الآن للانفتاح والديمقراطية و . . .

مـا لاحظناه نحن في البـحـرين أنهم قـالوا لنا سنقـيم ديمقـراطيـة ، وانتخابات ، ففرحنا نحن ، لكن اتضح أنها أربعون بأربعين ، أربعون تنتخبهم الحكومة ، وأربعون ينتخبهم الشعب ، والدستور ٥٠٪ تغيير كل شيء ، فلا تستطيع أن تتحداه بالحكومة مطلقاً ، فما الذي حدث؟ إن عقلاء الشعب ، الناس المحترمين ، قاطعوا الانتخابات ، فمن شارك فيها؟ . . . الذين كانوا يحاربون الديمقراطية ، هم السلفيون ، وأئمة المساجد ، فهؤلاء كيف يعرفون في الاقـتـصـاد ، هذا يعـرف أن يصلي ويطلب من الله لكن لا يعـرف في التجارة والأعمال واللغات ، فكيف ننتظر من ديمقراطية بهذه الصورة؟ وأعتقد أن التجربة التي تجري علينا ، يمكن أن تجري على السعودية ، ويمكن أن تجري على أي بلد ثانٍ ، أنت تسـمع ديمقـراطيـة ، كـلام كـثـيـر يسـمع ، لكن كله كلام .

يوسف عبد الحميد

من الصعوبة أن يتكلم الإنسان بعد أخينا الكبير جاسم ، لكن كلامي مبني على الكلام الذي تفضل به ، أؤكد الشكر للدكتور عبد الله الصادق على بحثه .

وهو مثله مثل الجراحين الاقتصاديين الآخرين في الخليج الذين دائماً يضعون أصابعهم على الداء ، لعل رئيس الجلسة الأستاذ جاسم السعدون أحدهم أو في طليعتهم ، ولكن في إطار الموضوع أعتقد أن المشكل الأساسي هو قضية الإصلاح الاقتصادي ، سواء من خلال التنمية البشرية وغيرها من أوجه التنمية الاقتصادية ، في دول مجلس التعاون ، أعتقد أن المشكلة الأساسية التي تواجه كل الباحثين ، وتواجه في النهاية الناس في دول مجلس التعاون ، هي القناعة الشاملة في قضية الإصلاح الاقتصادي ، الإصلاح الاقتصادي مبني على كل البيانات والمؤشرات والمعلومات التي وردت في دراسة الدكتور عبد الله ، مثل ما قال الأخ الرئيس في تعليقه أو

مداخلته إن ما يحصل في أي مجتمع في الخليج يعتبر إسقاطاً على المجتمعات الأخرى ، فنحن عندنا في الكويت المؤشر يدعو فعلاً ليس للقلق بل يدعو للإحباط ويدعو لصورة سوداوية ، وعندنا تجارب رائدة في تعثر الإصلاح الاقتصادي ، دولة مثل الكويت دولة مؤسسات سباقة في الدستور ، سباقة في القوانين ، سباقة في كثير من القضايا ، الإصلاح الاقتصادي هو دائماً في موقع التعثر ، والأمثال كثيرة ولكن أحب أن أذكر فقط ، فأخونا عبد اللطيف الحمد الاقتصادي الأبرز في العالم العربي راح سنة ١٩٨٢ ضحية رؤية اقتصادية إصلاحية ، الدكتور عادل الصبيح ينتمي إلى التيار الإسلامي ، لكنه ذهب عام ٢٠٠١ ضحية رؤية إصلاحية إنسانية ، متعلقة بالموارد البشرية ، اليوم ونحن مجتمعون ، زميلنا عضو المنتدى الدكتور يوسف الإبراهيم يحتضر وزارياً ، وهو راح ضحية رؤية إصلاحية اقتصادية ، يوسف الإبراهيم راح ضحية مشروعه الاقتصادي ، رؤيته في قضية الخصخصة ، رؤيته في قضية التأمينات ، ورؤيته في قضية الإصلاح الاقتصادي الشامل ، لأسباب كثيرة راح ، ليس فقط عائدة إلى عدم قناعة الحكومة التي ينتمي إليها في إصلاح حقيقي للاقتصاد وإنما أيضاً البرلمان في ضغطه المعاكس للتوجه الاقتصادي ، وربما البعض في الساحة . أنا قلق جداً على الرؤية الإصلاحية في مجتمعاتنا في الخليج ، وبالذات الإصلاح الاقتصادي ، ما لم تتوفر قناعة مجتمعية شاملة ، أعتقد هذا هو المأزق الحقيقي الذي يواجهنا ، وإلا سهل جداً أن توضع الدراسات القيمة مثل الدراسة التي وضعها الدكتور عبد الله .

البند الثاني : إن النقاط التي أثارها أخونا الكبير جاسم مراد تجرنا إلى نقطة أثارها الأخ الباحث ، وهي موضوع التكامل الاقتصادي الخليجي ، فنحن إذا لم نخرج من إطار المحلية إلى إطار الإقليمية ، بمعنى أن ننظر إلى دول الخليج كوحدة اقتصادية واحدة ، ويحصل تمازج فيها في قوى العمل وقوى الإنتاج ، ونظل نفكر ، البحرين كان يمكن أن تنمي نفسها ، وكان يمكن أن تصل إلى الرقم الذي قاله الأخ جاسم عن المواطن البحريني أو المواطن القطري أو العماني ، لا يمكن أن نحل مشاكلنا ، إلى أي مدى يمكن

أن نربط التنمية البشرية المحلية في دول مجلس التعاون برؤية شمولية وننظر إليها من منظور إقليمي ، ما لم نتوجه مثل هذا التوجه مدعوماً بقناعات مجتمعية شاملة في دول مجلس التعاون؟ أعتقد أننا لن نحقق لا تنمية بشرية ، ولا تنمية اقتصادية ، ولا إصلاح اقتصادي .

علي صالح

شكراً الأخ الرئيس ، أعتقد أن هناك شيئاً بديهياً ينطبق علينا في البحرين وعلى دول مجلس التعاون ، وهو أن النمو الاقتصادي ، نمو الناتج الإجمالي مرتبط بالنفط ، وهذه هي المشكلة الأساسية ، بالنسبة إلينا في البحرين ، نتيجة لهذا الارتباط بالنفط ، تشكل تحدياً كبيراً بحيث إنه لم يكن هناك إمكانية لأن يحدث نمو حقيقي ، ولا تكون الاستفادة حتى من الإيرادات العامة من إيرادات النفط .

ما زاد الطين بلة ، أنه لم يكن هناك تخطيط أساساً في البلد ، هو في الواقع ليس كما قال الأخ يوسف الشبراوي قبل أن يخرج أنه لم يكن عندهم وقت للتخطيط ، ولكن هم لم يكونوا مؤمنين بالتخطيط أساساً ، هذا هو الموضوع ، لأن التخطيط دائماً يتناقض مع العقلية الفردية ، فالدولة التي تُدار بعقلية فردية ، الدولة التي تدار بعقلية المكرمات والعطايا ، لا يمكن أن تعمل تخطيطاً ، التخطيط يحد لها من أن تفرز ذاتها وتقدم عطاياها ومكرماتها ، ولهذا السبب نحن طول السنة نطالب بتخطيط ، نطالب بمجلس تخطيط ، نطالب بوزارة تخطيط ، هذا الكلام لا يستمع له لأنه يتعارض مع العطايا .

هناك مجموعة من التحديات التي أدت إلى هذا الوضع ، من بين هذه التحديات ، أنك تعمل تنمية اقتصادية من أجل التنمية البشرية ، بحيث يكون عندك نمو ، يكون عندك إيرادات ، يكون عندك دخل حتى تصرف على التنمية البشرية ، نحن نتيجة للموضوع الفردي ، نتيجة لغياب التخطيط ،

نتيجة لغياب الشفافية ، أدى إلى أن هذه الإيرادات يصرف أكثر من ثلثها على الجانب الأمني والعسكري ، ونأتي إلى الجوانب في التنمية البشرية ، الصحة ، التعليم ، البطالة ، الإسكان ، إلخ ، تجد أن المتوفر موارد محدودة ومجمدة أيضاً ، تجد عدة من سنوات الصحة لا تزيد مخصصاتها ، تجد في الإسكان مخصصات كبيرة جداً حوالي ٣٠ مليون دينار لعدة سنوات ، لدرجة أنه صار عندنا ٣٢ ألف إنسان ينتظر في قائمة للحصول على مساكن من وزارة الإسكان ، وعندما جاءت الدولة وأعطت مكرمات بشكل فردي عشوائي حتى تخفف تكاليف الإسكان على الناس ، وصلت وزارة الإسكان إلى نفاد الاعتمادات فلن تستطيع إعطاء قروض للناس في الدفعات القادمة ، وزاد الطين بلة ، وزادت المشكلة أكثر من الأول ، ونتيجة هذا التوزيع غير الصحيح حدثت مشكلة البطالة ، وكان مطلوباً منا أن نركز على مشكلة البطالة . مشكلة البطالة في تفاقم ، لأنه ليس هناك مشروعات جديدة ، لأنه ليس هناك شركات جديدة ، لأنه ليس هناك استثمارات جديدة ، لماذا ليس هناك استثمارات جديدة في البحرين؟ لأن هناك فساداً ، الفساد المالي والإداري في البحرين جعل الناس تعزف عن أن تستثمر ، ولا تأتي الاستثمارات الأجنبية ، وهذه مشكلة ثانية في الواقع أدت إلى زيادة البطالة ، ودائماً يقولون إن هناك استثمارات جديدة ، على أساس أننا نعمل لحل مشكلة البطالة ، حل مشكلة البطالة في البحرين يمكن أن يحل بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية ، وليس باستقطاب استثمارات ، لأن الاستثمارات مسألة ميئوس منها .

عندنا مشكلة تنويع مصادر الدخل الذي لم يحدث ، أصبحت إيرادات النفط كلها تذهب إلى المصروفات المتكررة ، وأحياناً باب الرواتب يأخذ كل إيرادات النفط ، جاءت الدولة لكي تحل ا لمشكلة بالاستدانة ، بدأت تستدين على المستوى المحلي ، ثم بدأت تستدين على النطاق الخليجي ، الآن راحت على المستوى الإسلامي والعالمي ، بدأت تخرج مجموعة من السندات العالمية ، تراكمت المديونية ، وأصبحت الدولة تسدد خدمة الدين فقط ،

وخدمة الدين هي التي تزيد ، وأصل المديونية لا يدفع ، لأن ليس هناك أموال ليدفعوا المديونية نفسها .

هذه التحديات الاقتصادية بسبب غياب الشفافية ، ولأن هناك عشوائية في إدارة الاقتصاد .

محمد آل شريف

شكراً الأخ الرئيس ، شكراً الدكتور عبد الله الصادق ، دائماً يتحفنا بأوراق جيدة ، ودائماً نستفيد من الدكتور عبد الله في المحاولة الاقتصادية في التنمية البشرية ، بالطبع الدكتور علي صالح غطى كثيراً من النقاط التي كنت أود ذكرها ، ولكن في مفهوم التنمية البشرية ، الاقتصاد ، كان له جانب معين ، وهذا الجانب بالنسبة إلى دول الخليج جانب مهم الآن ، لأنه في التقرير الجديد في التنمية الإنسانية أزالوا هذا الجانب الاقتصادي ، جانب بعد الدخل من مؤشر التنمية الإنسانية ، لأنه يؤثر بالنسبة إلى المؤشر ، فأضافوا مؤشرات اجتماعية بدلاً من مؤشر دخل الفرد ، لذلك كان هناك نقاش كثير حول المؤشرين ، مؤشر التنمية الإنسانية مقارناً بمؤشر التنمية البشرية ، كيف وضعهما مادامت التنمية الإنسانية استبعد منها دخل الفرد ، ولكن النقاش الذي حصل في مفهوم التنمية البشرية عن دور الاقتصاد ، أنه في ظل الحكم الصالح الذي يناقش في التنمية الإنسانية ، الاقتصاد يجب أن يكون في ظل شفافية ، ومساءلة ، ولكن ليس هناك مشاركة بالنسبة إلى القطاع الخاص ، ليس هناك مشاركة من المجتمع المدني ، هذا الاقتصاد ، وهذا الاستثمار لن يلد شيئاً إيجابياً في التنمية البشرية ، بالأخص في التنمية الإنسانية ، لذلك بدأنا نرى التحركات التي تجري في البعد الاقتصادي في دول الخليج ، وأثرها المباشر في التنمية الإنسانية في مجال البطالة فرضاً ، في مجال الصحة ، في مجال التعليم ، هذا يعطينا مؤشراً بالنسبة إلى التحرك في غياب الفكر النظري الآن في الحكم الصالح ، البعد الاقتصادي وأثره في

التنمية البشرية ، كيف يكون عندنا؟ هل عندما يرتفع المؤشر الاقتصادي ، مؤشر التنمية البشرية يسير معه على نفس الإنفاق؟ هل يؤثر في مشاريع الشباب فرضا ، هل يؤثر على مشاريع التنمية الاجتماعية؟ ففي ظل الموجود عندنا يجب أن نقيس الأشياء ، فيعطينا مؤشراً أوضح بالنسبة إلى تفاعل الحركة الاقتصادية مع التنمية البشرية .

عندي اقتراح بالنسبة للندوة القادمة ، أن تكون الأضواء على موضوع الشباب ، وحالة الشباب ، ومشاكل الشباب في دول مجلس التعاون ، المشاكل الصحية ، مشاكل الأمن العام ، مشاكل البيئة ، مشاكل الثقافة والقيم ، كل هذه المشاكل قائمة الآن ، وكل ما ناقشناه صباح اليوم له علاقة بمستقبل الشباب من ناحية التعليم ، من ناحية البطالة ، من ناحية القيم ، من ناحية الأمن الاجتماعي والبيئة .

منيرة فخرو

شكراً الأخ الرئيس ، عندي سؤال وليس تعليقاً ، سؤال للدكتور عبد الله الصادق ، نلاحظ أن هناك انهيارات في البنوك في البحرين ، في خلال الأسبوعين الماضيين ، بنكان من أكبر بنوك البحرين حدث فيهما انهيار ، فهل من الممكن أن تفسر لي هذا الشيء؟ وهل سيتبعه بنك آخر ثالث ورابع وهكذا ، أم سوف يقتصر على البنكين؟ هل سببه عدم الشفافية؟ هل سببه رؤساء البنوك؟ هل سببه فساد وغيره؟ أرجو التوضيح .

عبد الله الصادق

أريد أن أتطرق إلى ثلاثة مواضيع أساسية : موضوع الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي ، بالتأكيد هناك حاجة إلى إصلاح سياسي لتحقيق

إصلاح اقتصادي ، ولكن تحتاج بعد ذلك إلى استدامة في النمو الاقتصادي ، تحتاج إلى ازدهار اقتصادي ، على أساس المحافظة على الإصلاح السياسي .

تجارب كثيرة تؤكد هذه الأمور ، مثلاً أفريقا في الستينيات استطاعت أن تحقق استقلالاً سياسياً ، ودخلت في فترة من الإصلاح السياسي ، ولكن لم تستطع أن تحافظ على نموها الاقتصادي وازدهارها الاقتصادي ، فانتكست كل المكاسب السياسية التي تم تحقيقها ، فهناك علاقة وثيقة جداً بين استدامة النمو الاقتصادي ، وبين الحفاظ على الإصلاح السياسي .

النقطة الأخرى ، أنا أزعم أن نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون بشكل عام وصل إلى مداه ، واستنفد عناصر نجاحه ، إذا بدأنا من منتصف السبعينيات ، حقق ما حقق من نمو وازدهار ، وعكس نفسه في تطور وتقدم مؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، اعتمد نمط النمو على نمو العمل ، ونمو العمل كما نعرف اعتمد على تدفق العمالة الأجنبية ، الآن وصلت الأمور إلى حدها الأقصى ، لا تستطيع الآن دول مجلس التعاون أن تنمو بعمالة أجنبية كما كانت تنمو في السبعينيات والستينيات ، هناك مأزق .

اعتمد نمط النمو على رأس المال ، وكان نمو رأس المال يأتي من مداخيل النفط ، الآن مداخيل النفط تتأرجح ، وهناك مديونية ، نمط النمو استنفد عناصر نجاحه ، وبالتالي بدأ يفرز لنا مشاكل وأزمات ، ربما نرى أعراضها في ضعف الاستثمار ، في وجود البطالة ، في وجود المديونية ، في وجود عمالة أجنبية مهيمنة ، في تدني الأجور ، وأيضاً في ضعف إنتاجية الاقتصاد ، الاقتصاد الخليجي لم يستطع إلى الآن أن ينتقل إلى اقتصاد المعرفة ، أو اقتصاد الـ (High tech) أو الاقتصاد الحديث ، وبالتالي هناك تحد كبير لإعادة هيكلة هذا الاقتصاد ، خصوصاً أننا في مرحلة دخول السوق الخليجية المشتركة ، الاتحاد الجمركي هو بداية لإيجاد سوق واحدة ، وبالتالي بداية لدخولنا فيما يسمى اقتصاد واحد ، ومن هنا تأتي أهمية موضوع التقارب في المتغيرات الاقتصادية ، متوسط دخل الفرد ، الاستثمار ، إنتاجية العمل ، والمؤشرات الأخرى ، وبالتالي أعتقد أنه من ضمن التحدي إعادة هيكلة

الاقتصاد ، وأن يشمل التحول من نموذج الريع إلى نموذج التنمية ، وعندما نتحدث عن نموذج التنمية ، يأتي دور كبير لأهمية القطاع الخاص ، ويأتي موضوع الخصخصة ، وهي لا تأتي وحدها من دون نظام ضرائبي ، أيضاً هناك تحدي إعادة هيكلة سوق العمل ، وأعتقد أنه من التحديات المباشرة والملحة المطروحة .

أما سؤال الدكتورة ، فأنا لست مطلعاً على تفاصيل قضية ما حدث في البنوك ، ولكن يبدو أن هناك ضعفاً في الرقابة على هذه البنوك ، وبالتالي هناك حاجة إلى تعزيز الرقابة على البنوك ، وقيام مؤسسة النقد بممارسة صلاحياتها حسب قانون ونظام البنوك .

الرئيس

لي تعليق صغير ، نحن مميزون في قدرتنا على عدم التعلم ، تذكرت ملاحظة الآن ، أنه لن تنمو العمالة الأجنبية حالياً مثلما كانت تنمو في السابق ، ومثال صغير ، في الكويت عندما انحسرت أسعار النفط عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ترتب عليها النمو السالب في عدد الوافدين سنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ، عندما زادت أسعار النفط ١٩٩٩/٢٠٠٠/٢٠٠١ ، سنة ٢٠٠١ زاد عدد الوافدين ٤,٨ قريباً من القديم ، في النصف الأول من سنة ٢٠٠٢ زادوا ٢,٨ ، أي ٥,٦ ، أي رجعنا إلى السبعينيات مرة أخرى ، أي عندنا قدرة شديدة على عدم التعلم ، لكن إن شاء الله تحل بالدعوات الصالحة!

الجلسة الخامسة

الجمعة ٢٠٠٣/١/١٧
الساعة ٩,٣٠ صباحاً - ١٢,٣٠ ظهراً

مناقشات عامة

المنسق العام : الدكتورة موضي الحمود

نبدأ جلستنا الأخيرة للقائنا الرابع والعشرين ، ونرحب بالجميع في هذا الصباح الجميل في جلسة مخصصة للمناقشة العامة لما دار من أفكار ورؤى ومقترحات في أوراق الأمس ، وكما هي عادة المنتدى في نهاية جلساته ، تعقد هذه الجلسة الختامية للمناقشة فيما دار في الموضوع الأساسي في اللقاء .

سيفتح الباب للنقاش لملاحظاتنا الختامية ولمحاولة التعرف كما هي العادة على ، ما العمل؟ طرح الكثير من الآراء والأفكار ، وكثير من المقترحات ، كما أثيرت المشاكل وشخصت بدرجة كبيرة ، ولكن لابد أيضاً أن نتلمس ما هو المخرج؟ لذلك جلستنا اليوم لطرح أية ملاحظات إضافية ، وللإجابة عن السؤال«ما العمل؟»

لاشك في أن المنطقة – وخصوصاً في الظروف التي نعيشها – لنا رؤى معينة حولها ، أو لهذه الأوضاع انعكاسات على مسيرة التنمية في داخل المنطقة ، أرجو أن نلقي الضوء على ما ينتظرنا مستقبلاً ، ولو بالإشارة ، أو بمحاولة التعرف على بعض الانعكاسات للأوضاع السائدة ، ومسيرة التنمية في دول الخليج .

معنا بعض الإخوة الذين سيكون لهم مداخلات محددة ، حيث طلبنا منهم التركيز على بعض النقاط ، منهم الدكتور خالد الدخيل ، الدكتورة مريم سلطان لوتاه ، الدكتور ماجد المنيف ، والدكتور علي الكواري ، وإدارة الجلسة للدكتورة ريما الصبان .

رئيسة الجلسة

شكراً للدكتورة موضي ، أعتقد أن كل النساء تحتاج إلى مساعدة لكننا من الثقة من قدراتنا وطاقاتنا الفاعلة ، والحقيقة أن أهم ما يميز لقاءنا هذا العام ، أنه لقاء نوعي بحضوره النسائي ، الأعلى رقماً ونوعاً على مدى ٢٤ سنة .

وأبدأ بالإشارة إلى تميز لقاء هذا العام بأشكال عديدة ، منها الحضور النوعي

والجاد ، والتميز بالأوراق الجيدة والعميقة إلى حد كبير ، والتميز بنوعية النقاش ، كل هذا التميز يأتي في رحلة المنتدى التي دامت ٢٤ سنة ، كانت رحلة حققت النجاح والاستمرارية ، وهذا مطلوب في مجتمعنا العربي والخليجي ، وربما لدينا الكثير مما نتعلمه من تجارب المنتدى وأسباب نجاحه ، وربما ما نتمنى أن نلقي الضوء عليه في اللقاء الخامس والعشرين في العام المقبل بمشيئة الله .

لقاؤنا هذا العام طرح إحدى القضايا المهمة والأساسية لفكرة المنتدى ، ولنشأته وهي قضية التنمية والتنمية البشرية ، وأبرز شكل في أشكال تميزه هو عنوان هذا اللقاء «التنمية البشرية» ، وهو ما نسعى إليه جميعاً في مجتمعاتنا العربية والخليجية ، تشكيلنا الوجداني والمجتمعي والاقتصادي والسياسي هو التنمية البشرية .

كان معنا أربع أوراق في هذا اللقاء ، الورقة الأولى استطاعت أن تقدم لنا الإطار المنهجي والمفهومي لمؤشرات التنمية التي اعتمدها العالم ، واعتمدناها في مجتمعاتنا العربية والخليجية ، وهي المؤشرات الأساسية للتنمية كمؤشر معدل دخل الفرد ، ومؤشر الصحة والتعليم .

الورقة الثانية حاولت أن تقدم المفاهيم الجديدة في التنمية البشرية التي تتجه نحو تحقيق بعد أكبر في العدالة الاجتماعية والتنمية الحقيقية والتنمية المستدامة .

الأوراق في فترة بعد الظهر حاولت أن تطبق هذه المفاهيم جميعها على الواقع ، واستطاعت أن تثير في أذهاننا الكثير من الأسئلة والكثير من الشجون أيضاً .

إلى ماذا انتهينا؟ انتهينا إلى كم من التحديات التي تواجهنا ، وخصوصاً في اللحظة التي نعيشها جميعاً في الخليج العربي ، فقائمة التحديات كبيرة جداً ، ربما نبدأ بها ولكن لا ندري أين ننتهي بها ، وعلى رأس هذه التحديات ، تحدي الإصلاح السياسي ، لنظام شكلناه في الجلسات على أنه نظام يعاني الفردية كثيراً ، ويعاني العشوائية والكثير أيضاً من التحكم ، ويأتي مع هذا التحدي أيضاً لإصلاح هذا النظام ، التحدي الأكبر ، وهو تحدي

التنمية إن كانت بشرية أو إنسانية ، بمعنى تمكين المجتمع المدني ، نحن نحتاج إلى ذلك ربما أكثر من أي مكان في العالم ، لتمكين مجتمعاتنا المدنية التي هي الأضعف ربما في العالم ، وعلى رأس هذا التمكين - كما طرح في جلساتنا ، وطرح في تقرير التنمية البشرية ، وتقرير التنمية الإنسانية - تمكين المرأة ، وتمكين الشباب ، وتمكين كافة المهمشين في مجتمعاتنا ، نحن نحتاج إلى الكثير من الإصلاح ، مستقبلنا لا يبدو مشرقاً ، وخصوصاً في هذه اللحظة التي نعيشها فخليج اليوم أمامه تحديات كثيرة ، العيون كلها علينا ، والأطماع في هذا الخليج كبيرة ، الأطماع الدولية والإقليمية ، فما هو العمل؟ هو السؤال الذي نتمنى أن تستمروا في الإجابة عنه وتستمروا في التشخيص .

نبدأ جلستنا بالمتحدثين الأربعة ، ثم باقي المتحدثين .

مريم لوتـــاه

بسم الله الرحمن الرحيم ، أعتقد أن الكثير مما قيل وما سيقال في هذه الجلسة وغيرها من الندوات حول التنمية ، ربما يكون في معظمه كلاماً مكرراً ومعروفاً - ولاسيما بين المختصين في شؤون التنمية والمهتمين بها كالحضور ، ولكن رغم ذلك طرح سؤال في غاية من الأهمية وهو ، ما العمل؟ ورغم أهمية هذا السؤال وإلحاحه في هذه المرحلة التي تتعاظم فيها تحديات التنمية ، وتتدنى فرصها أمام دول الخليج والعالم العربي بصفة عامة ، اسمحوا لي أن أرجئ هذا السؤال ومحاولة الإجابة عنه قليلاً ، لكي نفكر معاً في ضرورة إعادة تشخيص الوضع التنموي ، فرغم كل ما قلناه ، أعتقد أننا مازلنا لا نتفق على تشخيص هذا الوضع وتحديد مشكلاته الأساسية ، وتحديد أسباب هذا الوضع التنموي المتأزم ، البعض في جلسات الأمس عزا هذه المسألة إلى مفهوم الدولة الأبوية أو وضع دولة الرفاهية ، وما ارتبط به من مشكلات ، من أهمها المواطنة المنقوصة ، وكون المواطن يتعامل مع المواطنة باعتبارها مكتسبة ويتخلى عن الشق الآخر منها وهو ما يلزمه بواجباته كمواطن ، إلى جانب أسباب أخرى أدلى بها البعض بالأمس .

وأعتقد أن لب المشكلة التنموية أو أساسها أو جوهرها ، يكمن في أن هذه الدولة أو هذه الدول التي نتحدث عنها ، هي دول حديثة النشأة ، دول قطرية ، وأنها عندما حاولت القيام ببعض مشاريع التنمية قامت بها على أساس قطري ، هذا الأساس القطري ، لنتفق أساساً على أنه غير قادر على تحقيق التنمية بأي شكل من الأشكال ، بالإضافة إلى تبعية القرار التنموي ، تلك التبعية التي زادت حدة في الوضع القطري ، بحيث إن قدرة هذه الدول على التفاوض مع الغرب أو مع الدول المهيمنة ، ضعيفة جداً ومحدودة ، في ظل هذا الوضع القطري المحدود من حيث الإمكانيات المتاحة للتنمية والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأمن .

أعتقد أنه لابد من التأكيد أساساً ، على أن جوهر المشكلة التنموية يكمن في كونها مشاريع انطلقت في حدود الدول القطرية ، وما دمنا نتحرك في ظل هذه الحدود فلن نتجاوز مشكلات التنمية بأي حال من الأحوال .

المشكلة الثانية : هي تبعية القرار التنموي وعدم استقلاليته .

المشكلة الثالثة : هي كون برامج التنمية التي اتبعت كانت في الغالب برامج ارتجالية غير مخطط لها ، ولا تتوافق مع مفهوم التنمية الحقيقي ، إلى جانب كونها اعتمدت على مورد واحد ، مورد عاجز عن الوفاء بمتطلبات التنمية والحفاظ على خطاها بشكل ثابت ، أو منجزاتها على المدى البعيد .

نتيجة لذلك كله ، شاهدنا مراحل عديدة مرت بها مشاريع التنمية ، المرحلة الأولى وهي العشر سنوات الأولى من عمر هذه الدول التي شهدت إنجازاً سريعاً احتسب لمصلحة الدولة الحديثة ولمصلحة النخب الحاكمة ، ثم تراجع هذا الإنجاز بتراجع عائدات النفط ، الأهم من ذلك أنه بدأت تظهر في السنوات العشر التالية وما بعدها ، في الثمانينيات والتسعينيات ، عيوب المشاريع التنموية الغير مخططة .

المهم أننا اليوم نقف في ظل مرحلة خطرة جداً ، والخطورة تكمن في أن ما كنا نملكه من أجل تحقيق التنمية ، أصبح أقل بكثير مما كان عليه في بداية التسعينيات ، المسألة الثانية أن التبعية أصبحت أكبر بحكم الاختراق في ظل الوضع الدولي الحالي ، وعدم القدرة على اتخاذ قرار مستقل .

حتى الشأن الداخلي أصبح يقنن ويؤطر بفعل الخارج أو بفعل قوى العولمة وما تريده بالنسبة إلى أوضاعنا الداخلية حتى تتوافق مع مصالحها .

المسألة الأخطر أيضاً ، عدم إحساس المواطن بمسؤوليته أو دوره التنموي ، كان السبب فيه مسألتين ، المسألة الأساسية أن الدولة اضطلعت بمهامها وأغدقت مادياً في السنوات العشر الأولى تحديداً ، ورافق هذا الإغداق مسألة تغييب المواطن نهائياً ، أي أن كل المؤسسات المعنية بعملية التنشئة غيبت المواطن وجعلته مهمشاً ، الإعلام ، التعليم ، المؤسسة الدينية ، وأصبح المواطن اليوم ملوماً على أنه غير مشارك وغير فاعل ، على الرغم من أن قدراً كبيراً من عدم مشاركته يرجع إلى نوع التنشئة التي خضع لها .

أعتقد أن مثل هذا التشخيص ، وربما نتحدث كثيراً حول أننا بحاجة إليه ، باعتماد أن بعض المؤشرات التي ربما تكون مأخوذة من التجارب الغربية قد تقودنا إلى تشخيص خاطئ وإلى بعض المغالطات كما حدث في تقرير التنمية العربي الأخير ، فنحن بحاجة ، رغم أهمية طرح سؤال «ما العمل؟» إلى إعادة تشخيص دقيق للوضع التنموي ، لأن أي مخرج سوف نصل إليه لن يكون بعيداً أو بمعزل عن هذا التشخيص ، فيجب أن نشخص بطريقة صحيحة ، حتى نضع حلولاً صحيحة ، لن أطيل كثيراً في محاولة التشخيص ، ولكن أعتقد أن من بعض الحلول ، هي ضرورة تجاوز هذا الوضع القطري والانطلاق بأفق التنمية على مستوى إقليمي عربي ، وحتى إذا استطعنا أن ندخل في تكتلات أوسع يمكن أن تكون هناك درجة من الاعتماد المتبادل فيما بيننا ، ولمصلحة مرغوب فيها التنمية ، فهذه مسألة مرغوبة .

المسألة الأخرى أن قدرتنا في هذا التكتل على التفاوض مع الآخر ، ومن ثم استقلال قرارنا التنموي ، ستكون أفضل ، المسألة الأهم ، وهي ضرورة اعتماد أساليب للتنشئة ، تعمل على خلق الشخصية المتوازنة والشخصية الفاعلة ، خصوصاً في ظل هذا الاختراق الدولي المتعاظم للعقل العربي للتأثير في سلوكياتنا الوطنية ، ومن ثم سلوكياتنا كمواطنين وبالتالي مسؤوليتنا التنموية .

المسألة التي ينبغي تأكيدها اليوم ، هي مسألة الاهتمام بالتعليم ، ومسألة الاهتمام بالبحث العلمي ، فإذا كنا نتكلم عن أن الفروقات بين المجتمعات اليوم ليست فروقات اقتصادية ، وليست فروقات عسكرية ، وإنما فروقات معرفية ، فينبغي الإصرار على مسألة الاهتمام بالتعليم ، والاهتمام بالمعرفة الإنسانية بكل أشكالها ، وقد حاول البعض بالأمس ربط الإخفاق التنموي أيضاً بمسألة عدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ، وأنا هنا ربما أتحفظ على هذه المسألة وأختلف معهم نسبياً ، باعتبار أن مسألة هذا الربط بين التعليم وسوق العمل ، سوف يؤدي أيضاً إلى مشكلات كثيرة ، خصوصاً في مجتمعات حديثة النشأة ، في مجتمعات حديثة العهد بالتعليم ، وبحاجة إلى كل فروع المعرفة ، ولا ينبغي أن تخضع المعرفة إلى مثل هذه المفاضلة غير الإنسانية من وجهة نظري ، وتهمش بعض نواحي المعرفة مثل العلوم الإنسانية ، لأنها مهمة جداً في بناء تفكير الإنسان وكيفية تعامله مع الأمور .

ينبغي أن ندرك خطورة الوضع الذي نعيشه ، ونحدد ما الذي نمتلكه من أجل انطلاقة تنموية صحيحة أو حقيقية ، وكيف يمكن أن نعمل بخطى سريعة تتوافق مع الإيقاع السريع للوضع الدولي الراهن ، حتى لا نجد أنفسنا خارج هذا العالم أو مهمشين أكثر مما نحن عليه اليوم .

خالد الدخيل

الحقيقة الموضوع الذي سأتكلم فيه يتعلق باستراتيجية الدفاع والأمن لدول الخليج ، وهي الاستراتيجية المسؤولة بشكل أساسي عما آل إليه الوضع في المنطقة ، فكما تعرفون أن المنطقة تنتظر حرباً لا يعرف أحد الكثير عن مضاعفاتها ، ولا عن تأثيراتها لا الإيجابية ولا السلبية .

عندما تفكر في الاستراتيجية الآمنة لدول الخليج ، تجد أنها تتكون من ثلاثة عناصر .

العنصر الأول : هو ما يسمى بلعبة التوازنات الإقليمية ، أي أن دول الخليج تعتمد بشكل أساسي على توازنات مصالح الدول الإقليمية سواء في منطقة الخليج ، أو على نطاق أوسع في العالم العربي ، وفي هذا العنصر بالتحديد يلعب الجانب المالي الدور الرئيسي بالنسبة إلى دول الخليج .

والعنصر الثاني : هو ما أسميه بعنصر المسايرة والإرضاء (appeasment) أي أنه ، عندما تشعر دول الخليج بأي اختلال أو بأي تهديد من أي طرف ، فهي تلجأ إلى ما يسمى بـ (appeasment) أو (buying off) أي استرضاء الجماعات التي تشكل تهديداً للوضع الموجود في المنطقة .

والعنصر الثالث : وهو العنصر الأساسي والمحوري ، هو الاعتماد في المنطقة على الولايات المتحدة ، عندما تنظر إلى تاريخ هذه المعادلة ، سوف تلاحظ التالي : الوجود الأمريكي قبل الثورة الإيرانية كان وجوداً معنوياً ، الولايات المتحدة لم تكن موجودة في المنطقة بشكل مباشر ، عندما قامت الثورة في طهران وسقط الشاه ، تغيرت أمور كثيرة ، وأحد من هذه التغيرات أن أحد عناصر المعادلة الأمنية في المنطقة ، وهو نظام الشاه سقط ، وبالتالي سقطت المعادلة ، ومنذ تلك اللحظة ظل الوضع في المنطقة غير مستقر ، وأيضاً عندما قامت الثورة ، ثم بدأت الحرب العراقية الإيرانية ، هذا أتى بالقوات الأمريكية إلى مياه الخليج ، وبعد الغزو العراقي للكويت ، ثم حرب الخليج الثانية ، جاءت القوات الأمريكية وأصبحت على تراب الخليج ، وبالتالي تحول الوجود الأمريكي العسكري عنصراً أساسياً الآن من عناصر التوازنات الإقليمية ، في ظل هذه التطورات ظلت الدول الرئيسية المؤثرة في الأمن في المنطقة ، هي إيران والعراق والولايات المتحدة ، بشكل أساسي ، بينما تقوم دول الخليج فقط بدور المداراة ومحاولة تفادي الأخطار ، لماذا؟ لأن العنصر الذاتي أو الاعتماد على الذات في توفير قوة عسكرية تؤمن ، أي أمن دول الخليج ، وغياب تنسيق ، وتنافسات بين دول الخليج ، ذلك طبعا أخرج عنصراً أساسياً ، أو جعل معادلة الأمن والدفاع الخليجية منقوصة ، وبالتالي يعتمدون في أمنهم على الآخرين ، عندما قامت الثورة وسقط نظام الشاه ، ثم سقط أحد عناصر المعادلة ، أدى طبعاً كما قلت إلى انهيار المعادلة ، والغريب أنه في

هذه اللحظة شعر النظام العراقي بأنه أكثر الدول المهددة بالثورة ، وفي نفس الوقت نظر إلى أنه ربما يشكل فرصة لأن يتحول العراق إلى الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة ، ومن هنا بدأت الحرب مع العراق ، طبعاً في الأخير الحرب الذي توقع صدام حسين أنها لن تدوم أكثر من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، استمرت الحرب إلى حرب استنزاف مدمرة استمرت لمدة ثماني سنوات ، وفي الأخير استهلك الطرفان ، الإيراني والعراقي بشكل غريب ، كما تعرفون أن تاريخ الحرب لم يكتب إلى الآن ، ولا أحد يعرف عنه الشيء الكثير ، لكن في نهاية الحرب ، والدمار الذي حدث في العراق ، استمر الطموح العراقي في دفع الأمور ليتحول هو إلى القوة الإقليمية الرئيسية ، فقام بغزو الكويت ، وعندما اتخذ هذه الخطوة ، أصبح النظام العراقي في صِدام مع جميع القوى الإقليمية ، وبشكل أساسي اصطدم بالاستراتيجية الأمريكية ، فعندما تنظر إلى الموضوع من هذا الزاوية ، ستجد أن معادلة الأمن الاستراتيجية لدول الخليج ، لا تستند بشكل أساسي إلى قوى مادية على الأرض ، أو توازنات عسكرية على الأرض ، تخص دول الخليج ، إنما تعتمد بشكل على مصالح سياسية متغيرة ، وعلى ظروف سياسية غير ثابتة ، وبالتالي جعل هذه الدول عرضة إلى هذه التغيرات ، ولا تملك إلا أنها تغير التحالفات ، مرة مع إيران ، مرة ضد إيران ، تقترب من الولايات المتحدة ، تبتعد عن الولايات المتحدة ، خياراتها محدودة جداً ، ففي تصوري أن هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها دول الخليج هي السبب الأساسي فيما تمر به الآن ، وفيما يتوقع أن يحدث ، ما لم تعالج هذه المعادلة ، وما لم يدخل العنصر الخليجي بشكل مباشر في المعادلة ، دولة مثل السعودية مثلاً ، وهي أكبر دول الخليج ، بحجمها الاقتصادي ، وبحجمها الجغرافي والسكاني وموقعها الاستراتيجي ، تحتاج بطبيعة الحال لأن يكون عندها قوة عسكرية تتناسب بشكل أو بآخر مع هذا الحجم ، وتتناسب مع أهمية الأمن الخليجي أيضاً خارج الحدود السعودية نفسها ، ولكن يتعارض هذا الموضوع ، وأنتم تعرفون الحساسيات بين دول الخليج ، واجعلونا نقولها بصراحة ، هناك حساسيات ، دول الخليج الصغيرة ، ليست صغيرة من حيث الأهمية ، ليست

صغيرة من حيث الدور ، وليست صغيرة من حيث الاعتبار ، ولكن صغيرة من حيث الحجم والسكان ، هناك تخوفات لدى دول الخليج من السعودية ، أو من طموحات سعودية ، أو توسعات سعودية ، وأنا أصدقكم القول إني لا أعرف ما هي الأسس لمثل هذه الحساسيات أو مثل هذه التخوفات ، حقيقة دولة كبيرة بحجم السعودية ، لا تبني قوة عسكرية ، كيف من الممكن أن تكون هذه الدولة توسعية أو عندها توجهات توسعية .

كما تعرفون كانت هناك خلافات بين السعودية وقطر ، وكانت هناك خلافات بين السعودية والكويت ، وكانت هناك خلافات بين السعودية والإمارات ، والحقيقة أن الخلافات دائماً - في تصوري - أمر طبيعي ، فليست الإشكالية في وجود الخلافات ، ولكن الإشكالية في طريقة معالجة أو التعامل مع هذه الخلافات ، وربما إحدى مشاكلنا في دول الخليج أننا لا نطرح الخلافات على بساط ، ونتحدث عنها ، دائماً هناك أشياء مضمرة ، هناك أشياء مسكوت عنها كثيرة ، وتنمو وتكبر ، كل واحد عنده تصورات معينة الطرف الآخر لا يعرف عنها شيئاً ، هذا العنصر الأساسي يبدو لي التخوفات ، إلى جانب عنصر أساسي يخص السعودية نفسها ، السعودية نفسها ليست متحمسة لبناء قوة عسكرية تتناسب مع حجمها ومع دورها في المنطقة ، لكن إذا كان هناك تخوفات كثيرة من هذه الحرب ، وهناك شكوى من الوضع القائم ، تتذكرون عندما كان الخلاف العراقي الكويتي قبل الغزو ، العراق طلب من الكويت أن تعطيه ١٠ مليارات دولار ، طبعاً هذا ابتزاز رخيص ، والكويتيون كانوا مستائين ، ومعهم الحق ، ولكن الكويتيين وبقية الخليجيين مسؤولون عن ظاهرة هذا الابتزاز ، لأنهم من وضعوا أنفسهم في مثل هذا الموقف ، هذه أمور لابد من مواجهتها ، والابتزاز ليس ظاهرة حديثة في دول الخليج .

الحقيقة ، الزبدة الأساسية أعتقد أني قلتها ، فنحن المسؤولون عما حدث ، يجب أن نواجه مسؤوليتنا عن الغزو العراقي للكويت ، نحن مسؤولون ، السعودية ، الكويت ، ودول الخليج مسؤولة ، لأنه لو كانت دول الخليج تملك قوة ردع ، وقوة دفاع ، ما تجرأت العراق ، وذهبت إلى الكويت بهذه السهولة ،

فنحن ساعدنا في هذا الأمر ، فالذي أطرحه في هذا النقاش هو مسؤولية دول الخليج ، ومواجهتها لهذه المسؤولية ، لما حدث ولما يتوقع أن يحدث من حرب محتملة على العراق .

الرئيسة

شكراً دكتور خالد ، والحقيقة نقطة مهمة دائماً هي أن نسأل أنفسنا ما هي مسؤوليتنا المباشرة في مشاكلنا وورطاتنا .

ماجد المنيف

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً السيدة الرئيسة ، ربما سوف أنتقل إلى موضوع التنمية البشرية ، لكن في الانتقال إلى التنمية البشرية ربما في نهاية مداخلتي سوف أربط ما ذكرته بنقطة الدكتور خالد .

ففي البداية ، أود أن أشكر اللجنة التنفيذية على اختيار هذا الموضوع الهام ، ففي الحقيقة موضوع التنمية البشرية في دول مجلس التعاون من الأهمية تناوله لعدة نواح ، سواء صدر تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربي أو لم يصدر ، التعرض لهذا الموضوع خصوصاً في الوضع السكاني الذي نعانيه ، ارتفاع معدلات النمو السكاني ، التي مرت بها المنطقة ، ما سمي في بعض الأوراق ، «الإنجازات» في المؤشرات الكمية ، كل هذه الموضوعات تحتم على أبناء أو مواطني المنطقة أن يحاولوا أن يسترجعوا تقييم تجربة التنمية البشرية ، والنظر في النجاحات وكيف يمكن أن تستمر ، والإخفاقات ، كيف يمكن أن نتجنبها في المستقبل ، كان هناك أكثر من إشارة في التنمية كما عرفها منتدى التنمية في كثير من اللقاءات بأنها التنمية بالإنسان ، وهذا كان في معظم الأوراق .

الآن ننتقل إلى أمر آخر ، إذا كان هناك إنجازات تحققت في جوانب التعليم

والصحة وإلخ . . . ، فكيف يمكن أن نحافظ على تلك الإنجازات في ظل وضع جديد ، في ظل وضع تقلصت خيارات الدولة في مجتمعات الخليج ، هناك موضوع مأزق المالية العامة ، حُقق الكثير من الإنجازات في وقت كانت هناك إيرادات ودور كبير للدولة ، الآن المطلوب المحافظة على ذلك في ظل تقلص دور الدولة ، في ظل انخفاض الإنفاق بشكل عام ، خصوصاً الإنفاق على التعليم والصحة وهكذا ، سواء بشكل مطلق أو حتى كنسبة من الناتج المحلي ، وهذه نقطة يجب الانتباه إليها ، لأن هناك مؤشرات كثيرة تذكر ، وذكر الكثير من المؤشرات في الأوراق ، مقارنتنا في دول أخرى ، فتساؤلي ، هل إذا كان نصيب الفرد من الإنفاق في الدول المتقدمة ، لنقل ٥٠٠ دولار ، وفي دول الخليج ٥٠٠ دولار ، فهل إنتاجية الدولار في الإنفاق على التعليم أو الصحة في تلك الدول هي مشابهة لإنتاجية الدولار عندما ينفق في دول مجلس التعاون ، لأن المقارنات قد تخفي الكثير . أيضاً كان عندي مشكلة في بعض الأوراق ، فمثلاً مسألة اختيار السنوات المعيارية ، عندما نقارن الدول ، هناك بعض السنوات التي مرت على دول المنطقة ، مثلاً عام ٢٠٠٠ كان عاماً غير عادي بالنسبة إلى دول المنطقة ، سواء الناتج المحلي ، الإنفاق ، الإيرادات ، فنأخذ هذه السنة ونقارنها بدول أخرى ، دوماً عندما نأخذ المقاييس يجب أن نأخذها بخلفياتها ، سواء بالسنة المعيارية ، مثلاً في إحدى الأوراق عن مستخدمي الانترنت ، وذكر أن الإنترنت مقياس للعزلة والانفتاح ، ولكن عندما نأخذ سنة معيارية ، فمثلا المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٠ ، (١٤ ألف) مستخدم للإنترنت ، الآن مستخدمو الإنترنت مليون في المملكة العربية السعودية ، ومليون ليس كافياً ، ويمكن أن يقول مستخدم آخر لتلك الأرقام إنه زاد بمقدار ستة أضعاف عدد مستخدمي الإنترنت ، ويشير إلى إنجاز في هذه المسألة ، فالفكرة الرئيسية أن نأخذ المقاييس المذكورة بعناية ، أيضاً من المقاييس التي ذكرت في الأوراق ، ذكر في التنمية البشرية العربية من ضمن الستة مقاييس ، مقياس انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ، كمؤشر على سلامة ونمو البيئة ، في الحقيقة هذا غير صحيح ، وهذا أحد الانتقادات على تقرير التنمية البشرية العربي ، أن المقياس إذا وضع في ظل الدول

الصناعية يجوز ، ولكن دول الخليج دول منتجة للطاقة ، فإذا كان هناك أي مجال لتنويع الاقتصاد ، فإنه سوف يكون في مجال الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ، مقياس البيئة أو سلامة البيئة هو في المحلية الـ(POLU-TION LOCAL) ، أو سلامة البيئة المحلية ، وليس بالضرورة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يشير إلى البيئة الكونية ، والذي هو في اهتمام الدول الصناعية ، الموضوع شائك ، ولكن إذا أخذناه يجب أن نأخذه بحذر عند استخدامه ، لأننا إذا أخذناه ، فهذا يعني تقليص خيارات التنويع الاقتصادي الذي يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للتنمية .

ما العمل؟ تطرح الآن أفكار كثيرة حول الإصلاح الاقتصادي ، وإصلاح المالية العامة ، والمشاركة السياسية ، وهكذا ، أعتقد في كثير من المجالات ، يجب أن يكون هاجس التنمية البشرية هو الأساس ، فعندما نتحدث عن الإصلاح الاقتصادي يأتي التخصيص ، التخصيص في دول مجلس التعاون يجب أن يأخذ بعين الاعتبار موضوع توظيف العمالة المواطنة ، لأنه يمكن أن ينتج عن التخصيص نتائج سلبية على موضوع توظيف العمالة المواطنة ، لذلك لابد من اختيار ما هي القطاعات التي يمكن أن تخصص ، وكيف؟ يمكن أن يكون هاجس التنمية البشرية هو أحد المحددات الرئيسية وليس فقط الكفاءة ونقل الملكية إلى القطاع الخاص ، ولكن موضوع التوظيف ، وتنمية القوى المواطنة .

عندما نتحدث عن إصلاح المالية العامة ، يطرح موضوع تقليص الإنفاق أحياناً ، وفي إحدى الأوراق فتح موضوع الضرائب ، فالمالية العامة لا تشكو من ندرة الإيرادات ، فإذا كانت تعاني أي شيء ، فليس من ضعف في الإيرادات أو انخفاض فقط فيها ، فهذه جزئية ، ولكن في تحديد أولويات الإنفاق ، وأنا أربط هذا بما ذكره الأخ خالد ، دول مجلس التعاون إنفاقها على السلاح يشكل حوالي (١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي أعلى نسبة في العالم ، النسبة العالمية ٢,٥٪ ، دول مجلس التعاون إنفاقها ١٠٪ مجتمعة ، إنفاق البحرين والكويت حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، هذا خلال عام ٢٠٠١ ، ليس بعد حرب الخليج أو قبله ، حتى في مجال

الإنفاق ، يجب تحديد أولويات الإنفاق ، فهناك زيادة في الإنفاق على الدفاع والأمن ، فالكثير من الموارد حولت من الإنفاق على التعليم ، والإنفاق على الصحة ، إلى الإنفاق على التسليح والأمن والدفاع ، وحتى هذا لم يكن مجدياً .

النقطة الأخرى هي التعليم ، وهو من المواضيع الهامة ، التي تناولها المنتدى قبل ٢٠ سنة ، والآن أعتقد أنه حان الوقت لإعادة طرح الموضوع على ضوء ما نسمعه بالنسبة إلى مخرجات التعليم ، ومناهج التعليم ، وتناسبها مع حاجة سوق العمل ، فمن إحصائيات عن دول الخليج ، ربع سكان دول الخليج ولدوا بعد حرب تحرير الكويت ، حوالي (٣٠٪) منهم كانوا أطفالاً خلال حرب تحرير الكويت ، (٧٠٪) من السكان دون سن الثلاثين ، هذا يعني ارتفاع معدلات الإعالة في المجتمع .

موضوع آخر مرتبط بالسكان ، وهو موضوع التأمينات الاجتماعية ، أو الضمان الاجتماعي ، وربما كإحدى النقاط التي يمكن أن يتناولها المنتدى ، موضوع التعليم ، لأن هذا الموضوع سيكون هاجسنا ، ويجب أن نتناوله بشموليته وعلاقته بالتنمية البشرية .

الدكتور علي الكواري

شكراً للرئيسة ، في البداية أود أن أشيد بما أضافه هذا اللقاء لجهود المنتدى من حيث الجهود بالذات ، وأيضاً من حيث البحوث الجيدة التي قدمت في هذا الاجتماع ، ولكن يبقى عندي عتب على اللجنة التنفيذية وعلى مدير المشروع .

أنا في تقديري أن هذا اللقاء لم يربط بما تم في المنتدى عبر (٢٣) سنة ، وقد يكون الموضوع طرح وكأنه لم يطرح من قبل في هذا المنتدى ، المشكلة الأساسية أننا في اغتراب بالنسبة إلى المفاهيم والمصطلحات ، كل يوم ينشأ

مصطلح ، كان موضوع التنمية ، والتنمية الاقتصادية ، والتنمية الشاملة ، والتنمية الاقتصادية الشاملة . ثم أتى مفهوم التنمية البشرية ثم التنمية الإنسانية وهكذا ، والحقيقة لو رجعنا من جديد لوجدنا كل المصطلحات هي في الأساس التنمية ، وبعد ذلك تضاف إليها صفة مستحبة بشكل أو بآخر ، وهي محاولة للتركيز على جانب نوعي في التنمية ، وبالتالي فإن أي حديث عن التنمية البشرية ليس حديثاً جديداً وليس اكتشافاً جديداً ، التنمية البشرية هي بالضبط التنمية الشاملة ، ولكن نتيجة لبعض الأخطاء التي حدثت ، بالذات في أقطار العالم الثالث التي بدأت التنمية في الجانب الاقتصادي أكثر وكانت التأثيرات الاجتماعية والحماية الاجتماعية ضعيفة فيها ، أتت الكثير من المحاولات لتأكيد جوانب من جوانب التنمية ، وبالتالي الحديث عن التنمية البشرية في تقديري – حتى تسمية التنمية البشرية في المفهوم بالعربية خلق اغتراباً كبيراً ، لأن الكثير من الناس يفهمون أن التنمية البشرية هي تنمية الموارد البشرية ، وطبعاً المقصود بها في الحقيقة ليس تنمية الموارد البشرية ، وإنما التنمية بالمعنى الشامل ، وهذا خلق كثيراً من الاغتراب في أوضاع كثيرة . هنا في تقديري أخذ هذا المفهوم وكأنه مفهوم جديد ، وكأن المنتدى لم يطرح هذه القضية من قبل ، وهذا عمل نوعاً من الانفصام بين عمل المنتدى وبين مفاهيم المنتدى للتنمية ، وهو أصلاً اسمه منتدى التنمية ، وطرح موضوع التنمية أكثر من عشر مرات ، وطرح بمعنى يقارب كثيراً مفهوم التنمية البشرية ، تحت تسميات معينة ، التنمية الشاملة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهنا لي مأخذ ، لأن طرحنا نظر إلى التنمية كحالة ولم ينظر إليها كعملية ، النظر إلى التنمية كحالة فإنها تقيس ما هو أمامك ، ولكن لا تذهب إلى كيف تكون ، ولا ما هو المصير ، وهذا تماماً عكس مفهوم التنمية؟ التنمية أساساً عملية ، ويجب النظر إليها من زاوية المحصلة ، والمحصلة ليست نتيجة ، وليست حسنات وسيئات ، أو إيجابيات وسلبيات ، لأن التجزئة ، والنظرة الجزئية للتنمية ، تضر كثيراً ، لأن كل واحد يأخذ الجانب المعين ويركز عليه ، عدد التلفزيونات للفرد ، العدد في التعليم ،

وما يصرف عليه . . . ، وترى مؤشرات هائلة ونجاحاً هائلاً ، ولكن في الحقيقة عندما ترجع إلى المحصلة ، تجد في الحقيقة نتيجة سلبية وقد تكون مضرة على المدى الطويل ، وبالتالي عدم النظر وتجزئة عملية التنمية والنظر إليها بشكل جزئي يضر كثيراً ، لأنه يفقدنا المفهوم للتنمية كعملية والنظر إليها كمحصلة ومسيرة ، وبالتالي يجب أن تكون التنمية بمعنى التنمية المستمرة في الاتجاه الإيجابي ، وليس التقلب الذي رأيناه . ولذلك في تحليل المنتدى على الأقل ، إن ما حصل في المنطقة ليس تنمية بشكل من الأشكال ، ولا يمكن أن يطلق عليه تنمية بمعنى التنمية ، وليس حتى نمواً اقتصادياً ، لأن هذه المفاهيم المحددة وهي معتمدة أساساً على الاستمرار والتحسن المستمر لفترات طويلة ، وهي تعبير أساساً عن تغير في الهيكل ، وإنتاجية الأفراد ، وكل ما حصل في المنطقة نحن نعرفه ، هي تقلبات ارتبطت بأسعار النفط وإنفاق النفط ، مرة يزيد متوسط الدخل ومرة ينزل ، وهذا يلغي تحقيق أي نوع من النمو الاقتصادي بمعناه الحقيقي ، لأن هذا يتطلب النمو لمدة عقود من الزمن مستمرة وغير منخفضة ، لذلك نجد أن العالم عندما يصل النمو عندهم في سنة من السنين (١٪) يعتبر كارثة ، وإنما يكون سلبياً ، فهذا لم يحصل في أي دولة تقريباً ، وإذا حصل فإنه يحصل كل ٦٠ أو ٧٠ سنة مرة ، بينما المنطقة سنتان (٥٠ ٪) ، وسنتان تحت (٥٠٪) ، وهذا يعني أن ما عندنا ليس تنمية اقتصادية ، وليس تنمية ، وطرحه كأنه تنمية وقياسه وتطبيق مؤشرات بوصفه حالة ، يضر ويخلط المفاهيم عندنا ، كما أنه يطرح في الإعلام ، لأن الإعلام عندنا لا يطرح إلا جانب الإنجازات ، الآن يبدو هناك تشجيع إلى حد ما ، بإضافة الإخفاقات ، ولذلك أنا معترض على النظرة الأساسية التي انطلق منها المشروع الدراسي ، وكان يجب أن يحدد الأمر ، ولاسيما أننا منتدى التنمية . هذه أول نقطة أحببت أن أشير إليها وأعاتب اللجنة التنفيذية ومدير المشروع عليها ، وأرجو أن يتم تجاوزها في الأوراق عندما تنشر ، هذا لا ينفي أن الأوراق ممتازة والبحوث ممتازة كبحوث متخصصة في مجال معين ولكنها لا تغطي الموضوع كله ، وليست منطلقة من موضوع المحصلة ، أو موضوع الاستمرارية ، أو موضوع التغير الهيكلي وارتفاع

الإنتاجية ، وإنما وصفت حالة موجودة وانتقدتها أيضاً في حدود التخصص أو الموضوع المعطى ، وهي لا تغطي الموضوع كله .

النقطة الثانية ، في تقديري أن النظرة إلى التنمية عندنا يجب أن تركز على المحصلة ، وإذا نظرنا إلى محصلة التنمية في الإنسان وأي نوع من الإنسان بنته في المنطقة ، لوجدنا الجانب السلبي أكثر من الجانب الإيجابي ، وأن هذا الإنسان في الحقيقة غير قادر على المنافسة في عالم أصبحت كلمة السر فيه هي المنافسة ، أعطي مثلاً : إذا سمح في المستقبل القريب أو البعيد للوافدين أن يكون لهم حقوق قانونية مثل المواطنين - وهذا وارد - فلن يستطيع المواطنون أن يحموا المراكز الاقتصادية والاجتماعية التي هم فيها ، وسيتدنون إلى أسفل الدرك ، وهذا عملياً هو الحماية والدعم غير الصحيح والحوافز المغلوطة التي أنشئت بما سمي بالتنمية .

إذا جئنا إلى الاقتصاد ، لوجدنا أنه ليس عندنا اقتصاد ، وإنما عندنا الصرف لإيراد المورد النفطي فقط لا غير ، لا قاعدة إنتاجية ، ولا قدرة على الاستمرار ، ولا توفير عمالة حقيقية إنتاجية ، وإذا الحكومة لم توظف ، تكون البطالة نتيجة طبيعية من نتائجها ، ولو نظرنا إلى الإدارة ، لوجدنا أسوأ إدارة موجودة ، هذا معروف على مستوى الإدارة السياسية ، وعلى مستوى الإدارة العامة ، وعلى مستوى إدارة القطاع الخاص التي هي أكثر فساداً من أي شيء آخر ، إدارة طفيلية وإلخ . . .

لو نظرنا إلى المجتمع ، هذه التغيرات التي حصلت أين صبت ، صبت في المجتمع ، هل بالفعل عندنا مجتمع قادر على أن يحمي نفسه ، هل عندنا مجتمع قادر على أن يعمل ضبطاً اجتماعياً لأفراده؟ هل عندنا مجتمع قادر على أن يواجه التحديات؟ لا أبداً ، عندنا مجتمع ، كامب عمل ، والمواطنون في الحقيقة حتى لو كانوا كثرة في العدد ، فإن دورهم في الحقيقة ليس بالدور الرئيسي ولا بالدور المؤثر ، وتمر الأمور أمامهم والأخطاء ولا يستطيعون أن يغيروا شيئاً ، هو مجتمع هش مفكك يصعب حتى من الناحية العلمية أن تطلق عليه تسمية مجتمع ، هذه هي محصلة التنمية ، وهذا الشيء الذي يجب أن ننتقده ، وهذا الشيء الذي يجب أن نبحث عن مسار له ، وأول

اعتـــراف يجب أن نعـترف به هو أننا بالفـعل ضـيـعنا فـرص التنمـيـة الـتي أتيحت لنا ، وأن المسار الذي نسير فيه مسار ضياع ، الضياع على المستوى الاقتصادي ، على المستوى الأمني ، على جميع المستويات نحن نسير على مسـار ضـيـاع ، وإذا اسـتـمـر فلن نكون الـتـيـار السـائد في بلدنا ، ولا حـتى متمتعين بشيء معين ، والخطورة أننا ننظر نظرة جزئية ، أننا حققنا هنا إنجازاً ونحن أحسن من غيرنا ، ولا نسأل لماذا ، نعتمد على مؤشرات خام ، نعتمد على أرقام غلط ، لو رجعنا وحللناها من جديد لأعطتنا مؤشرات أخرى تماماً .

هذا عـتـابي ، وأرجـو أن يربط المنتـدى أي لقاء باللقاءات السابقة ، ليكون هناك عمل تراكمي وليس كل عمل منقطعاً عن الآخر .

الرئيسة

شكراً للدكـتـور علي الكواري ، وأنت دائمـاً النمـوذج في العـمق ، وفي التحليل .

جيهان المير

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً للدكتورة ، وشكراً لمن دعاني لحضور هذا المنتـدى لأول مـرة ، واعـتـزازي وتقـديري لكل الأوراق التي قـدمت ، ولكل الزملاء والزميلات ، مداخلة الدكتور علي الكواري في الحقيقة أنا أعجبت بها جداً ، لأني أعتقد أنه مهم جداً تحديد مفهوم التنمية بشكل دقيق ، وفي نفس الوقت يكون بسيطاً ليفـهـمه الشخص العادي ، وهذا شيء مهم جداً ، في نهاية أي تنمية ، أعـتـقد أن التنمية إذا لم تصب في النهاية في عملية الكرامة الإنسانية ، وزيادة الكرامة الإنسانية ، فلا أظن أننا نقدر أن نسميها تنمية بشرية أو تنمية إنسانية ، ففي نهاية أي تنمية يجب أن يكون هناك كرامة إنسانية وسعادة إنسانية ، وإذا استطعنا في يوم من الأيام أن نخترع أو

أن نحصل على مؤشر يستطيع أن يقيس الكرامة الإنسانية في المنطقة ، عندي شك كبير في أن يكون هذا المؤشر مؤشراً عالياً .

عدة أوراق طرحت ، إحدى النقاط التي كانت تدور في ذهني وطرحها الأخ ماجد المنيف ، وهي ارتفاع معدلات النمو السكاني ، أتفق معه أن هذه مشكلة كبيرة في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط ، ولكن بالنسبة إلينا في منطقة الخليج لم يتم التركيز عليها ، وهي مشكلة كبيرة على الأقل في دولتين أو ثلاث في المنطقة ، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، تأثيرها ليس فقط في التعليم ، وإنما أيضاً في البطالة وفي الأمن في المنطقة ، فأتمنى في المنتديات المستقبلية التركيز على قضية الانفجار السكاني بشكل أكبر .

الدكتور خالد تكلم عن استراتيجية الدفاع والأمن في الخليج ، وتكلم عن التخوف الموجود بين دول الخليج ، أنا كمواطنة أعيش في منطقة الخليج ، أشعر أن الدول أو النخب السياسية الموجودة لا تستطيع أن تحميني أنا كمواطنة ، لأن أمني ليس معتمداً على ما يوجد على الأرض ، ولكن أمني يعتمد على ما يأتيني من السماء ، هناك دول تملك أن تحدث خطراً كبيراً جداً على المنطقة ، وهذه الدول بعيدة عن المنطقة ، لأنه لم يناقش حتى الآن الخطر الباكستاني أو الهندي على منطقة الخليج ، لم يناقش الخطر الإسرائيلي الموجود ، أنا لا أتكلم فقط على الخطر العسكري ، أتكلم عن الخطر البيئي والبشري على المنطقة ، ليس فقط على الإنسان ، ولكن أتكلم عن الخطر على التربة وعلى الماء ، تأثيرات المواد الكيماوية والنووية في المنطقة ، لم تناقش حتى الآن وهي تأثيرات خطيرة جداً ، وخصوصاً أننا نعتمد في مياهنا على منطقة صغيرة جداً ، ونستغرب أنه إذا كانت هناك بحوث معمقة وموضوعية تدرس تأثير هذه الأسلحة وخصوصاً ما استخدم منها في حرب الخليج على السلسلة الغذائية في المنطقة ، لا أعتقد حتى الآن أن هناك بحثاً علمياً حدث في هذا المجال ، فهذا الشيء يسبب لي قلقاً كبيراً ، فقبل أن نفكر في عدد الدبابات وعدد المدرعات وعدد السيارات ، أنا أعرف أنه ستكون هناك مظلة جوية تستطيع أن تحميني كمواطنة في المنطقة .

بالتأكيد هناك تخوف ، ويجوز أن يكون مرتبطاً ببعض الأحداث التي

جرت ، وأنا أتكلم هنا عن الكويت والسعودية ، أذكر أنه بعد حرب الخليج حدث حادث وقتل فيها جندي قطري ، ومن يومها وهذا الأمر سبب ألماً للقطريين لأنهم يشعرون أنهم شاركوا في حرب تحرير الكويت ، وهذا من وجهة نظري ، وليس من وجهة نظر بلدي أو وجهة نظر نظام سياسي ، هذا يسبب قلقاً ، عندما تحس أنك كنت مع غيرك في الوقت الصعب والشدة ، وتجازى بعدها بأشهر أن مواطناً عندك يقتل وهو يؤدي عمله ، هذه كانت بالنسبة إلي نقطة تحول للتفكير في قطر ، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار .

في رأيي إذا لم تكن مخرجات التعليم ولم يكن تعلم الإنسان للحياة ، فتعليمه ناقص ، كنت أتمنى بصفتي أول مرة أحضر ندوتكم ، أن تكون ندوتكم موجودة في الإعلام أكثر ، وأن يكون عملكم مؤسسياً أكثر ، وأن تتحولوا إلى مركز استراتيجي يمثل نخباً تمثل المنظمات غير الحكومية ، وكنت أتمنى أن أسمع وجهة نظر المنتدى في مبادرة الشراكة الأمريكية التي طرحها باول في ديسمبر .

عبد الرؤوف المبارك

شكراً ، الحقيقة ، بعيداً عن لعبة الأرقام كما ذكر الدكتور عبد الرزاق ، بمقياس سهل ، إذا أردنا أن نرى مستوى التنمية وما وصلت إليه دول الخليج أو المواطن في دولنا ، أعتقد أن هناك نظرة غير بعيدة نعرفها بسهولة ، أن هذه الدول تعتمد على مورد واحد وهو النفط ، ودورنا في استكشافه أو في إنتاجه أو في تصنيعه أو في نقله أو في تحديد سعره هامشي جداً ، فأعتقد أن هذا يعطي انعكاساً مهماً .

الأمر الآخر ، إذا أردت أن أقيس الإنتاجية ، فهل المتخرج الآن من الجامعة ، المواطن الخليجي المتخرج من الجامعة ، ظل ١٨ أو ١٩ سنة أو ٢٠ سنة يدرس ، ثم التحق بدائرة أو وزارة أو مصلحة حكومية ، هل هو منتج أكثر

من الفلاح أو الغواص أو البحار أو الصياد الذي كان يعيش على نفس المنطقة قبل ٦٠ سنة ، هل هو أكثر استقراراً من الناحية النفسية؟ هل هو منتج؟ هل هو مشارك أكثر؟ أعتقد أن كل هذه الأمور واضحة .

أشكر أولاً الإخوان الذين اجتهدوا وعملوا الدراسات وهذه دراسات مهمة ممتازة ، وأشكر المنتدى ، لكن ليس هناك شك أن هناك نظرة خارج الأرقام تعطينا صورة واضحة كذلك ، أتصور أن هناك علاقة متوازية ومتصلة جداً بين مستوى ما تحقق من الرفاهية ، مع ما يتحقق من المشاركة وما يتحصل عليه المواطن من عدالة اجتماعية ومن مشاركة سياسية ، لا يمكن أن تكون مختلفة أو منفصلة ، لابد أن تكون معاً .

عندي اقتراح ، يجوز أن يدرس ، هذا المنتدى في الحقيقة له دور فعال ، هذه أول مرة أشارك فيه ، وأشكر الإخوان الذين دعوني إلى هذا المنتدى ، أتصور أنه وصل إلى مرحلة لابد أن تدرس أو ينظر في إعادة النظر في مستقبله ، هل يطلب منه أن يبقى كما هو أو يتطور أو يتغير ، أتصور أنه حان الوقت لأن يكون هناك التحام أكثر ، واتصال ومواصلة بين هذا المنتدى وبين المجتمعات التي يعيش فيها ، وكذلك بين المؤسسات القائمة في المنطقة ، ويكون له دور ، ويمكن كذلك أن ينظر إليه على أساس أن يكون مؤتمراً ، تكون فيه المشاركة أعرض وأوسع ، وبذلك يكون له ثقل أكثر ، ويكون مسموعاً أكثر ، ويكون كذلك موضوع التمثيل فيه مهماً .

هناك أيضاً موضوع ذكر من قبل الإخوان ، وهو موضوع مجلس التعاون ، أعتقد أن الوقت الآن مناسب لأن ننظر في تفعيل دور المجلس من خلال عمله ، ومن خلال التعاون بين مواطنيه ، ومن خلال العمل الاقتصادي والاجتماعي المشترك .

منيرة الناهض

أهلاً وسهلاً ، صباح الخير ، أنا مثل أختي وأخي اللذين سبقاني ، أول مرة أشترك في المنتدى ، لذلك قد يكون جزء من الكلام الذي أتكلمه يكرر ما يقولونه ، أحب أن أحيي كل الأفراد الذين ساهموا في تأسيس هذا المنتدى والذين عملوا فيه ، والبحوث القيمة التي خرجت عنه ، كذلك أكرر وأنادي بأن يكون له دور أكبر في الإعلام يُنظر ، بمعنى أن يعرفه كل الناس الذين يعملون في التنمية ويدعون إليها ، أعتقد أنه قد آن الأوان لأن يكون أكثر وضوحاً .

أريد أن أتكلم عن السؤال ، ما العمل؟ على أي مستوى نسأل هذا السؤال؟ هل نسأل هذا السؤال على مستوى الدول الخليجية؟ هل نحن نتحدث باسم الدول الخليجية ، أم المجتمعات الخليجية ، ونسأل السؤال : ما العمل؟ نظراً إلى كل هذه التحديات التي نواجهها في المنطقة؟ أم أننا نتكلم عن «ما العمل؟» لنا كأفراد وكشخصيات تعاملوا في التنمية ، ولهم قناعات معينة في التنمية ، ماذا يمكن أن نعمل؟ كيف نحقق ما نريد أن نحققه من تطلعات؟ كيف نعيش قناعاتنا التنموية ، أم أن السؤال على مستوى المنتدى؟ هذا المنتدى ماذا يستطيع أن يعمل ، طرح الكثير من القضايا التنموية ، طرح كثيراً من التحديات ، طرح كثيراً من القناعات ، طرح كثيراً من الأولويات ، قدم الكثير من البحوث ، شخص المشاكل ، لكن ماذا يمكن أن يعمل المنتدى كمؤسسة إذا جازت العبارة؟

بالنسبة إلي سأتحدث عن ا لعمل الفردي ، عما يمكن أن يقوم به الفرد ، كلنا لنا قناعاتنا ، كلنا نعمل في هذه المجتمعات ، وكلنا لنا محاولات أو مساهمات في مجتمعاتنا ، أنا أجد نفسي مثلاً في المنظمات الأهلية ، أجد نفسي في التدريس ، أجد نفسي في التعامل مع الأصغر مني سناً ، أجد أنني أقدر أن أحقق من قناعاتي التنموية عن طريق العمل مع هذه المجموعات ، ولكن بالتأكيد لكل شخص منا وكل تخصص له قدرة على أن يعمل ، الجزئية الفردية كلنا نعمل فيها ، وكلنا ننجز فيها ، بالنسبة إلى المنتدى أعتقد أنه قد آن الأوان لأن ندرس أو نرجع مرة أخرى ونعيد النظر في

ما هي رسالة المنتدى ، ما هي أهداف المنتدى؟ ما هي الأهداف العامة . والأهداف الخاصة للمنتدى ، الآن مضى (٢٤) سنة والمنتدى يعمل ، والسنة القادمة ستكون (٢٥) سنة أي ربع قرن ، أعتقد أنه يجب أن تكون هناك مراجعة للرسالة ، ومراجعة للأهداف ، ما هي الأنشطة؟ سامحوني لأني لا أعرف ، حيث آتي لأول مرة ، وليس لدي أي نوع من الوثيقة لكي أعرف منها دور المنتدى أو كيف نشأ المنتدى ، يبدو لي أن المنتدى يجب أن يفعّل نفسه بشكل كبير من خلال أن ينقل المشاركة في نقلة نوعية ، لا أرى على المنصة كثيراً من صغار السن ، أقل من الثلاثين ، أين الجيل الصغير منها ، تكلم الدكتور ماجد وقال إن ٧٥٪ من جيلنا الخليجي جيل تحت سن العشرين ، ونحن الآن في هذا المنتدى . . . ، وقال كذلك إن تداعيات الخليج تعتبر تاريخاً بالنسبة إلى معظم الجيل الصغير في السن ، الصغار في السن لهم أفكار محددة ، لهم طريقة في التفكير محددة ، لهم إسهامات كبيرة جداً في مجتمعاتنا لا يجب أن نغفلها ، كذلك النقلة النوعية تكون في عدد النساء المشاركات في المنتدى ، يجب أن يكون هناك عدد أكبر ، أنا متأكدة أنه سيكون هناك نقلة نوعية في هذا الاجتماع ، ولكن أريد أكثر ، لابد أن يكون هناك أكثر ، بعدد العضوات .

الرسالة أعتقد – وقد أكون مخطئة – يجب أن يكون لها علاقة بالبحوث ، يكون لها علاقة بالتشخيص ، تحديد الأولويات ، زيادة المعرفة ، هل نحن في حاجة إلى أكثر مما قدمنا؟

كذلك يمكن نأخذ هذه الفرصة بوجودنا نحن كأفراد من مجتمعات خليجية مختلفة ، أن يكون الترابط بيننا ترابط مواطنة ، وأن ننقل الرسالة ليس فقط بالأفكار ، أن ننقل الرسالة إلى العمل الحقيقي الاجتماعي ، وتقوية المواطنة عند من نعمل معهم .

جاسم مراد

هل نحن بالفعل نريد تنمية لشعبنا ، من يرد تنمية لشعبه ويحثه على العمل ، يجب أن يعطيه بدل العمل الذي يعمله ، فإذا كان موظف في دائرة يعطى له حوالي ٢٠٠ أو ٣٠٠ دينار أو شيء من هذا النوع ، بينما الرجل الذي يعمل بيده ويشتغل ، ويعمل ويكد من الصبح إلى المغرب ، لا يحصل على ١٢٠ ، لماذا؟ لأن هناك عاملاً هندياً يشتغل بـ ٦٠ ديناراً أو ٧٠ ديناراً ، وعلى هذا الأساس نستغني عن العمالة الوطنية ، ولا ننمي عمالة بهذا الأسلوب ، العمالة يمكن أن نربيها بأن نشجعها أن تأخذ رواتب جيدة ، أو على الأقل نعطيها بطريق غير مباشر ، كأن نعطيها سكناً مجاناً ، نعطيها كهرباء ، نعطيها ماء ، نعطيها إعانة للأطفال . بالأسلوب الذي نسير به أعتقد ستحدث عندنا مشاكل كثيرة ، فإذا وصلت البطالة ، لنفرض مثلاً في البحرين ٣٠ ألفاً أو ٤٠ ألفاً ، هؤلاء مثلاً مجرد أن يدخلوا في الأسواق ويقوموا بإضرابات فستحدث قلاقل في البلد ليس لها أول ولا آخر ، فلذلك يجب أن نأخذ من الغني الذي يطلب عاملاً أجنبياً ، كل شهر ١٠٠ أو ١٥٠ ديناراً أو ٢٠٠ دينار ، بحيث إن هذه المبالغ تجمع وترفع لمصلحة المواطن ، ونحثه على أن يعمل ، فإذا أنا عملت كموظف بـ ٢٠٠ دينار ، لكن إذا أعمل ككهربائي بـ ٣٠٠ دينار ، فهذا أفضل لي من أن أعمل بـ ٢٠٠ دينار ، فمن أين آتي بهذه الأموال التي يجب أن أدفعها للعامل البحريني أو العامل الوطني ، نأخذها من العامل الأجنبي ، من الذي يطلب عاملاً أجنبياً ، من الناس الذين يطلبون خدماً ، لأنه لا يمكن في البحرين مثلاً تقريباً ٢٠٠ أو ٢٤٠ مليون دينار تخرج سنوياً إلى الخارج ، يجب أن نحد من هذا الشيء ونشجع عيالنا أن يدخلوا إلى العمل ، كيف نشجعهم من دون هذه الطريقة؟ الخلافات بين دول الخليج وصلت أن الحكومات أو الحكام يمسكون الحداجة الذين يصيدون السمك ، فهل يجوز هذا في بلدين الحدود بينهما متقاربة؟ أن يمسكوه ويضعوه في السجن ، أتصور أن هذا غير ممكن .

كذلك يجب أن نبعد الدين عن السياسية ، ديننا دين حضارة ، والإنسان يجب ينتبه إليه ، وأن يحافظ عليه ، ويحاول أن تكون سمعته حسنة ،

لكن بالأسلوب الذي نسير عليه نحن نشوه صورة الدين ، يقولون الجمعية الفلانية البحرينية ، الجمعية الوطنية . . . إلخ ، لا يزج الإسلام بها ، ليس لنا ليس لـ ٢٠٠ ألف عندنا أو لـ ٣٠٠ ألف في قطر ، الإسلام يدين به تقريباً بليون ونصف بليون نسمة ، هل نحن الذين نحرص عليه؟ . . . . ، نحن بأسلوبنا نشوه سمعة الإسلام ، نشوه الحضارة العربية بهذا الأسلوب ، يجب أن نكف عن هذا الأسلوب ، حتى يكون لديننا قيمة .

أيضاً بالنسبة إلى الاقتصاد ، نحن الاقتصاد الذي عندنا الآن (بلبول كفاه العصفور) ، بلبول يقترض ، والعصفور يستدين ، والعصفور يكفله ، من أين نحصل على البلبول ومن أين نحصل على العصفور ، كلهم طاروا ، ما هي الأسباب؟ ذلك لأنه ليس هناك حكم ، ليس هناك محكمة اقتصادية ، ليس هناك قوانين اقتصادية ، لا يمكن بهذا الأسلوب الذي نسير به ، أن يصير عندنا اقتصاد ، أو يصير عندنا استقرار ، بل أتصور أنه خلال السنوات القادمة سيصير عندنا قلاقل بدرجة كبيرة ، سواء أعطيت لنا الديمقراطية أو لم تعط لنا الديمقراطية ، لأنه حتى الديمقراطية التي يعطونك إياها يخربونها ، إنك لا تقدر أن تسائل ، إنك لا تقدر أن تعرف الميزانية من أين ، ديوان المحاسبة يضعونه تابعاً لرئيس الوزراء ، لا يمكن أن تحدث ديمقراطية بهذا الأسلوب ، أعتقد أننا إذا استمررنا بهذا الأسلوب ، سيصير عندنا مشاكل كثيرة ، وأنا في هذا المنتدى لا أسمع حلولاً ، أسمع تشخيصاً ، لكن أين الحل؟ لا يوجد .

محمد سعيد الطيب

شكراً سيدتي ، سأحاول أن ألخص مداخلتي في ملاحظتين وثلاثة مطالب ، يبدو بعض المتحدثين وكأنهم يمثلون الحكومات أو مندوبي الحكومات ، أتصور أننا كنخبة نحن أقرب إلى الناس وإلى آمالهم وأحلامهم وتطلعاتهم من الحكومات .

الملاحظة الثانية والأخيرة ، تخص أخانا الكبير الأستاذ جاسم مراد ، حكاية النظرة الفوقية والمتعالية إلى الأجانب في الخليج ، معذرة للأستاذ جاسم ، فهو يسميهم الأجانب ، ونحن في السعودية نسميهم الوافدين أو غير السعوديين ، وهي الترجمة الحرفية والأمينة لكلمة الأجانب ، ولكن المشاعر واحدة ومشتركة ، نظرة فوقية ، ونظرة متعالية ، ونظرة دونية إليهم ، ونكران لما بذلوه ، إذا كنا ندعي أننا أنجزنا شيئاً في الخليج ، وأن عندنا عدداً من الجسور أو الطرقات أو المستشفيات أو المدارس أو المعاهد أو . . . ، من أنشأ هذا؟ هل هم أبناؤنا المترفون هم الذين وقفوا تحت الشمس وشقوا الطرقات ، وبنوا الجسور ، ومدوا مواسير الكهرباء والمياه ، ومددوا كوابل الهاتف ، هم عشرات الألوف الذين وقفوا تحت الشمس ومازالوا يقفون تحت الشمس ، ترى ما أنا أجنبي - فأنا حجازي منذ ألف عام في مكة المكرمة - فالحقيقة النظرة إلى الأجنبي يجب أن نخفف منها ، ويؤسفني أن أبناءنا ينشؤون على هذه النظرة الفوقية والمتعالية إلى الأجانب ، وينشأ على إيقاع أنا خليجي وكل الناس تنقص ، وأنا زودي ، نظرة ناس إن شاء الله مستقبلهم محفوف بكل المخاطر إذا استمروا على هذا ، نظرة سخيفة ، ومقيتة ، وادعاء الخصوصية ، وادعاء التميز ، هذه كلها أمراض ، ويجب على الدكتورة رفيعة أن تساعدنا في التخلص منها .

الثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول ، أن نطلب إقرار عدم قراءة الورقة المقدمة وإنما استعراضها .

المطلب الثاني ، هو الأخذ باقتراح الزميل الدكتور سعد الزهراني ، بإدراج بند التوصية ، أي لابد أن يكون عندنا توصية ، آن الأوان ونحن نقترب من العام الخامس والعشرين أن يكون عندنا توصية .

المطلب الثالث ، هو الإشادة بالورقة العظيمة ا لتي قدمها الدكتور عبد الخالق ، عن أوضاع الحريات في منطقة الخليج ، التي أسماها بكل حصافة وذكاء «البعد السياسي» هي في حقيقة الأمر أوضاع الحريات في منطقة الخليج ، وآن الأوان إذا كان منتدانا في يوم من الأيام له

ظروفه في التحفظ على بعض الأمور أو التطرق إلى بعض الأمور مثل التطرق إلى أوضاع الحريات ، أنا أعتقد أن أوضاع الحريات ينبغي أن تكون بنداً أساسياً في منتدانا ، لابد في كل عام أن نتطرق إلى أوضاع الحريات ، وأرجو التفضل أن تقروا هذا ، وأن تكونوا أقرب إلى الناس وهمومهم وأحلامهم ومعاناتهم .

رفيعة غباش

بسم الله الرحمن الرحيم ، بداية أتحدث مثل الدكتورة منيرة الناهض والدكتور عبد الرؤوف ، أننا ضيوف جدد على هذا المنتدى ، حضورنا لأول مرة ، والحقيقة أعلن عن جهلي ليس فقط لحضوري لأول مرة ، ولكني أسمع عنه لأول مرة ، إما أن هذا لغياب الحضور الإعلامي للمنتدى ، أو أن هناك سياسة استقطاب واستقصاء للمنتدى ، وأعتقد أنها مسألة تستحق أن نقف عندها ، أو أنها تعكس فعلاً انشغالنا بأمور أكثر تخصصية عن هذا المنتدى ، وفي الحقيقة عندما رغبت في ترشيح بعض الأسماء للحضور ، وجدت أن الأمر ليس بالسهولة والسلاسة ، فشعرت أني قد أكون مقبلة على الاشتراك في منظمة سياسية سرية ، لا أعرف رسالتها تحديداً ، ولكن أتيت بدافع الرغبة في المشاركة .

استكمالاً لكلام الدكتورة منيرة الناهض في مسألة الجيل الثاني ، أعتقد على الناس الذين عندهم هذا الإحساس العالي بالمسؤولية ، أن يتركوا أوطانهم وبيوتهم يومي الخميس والجمعة ، ويجتمعوا في خلوة فكرية ، قلة الآن في الوطن العربي وفي منطقتنا ، وبالتالي يجب أن نحرص على بناء جيل آخر مستعد لتبني هذا الإحساس بالمسؤولية وحمل الرسالة ، وأبسط الأمور ربما أن معظم الحاضرين هنا أكاديميون أو في المؤسسات يمكن أن يرشح طالباً أو اثنين من المتميزين أو الذين لديهم الإحساس فعلاً بالرغبة في المشاركة ، ويكونوا هم الخط الآخر إن شاء الله لاستكمال أي عمل جاد في المنطقة .

الملاحظة الثانية ، كنت أتكلم مع الدكتور عبد الملك الحمر بالأمس ، أن ثلاثاً من المؤسسات أو المنظمات التطوعية أو الفكرية بقيادة خليجيين ، سواء كان منتدى التنمية أو منتدى الفكر برئاسة الأستاذ عبد الملك الحمر ، أو مؤسسة الفكر العربي برئاسة الأمير خالد الفيصل ، هذا يعطي أن المجتمع الخليجي الذي يشرح نقداً كل يوم يحمل كفاءات قادرة على حمل رسالة وحمل مسؤولية عالية الالتزام والانتماء ، حتى نعيد الرؤى الإيجابية ، ويمكن كطبيبة نفسية أن أشعر أحياناً أن كثرة النقد وكثرة التشريح توقفنا حتى عن الرغبة في تجاوزها ، وبالتالي نقبع في هذا الإحساس بالذنب أننا لم نقدم شيئاً ، ربما مداخلة الدكتور علي الكواري ربطت التنظير بالواقع وأراحتنا قليلاً ، أنه ذكر تغييب أعمال سابقة في مواضيع التنمية ، التنمية هي عملية بناء تؤدي إلى حالة معينة ، قد تتفاوت المؤشرات من مجتمع إلى آخر في قضية ما هو الوضع الأمثل للتنمية الذي نريد أن نصل إليه ، وهذا في الحقيقة ليس سؤالاً فكرياً ، ولكنه سؤال أكاديمي علمي ، يحتاج إلى رصد مؤشرات واضحة ، وقد تتفاوت من بلد خليجي إلى آخر ، فقد تكون المؤشرات في البحرين تختلف عن مسقط ، تختلف عن دولة الإمارات إلخ . . .

فلن نعمم الحديث ونعطي الجميع نفس المستوى في المقياس ، إذا سرنا بطريقة البحث العلمي ، ما هي الخطوات التي تؤدي بنا إلى تحقيق هذا الحال من التنمية الذي نكون نحن راضين عنه ، فنحن نريد في الخمس سنوات القادمة أن نحدد هذه الأرقام على كل المستويات ، وهذه الأبعاد التي تترتب عليها الأرقام ، وبالتالي لو في خلال سنتين لم نخط خطوة ، نعرف أين نحن ، وبالتالي ماذا أعاقنا في هذا الوقت ، وبالتالي كيف نستطيع أن نضع بدائل ، أما في الحديث بشكل عام إذا كنا في الأوساط الرسمية قلنا شعر في التنمية ، وإذا اختلينا بأنفسنا شرحنا أنفسنا وقلنا ما عندنا أي مستوى من التنمية ، وهذا التفاوت في الرؤى ، وفي المواقع ، أعتقد أنه حالة غير صحية علينا نحن ، لأنني من الناس ، إذا كنت في مجتمع غربي أتحدث حديثاً إيجابياً عن مجتمعي ، لكن أحياناً تأتيني أرقام تهزني ، فياليت من

خلال هذا اللقاء أن يتم وضع مشروع بسيط كل عن دولته عن مؤشرات التنمية التي نسعى إليها ، هذا الكلام نفسه الآن خرج به تقرير التنمية الإنسانية منذ دقيقة واحدة ، لأنه حصل على نقد كثير ، لأنه لا يعكس كل مجتمع بحال ، الآن مطلوب من كل مجتمع أن يعد تقرير تنمية إنسانية خاصاً به ، وقد بدأت لبنان بهذا .

الرئيسة

ليتك يا دكتورة رفيعة تكتبين اقتراحاتك وتقدمينها لتبحثها اللجنة التنفيذية .

شملان العيسى

أعتقد أن الأوراق التي قدمت يوم أمس ممتازة ، كلها تشير إلى«ما العمل؟» . نعرف تماماً أن التغيير من الداخل صعب ، إذا لم يكن بطيئاً جداً ، اليوم نحن مقبلون على التغيير من الخارج ، نجد في نفس الصالة ممن ينتقد أوضاعنا الخليجية العربية ليل نهار على مدى ٣٠ عاماً ، يقف عقبة ويعارض التغيير القادم في العراق ، نفس الأشخاص ، نفس السياسيين ، سواء كانوا قوميين أو يساريين أو إسلاميين ، الجميع يعارض التغيير ، سبحان الله ، تعارضون تغيير الأنظمة هذه التي أنتم غير راضين عنها؟ الآن فجأة الجميع يرفض التغيير في العراق ، السؤال المطروح علينا ، وأتمنى أن تكون الندوة القادمة قريبة ، التغيير قادم بسرعة ، ما شكل ردود فعل الدول الخليجية تجاه التغيير في العراق؟ خصوصاً العراق الديمقراطي المدعوم من الولايات المتحدة ، الذي يسعى لأن يحقق القضايا التنموية التي طرحها الدكتور عبد الخالق أمس الخاصة بحقوق الإنسان ، والشفافية وغيرها ، ماذا سيكون مصير اقتصادنا إذا فتحت العراق بدعم أمريكي؟ وزاد دخل النفط ، ماذا سيكون مصير الدول الخليجية؟ ما هو مستقبل المنطقة بعد أن تتوجه أمريكا إلى كسر

الجمود الموجود في الخليج؟ ما هي تصرفاتنا؟ مع وجود أنظمة وشعوب تقليدية ، يجب علينا أن نرحب بالتغيير القادم في العراق؟ ما هو طبيعة التغيير في العراق؟ لا أحد يعرف طبيعة الديمقراطية في العراق؟ ولكن بالتأكيد مهما تكن طبيعة الديمقراطية العراقية القادمة ، فستكون حتماً أفضل من الموجود في الخليج والوطن العربي اليوم .

علي فخرو

شكراً جزيلاً سيدتي الرئيسة ، أنا لدي محاولة لوضع يكون لنا في الجو ، الجو يتكون الآن في هذه الحالة من ثلاثة عناصر رئيسية .

الجانب الأول الذي تفضل به الدكتور علي الكواري ، من أنه فعلاً عبر (٤٠ ، ٥٠) سنة انتهت التنمية في دولنا ، إلى أنها تنمية فيها الكثير من التشوهات ، وبالتالي فهي مقلقة إلى أبعد الحدود ، لأنها تنمية غير قادرة على أن تحدث حركة تراكمية في المستقبل قادرة على أن تطور هذه المجتمعات .

الجانب الثاني ، أنه يجب ألا ننسى أن السنوات القادمة ستبرز رجوعاً حقيقياً - وأنا أعني كل كلمة أقولها - رجوعاً حقيقياً لهيمنة واستعمار أجنبي في هذه المنطقة ، وهي قضية يجب أن تقلقنا إلى أبعد الحدود لأنها إن ضمت إلى النقطة الأولى وهي تشوه التنمية ، ثم أضيف إليها أن هناك تردداً حقيقياً عند السلطات السياسية في هذه المنطقة من التنازل أكثر من أجل إقامة أنظمة ديمقراطية وشفافية إلخ ، هذا التردد موجود ، وفي الواقع في أي لحظة تستطيع السلطات السياسية في هذه المنطقة أن تنتكس على ما تعطيه .

فنحن الآن أمام مجموعة من ثلاث ظواهر بالغة الخطورة ، وبالغة الأهوال في المستقبل ، وأنا أردت أن أضعنا في هذه الصورة لأقول إننا في هذه الحالة ، في هذا المنتدى ، بكل هذه الأسئلة التي يطرحها الإخوان ، فيما يتعلق بالعمل إلخ .

أقترح على الهيئة التنفيذية وعلى الإخوان المسؤولين عن هذا المنتدى :

أن الورقة القادمة بعد (٢٥) سنة من التحليلات والكلام الممتاز والجيد ، والتقارير التي خرجت ، لعله آن الأوان أن نتجه إلى أحد أمرين :

الأمر الأول أنه قد يكون من الأفضل لهذا المنتدى من أجل أن يؤثر تأثيراً بالغاً في هذه المنطقة ، أن يكون له تقريره السنوي ، عن المنطقة بكاملها ، هل هناك تنمية أم لا؟ أي بمعنى آخر تقييم سنوي شامل ومعقول عن هذه المنطقة حتى يرجع إليه ، ولأنه لا توجد أي جهة تقيم هذه المنطقة تقييماً تنموياً صحيحاً بما فيها الـ (UNDP) التي تكلمنا عنها بالأمس ، لأنها نظرات عامة ومختلفة .

أو في اجتماعنا القادم ، وهذا اقتراح محدد سيدتي الرئيسة ، أقترح أن تكون الورقة من الخطاب إلى الفعل ، دعنا نطرح هذا السؤال ، هل نستطيع أن ننتقل من الخطاب الذي بدأناه منذ (٢٥) سنة وفي كل عام نتحدث عنه ، إلى أن نتحدث الآن عن الفعل ، والفعل الذي لا يخصنا فقط كمجموعة ، وإنما الفعل في المجتمع الخليجي بكامله ، مجتمع مجلس التعاون ، أنا أرى أنه من الممكن - على الأقل في الجلسة في السنة القادمة - أن ننتقل إلى أحد الأمرين ، فلعله يكسر هذه الحلقة التي استمعنا لها عدة مرات من الإخوان . جميع المواضيع المتعلقة بهذه المجتمعات الموجودة ، أحد الإخوان قال يجب أن نهتم بالتربية والتعليم ، الذي أعرفه أنا أن مجلس التعاون طلب للسنة القادمة تقريراً متكاملاً ، والآن تتكون لجنة من أجل دراسة هذا الموضوع ، ولجنة خارج الأنظمة الرسمية ، فدعنا لمدة عام على الأقل أن نقطع الماضي ونفكر في المستقبل على أساس أن ننتقل من الخطاب إلى الفعل ، وهذه قضية بالغة الأهمية .

النقطة الأخيرة ، أنه إذا كان الإخوان يريدون شيئاً محدداً بالنسبة إلى الفعل ، فلنتحدث نحو جبهة ديمقراطية في دول مجلس التعاون ، لأن هذه أيضاً فعل ، وهي نقطة عملية بحتة .

عبد الوهاب التمار

شكراً سيدتي الرئيسة ، كل كلامي سينحصر في ما هو العمل؟

العمل كما سمعنا من إخواننا الأعضاء الجدد الذين شرفونا في هذا الاجتماع من الإمارات والسعودية ، بالفعل وصل وقت التفكير في العمل الفعلي المثمر .

نحن ظللنا (٢٣) سنة نتكلم مع بعض ، يقنع بعضنا البعض ، وتتفتت قلوبنا ، ونخرج من هنا ، وبعد فترة من الزمن طويلة وصلنا إلى قضية التوسع في النشر ، وبدأنا ننشر بشكل أوسع ، وكانت له نتائج حميدة ، وكما نبهنا الأخ الدكتور علي الكواري أننا ما عدنا في مسار تنمية ، نحن الآن في مسار ضياع ، فإذا كنا نوافق على ذلك ، فيجب علينا أن نعمل كل ما نستطيعه لنوقف هذا الضياع ، الوضع عندنا بين اثنين ، بين مواطن غافل ومضيع ، وبين مدير للتنمية ليس بقادر على توجيه التنمية إلى مسارها الصحيح كما تقتضيه المصلحة الوطنية وكما نراها ، وكما أثبتت البحوث المتوالية على مدى (٢٣) سنة في هذا المنتدى ، إذن يجب أن نعزز هذه المبادرات التي طرحها الإخوان هذا الصباح ، لتصور عملي ، أن نحدد للجنة التنفيذية أن تتدارس وضع منهج لتحرك كل أعضاء المنتدى نحو غايتين :

الغاية الأولى هي التوعية ، توعية المواطنين الغافلين عن الخطر والركون إلى خدر الرفاهية الوقتية الزائفة ، لأن ليس لها أعمدة لكي تسندها ، ونرجو أن تحدث ، هذا بالنسبة إلى المواطن المغلوب على أمره .

وبالنسبة إلى صاحب القرار ، إن كان في حكومة أو كان في مجلس نيابي ، أو كان في مجلس استشاري أو كان في حركة سياسية ، ، علينا أن نضغط عليه في كل موقع ، في مختلف الحركات والتوجهات السياسية ، أنقذوا بلادكم ، انقذوا شعبكم ، أنقذوا أنفسكم ، لا تجعلونا نترك هذا العالم ويلعننا أبناؤنا من بعدنا بأننا لم نعمل شيئاً جدياً لهم من بعد ما رأينا وشعرنا وعاصرنا الألم بالخطر الداهم .

إن الدراسات الأربع التي قدمها الأخ مدير المشروع السنوي والإخوة الباحثون الذين ساندوه في إنجاز هذا العمل البحثي العظيم ، ومداخلات الأمس التي زادت الصورة لنا جلاءً ، قد أكدت لنا من جديد الحقيقة المرة التي أدركها أعضاء هذا المنتدى منذ تأسيسه قبل ما يناهز ربع القرن من الزمن ، ألا وهي أن ما يوصف في بلادنا بالتنمية الوطنية ما هو إلا إنجازات قشرية مقتصرة في الأساس على التمدين والتحضر العمراني والرفاهية الاجتماعية ، فهذه التنمية المدعاة ، اعتمدت على توظيف عائدات البترول في الصرف المتعجل دون تبصر بعواقب الأمور ، وتظل أسيرة لاستمرار تدفقات هذه العائدات . ولم تتقدم هذه التنمية على طريق البناء في صورة قواعد إنتاج ضاربة الجذور في الاقتصاد الوطني تستند إليها المنجزات الوطنية ، وقادرة على النماء الذاتي والتوسع استجابة للحركة الدائبة لمجتمعاتها وتطور طموحاتها . وهي في ذات الوقت لم تعن بالجوانب الأخرى للتنمية المجتمعية التي تكفل للمواطن كرامته كمواطن عامل ومسؤول تجاه مجتمعه بما يعمق ولاءه لوطنه ويذكي إسهامه في إدارة مجتمعه .

وإنه لمؤسف حقاً أن نجد ، بعد ما يزيد على نصف قرن من عصر البترول في منطقتنا ، أن منجزاتنا التطويرية مادية ومعنوية مهددة بالانحسار ، وربما الضياع الكلي ، بسبب متغيرات لا نملك التأثير اللازم فيها لحفظ توازن مجتمعاتنا وتأمين الحياة الكريمة لنا ولمن سيأتي من بعدنا ، فوا حسرتاه!

إذن ، فما العمل؟ . . . والقوم نشوى بما لاينشي إلا الغافلين «أو ليس هناك ما يترتب على هذه الوجوه السمحة التي يقلقها ما آل إليه الحال في مجتمعاتها ، أن تعمل شيئاً ما لإيقاظ الغافلين وإرشاد من أضل قومه سواء السبيل؟»

نعم هناك حاجة إلى بدء العمل منذ اليوم . . . . وطريق الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة ، ولعل هذه الخطوة تكون إن رأيتم ، تكليف اللجنة التنفيذية بتدارس مشروع لتحرك أعضاء المنتدى بشكل منسق للتوعية الشعبية للغافلين ، والضغط على أصحاب القرار لتغيير المسار إلى الاتجاه الصحيح .

سعد الزهراني

يبدو لي أن هناك اتفاقاً في هذا المكان على أن ما يمارس في دول الخليج هو ليس تنمية ، المشكلة هي أننا لم ننظر إلى التنمية بمفهومها الشامل بأبعادها المختلفة ، التنمية ليست تنمية في جانب إنساني فقط أو اجتماعي فقط ، أو اقتصادي فقط ، أو تربوي فقط ، أو سياسي فقط ، لكنها لكي تكون تنمية حقيقية ، لابد أن تأخذ الشمولية ، بمعنى أنها تتناول جميع هذه العناصر ، وبنوع من التوازن ، لأن أي إغفال لأحدها سيؤثر في الثاني ويحدث نوعاً من الخلل ، الإشكالية الكبرى هي أن التنمية التي تمارس اليوم في العالم عليها نقد كبير ، وتجاوزها الزمن ، والآن الحديث عما يسمى بالتنمية المستدامة ، والتنمية المستدامة تنمية مختلفة اختلافاً جذرياً عن التنمية التي تمارس الآن في العالم ، ثبت للعالم أن التنمية التي مورست خلال السنين الماضية ، زادت العالم فقراً ، وزادته جهلاً ، وزادته مشاكل ، وحروباً وتخلفات وخلافات ونزاعات ، ولم تؤد إلى أي نتائج حقيقية للإنسانية ، الآن المطروح على مستوى العالم ، ولعل اليونسكو تطرح هذا بشكل جدي ، هو مفهوم التنمية المستدامة ، هذا المفهوم يعتقد أن جميع المعايير التي جلسنا نتكلم عنها من أمس ليست معايير حقيقية للتنمية ، ولا تعتبر مؤشرات صحيحة للتنمية ، هناك مؤشرات جديدة ، وهناك نظرة جديدة إلى تنمية الإنسان .

أنا أتمنى أن هذا المنتدى إذا كان هناك نقلة نوعية فعلاً في النظرة إلى الأمور بالإضافة إلى الأشياء التي ذكرت من الأول ، أن تبدأ نظرتنا إلى التنمية من هذا المفهوم الجديد ، أعتقد أنه مفهوم يستحق فعلاً أن نتمعن فيه ، لأنه في تصوري هناك الكثير من الحلول لمشاكل التنمية الحقيقية ، سواء التي نعانيها في دول الخليج ، أو حتى يعانيها العالم كله .

الجانب الثاني ، إن لديّ سؤالاً لإدارة المنتدى ، نحن في العام الماضي تحدثنا عن موقع للإنترنت تنشر فيه البحوث ، فحتى الآن لم نر شيئاً ، فهل وصل هذا المشروع إلى نتائج إيجابية؟

حصة لوتـــاه

شكراً السيدة الرئيسة ، أعتقد أننا كلنا متفقون على أن هناك إشكالية في مشروع التنمية الخليجي ، كما قلت بالأمس ، ولم نتساءل إذا كانت هناك إشكالية حقيقة في التنمية كمفهوم ، فمن المشكلات التي نعانيها ، أننا أحياناً نرحل المصطلح من بيئته وسياقه ، ونحاول أن نطبقه في بيئة مختلفة ، وعندما تفشل المسألة نعيد أو نوقع اللوم على البيئة نفسها التي حاولنا أن نتعامل معها بهذا المصطلح ، أنا أنطلق من أننا يجب كنخبة خليجية – وأنا أول مرة أجتمع معكم في هذا المنتدى ، واسمحوا لي أن أستخدم جزافاً كلمة نخبة ، وربما نحن أعطينا أنفسنا هذا الحق ، ولم نتساءل إذا كنا فعلاً نستحقه أو لا – هذه المجموعة من البشر أتمنى أن تعيد النظر في مفهوم التنمية نفسه ، هل هناك مشكلة ، وأود أن أحيل المهتمين إلى كتاب قيم في هذا الموضوع اسمه (Development Dictionary) قبـــل أن نراجـــع أنفسنا في كثير من الأمور ، يجب أن نتابع ما صدر في هذه المسائل وأن نقرأها بدقة شديدة ، وأن نعرف إذا كانت هناك مشكلة حقيقة حتى في مفهوم التنمية نفسه .

استناداً إلى هذا القول ، أقول إنه يجب ألا ننسى أن دول الخليج أخذت بموضوع التنمية انطلاقاً من مفهوم التنمية الغربي ، استعارت المفهوم وحاولت أن تطبقه ، ونسينا أن المفهوم انطلق من رؤية العالم كمادة قابلة للاستهلاك بما في ذلك البشر ، وغابت النظرة النقدية وأنك ضمن بيئة يجب المحافظة عليها . قبل قليل ذكر الأخ الزميل سعد الزهراني عن التنمية المستدامة ، الآن التنمية المستدامة ظهرت بسبب فشل مشروع التنمية القديم ، دول الخليج أخذت بفكرة التنمية ، نحن نقول إنها أخذت بتنمية غير حقيقية أو بتنمية مغلوطة ، ولكن لم نتساءل إذا كان حتى المفهوم نفسه بحاجة إلى إعادة النظر ، مشروع من مشاريع التنمية مثلاً في إحدى دول الخليج ، في دولة الإمارات ، لم يأخذ بعين الاعتبار قضية جوهرية وأساسية ، وهي قضية المياه ، توسعت المدن وتوسع عدد السكان ، وأغفلت تماماً قضية لن تعيش البشرية من غيرها ، دولة مثل دولة الإمارات تعيش على مياه البحر ، وتصرف على

هذه المياه حوالي (٤,٢) مليار دولار سنوياً ، وإن لم تجد هذا العائد من النفط ، فماذا سيشرب البشر؟ فهذه القضايا الأساسية والجوهرية التي يجب إعادة النظر فيها الذي ألاحظه أننا ننطلق من مفهوم أننا أخفقنا في مفهوم التنمية ، ولم نتساءل إذا كانت هذه التنمية في حاجة إلى إعادة النظر في استعارتها من دول مختلفة ، ينتقد الإنسان الخليجي بأنه سلبي ، المساءلة تقع أكبر على المثقف نفسه ، نحن الآن إذا كنا نأخذ المصطلحات ونتعامل بها وكأنها مسلمات ، هذه أيضاً سلبية .

هذا لا يعني إعمال الفكر ، والمساءلة فيما إذا كان هذا المصطلح لبيئة محددة وظروف محددة ، فأنا متأكدة أن كثيراً من الزملاء الموجودين هنا ، ربما لم يكونوا يمينيين في تفكيرهم ولا رأسماليين ، ولكن لم يتساءلوا إذا كان فعلاً مصطلح التنمية مصطلحاً رأسمالياً أو لا ، مصطلحاً نظر إلى البيئة كمادة يفترض السيطرة عليها بما في ذلك الإنسان ، وهذه فكرة رأسمالية ، من المفروض أن تسيطر على الإنسان والبيئة من أجل المصلحة ، انتهت في النهاية إلى أن أصبحت التنمية كما يقولون (Development for development sake) الإنسان نفسه كان في آخر الاعتبارات في هذه المسألة .

القضية التي يجب الاهتمام بها للمستقبل ، إعادة النظر في كثير مما نحن أخذناه كمسلمات ، وإعادة القراءة النقدية للأمور ، نحن بحاجة إلى أن نخرج من هذه اللقاءات بشيء ، ربما اليوم نكتشف كما ذكر الأخ العزيز الدكتور علي فخرو ، أن المستقبل ليس بتلك الصورة الجميلة التي يتمناها الإنسان ، ونحن مطالبون بوقفة أخرى ، صحيح أن وجودنا في هذه المسألة كما ذكرت الدكتورة رفيعة ، فيه نوع من الارتباط أمام الناس ، كنت أتمنى أن يكون هناك شيء ومردود من هذه اللقاءات ، أتمنى أن يتحول المنتدى إلى مؤسسة يمكن أن يكون لها دور وفاعلية ورأي أكبر فيما يحدث في هذا المجتمع الخليجي الواحد .

عبد الوهاب الهارون

شكراً الأخت الرئيسة ، في الحقيقة نشكر الإخوة الباحثين الذين قدموا الأوراق بالأمس ، وبالفعل يشعر الإنسان أنه أصبح لديه تحصيل جيد ومعلومات مهمة اكتسبناها من خلال قراءتنا لهذه الأوراق ، وكذلك من الاستماع إلى العروض التي قدمت ، لكن كنت أتمنى من المنتدى أن تكون إحدى هذه الأوراق ورقة خاصة فقط لتحليل وعرض التقرير نفسه ، تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي ، إلا أن كل الأوراق تقريباً اعتمدت على هذا التقرير ، وأصبح كأن هذا التقرير هو حقائق مسلم بها ، ونبني على ضوئها أموراً مستقبلية ، علماً بأن هذا التقرير أساساً ووجه بضجيج إعلامي على مستوى العالم ، وأيضاً انتقد على مستوى الوطن العربي في كثير من الحالات ، وعندنا في الكويت الدكتور أحمد بشارة كتب عن هذه المنهجية التي اتبعها الإخوة الذين وضعوا التقرير ، وبالتالي إلى ضياع من يتحقق من هذه البيانات .

أيضاً فيما يتعلق بالجانب السياسي ، في قضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، أعتقد أن هناك شعوراً بالمبالغة أكثر من اللازم ، والوضع خصوصاً في الخليج ، وحتى في الوطن العربي ، وضع سيئ جداً ، قد يفيدنا هذا على المدى البعيد ، في إشاعة الديمقراطيات وحقوق الإنسان ، لكن أعتقد أنه استغل استغلالاً جائراً من بعض الإعلام الخارجي ، وهذا مهم جداً ، كثير من الصحف الغربية كتبت الكثير وقالت شهد شاهد من أهله ، ثلاثون عالماً عربياً يكتبون هذا التقرير ، وبهذه النتائج والاستنتاجات التي وصل إليها ، الإيكونومست كتبت مقالة اسمها «هكذا المرء يؤدي بنفسه إلى الفشل» إشارة إلى العالم العربي ، وأعطوا إيحاء في كثير من الجهات العالمية بأن ها هو الوطن العربي ، ها هو وضعه ، وبالتالي لا يلومونا بأن سبب التخلف هو إسرائيل أو حتى الاستعمار السابق في الوطن العربي ، وإنما أنتم العرب أساساً سبب التخلف ، وتعملون للتخلف ، هذا في الحقيقة كان الانطباع السائد ، وهذا أيضاً اعتمدت عليه السياسة الأمريكية ، فمثلاً ريتشارد هاريس في محاضرة له عن إشاعة الديمقراطية في الوطن العربي ، – وهو مدير التخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية الأمريكية – اعتمد اعتماداً كلياً

على هذا الأمر ، وقال في محاضرته : لا أحد يعتقد أنني متحيز أو متحامل . وقال إن الذي كتب هذا التقرير هم العرب أنفسهم ، وقالوا عن أنفسهم هذا الأمر ، وهذا هو الذي أدى إلى مبادرة كولن باول ، وهي المشاركة الأمريكية في الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وهذا كله استند إلى هذه السياسات ، وبالتالي أصبح هذا الموضوع أو هذا التقرير أساساً لسياسات أمريكية وغربية فيما يتعلق بالوطن العربي ، وهل بالفعل الحملة الظالمة على السعودية انبنت أيضاً على هذه النتائج ، خصوصاً أن هذا التقرير ، صحيح بدأ في وقت متقدم إلا أنه انتهى ونشر بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، في يوليو ٢٠٠٢ ، وبالتالي قد يكون هناك تأثير نتيجة لما حدث في ١١ سبتمبر ، فكنت أتمنى لو كانت هناك ورقة على الأقل سبقت هذه الأوراق التي كتبت واعتمدت على هذا التقرير ، أن تتحدث عن هذا التقرير ، وبينت أين الإخفاقات فيه ، وأين الإيجابيات فيه .

عبد الرحمن الحمود

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً الأخت الرئيسة ، الحقيقة في غياب الخطط الاقتصادية الملزمة لدول الخليج العربي ، في غياب حتى المنظور التنموي لهذه الدول ، سواء على المستوى القطري ، أو على مستوى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ، تبقى قضية القرار الاقتصادي مربوطة برغبة الحكومة ، وقرارات الحكومة ليست بالضرورة هي الأكثر رشداً ، وتخدم التنمية ، قرارات الحكومة تأخذ الكثير من الأمور السياسية ، وكسب الود السياسي للناس وشراء الوقت ، في هذه المجتمعات ، من يستطيع أن يفرض أو يظهر التنمية الاقتصادية وضرورتها ويتابع تنفيذها ، أعتقد أنه في دول الخليج العربي ، يجب على وحدات المجتمع المدني ، على الجامعات ، الأشخاص المتخصصين ، القوى السياسية داخل هذه المجتمعات ، أن تكون أكثر فاعلية ، وكما قال الدكتور علي فخرو ، فإن هذا المنتدى بالتعاون مع هذه القوى الفاعلة

في المجتمع يستطيع أن – ليس أن يفرض – ولكن أن يكون مؤثراً في الخطط ، ماذا يمكن أن تعمله الدولة والحكومة في موضوع التنمية؟ حتى في الدول التي فيها مؤسسات تشريعية مثل الكويت ، أعتقد أن قدرة هذه المؤسسات ضئيلة جداً في التأثير في القرار الحكومي ، هذه الحكومات إذا لم تستوعب أن هناك رقابة شعبية وأن هناك قوى خارجية تلاحظ وتتابع القضية التنموية ، ستكون قضية التنمية سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية ، إذا تركت في يد الحكومات ، لن تكون ذات نفع .

عبد الله المدني

شكراً ، أعتقد أن في كلام الأخت جيهان المير دافعاً للدكتورة رفيعة كي تمضي في مشروعها المنشود حول إقامة ندوة عن الاستراتيجيات في منطقة الخليج والمحيط الهندي ، أيضاً أنتهز هذه الفرصة لأربط بين الاجتماعات السابقة وهذا الاجتماع مثلما طلب الأخ علي الكواري ، نحن مشكلتنا أننا نضيع وقتاً طويلاً في الحديث ، بينما هناك نماذج كثيرة في هذا العالم وخصوصاً في العالم الثالث يمكن الاستعانة بها في المجال التنموي ، وتحديداً في مجال التنمية البشرية ، هناك دول تتفاخر بأن عندها جيشاً من المؤهلين في جميع التخصصات وجميع العلوم ، وتتفوق فيهم حتى على الغرب ، نماذج موجودة ومتاحة ، إذا كان فيها أشياء لا تناسبنا فلنعربها ونخلجنها ، ونستفد منها بدلاً من أن نضيع وقتاً طويلاً في الجدال والنقاش ، دائماً يثار النموذج في جنوب شرق آسيا ، وأمس في ورقة الدكتور النجار ، ذكر عدة مرات النموذج الكوري ، النموذج الكوري دائماً يقال إنه نشأ وتكون في ظل سلطة دكتاتورية ، وهذا صحيح ، نحن أيضاً عندنا دكتاتوريون ، فلماذا لم ينشأ شيء مشابه؟ وإذا نظرنا إلى النموذج الكوري ، نجد أن التنمية بدأت أساساً في عهد الدكتاتور شون باركي ، اليوم في كوريا هناك يبكون على قبر شون باركي وهو دكتاتور ، لماذا؟ هل في العالم العربي ناس يزورون قبور الطغاة ،

حتماً لا يوجد ، في كوريا موجود ، يقفون ساعات لزيارة هذا القبر وهو دكتاتور ويوصف بالرجل البشع والحديدي ، لأنه كان دكتاتوراً ولكن كان نزيهاً وصارماً ، لا يقبل بأنصاف الحلول ، ويراقب كل شيء بنفسه ، وهذا أحد أسباب نجاح التصنيع في كوريا وخلق النموذج الرائع من المؤهلين في كوريا ، أتذكر أننا في لندن سنة ١٩٩٧ عقدنا ندوة ، وكان المتحدث الرئيسي الدكتور غازي القصيبي ، وهو رجل فني معروف ، وكذلك الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق ، وكان الموضوع هو كيف نقارن النموذج المصري والنموذج الكوري ، باعتبار أن النموذج التنموي في كل من مصر وكوريا بدأ في الخمسينيات ، كوريا كانت دولة فلاحية بائسة ، وخارجة من حروب ، وكانت قوى العمل والتعليم في تراجع ، مصر كانت في تلك الفترة المعطيات عندها كثيرة ، كانت مؤسسة ، وكان عندها بنية تحتية ، وعندها كادر تعليمي ، لكن أين وصلت كوريا وأين وصلت مصر؟ وعندما ذكرت بعض الأخطاء التي ارتكبوها ، قام بعض المصريين وقالوا هذا يشتم مصر ، فكيف نتوصل إلى حلول ، إذا كنا كلما انتقدنا شيئاً قالوا تشتم مصر .

منيرة فخرو

كلمة واحدة أريد أن أرد على الدكتور عبد الله المدني ، إجابة عن تساؤلك . أقتبس من الدكتور كلوفيس مقصود ، عندما قال إن هناك ثلاثة أسباب للتخلف ، النقص في تمكين المرأة ، والنقص في الديمقراطية أي الدكتاتورية ، والنقص في التعليم ، إذا هناك نقص واحد في الدول التي نتكلم عنها ، لكن ما عندها نقص في تمكين المرأة ، ولا عندها نقص في التعليم ، تعليمها عال ، ولكن الفرق بيننا وبينهم أن النقص عندنا متوفر في الثلاثة أساسيات التي ذكرتها ، فلذلك لا نستطيع أن نقارن أنفسنا بهم لأن النقص في الثلاثة أشياء ، الكلمة التي ذكرها الدكتور خالد الدخيل ، عن السعودية وعن الخشية من تحركات السعودية ، هذه الخشية صحيحة ،

والخشية من جميع دول مجلس التعاون ، مع السعودية يمكن أن تكون مركز استقطاب لقوتها ، ولتماسكها ، ولثروتها استراتيجيا ، خصوصاً نحن في البحرين ، يمكن قطر تقول كذا ، يمكن الإمارات تقول كذا ، دول غنية ، لكن نحن في البحرين نعتمد اعتماداً كلياً ، من الناحية الاقتصادية والمالية والاستراتيجية والسياحية التي انهارت هذين الأسبوعين ، هذه النقطة نحن نتمنى أن تكون السعودية نقطة استقطاب ، ولكن يجب على السعودية قبل أن تبدأ في الهيمنة ، مراعاة أسباب كثيرة ، لأنها عندما تهيمن تفرض قيمها علينا فهي تشجع السلفية في نفس الوقت ، والقيم هذه تتدخل في حياتنا الاقتصادية ، في حياتنا الاجتماعية ، تدخل كل بيت ، فهذه النقاط لو أنها من الداخل تصلح ، ولكنا استقطبنا وكانت السعودية أكثر من أيام عبد الناصر بالنسبة إلى العرب .

النقطة الثانية هي قضية العولمة ، لن نتحدث كثيراً عن العولمة ، العولمة تطرق أبوابنا ، ونستطيع أن نأخذ منها الكثير ، العولمة لها سيئاتها الكثيرة ولها حسناتها ، وقد ضربت مثلاً أمس ، كيف نستفيد من العولمة ، إذا كان عندنا التعليم الجيد ، كيف نبدأ بالتعليم الجيد؟

ثم النقطة الثالثة ، كيف نعتمد على أنفسنا ، نتوجه إلى الداخل ، وكما قال الدكتور شملان العيسى ، يجب أن نتوجه إلى الخارج ، لماذا نهاجم خطاب باول ، وزير الخارجية الأمريكية؟ لأنهم رصدوا لنا ٢٩ مليوناً فقط ، ويعطون إسرائيل كذا وكذا ، لا مادام يساعدنا على الديمقراطية ، مادام يساعدنا على الحرية ، مادام يساعدنا على الدخول في العولمة مع رفع مستوى التعليم ، اجعلونا نبحث ونرى ، هل هو يوجه كلامه للحكومات أم للمؤسسات ، مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور ، ما عندنا وقت لنتكلم عنها ، فهناك محاولة حكوماتنا تحجيم هذه المؤسسات ، والمثل أمامي الآن عندنا انتخابات سنوية للجمعيات السياسية في البحرين ، وتحاول الدولة تحجيم هذه الجمعيات ، إذا رأيتم في صحفنا هذين اليومين ، «الوفاق» أكبر جمعية إسلامية في البحرين ، أكبر جمعية وأهم جمعية تمنعها من عقد مؤتمرها العام ، وفي ذلك محاولة لتحجيم أي جمعية تفوق هذا الحد .

عبد الخالق عبد الله

الحقيقة أقول إننا نتحدث في موضوعات وفي شؤوننا التنموية والمصيرية وكأننا نحن في المنطقة ندير شؤوننا بأنفسنا ، والحقيقة في نظري ، أن هذا غير صحيح ، وهذا يطرح سؤالاً حول ، من في الحقيقة يدير شؤون هذه المنطقة؟ هذا السؤال في القضايا المصيرية وغير المصيرية ، القضايا المصيرية كالأمن والنفط والحرب والسلام ، هذا القرار اختطف من زمن ، لكن اليوم حتى القرار اختطف على صعيد التفاصيل ، المناهج التعليمية ، الإصلاح الداخلي . . . ، على أساس أن نضع الأمور في إطارها التاريخي ، نحن نعيش في لحظة سنة ٢٠٠٣ أكثر من أي وقت آخر ، تدعو إلى طرح سؤال حول القرار الخليجي ، ومن يدير شؤون هذه المنطقة ، ومن الذي يخطط لها ، هذا السؤال مهم لأن نتأمل فيه ، ونشخصه ، لأن له علاقة بخططنا وبرامجنا التعليمية والنفطية وإلخ ، ونحن أيضاً نعيش في هذه المنطقة هاجس حرب قادمة ، حرب ثالثة في هذه المنطقة ، وأقول حرباً ثالثة ، آخذاً بعين الاعتبار الحربين السابقتين ، إن الحرب الثالثة إن وقعت - في نظري - ستمهد الطريق لحرب رابعة ، غير صحيح أن هذه الحرب الثالثة ستكون آخر الحروب في هذه المنطقة ، نحن قرارنا الخليجي فيه الكثير الذي يجب أن نتمعن فيه ، من الذي يدير هذه المنطقة؟ وفي أي مزاج هذا الطرف الذي يدير هذه المنطقة؟ العراق الجديد إن جاء بالحرب أو جاء بالسلم وبالتغيير ، هذا العراق الجديد ، العلماني الديمقراطي ، الحليف لأمريكا ، لن يكون في حالة سلم مع إيران ، ولن يكون في حالة وفاق مع السعودية ، ولن يكون في حالة وفاق مع سوريا ، وبالتالي هناك توترات قادمة ستكون حتى إن جاء هذا النظام العراقي الجديد بالسلم ، بالتغيير ، أو بالحرب ، فالحرب إن وقعت فهذا قرار ما اتخذته أنا ، بل اتخذه غيري . وإن جاءت حرب رابعة ، ستكون مشاكل ، فجهود التنمية ورؤانا وخططنا وتوجهاتنا ينبغي أن نضعها لأول مرة في السياق العالمي ، من الذي يحكم في واشنطن ، ربما أكثر من أي وقت آخر ، وهناك مزاج في واشنطن اليوم انتقامي ضد العرب ، هذه ليست مؤامرة ، فأنا لا أومن بفكرة أنها مؤامرة ضد العروبة وضد الإسلام وضد العقيدة ، لكن من يحكم واشنطن ، بول

ولتس ، أم تشيني ، أم بيرل ، هؤلاء في مزاج انتقامي ضد العرب الذين ارتكبوا ضدهم ١١ سبتمبر ، العرب وصفوا في عام ٢٠٠٢ بأقسى النعوت ، دولتان وصفتا بدول الشر ، دولة ثالثة توصف يومياً بأنها الحاضنة الأولى للإرهاب في العالم ، ثلاث دول من دولنا محاصرة حضارياً كما لم تكن محاصرة في كل تاريخ لنا نعرفه ، هذا له مترتبات وله أعباء .

من ناحية النفط ، كنا نعتقد أنهم لا يريدون غير النفط ، اليوم يتكلمون عن النفط ، وأرجو أن ترجعوا إلى الأدبيات والكتابات الأمريكية ، يقولون عن النفط ، أنه يساعد في تعزيز الأصولية ، أنه يساهم تمويل الإرهاب ، أنه يساهم في إبطاء الدول الديمقراطية ، أنه يساهم في الضغط على إسرائيل ، هكذا يفهمون النفط ، والنفط داخل في حياتنا ، ويعيدون النظر في هذا النفط .

أريد أن أقول إنه من المهم عندما نتحدث عن قضايانا ، أن نعرف لأول مرة أن الخارج صارت أهميته مثل الداخل ، أمريكا اليوم بعد سنة ١٩٩٠ لم تعد تتحدث عن منطقة الخليج كمنطقة مصالح حيوية ، من يقرأ في الأدبيات العسكرية الأمريكية ، أمريكا تتحدث اليوم أن لها حقوقاً سيادية ، يقولون إن أبناءهم وبناتهم ماتوا على هذه الأرض ، وإن لهم حقاً فيها كما لعبد الخالق وعبد العزيز وهكذا ، هكذا تنظر أمريكا إلى هذه المنطقة ولا يمكن أن نتحدث عن المنطقة بمعزل عما يحدث في واشنطن .

علي صالح

اكتشفنا بعد ٢٤ سنة أن ما عندنا تنمية في هذه المنطقة ، واكتشفنا أنه ليس عندنا منتدى تنمية في هذه المنطقة ، لأن منتدى التنمية غير فاعل ، ولأن التنمية غير موجودة ، وخلاصة الكلام أننا توصلنا إلى أن الاثنين يحتاجان إلى إصلاح ، التنمية عندنا في هذه المنطقة تحتاج إلى إصلاح ، ومنتدى التنمية أيضاً يحتاج إلى إصلاح ، على أساس أن يكون منتدى فاعلاً ، منتدى يكون له صوت خارج هذه القاعة التي نجتمع فيها ونتكلم فيها ، ثم يعود كل واحد إلى بلاده ، دون أن يسمع عنه ، ودون أن يتأثر أحد بما نقول ، فإذا اتفقنا على هذين الإصلاحين ، واتفقنا أيضاً على أنه ليست

هناك تنمية حقيقية ولا إصلاح اقتصادي يؤدي إلى خلق هذه التنمية دون إصلاح سياسي ، وهذه أيضاً واحدة من النتائج التي توصلنا إليها ، فيجب أن نوافق على أننا في جميع البلدان الستة في حاجة إلى إصلاح سياسي ، فهذا الإصلاح هو الذي يوجد ويخلق المجتمع الديمقراطي أو يقوي من هذا الوجود في الكويت والبحرين .

التنمية في بلادنا تعتمد على ما يتفضل به الحاكم ، ونحن بحاجة إلى جعل هذا وأكثر منه حقاً ، وبالتالي التأكيد أن للمواطن حقوقاً ، وهذا لا يمكن أن نصل إليه إلا إذا أوجدنا مؤسسات المجتمع المدني .

قلت يوم أمس إننا بحاجة إلى عمل مشترك من خلال حركة ديمقراطية خليجية ، نشكل له لجنة تحضيرية ، ونعد لها أساليب ومجالات التحرك .

نحن في البحرين لم نحصل على ما حصلنا عليه بمنحة من الحاكم ، وإنما جاء نتيجة عمل متواصل وضغوط وكتابات في الداخل والخارج ، وأن الحكم وجد نفسه في احتقان سياسي ، وفي وضع لا يحسد عليه في الخارج ، وفي جمود اقتصادي ، وعدم استقرار سياسي وأمني ، وأنه لابد من التحرك والمبادرة لإزالة هذا الاحتقان ، وهذا ما حصل عندنا ، التحول من جديد نحو الديمقراطية . واليوم وبعد أن استقرت الأمور بدأنا نشهد تراجعات ، وبدأ الحاكم يأخذ بيده ما أعطاه باليد الأخرى ، الأمر الذي وقفنا ومازلنا نقف ضده بالمقاطعة وبالاحتجاج ، وبالتالي فعند الإجابة عن سؤال «ما العمل؟» فهو عمل مشترك من أجل إنقاذ الديمقراطية في الكويت والبحرين ، ونشر أجنحتها في دول مجلس التعاون .

ابتسام سهيل

سأدخل في الموضوع مباشرة ، أعتقد أن هناك من فكر مسبقاً قبل أن نبدأ التفكير في «ما العمل؟» الإدارة الأمريكية فكرت في «ما العمل؟» على ضوء تقرير التنمية الإنسانية ، فكرت في «ما العمل» بالنسبة إلى المنطقة ، ولذلك خرجت المبادرة التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي ، أي أن تفكيرنا جاء متأخراً في «ما العمل؟»

أنطلق في تفكيري من كلامي مع الدكتور عبد الخالق اليوم عن المنتدى القادم ، وأن شعاره سيكون «ما العمل؟» وأتصور أننا نحن نحتاج إلى الجانب العملي أكثر من الجانب النظري ، نحدد بالضبط ما هي مجالات الإصلاح التي نحتاج إليها على ضوء الرصد الذي صار في المجال السياسي ، والمجال الاجتماعي ، والمجال الاقتصادي ، نحدد مثلاً التعليم ، وبالتالي نختار مجموعة من الخبراء في التعليم يعدون لنا ورقة حول ما هو المفروض لإصلاح التعليم في دول المجلس ، الاقتصاد كذلك ، وما هي المقترحات . مهم جداً تشخيص الواقع ، لكن الأهم وضع آليات لإصلاح هذا الواقع .

الجانب السياسي ، وأنا أتصور أنه مهم جداً في دول المجلس ، وأنا أعطيه الأولوية على باقي الجوانب ، لأننا لو كنا تحت نظم حكم رشيدة ، ما كان الحال وصل إلى ما وصلنا له اليوم .

أتعرض هنا للمبادرة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية ، وهي مبادرة الأمير عبد الله ، وهذا أيضاً جانب من الكلام الذي سئل الدكتور عبد الخالق ، نحن ليس لنا أي دور في القرار الذي اتخذ في منطقة الخليج ، أيضاً عندما تطلق السعودية مثل هذه المبادرة ، وهي مبادرة نبيلة وكريمة جداً ، ولكن كيف تطلقها السعودية وهي لم تصنف مثلما رُئي في ورقة الدكتور عبد الخالق ، إنها تأخذ المجال الأخير في مجال حقوق الإنسان ، الاضطهاد ، والحريات ، والمرأة ، تكون غير مقنعة للآخرين ما لم يبدأ إصلاح البيت السعودي نفسه .

فأنا أقترح وأتمنى أن تشكل فرق عمل في مجالات ، الاقتصاد ، السياسة ، التعليم ، وتحديداً ، الخروج من الإطار النظري ، والدخول مباشرة في الآليات المطلوبة للإصلاح .

عبد العزيز بن صقر

ملاحظات سريعة ، تأييداً لكلام الدكتور خالد دخيل ، عن موضوع الإنفاق العسكري ، أذكر رقمين ، دخل دول مجلس التعاون من النفط ما بين عام ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٠ بلغ ١٢٠٠ بليون دولار ، الإنفاق العسكري في هذه الفترة بلغ ٥٣٠ بليون دولار ، فسترون العلاقة بين النفط والإنفاق العسكري ، علاقة واضحة جداً في هذا الموضوع ، وهذا يؤيد وجهة النظر التي ذكرها الدكتور عن حجم الإنفاق .

تعليقي الآخر على الدكتورة منيرة فخرو ، بالفعل في المملكة يجب أن نفرق بين شيئين ، الموقف الذي يمكن أن تعتقده هي ويكون موجوداً بين ما يعتقده البعض ، الموقف الحكومي وموقف الناس أو الأشخاص المواطنين ، أنا مواطن أعتبر نفسي مواطناً خليجياً بالدرجة الأولى ، آثرت على نفسي أن أتفرغ للعمل البحثي ، أوجدت مركزاً بحثياً في دبي ، مهمة هذا المركز أن يركز على بناء قاعدة معلوماتية عن دول مجلس التعاون الخليجي ، فثقي تماماً إذا أنت معتقدة أن هناك اتجاهات سلفية أو وصفية ، قد تكون هذه ورطة وقعت فيها الحكومة من فترة لم تستطع الخروج منها ، لكن هذا لا يعبر عن وجهة نظر الناس ، والناس عندنا بالتأكيد يرون أن الخليج هو واحد وليس اثنين ، ويرون أهمية قصوى في هذا الموضوع .

هناك نقطة مهمة فيما يتعلق بما ذكرته الدكتورة رفيعة عن هذا المنتدى ، الحق أقول ، إننا كمركز الخليج للأبحاث متبنون هذه السنة إن شاء الله ملتقى العلوم الاجتماعية والإنسانية على مستوى دول مجلس التعاون ، سيكون في آخر العام ، وسيغطي كل الاختصاصات في هذا المجال ، وسيدعى إليه بحجم أكبر ، وسيكون مفتوحاً بشكل مؤتمر أكبر ، لكل من يريد من أبناء دول المجلس ، وسيكون هناك (Panels) لتناول أربع قضايا أساسية ، قضية دراسات عن الخليج ، قضية التعليم والمناهج والتدريس ، وتطور ما نسميه بالـ (Ear learning) في نظام التعليم في هذا الموضوع .

الدكتورة ابتسام تكلمت عن المبادرة السعودية ، أنا في اعتقادي أنه جيد أن نشجع هذه المبادرة ، وربما الحاضرون يستطيعون أن يساهموا ويساعدوا

المملكة في أن يعطوها (Manual) من أجل المبادرة والمشاركة السياسية كيف تكون ، حتى نعضد ، إذا كانت هناك مبادرة جيدة ، يجب أن نساعدها ، ونقول ممتاز أنكم بدأتم في السعودية بهذه المبادرة ، فالمشاركة السياسية هذه مطالباتها وهذه الشفافية ، هذه المعايير التي يمكن أن تستخدم ، فنعين على الموضوع ، ولكن أن نحاكمها دائماً أنها الأسوأ وهي الأقل في حقوق الإنسان وهكذا . . . صحيح ، نحن لا ننكر أن هناك سلبيات مثلها مثل أي دولة ثانية ، المملكة اضطرت في الثمانينيات أن تتدخل لتدعم موقفاً معيناً في البحرين ، دعمته بقوة ما كان فيها شيء ، نرجع ونقول نؤيد المبادرة حتى نشجعها ، نقول ، هذه المعايير والمقاييس التي يمكن أن تسمح بالمشاركة السياسية على مستوى الوطن العربي والخليج بالذات .

علي الكواري

لفت نظرنا الدكتور عبد الخالق إلى أهمية العامل الخارجي ، وأن هذا العامل الخارجي ، أصبح هو الحاكم الحقيقي في المنطقة ، وهذا إلى حد كبير الكل يدركه ، ويدرك أن هذا هو أكبر جانب سلبي في المنطقة ، أن إرادة المنطقة انتهت وأصبحت في يد الخارج ، فالخارج لا نستطيع أن نغير فيه شيئاً ، الخارج آت لأننا ضعفاء في الداخل ، وبالتالي لا نستطيع أن نطالب الخارج بالإصلاحات التي نطلبها ، ولكن نقوي الداخل حتى يقف أمام الخارج وبالتالي تصبح الضغوط علينا أقل ، وإمكانية الإصلاح من الداخل ، ما علينا إلا أن نقدم طلباتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة ، وهذه قضية غير ممكنة ، وغير متسقة أصلاً ، لأننا في الأساس لن نقبل هذه السيطرة ونعمل على التحرر منها ، وقد تكون هذه هي المقاومة الحقيقية التي نقوم بها .

عامر التميمي

سأبدأ باقتراح بالنسبة إلى موضوع منتدى العام القادم ، وأقترح أن يكون

الموضوع هو التعليم ومخرجاته ، خصوصاً بعد مرور قرن كامل أو ما يقارب قرناً على بدايات التعليم في دول المنطقة ، أعتقد أن هذا الموضوع يستحق الاهتمام خصوصاً أنه ثبت أن مشاكل التنمية في منطقتنا هي منتجات أو مخرجات التعليم .

أرجع إلى موضوع المنتدى هذا العام ، موضوع التنمية البشرية ، أعتقد أن مشكلة التنمية البشرية كما تفضل بعض الإخوان هي مشكلة منظومة القيم ، أعتقد مشكلة مجتمعاتنا حتى الآن أنها لم تكوّن منظومة قيم تتعلق بالحقوق والواجبات ، الحقوق بمعنى المشاركة في اتخاذ القرار السياسي ، الحقوق المدنية ، الحقوق الاقتصادية ، وفي نفس الوقت ما فهمت الواجبات الأساسية ، موضوع المساهمة في العمل الإنتاجي ، موضوع المساهمة في المسؤولية المدنية ، وغير ذلك من مسؤوليات ، أعتقد أن هذه مشكلة أساسية ومعضلة أساسية واجهت برامج التنمية في المنطقة .

الآن عندنا طبقة وسطى من حيث المداخيل ، واسعة في منطقة الخليج ، لكن سلوكيات الطبقة الوسطى لا تتوافق مع سلوكيات الطبقة الوسطى في أي مجتمع متحضر ، بمعنى أن هذه الطبقة الوسطى في بلداننا ، مازالت تتسم بقيم البداوة ، وبالقيم الريفية ، التي لا تتوافق مع قيم التمدن والتمدين ، كما قال الدكتور محمد جابر الأنصاري في أطروحاته في هذا الموضوع .

الأوضاع الديمغرافية في المنطقة تشكل عبئاً أساسياً على دول المنطقة ، مثلاً التركيبة العمرية ونسبة الإعالة في هذه المجتمعات ، فهذه من الأعباء .

موضوع التجنيس أيضاً ، جاء التجنيس في دول المنطقة ليشكل عبئاً ولا يشكل مساهمة في تطوير وتحديث المجتمعات الخليجية .

موضوع العمالة الوافدة ، فكما ذكر اليوم ، أن العمالة الوافدة أتت برغبتنا وبإرادتنا ، لتطوير مجتمعاتنا ، ونحن إلى الآن نتكل على العمالة الوافدة كما نتكل على الإنفاق العام في دول المنطقة ، وبالتالي هذه من المشكلات الأساسية التي تشكل عبئاً في تطوير قدرات قوة العمل الوطنية في دول المنطقة .

لا أعتقد أننا عن طريق الوعظ يمكن أن نغير منظومة القيم ، أن نغير طبيعة السلوكيات الإنسانية في هذه المنطقة ، ولكن هذا يتطلب تغيرات أساسية ، في الواقع الاقتصادي ، في الواقع المجتمعي ، ولذلك أعتقد أن تأثيرات العولمة قد تكون مفيدة ويجب أن نتعامل معها بإيجابية ، وليس بموقف عدائي ، وقد تكون مفيدة في تحديث هذه المجتمعات ، في تطوير آليات العمل السياسي فيها ، في تطوير آليات العمل الاقتصادي ، اندماج هذه المجتمعات في منظومة العمل الاقتصادي العالمي ، يمكن أن يكون مفيداً في تطوير قيم اقتصادية واجتماعية في المنطقة ، بما يفيد في تغيير السلوكيات العامة بين الأفراد والمجتمعات في منطقتنا ، ولذلك أعتقد أن هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وأعتقد أننا لو تطرقنا لموضوع التعليم يمكن أن نجد أو نشخص ونجيب عن تساؤلات عديدة حول التنمية البشرية في المنطقة .

عبد الله النيباري

أعتقد أننا يمكن أن نلخص مداولاتنا اليوم حول التنمية ، بأن التنمية في منطقة الخليج هي تنمية من إعادة إنتاج التخلف ، لأنها أدت إلى ضياع الإنسان ، وأدت إلى تعزيز النزعة الاستهلاكية ، وأدت إلى شيوع قيم الاقتصاد الريعي ، وأدت إلى تخريب البيئة ، وأدت إلى تبديد الموارد ، فهذه هي الإشكالية ، وإن حدث رفع لمستوى معين في المرافق العامة وفي الخدمات الاجتماعية إلى حد ما .

بالنسبة إلى المنتدى ، من ناحية مطالبة بعض من يحضرون لأول مرة أن يتحول المنتدى إلى شيء فاعل ، الحقيقة أنه كان هناك أكثر من تجربة ، حيث جربنا أكثر من مرة أن يكون فاعلاً في اجتماع الشارقة سنة ١٩٩١ ، وسنة ١٩٨٧ في الكويت وحدثت مشاكل ، الموجودون هنا ليس دورهم في منتدى التنمية فقط ، ليس هو الدور الوحيد الاجتماعي والسياسي ، لهم أدوار أخرى ، لهم نشاطات ، أعضاء أحزاب ، أعضاء تكتلات سياسية ، أعضاء جمعيات نفع عام ، صحفيون ، كذا كذا ، لهم أدوار أخرى ، وأنا وعلي نعرف ، حيث إننا أعضاء تكتلات سياسية ، فهذا الموضوع نجربه منذ ثلاثين سنة .

الآن أقترح شيئاً ، وهو أن يعقد المنتدى مؤتمراً عاماً مرة كل سنتين ، يكون مفتوحاً لكل من يحضره ، وهذا يؤدي إلى الاستقطاب ، والمحافظة على استمراريته .

موضوع السيناريوهات الخارجية وتأثيرها في الداخل ، اجعلونا نأخذ بعين الاعتبار وضع الشعب العراقي ، هناك قطاع كبير جداً من الشعب العراقي يريد التخلص من النظام القهري المسيطر بأي طريقة وبأي ثمن ، والحالة التي يواجهها العراقيون الآن تماماً مثل الحالة التي واجهها الكويتيون سنة ١٩٩٠ ، العرب والمثقفون العرب لا يريدون تدخلاً أمريكياً ، وإزاحة صدام من الكويت ما كان يمكن أن تحدث من دون تدخل أمريكي .

بالنسبة إلى مخاوف الأخ عبد الخالق ، أقول إن هذه التحديات ليست أقل مما واجهه العرب أيام عبد الناصر ، أنا موافق جداً أن أي تدخل أجنبي أكثر مما يحتمل سوف يواجه بالمقاومة ، في العراق ، في الجزيرة ، في أي مكان ، ليس عندي تخوف أبداً ، حتى إذا افترضنا أن يأتي الأمريكان ويزيحوا صداماً ، لن يبقوا أكثر من أيام أو أشهر ، سوف يواجهون بمقاومة ، المنطقة مختلفة ، ليست أفغانستان ، الأمريكان يتحدثون ، فهذا لا يعني أنه سيكون أمراً واقعاً غداً ، على الأقل اجعلونا نأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار ، فنحن في وضع معقد جداً ، أنظمة قاعدة على رقاب الشعب العربي (٣٠ - ٤٠)سنة ، ليس هناك قوة داخلية تتخلص منها ، هذا واقع ، في كثير من الشعوب هناك قطاعات ، نعم ، ترى أن التدخل الخارجي يفيد في ذلك ، قد يكون مقبولاً ، لكن هذا لا يعني القبول بعودة الاستعمار كما قال الدكتور علي ، أو القبول بالاحتلال ، ولو حصل هذا كيف نقاوم؟

نرجع إلى موضوع مهم أيضاً ، من المفاهيم التي طرحت أن دولة الرعاية الاجتماعية قد تكون أحد أسباب إعاقة التنمية ، دعونا نضع هذا الموضوع ويكون قابلاً للنقاش ، لأن دول غرب أوروبا ، في النرويج مثلاً فيها رعاية اجتماعية وما ينفق من الدخل القومي كنسبة على الخدمات الاجتماعية ونسبة الإنفاق العام من الدخل القومي ، أكثر من الأرقام التي جاءت هنا ، فلماذا لم تتعثر التنمية عندهم ، ولماذا تعثرت عندنا؟

الرعاية الاجتماعية ليست كما توصف ، في السعودية يقولون الناس تموت قبل أن تصل المستشفى ، ليس هناك مبان للمدارس ، ليس هناك وسائل . . . ، موضوع الرعاية الاجتماعية التي ترعى . . . ، تعميم المفهوم كما طرحه الدكتور علي الطراح ، يحتاج إلى إعادة نظر .

نعود إلى موضوع التنمية ، التنمية لم تبن أصولاً إنتاجية ، بما فيها بناء الإنسان المنتج والمتمتع والقادر ليكون هو أصول الإنتاجية التي تحقق التنمية المستدامة ، وهذا الأمر لم يطرح في هذه الندوة فقط ، وإنما طوال الـ (٢٤) سنة التي مضت ، في كل ندوة يطرح هذا الأمر ، وليس أمراً جديداً .

لماذا لم تؤمن الأصول التنمية المستدامة ، وليس أحد أسبابها غياب الأنظمة القانونية التي تحمي الحقوق والحريات ، وتضمن المشاركة السياسية في صنع القرار ، والمساءلة السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، والقبول بالتعددية والديمقراطية ، هذا شرط أساسي ، نعم ، ولكن عندنا حالة الكويت التي يتوفر فيها شيء من ذلك ، ومازالت التنمية متعثرة ، لماذا؟ لأنه مازالت السلطة مسيطرة على القرار ، هناك إتاحة حريات ، هناك دستور ، هناك برلمان ، هناك انتخابات ولكن ليست حرة ، القرار مازال بيد السلطة ، لا يوجد تكافؤ فرص للعاملين والمستثمرين ، لا توجد جهود وعقاب لمتابعة الفساد وتصحيح البيروقراطية ، لا يوجد نظام اختيار الأكفأ – الذي أثاره الأخ جاسم السعدون – لإدارة مؤسسات الدولة ، على أساس الثواب والعقاب في الترقي ، في تولي المراكز الحساسة ، وهذا يعود إلى سوء الإدارة من ناحية ، وضعف جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الحساب السياسي الموجود منها ، وضعف نخب المثقفين ، هناك ضعف ، فالنخب الموجودة لا تؤدي دورها كما يمكن أن تؤدي دورها في أي مجتمع آخر ، هناك عوامل نعم ، لكن في النهاية هناك ضعف فهناك جمعيات نفع عام في الكويت وفي الإمارات ، ولكن هل تؤدي دورها؟ لا ، العوامل متعددة ، هذا ليس تقليلاً من غياب الحريات والديمقراطية والدستور وضمان حقوق الإنسان ، والمشاركة السياسية ، والمساءلة ، هذه أساسية ، لكن مجرد وضعها على الورق لا يكفي ، نحن شعارنا في الكويت حتى الآن وبعد (٤٠) سنة هو حسن تطبيق الدستور ، ماذا يعني ذلك؟ أن الدستور والقوانين التي سنت لتحمي

حقوق الإنسان ، وتحمي الحقوق الديمقراطية ، وتحمي الانتخابات ، غير موجودة ، وغير مطبقة ، صراع لتطبيق ما هو موجود على الورق ، اليوم الانتخابات الكويتية يمكن أن تكون بالمزاد ، تشترى ، أحسن منطقة وهي التي كانت تنتخب سامي منيس والدكتور الخطيب تم شراؤها في الانتخابات الأخيرة ، طبعا هناك عوامل قبلية ، هناك عوامل طائفية ، هناك عوامل كثيرة جداً .

فأنا أقول في توازن الصورة ، مطلوب تشريعات ، مطلوب دساتير ، مطلوب قوانين ، ومطلوب . . . ، لكن مازالت السلطة بيدها القرار ، والسلطة التي بيدها القرار غير مهتمة لا بنزاهة الانتخابات ، ولا بحقوق إنسان ، ولا بتوزيع عادل للدخل ، ولا باختيار الأفضل . . . إلخ ، والآن يشاركها الناس السياسيون والتكتلات السياسية .

الرئيسة

شكراً للأخ عبد الله ، وهو مسك الختام ، اعتبرناك الخاتمة الطيبة والجميلة لشجوننا في الحلم بالديمقراطية ، الديمقراطية الصحيحة طبعاً ، هذه الرحلة ليست سهلة وبسيطة ، بل مليئة بالمتاعب والصعوبات ، ولن أطيل عليكم ، وقبل أن أنهي الجلسة ، الدكتورة موضي لديها بعض الإيضاحات البسيطة .

المنسقة العامة الدكتورة موضي الحمود

لقد آثرت ألا أتكلم رغم الكثير من التعليقات والإضافات ، هناك مقترحات جدية بالنسبة إلى مسيرة المنتدى ، وأنا أعتقد أن هذا شيء جيد ، وسجلت الكثير من الملاحظات التي وردت في حديث الأخوات والإخوة ، لكن بودي أن أبين أن المنتدى لولا مسيرته المتأنية والحذرة ومحاولاته ضمن أوضاع ما كانت بسيطة طوال ربع القرن السابق ، لما استمر إلى اليوم ، لاشك أن هناك تنويعاً كثيراً في المواضيع التي طرحت ، بالنسبة إلى الدكتورة رفيعة هو ليس تشكيلاً سياسياً أو نخبة سياسية لمجموعة ، بل بالعكس خلال (٢٥)

سنة ، المنتدى استضاف آلافاً من أبناء المنطقة الذين شاركوا وأثروا الموضوعات المختلفة ، وإن كانت العضوية مشتركة بين دول المنطقة ، وفي حدود معينة ، ولكن بالتأكيد المشاركة الكبيرة كانت من أبناء المنطقة في جميع الموضوعات التي طرحت ، لذلك أقول مرة أخرى إن لنا وقفة السنة القادمة إن شاء الله في الاحتفالية الـ (٢٥) من عمر المنتدى ، بوضع آلية أو تصور استراتيجي ، لكيفية التحرك ، وما هي الخبرات والحصيلة التي تكونت خلال المنتدى ، وكيف يمكن أن نوظفها كما قال الدكتور علي فخرو من الخطاب السياسي إلى الواقع العملي ، هذا فعلاً المشروع الذي تبنته اللجنة التنفيذية وتشتغل به إن شاء الله للقاء السنة القادمة ، سيكون لقاءً موسعاً ، في التنمية وفي المنتدى ، الذي كانت نظرته إلى حد كبير موفقة فعلاً في تشخيص الكثير من الأمور التي تناولها المنتدى لسنوات طويلة نراها تتحقق ، سواء سلباً أو إيجاباً ، ظواهر كثيرة .

ونرحب بالآراء الجديدة ، نرحب بالإضافات ، ولكن من يرى الصورة اليوم غير من كان يراها طوال مسيرة المنتدى ، فأهلاً بكم مشاركين ، وإن شاء الله تكون لكم فرصة العضوية في داخل المنتدى ، لأن هذا منتدى أبناء المنطقة أولاً وأخيراً .

واسمحوا لي أن أعبر باسمكم جميعاً مشاركين وأعضاء عن شكرنا لمدير المشروع لهذا الملتقى السنوي الدكتور باقر النجار لعنايته الكبيرة بورقته ، وأوراق الآخرين في الواقع ، كان للدكتور باقر دور كبير في إنجاح الأوراق ، وهي من أفضل الأوراق التي قدمت للأمانة ، فيها رصد وتشخيص دقيق ، وفيها جهد علمي واضح من جميع الإخوة المعدين ومقدمي الأوراق ، الدكتور باقر النجار والدكتور عبد الخالق عبد الله ، والدكتور علي الطراح ، والدكتور عبد الله الصادق ، باسمكم لهم كل الشكر على جهدهم الذي قدم ، ولو كان مقترح الدكتور علي أن تحاول الأوراق أن تركز على الحصيلة ، بداية ، هذا صحيح ، ولكن لا يجب أن نغفل ما ينشر عنا كمنطقة ، وما هي المؤشرات المتداولة ، هذا المستوى الذي نشتغل به نحن في دول المنطقة ، فكان لابد من التعرف على هذه المؤشرات ، ولابد من الوقوف عندها ، وعلى ضوئها ، محاولة

استقراء واقعنا سلباً أو إيجاباً ، وهذا ما قام به المحاضرون أو معدو الأوراق ، فللجميع الشكر الجزيل ، وأعتقد أن دورنا في المنتدى أن نجمع كل هذا لنرى الحصيلة في اللقاء القادم إن شاء الله .

والشكر لكم ولحضوركم ولاستماعكم ، ولإضافاتكم ، والشكر مرة أخرى لمعدي الأوراق ، ومع السلامة .

وانتهى الاجتماع في الساعة ١٢,٣٠ ظهراً .

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ، ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي :

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها .

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة» .

جـ ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة .

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها .

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة ، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة ، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها ، والبدء من حيث انتهى الآخرون ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب .

الإطار العام لمنتدى التنمية

الموضوع
التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي
«النجاحات والإخفاقات»

أسماء المشاركين

١ - ابتسام الكتبي
٢ - أحمد الدين
٣ - أحمد بشارة
٤ - أحمد سيف بالحصا
٥ - إسماعيل الشطي
٦ - باقر النجار
٧ - بكر أحمد حسن
٨ - بهية الجشي
٩ - جاسم خالد السعدون
١٠ - جاسم محمد مراد
١١ - جيهان المير
١٢ - حسن مدن
١٣ - حصة بنت عبد الله لوتاه
١٤ - حمد بن عبد الله الريامي
١٥ - خالد الدخيل
١٦ - راشد الخاطر
١٧ - رسول الجشي
١٨ - رفيعة غباش
١٩ - ريما الصبان
٢٠ - سعد الزهراني
٢١ - سعيد غباش
٢٢ - سليمان عبد الرزاق المطوع
٢٣ - شملان العيسى
٢٤ - عامر ذياب التميمي
٢٥ - عبد الجليل أحمد الغربللي
٢٦ - عبد الحميد الأنصاري
٢٧ - عبد الخالق عبد الله
٢٨ - عبد الرحمن الساعي
٢٩ - عبد الرحمن الحمود
٣٠ - عبد الرحيم الشاهين
٣١ - عبد الرزاق الفارس
٣٢ - عبد الرؤوف المبارك
٣٣ - عبد العزيز الجلال
٣٤ - عبد العزيز بن صقر
٣٥ - عبد العزيز سلطان
٣٦ - عبد العزيز عبد الله الهنائي

٣٧ - عبد الله الخراصي
٣٨ - عبد الله الصادق
٣٩ - عبد الله الطويل
٤٠ - عبد الله الغانم
٤١ - عبد الله المدني
٤٢ - عبد الله النيباري
٤٣ - عبد الملك بن عبد الله الهنائي
٤٤ - عبد الملك يوسف الحمر
٤٥ - عبد الواحد الحميد
٤٦ - عبد الوهاب الهارون
٤٧ - عبد الوهاب علي التمار
٤٨ - عجلان الكواري
٤٩ - علي أحمد الطراح
٥٠ - علي حسين المفتاح
٥١ - علي خليفة الكواري
٥٢ - علي صالح
٥٣ - علي محمد فخرو
٥٤ - فهد الدوسري
٥٥ - فيصل الشايع
٥٦ - ماجد المنيف
٥٧ - محمد آل شريف
٥٨ - محمد سالم الراشد
٥٩ - محمد سعيد طيب
٦٠ - محمد غباش
٦١ - مريم سلطان لوتاه
٦٢ - منى حمد البحر
٦٣ - منيرة الناهض
٦٤ - منيرة فخرو
٦٥ - موسى الصراف
٦٦ - موضي الحمود
٦٧ - نادية الشراح
٦٨ - يوسف أحمد الشيراوي
٦٩ - يوسف عبد الحميد الجاسم

المحتويات

المقدمة ٥

التنمية البشرية في دول مجلس التعاون المفهوم والمؤشرات الدولية
د . باقر سلمان النجار ١١
الجلسة الأولى - المناقشات ٥١

البعد السياسي للتنمية البشرية : حالة دول مجلس التعاون الخليجي
د . عبدالخالق عبدالله ٩١
الجلسة الثانية - المناقشات ١٣١

بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بين هيمنة الدولة ، واستدامة التنمية البشرية
(دراسة حالة في المجتمع الكويتي)
د . علي أحمد الطرّاح ١٧١
الجلسة الثالثة - المناقشات ٢٤٧

البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على حالة مملكة البحرين
د . عبدالله محمد الصادق ٢٨٣
الجلسة الرابعة - المناقشات ٣٣٧

الجلسة الخامسة- المناقشات العامة ٣٦٣

الإطار العام لمنتدي التنمية - أسماء المشاركين في اللقاء ٤١٩

مطبعة الفيصل
ت : ٢٤٤٦٧٤٠

ليس للتنمية الاقتصادية أن تستقر وتؤتي ثمارها دون تنمية سياسية حقيقية.. بل إن التنمية البشرية ليس لها أن تكتمل إلا بجوانبها السياسية والثقافية وإلا ستبقى ناقصة المسار مختلة الكيان مشوهة الحضور، تعوزها الإرادة المجتمعية العامة القائمة على مبادئ الفصل بين السلطات والشفافية والمحاسبية المؤسسية. بمعنى آخر، إن تطوراً مهماً في آليات الحكم وعلاقته بالمجتمع وجماعاته ومؤسساته الاجتماعية والسياسية والثقافية وربما الإثنية المختلفة شرط أساسي من شروط اكتمال مصفوفات التنمية البشرية، كما أنه كذلك الشرط الأساسي في الانتساب إلى عالم اليوم وقواه الجديدة.

دار قرطاس للنشر